المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين في آثارالعُكبري مما لم يذكره في كتاب التبيين

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات اللغوية

إعداد الطالب:

عمَّـار بن محمد الخضيـري

٣٠٢٩٠٢٣٧٨

إشراف :

أ.د. علي بن إبراهيـم السعـــود

العام الجامعي ١٤٣٧ ــ ١٤٣٨هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد :

فلم يزل الدارسون من قديم يُؤدّون شيئا يسيرا من حقّ تراثهم العلمي الذي خلّفه أسلافهم العلماء، يدرسونه وينقحونه ويشرحونه، وهو ما أثمر لأجله نتاجا علميا وازدهارا فكريا ونضجا معرفيا، وهذا في جميع سبل العلم وفنونه .

ولاريب أنّ علوم العربية لها الحظّ الأعلى والقدح المعلى من هذا النتاج الزاخر، وعلم النحو والصرف منهما هما أساسُ العربية وقِوامها وأكثر مصنفات العربية فيهما .

وقد كثُر في علم النحو والصرف تصانيفُ العلماء ورسائلهم منذ بدأته وجذوته ونشأت لإثر ذلك مدارسُ ومذاهب لهم، وكان من أبرز المذاهب مذهبا البصرة والكوفة فظهر الخلاف بين المذهبين باكرا، واشتدّ عوده، ونما غرسه شيئا فشيئًا حتى اكتمل نضجه في أوائل القرن الرابع الهجري .

والخلاف بين هذين المذهبين طريفٌ وجميل، ففي هذا الفنّ . فنّ الخلاف . ندرك ونعلم أصول كلِّ مذهب وأسسه، ومدى صحة مايأتي به كل مذهب من أدلة وأقيسة .

وقد ألّف النحاة قديما في الخلاف بين البصريين والكوفيين، وأفردوا له كتبا خاصة ورسائل عدة كابن جعفر الدينوري وثعلب وابن كيسان وابن النحاس والرازي وأبي البركات الأنباري وأبي البقاء العكبري، وغيرهم ممن جاء بعدهم أيضا .

ومن أميز العلماء الذين ألفوا في الخلاف بين المذهبين وأوعبوا فيه ورصدوا أكثر المسائل الخلافية مما وصل إلينا مُصنّفه هو أبو البقاء العكبري فقد أفرد له كتاب ا سماه " التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين "، لم يسبقه مما وصل إلينا غير كتاب أبي البركات الأنباري " الإنصاف في مسائل الخلاف .

وقد بقيتُ بعد دراستي التمهيدية مدّة أبحثُ عن موضوع أسجله لنيل درجة الماجستير حتى جاء تواصل مباركٌ مع أستاذنا المكرّم أ.د. علي بن ابراهيم السعود . وفقه الله . فاقترح علي موضوعا جيداً يستحق أن يدرس، وفكرته أن تُجمع وتُدرس المسائل الخلافية التي ذكرها العكبري في آثاره ومصنفاته النحوية من غير كتابه التبيين، لكي يكون سِدادا لما نقص من كتاب التبيين، فوافقت على هذا الموضوع مباشرة، فهو موضوع ممتع ومُهمّ، وأهميته تكمن بأن كتاب " التبيين " من أبرز كتب الخلاف وأشهرها، ولأنه جاء ناقصا؛ فكان لابدّ أن يُوفّ بمسائل ذكرها العكبري في كتبه الأخرى من غير كتاب التبيين، وذلك بجمعها ودراستها، ثم تشرّفت بأن كان الأستاذ الدكتور عليّ بن ابراهيم السعود مشرفًا على رسالتي . جزاه الله عني خير الجزاء . .

وهدفُ البحث وأهميته تبرز فيما يلي :

١/ أنّ العكبري عُني عنايةً بالغة بالخلاف النحوي، وخاصّة في الخلاف بين مذهبي البصريين والكوفيين، فقد أفرد كتابًا خاصا في الخلاف بين المذهبين سماه " التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين ".

٢/ أن هذا البحث نرجو به أن يكون سِدادا لما نقص من كتاب " التبيين " الذي جاءنا غير مكتمل، فجمع المسائل الخلافية التي بين الفريقين هي محاولةٌ لخدمة القارئ والباحث بتعويضه عما نقص من كتاب " التبيين " .

٣/ دراسة الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين فيها إظهار لمدى صحة وضعف آراء كل فريق، وفيها كشفٌ للطرق والأصول التي ينطلق منها كل مذهب، وعرضها على القارئ والباحث .

ثم يعزّز ذلك أني لم أقف على دراسة علمية سابقة تناولت مسألة الخلاف بين البصريين والكوفيين عند العكبري، ولم أقف إلاّ على بحوثٍ تتناول شخصيته النحوية وآراءه وأثره فيمن جاء بعده.

فمن البحوث التي تناولت منهج أبي البقاء العكبري في النحو والصرف :

– اختيارات أبي البقاء العكبري النحوية والصرفية في كتابيه (الممتع، والتبيين) جمعا ودراسة لـ د. عبد الرحمن المقبل .

– أبو البقاء العكبري وأثره في الدراسات النحوية لـ د. محمد فؤاد علي الدين .

– أبو البقاء العكبري صرفيا لـ د. مجيد خير الله الزاملي .

وبعد جمعي مادّة البحث باستخراج المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين من كتب العكبري بادرتُ إلى قَسمِ الرسالة إلى قسمين سبقهما تمهيد، وتلاهما خاتمة وفهارس :

التمهيد : ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : العكبري، حياته وآثاره .

المبحث الثاني : لمحة في الخلاف النحوي، أسبابه والمصنفات فيه .

القسم الأول : مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في آثار العكبري مما لم يذكره في التبيين، جمعًا ودراسة ، ويشتمل على فصلين :

الفصل الأول : المسائل الخلافية النحوية .

الفصل الثاني : المسائل الخلافية الصرفية .

القسم الثاني : مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين عند العكبري (دراسة منهجية).

ويشتمل على خمسة فصول :

الفصل الأول : منهجه في عرض الخلاف النحوي، ويشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : منهجه في عرض الخلاف .

المبحث الثاني: منهجه في التوثيق .

المبحث الثالث : منهجه في عرض الأدلة .

المبحث الرابع : منهجه في الترجيح .

الفصل الثاني : مصادره، ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : العلماء .

المبحث الثاني : الكتب .

الفصل الثالث : موقفه من الأصول النحوية، ويشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : السماع .

المبحث الثاني : القياس .

المبحث الثالث : الإجماع .

المبحث الرابع : أدلة أخرى .

الفصل الرابع : موقفه من الخلاف النحوي ومذهبه النحوي، ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : موقفه من البصريين .

المبحث الثاني : موقفه من الكوفيين .

المبحث الثالث : مذهبه النحوي .

الفصل الخامس : التقويم، ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : السمات .

المبحث الثاني : المآخذ .

الخاتمـــــة : وفيها ذكرت أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث، ثم ألحقتها بفهارس .

. فهرس الآيات القرآنية .

. فهرس الأحاديث الشريفة .

. فهرس الأبيات الشعرية .

. فهرس أمثال العرب وأقوالهم .

. فهرس المراجع والمصادر .

. فهرس الموضوعات .

وقد أخذت بالمنهجين الوصفي والتحليلي مع مراعاة الآتي:

– وضع عنوانٍ لكل مسألة، وأحرصُ كثيرا على أن أضع عنوانات (الإنصاف) لأبي البركات الأنباري، إذا كانت المسألة في كتابه، خاصة إن كانت المسألة التي أدرسها مماثلة للمسألة التي في الإنصاف، وليست جزءا منها، وقد أخالف أبا البركات في نصّ العنوان إذا كان عنوان الإنصاف غامضا، أو ناقصًا غير شامل للمسألة التي أدرسها .

– إيراد مسائل الخلاف حسب ترتيب ألفية ابن مالك .

– تصدير المسألة بنصّ العكبري، ثم دراسة المسألة، ثم الترجيح .

– الاعتماد على نصّ العكبري في دراسة المسائل من كتاب (اللباب)؛ لأنه أكثر كتبه ذكرا للخلاف بعد التبيين، ثم أذكر كتبه الأخرى إن لم تكن المسألة في اللباب، إلا في حالة واحدة، وذلك إذا لم يستوف العكبري المسألة في اللباب، فأذكرها حين ذلك من كتبه الأخرى .

– أدرس المسألة إذا كانت عند العكبري بين البصريين والكوفيين أو بين البصريين وبعض الكوفيين، أو بين البصريين والكسائي أو الفراء من الكوفيين .

- التركيز على مسائل الخلاف التي نقلها أبوحيان في التذكرة، والسيوطي في الأشباه والنظائر عن كتاب التبيين للعكبري، كي يُسدّ بها نقص الكتاب، ومن أجل ذلك قام هذا البحث.

- أذكر في دراسة المسألة الأدلة والحجج بين الفريقين مما لم يذكره العكبري في نصه، حتى لا تطول دراسة المسألة .

- لا أحيل إلى كتب العكبري في الحاشية في دراسة المسألة، لئلا أكثر من وضع الحواشي، فذكرها في مقدمة المسألة كافٍ .

- عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها من القرآن الكريم، وذلك بذكر السورة ورقم الآية، معتمدا في ذلك على مصحف المدينة .

- نسبة القراءات الواردة إلى أصحابها وتوثيقها من كتب القراءات المعتمدة .

- تخريج الأحاديث الشريفة من كتب السنة المعتمدة .

- نسبة الأبيات إلى قائليها، وإرجاعها إلى أهم مصادرها، مع ضبطها بالشكل .

- توثيق الأمثال وأقوال العرب من مظانها، ككتب الأمثال والمعاجم اللغوية المختلفة .

ثم بعدُ، فإني أحمدُ الله كثير الحمد، وأشكره عظيم الشكر على ما أتمّ به عليّ من الفراغ من الرسالة، وما توصلت به على ختمها من تيسير وتسهيل منه تعالى، فله الفضل أولا وآخرا وظاهراً وباطناً.

وفي الأخير فإني أتوجّه بالشكر العظيم والدعاء الجزيل لأستاذنا المكرّم أ.د. علي بن ابراهيم السعود، مشرف الرسالة، على ما أفاض به عليّ من علمه ومعروفه وكريم خلقه، فقد كان نعم المعين والناصح، فقد صبر عليّ كثيرا، وكان صدره عليّ أوسعَ صدر، وخلقه معي أجملَ خلق، ومعروفه عليّ أحسنَ معروف، أسبغ عليّ من وافر علمه وأرشدني بجميل نصحه، وقوّم أود البحث بسديد رأيه، رعاه أتمّ رعاية، وسقاه أحسن سقاية حتى استوى على سوقه،

وإني لأعجز عن ردّ بعض فضول شيخنا وأستاذنا، فله مني الشكر والعرفان والثناء الكثير والدعاء الوافر الجزيل إلى يوم الدين .

كما أشكر والِديّ الكريمين الجليلين، فقد شجعاني حتى تشجّعت، وصبّراني حتى تصبّرت، ولم يألوا جهدا في إعانتي والدعاء لي ليلهم ونهارهم، فجزاهم ربي عني خيرا وافرا .

ولن أنسى زوجتي المباركة التي أعانتني، فدفعتني لإتمام الرسالة، وطوّعت كل صعب لإكمالها، فجزاها الله عني خيرا كثيرا.

والشكر موصول أيضًا إلى أستاذيّ المناقِشَين اللذين تكرما بقبول مناقشة رسالتي، وشرّفاني بقراءتها وتقويمها وتنبيهي على مافاتني، وإتمام مانقص وإصلاح ما أخلّ، فأحسن الله إليهما وبارك فيها ،كما أتوجه بالشكر والامتنان لجامعة القصيم ممثلة في كلية اللغة العربية .

ولايفوتني أن أشكر كل من قدمت يده إليّ عونا ومعروفا، وكل من أعانني وآزرني ودلني على مصدر أو أرشدني إلى أو فائدة أو معلومة أو رأي، فجزى الله الجميع لما قدموه لي خير الجزاء.

وفي الختم أرجو أن أكون قد وُفقتُ في هذا العمل، فإن كنتُ أحسنتُ فمن الله وحده، فله الحمد والمنة، وإن كنت أخطأتُ أو سهوت أو أزريت أو أنقصت فمن نفسي، وجلّ من لايخطئ، وحسبي أني اجتهدت وبذلت ما استطعت، واللهَ أسأل أن ينفعني وغيري بهذا العمل، وأن يجعل ما بذل فيه من جهد خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين .

التمهيد

المبحث الأول : العكبري، حياته وآثاره

اسمه ونسبه : [١]

هو محبُّ الدين أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري البغدادي الحنبلي المقرئ الفقيه المفسر الفَرَضي النحويّ اللغوي .

والعُكبَري . بضم العين وفتح الباء . نسبة إلى (عُكْبَرا) بلدة على دجلة فوق بغداد بعشرة فراسخ من الجانب الشرقي، خرج منها جماعة من العلماء والمحدثين، وهي أقدم من بغداد، وقد قيل بجواز ضمّ بائها، لكن الصواب هو فتحها، ونُسب أبو البقاء إليها لأن أسرته منها [٢] .

ويقال له الأزَجِيّ أيضا، نسبةً إلى باب (الأَزَج)، وهي محلّة كبيرة ببغداد ذات أسواق كثيرة، وكان منها جماعة كثيرة من العلماء والزهاد والصالحين [٣] .

مولده ونشأته :

ولد أبو البقاء العكبري في بغداد سنة (٥٣٨) على الراجح، وهو الذي عليه أكثر المؤرخين [٤].

---

(١) انظر ترجمته في : معجم الأدباء ١٥١٥/٤، ومعجم البلدان ١٤٢/٤، وإنباه الرواة ١١٦/٢، وفيات الأعيان ١٠٠/٣، وإشارة التعيين ص١٦٣، وسير أعلام النبلاء ٩١/٢٢، ونكت الهميان ص١٧٨، والوافي بالوفيات ٧٣/١٧، ومرآة الجنان ٣٢/٤، والبداية والنهاية ١٠٠/١٣، والبلغة ص١٢٢، والنجوم الزاهرة ٢٤٦/٦، وبغية الوعاة ٣٨/٢، والمنهج الأحمد ١٣٠/٤، وشذرات الذهب ١٢١/٧، والتاج المكلل ص٢١٧، والأعلام ٨٠/٤ .

(٢) انظر : الأنساب ٢٢١/٤، ومعجم البلدان ١٤٢/٤، ووفيات الأعيان ٢٨٦/٢، واللباب في تهذيب الأنساب ٣٥١/٢ .

(٣) انظر : الأنساب ١١٩/١، ومعجم البلدان ١٦٨/١ .

(٤) انظر : معجم الأدباء ١٥١٥/٤، ووفيات الأعيان ١٠١/٣، وإشارة التعيين ص١٦٤، وسير أعلام النبلاء ٩٢/٢٢، والمختصر المحتاج إليه ١٤٢/٢، والوافي بالوفيات ٧٤/٧ .

وقد ذهب بصره في صغره بسبب الجُدَري [١]، لكن هذا لم يمنعه من طلب العلم وتحصيله، فقد سمع في صباه من أبي الفتح محمد بن عبدالباقي المعروف بابن البَطّي، وأبي زرعة طاهر بن محمد المقدسي، وشيخه النهرواني توفي والعكبري في الثامنة عشرة من عمره، وبذلك يكون قد أخذ الفقه قبل هذا السنّ، وهذا يدلّ على حرصه على طلب العلم من صغره [٢] .

أخلاقه :

عُرف عن أبي البقاء أنه صاحب دين وورع وزهد وخلق ، وكان رقيق القلب سريع الدمعة، ثقةً متدينا متواضعا صدوقا فيما ينقله ويحكيه، وكان قليل الكلام فيما لايجدي نفعا، غزير الفضل كامل الأوصاف [٣] ، وقال عنه الذهبي : "كان ذا حظ من دين وتعبّد وأوراد " [٤] .

شيوخه :

أخذ أبو البقاء العلم عن علماء أجلاء في القراءات والحديث والفقه والنحو واللغة، وغيرها من العلوم، فمن أبرز شيوخه :

- أبو حكيم ابراهيم بن دينار بن أحمد بن الحسين بن حامد بن ابراهيم النهرواني الحنبلي، المتوفى سنة : (٥٥٦هـ) . [٥]، فقد أخذ العكبري منه الفقه [٦] .

- أبو يعلى الصغير محمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء، المتوفى سنة (٥٦٠هـ) [٧] .

---

(١) انظر : نكت الهميان ص١٧٨، والوافي بالوفيات ١٤٠/١٧ .

(٢) انظر : نكت الهميان ص١٧٩، والوافي بالوفيات ١٤٠/١٧ .

(٣) انظر : نكت الهميان ص١٧٩، ومعجم الأدباء ١٥١٦/٤، والوافي بالوفيات ١٤٠/١٧ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٩٣/٢٢ .

(٥) انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ٣٩٦/٢٠، والذيل على طبقات الحنابلة ٨٢/٢، والمنهج الأحمد ١٦٥/٣.

(٦) انظر : المختصر المحتاج إليه ١٤١/٢، والذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٠/٣ .

(٧) انظر ترجمته في : العبر ١٧١/٤، والذيل على طبقات الحنابلة ٩٥/٢، والمنهج الأحمد ص١٧٣ .

أخذ العكبري عنه الفقه ولازمه حتى برع في المذهب والخلاف والأصول . [١]

ـ أبو المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة بن سعد بن الحسن الشيباني الحنبلي الوزير المتوفى سنة (٥٦٠ هـ) [٢] .فقد سمع منه العكبري الحديث [٣] .

ـ أبو الفتح، محمد بن عبدالباقي بن أحمد المعروف بابن البطّي، المتوفى سنة (٥٦٤هـ) [٤] . وسمع منه العكبري الحديث [٥] .

ـ أبو بكر عبدالله بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله بن النقور البغدادي البزاز، المتوفى سنة (٥٦٥هـ) [٦] . فقد سمع منه العكبري الحديث [٧] .

ـ أبو زرعة طاهر بن محمد بن طاهر الشيباني المقدسي الهمذاني، المتوفى سنة (٥٦٦هـ)[٨]. فقد سمع منه العكبري الحديث حين قدم بغداد [٩] .

ـ أبو محمد، عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب النحوي البغدادي المتوفى سنة (٥٦٧هـ) [١٠] .

تأدّب العكبري عليه، وأخذ عنه النحو والحديث [١١] .

---

(١) انظر : العبر ٦١/٥، وبغية الوعاة ٣٨/٢ .

(٢) انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٢٣٠/٦، والذيل على طبقات الحنابلة ٨٢/٢، والبداية والنهاية ٢٧٠/١٢، والمنهج الأحمد ١٧٧/٣ .

(٣) انظر : الذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٠/٣ .

(٤) انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ٤٨١/٢٠، والعبر ١٨٨/٤، والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد ص١٩ .

(٥) انظر : معجم الأدباء ١٥١٥/٤، بغية الوعاة ٣٩/٢ .

(٦) انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ٤٩٨/٢٠، والعبر ١٩٠/٤، وشذرات الذهب ٣٥٧/٦ .

(٧) انظر : معجم الأدباء ١٥١٥/٤، والمختصر المحتاج إليه ١٤١/٢ .

(٨) انظر ترجمته في : معجم الأدباء ١٥١٥/٤، والبداية والنهاية ٢٨٤/١٢، وشذرات الذهب ٣٥٩/٦ .

(٩) انظر : معجم الأدباء ١٥١٥/٤، بغية الوعاة ٣٩/٢ .

(١٠) انظر ترجمته في : إنباه الرواة ٩٩/٢، وإشارة التعيين ص١٥٩، والبلغة ص١٢٠، وبغية الوعاة ٢٩/٢ .

(١١) انظر : معجم الأدباء ١٥١٥/٤، والعبر ٦١/٥، والمختصر المحتاج إليه ١٤١/٢ .

. أبو البركات، يحيى بن نجاح بن مسعود بن عبدالله اليوسفي الحنبلي الأديب الشاعر المتوفى سنة (٥٧٩هـ) [١] .

أخذ العكبري عنه النحو [٢] .

. أبو العباس، أحمد بن المبارك بن سعد المرقّعاتي، المتوفى سنة (٥٧٠هـ) [٣] .

. أبو الفضل، محمد بن علي بن أحمد بن القصاب الوزير، المتوفى سنة (٥٩٢هـ) [٤] .

أخذ العكبري عنه اللغة [٥] .

ـ أبو الفرج، عبدالرحمن بن علي بن محمد بن علي ابن الجوزي القرشي الحنبلي، المتوفى سنة (٥٩٧هـ) [٦] .

كان العكبري معيدا لأبي الفرج في المدرسة [٧] .

تلاميذه :

اشتُهر أبو البقاء في البلاد فقصده الناس من الأقطار والأمصار وأخذوا عنه وانتفعوا به، فمن أبرز تلاميذه :

. أبو الهيجاء، حسن بن منصور بن موسى الإربلّي، المتوفى سنة (٦٤٩هـ) [٨] .

---

(١) انظر ترجمته في : الذيل في طبقات الحنابلة ٢٣٠/٣، والمنهج الأحمد ٢٦٩/٣، وشذرات الذهب ٣٨٩/٦.

(٢) انظر : الذيل على طبقات الحنابلة ٣٢٠/٣، وبغية الوعاة ٣٨/٢ .

(٣) انظر ترجمته في : نكت الهميان ص١٧٩، والعبر ٥٩/٣، والوافي بالوفيات ١٤٠/١٧ .

(٤) انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ٣٢٣/٢١، المختصر ٩٦/١، والذيل على طبقات الحنابلة ٤٥٨/٢، والمنهج الأحمد ١١/٤ .

(٥) انظر : الذيل على طبقات الحنابلة ٤٥٨/٢، والمنهج الأحمد ١٣١/٤ .

(٦) انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ١٤٠/٣، سير أعلام النبلاء ٣٦٥/٢١، الذيل على طبقات الحنابلة ٤٥٨/٢ .

(٧) انظر : الذيل على طبقات الحنابلة ٤٥٨/٢، والمنهج الأحمد ١٣١/٤ .

(٨) انظر ترجمته في : التذكرة الفخرية ص٢١٢، معجم الأدباء ١٥١٥/٤ .

. أبوعبدالله، ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي البغدادي، المتوفى سنة (٦٢٦هـ) [١] .

. أبو عبدالله، حمد بن أحمد بن محمد بن بركة بن صديق بن صروف الحراني الحنبلي، المتوفى سنة (٦٣٤هـ) [٢] .

. أبو الفرج، عبدالرحمن بن نجم بن عبدالوهاب بن الحنبلي الدمشقي ناصح الدين، المتوفى سنة (٦٣٤هـ) [٣] .

. أبو الحسن، محمد بن أحمد بن عمر، بن الحسن بن خلف البغدادي القطيعي الأزجي، المتوفى سنة (٦٣٤هـ) [٤] .

ـ أبو عبدالله، محمد بن سعيد بن يحيى بن علي بن حجاج الدُّبَيثي الشافعي المتوفى سنة (٦٣٧هـ) [٥] .

. أبوعبدالله محمد بن عبدالواحد بن أحمد بن عبدالرحمن بن إسماعيل السعدي المقدسي الحنبلي، المتوفى سنة (٦٤٣هـ) [٦] .

. أبو عبدالله، محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله بن محاسن البغدادي المشهور بابن النجار، المتوفى سنة (٦٤٣هـ) [٧] .

---

(١) انظر ترجمته في : معجم الأدباء ١٥١٥/٤، إنباه الرواة ٨٠/٤، ووفيات الأعيان ١٢٧/٦ .

(٢) انظر ترجمته في : الذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٧/٣، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١ .

(٣) انظر ترجمته في : الذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٠/٣، وشذرات الذهب ١٢١/٧، والبداية والنهاية ١٦٨/١٣ .

(٤) انظر ترجمته في : الذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٥/٣، المختصر المحتاج إليه ١٩/١، والذيل على طبقات الحنابلة ٤٥٥/٣، والمنهج الأحمد ٢٢٨/٤ .

(٥) انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ٦٨/٢٣، ومرآة الجنان ٩٤/٤، وشذرات الذهب ٣٢٤/٧ .

(٦) انظر ترجمته في : الذيل على طبقات الحنابلة ٥١٤/٣، والمنهج الأحمد ٢٥٢/٤، وشذرات الذهب ٣٨٧/٧ .

(٧) انظر ترجمته في : نكت الهميان ص١٧٩، وسير أعلام النبلاء ٩٣/٢٢، والوافي بالوفيات ٧٤/١٧، والذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٧/٣ .

. أبو عبدالله، محمد بن محمود بن عبدالمنعم البغدادي المراتبي الحنبلي، المتوفى سنة (٦٤٤هـ) [١].

. أبو الحسن، علي بن عدلان بن حماد بن علي الموصلي، المتوفى سنة (٦٦٦هـ) [٢] .

ـ أبوطالب، علي بن أنجب بن عثمان بن عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالرحيم البغدادي المعروف بابن الساعي، المتوفى سنة (٦٧٤هـ) [٣] .

ـ أبو أحمد، عبدالصمد بن أحمد بن عبدالقادر ابن أبي الجيش البغدادي، المتوفى سنة(٦٧٦هـ)[٤] .

ـ أبو زكريا، يحيى بن منصور بن أبي الفتح بن رافع علي بن ابراهيم الحراني، جمال الدين بن الصيرفي، المعروف بابن الحبيشي، المتوفى سنة (٦٧٨هـ) [٥] .

. أبو الفرج، عبدالرحمن بن عبداللطيف بن محمد البغدادي الحنبلي، المشهور بابن الفُوَيره، المتوفى سنة (٦٩٧هـ) [٦] .

مكانته العلمية :

لما كان شيوخ أبي البقاء الذين أخذ عنهم كثيرين ومن جميع العلوم، أخرج ذلك لنا شخصية أشبه بالموسوعية، فتنوعت ثقافته واتسعت مداركه فشملت كثيرا من العلوم والفنون، فنجد أنه يُنعت في كتب التراجم بالفقيه والمفسر وبالمقرئ وبالنحوي وباللغوي والفرضي، كلّ هذا لأجل أنه متفنن ومتقن لكثير من العلوم، وبهذا أحرز مكانة رفيعة بين علماء عصره، ورحل إليه الطلاب للقراءة عليه والإفادة منه، وقد أثنى عليه تلاميذه ومن ترجم له ثناء عطرا يبرز

(١) انظر ترجمته في : البداية والنهاية ٣٢٤/١٣، والذيل على طبقات الحنابلة ٥٣٣/٣، والمنهج الأحمد ٢٥٧/٤ .

(٢) انظر ترجمته في : النجوم الزاهرة ٢٢٦/٧، وبغية الوعاة ١٧٩/٢ .

(٣) انظر ترجمته في : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٤٠/٢، وتذكرة الحفاظ ١٤٦٩/٤ .

(٤) انظر ترجمته في : الذيل على طبقات الحنابلة ١٣٥/٤، وغاية النهاية ٣٨٧/١، والمنهج الأحمد ٣٠٧/٤ .

(٥) انظر ترجمته في : الذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٧/٣، والمنهج الأحمد ١٣٤/٤، وشذرات الذهب ٦٣٢/٧.

(٦) انظر ترجمته في : الوافي بالوفيات ٩٤/١٨، وغاية النهاية ٢٣٧/١، وشذرات الذهب ٧٦٥/٧ .

سبقه في العديد من العلوم .

من ذلك ماقاله عنه تلميذه ياقوت الحموي بأنه " شيخ زمانه، وفرد أوانه، ومنحة الدهر، وحسنة العصر، إمامٌ في كل علم من النحو واللغة والفقه والفرائض والكلام " [١].

وقال أيضا : " وكان تفرّد في عصره بالعلوم خصوصا علم العربية والفرائض، وكان الناس يقصدونه من أقصى الشرق والغرب لأجلها " [٢] .

وقال عنه أبو الفرج الحنبلي الملقب بناصح الدين : "كان إماما في علوم القرآن، إماما في الفقه، إماما في اللغة، إماما في النحو، إماما في العروض، إماما في الفرائض، إماما في الحساب، إماما في معرفة المذهب، إماما في المسائل النظريات، وله في هذه الأنواع من العلوم مصنفات مشهورة " [٣] .

وقال عنه ابن الدُّبَيثى : "كان متفننا في العلوم، له مصنفات حسنة في إعراب القرآن وقراءاته المشهورة، وإعراب الحديث والنحو واللغة، سمعت عليه، ونعم الشيخ كان " [٤].

وقال عنه ابن النجار : " وبقي مدة في عمره فقيد النظير، متوحدا في فنونه التي جمعها من علوم الشريعة والآداب والحساب في سائر البلاد " [٥] .

وقال عنه ابن رجب : " وبرع في فنون عديدة من العلم، وصنف التصانيف الكثيرة، ورحلت إليه الطلبة من النواحي، وأقرأ المذهب والفرائض والنحو واللغة، وانتفع به خلق كثير "[٦].

---

(١) معجم الأدباء ١٥١٥/٤ .

(٢) معجم الأدباء ١٥١٦/٤ .

(٣) الذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٠/٣، وشذرات الذهب ١٢١/٧ .

(٤) الذيل على طبقات الحنابلة ٢٣١/٣ .

(٥) الذيل على طبقات الحنابلة ٢٣١/٣ .

(٦) الذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٠/٣ .

شعره :

قرض أبو البقاء الشعر، لكنه كان مقلا، قال عنه ابن الشعار : " وكان قليل الإلمام بقول الشعر " [1] ، ولم يكن شاعرا مطبوعا يحسن الشعر ويجيده إجادة تامة، وإنما روي شيء قليل متكلّف.

ومن شعره قوله في مدح شيخه ابن القصّاب، وقيل في مدح ابن المهدي الوزير :

بــك أضــحى جيــد الزمــان مُحلّــى ... بعــد أن كــان مــن حُــلَاه مُخلّــى
لايُجاريـــــك في نِجاريـــــك خَلـــــقٌ ... أنــت أعلــى قــدرًا وأعلــى محــلّا
دمــتَ تُحيــي مــا قــد أميــتَ مــن الفــض ... لِ وتنفــي فقــرا وتطــرد محــلا [2]

ومن شعره في الغزل :

صــاد قلــبي علــى العقيــق غــزالٌ ... ذو نِفـــــار، وِصـــــالُه مايُنـــــالُ
فــاتر الطــرف تحســب الجفــن منــه ... ناعسًـــا، والنعـــاسُ منـــه مـــزال

مصنفاته :

قضى العكبري حياته متعلما ومعلّما، حتى قيل عنه : " ما يمضي عليه ساعة، إلا وواحد يقرأ عليه أو يطالع له " [3].

ونتيجة لهذه الحياة العلمية الحافلة صنف عددا كبيرا من الكتب التي وُصفت بأنها مصنفات حِسان، وقيل عنها " وهي كثيرة جدا " [4]، وقيل : " بلغت مصنفاته ستين

(١) عقود الجمان ١٣٤/٣ .

(٢) معجم الأدباء ١٥١٥/٤ وإنباه الرواة ١١٨/٢، والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد ص١٤٢، ونكت الهميان ص١٧٩، والوافي بالوفيات ٧٥/١٧، والذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٥/٣، والمنهج الأحمد ١٣٣/٤، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١ .

(٣) الذيل على طبقات الحنابلة ٢٣١/٣ .

(٤) طبقات المفسرين ٢٢٥/٢ .

كتابا"[١]. منها :

إعراب الحديث النبوي[٢]، وإعراب القراءات الشواذ[٣]، والتبيان في إعراب القرآن[٤]، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين[٥]، وشرح المقامات الحريرية[٦]، وشرح لامية العرب[٧]، واللباب في علل البناء والإعراب[٨]، والمتبع في شرح اللمع[٩]، ومسائل نحو مفردة[١٠]، والمشوف المعلم في ترتيب إصلاح المنطق على حروف المعجم[١١] .

وفاته :

توفي . يرحمه الله . ليلة الأحد، في الثامن ربيع الآخر، من سنة (٦١٦هـ)[١٢]، وقد قارب الثمانين[١٣]، وصُلّي عليه بمدرسة ابن الجوزي بدرب دينار الكبير، ودفن بمقبرة الإمام أحمد بباب حرب .[١٤]

(١) طبقات النحاة واللغويين ص٣٢٩ .

(٢) طبع بمجمع اللغة العربية مرتين بتحقيق الدكتور عبدالإله نبهان، وطبع أيضا بتحقيق الدكتور حسن موسى الشاعر.

(٣) طبع بدار عالم الكتب بتحقيق الدكتور محمد السيد .

(٤) طبع عدة طبعات باسم (إملاء مامنّ به الرحمن)، وطبع طبعات أخرى باسم (التبيان في إعراب القرآن) بتحقيق الأستاذ علي محمد البجاوي .

(٥) طبع بتحقيق الدكتور عبدالرحمن العثيمين بدار الغرب الإسلامي، وأعيدت طباعته بمكتبة العبيكان، ونشر الدكتور محمد خير الحلواني قطعة منه بعنوان (مسائل خلافية في النحو) وطبع بدار المأمون للتراث .

(٦) حققه الدكتور علي صائب حسون بجامعة بغداد بعنوان (شرح مافي المقامات الحريرية من الألفاظ اللغوية) .

(٧) طبع بدار الآفاق الجديدة ببيروت، بتحقيق الدكتور محمد خير الحلواني، وطبع أيضا بتحقيق الدكتور رجب ابراهيم الشحات، ونشر ضمن كتاب (دراسات عربية وإسلامية) .

(٨) نشره مركز جمعة الماجد بدبي، بتحقيق الدكتور غازي طليمات والدكتور عبدالإله نبهان .

(٩) نشرته جامعة قاريونس بليبيا، بتحقيق الدكتور عبدالحميد الزوي .

(١٠) نشر في مجلة معهد المخطوطات العربية بتحقيق الدكتور ياسين السواس .

(١١) نشره مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى، بتحقيق الدكتور ياسين السواس .

(١٢) انظر : العبر ٦١/٥، وبغية الوعاة ٣٩/٢، وشذرات الذهب ١٢٣/٧ .

(١٣) انظر : النجوم الزاهرة ٢٤٦/٦ .

(١٤) الذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٧/٣، وشذرات الذهب ١٢٣/٧ .

المبحث الثاني :

لمحةٌ في الخلاف النحوي، أسبابه، والمصنفات فيه

قبل الخوض في الكلام في أسباب الخلاف ومصنفاته، لابدّ أن نذكر أنّ الخلاف لغة، هو: عدم الاتفاق، فتخالف الأمران واختلفا، أي لم يتفقا، وكلُّ ما لم يتساو فقد تخالف واختلف. (١)

أما اصطلاحاً، فقد ذكر الجرجاني بأنه : " منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حقّ أو إبطال باطل " (٢)، وقال الراغب الأصفهاني : " الخلاف والاختلاف والمخالفة : أن يأخذ كلّ واحد طريقا غير طريق الأول في فعله أو حاله " (٣)

وموضوع الخلاف موضوع طويل واسع ومتشعب، وهو قديم أيضا، فلم يكن وليد الخلاف بين مذهبي البصرة والكوفة بل إنه سبقهما بكثير، وإن لم يكن معروفا بهذا الاسم بين المتنازعين؛ لأنّ النحاة لم يكونوا قبلُ قد اصطلحوا وسمّوا كثيرا من قواعد هذا العلم، فقبلُ كانت تجري الخلافات تحت صور المناظرات والمجالس التي تجري بين نحاة البلدين، وأشهر هذه المناظرات في وقتها، مناظرة الكسائي والأصمعي، ومناظرة الكسائي وسيبويه ، ومناظرة الكسائي واليزيدي، ومجالس ثعلب والزجاج، ومجالس الرياشي وثعلب، وغير ذلك من المناظرات والمجالس.

وبعد أن تعدّى النحو مرحلة نموّه وتطور ونما بدأت التقسيمات والتفريعات بعد أن أصبح لكل فريق مدرسة خاصة به، وبذلك بدأ بينهما الخلاف الذي جاوز المسائل الأصولية إلى الفروع والجزئيات .

---

(١) انظر : لسان العرب ٣٣٦/١٠ .

(٢) التعريفات للجرجاني ص١١٣ .

(٣) التوقيف على مهمات التعاريف ص٣٢٢ .

* من أسباب الخلاف بين المدرستين :

١- اختلاف المكان والسكان، فمدينة البصرة تقع على حافة البادية فكانت أكثر إيغالا في البادية أكثر من الكوفة التي تقع في أحضان الحاضرة وتتصل بها اتصالا وثيقا .

وأكثر سكان البصرة من قيس وتميم، وتحفُّ بها قبائل عربية سليمة السليقة، وكانت هذه القبائل ترد سوق البصرة المشهور (المربد) [١] .

أما الكوفة فسكانها بيوت من دارم وفزارة وزبيد وشيبان، وهي أدخل في العراق من البصرة وأقرب إلى الاختلاط بالأعاجم، ولغة أعرابها ليس لها سلامة لغة أعراب البصرة، فأكثرها يمن، وأكثر اليمن لايحتج بلغتها لتغيرها بالاختلاف بالفرس والأحباش، ثم بين الكوفة وجزيرة العرب صحراء السماوة الشاسعة [٢] .

٢- النزعة السياسية :

لاريب أنّ البصرة أيّام دولة بني أمية كانت في صفّ بني أمية في النصرة والولاء، فعليّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ أول ماقدم العراق اتخذ الكوفة مقرا لخلافته، وذلك لما علم أنّ ميلهم إلى طاعته أكثر من البصرة، ومن ذلكم الحين فالكوفة علوية والبصرة أموية، ثمّ بعدُ لما ظهر نجم العباسيين، وبدأوا في إرساء دولتهم وقامت أوّل ماقامت في العراق، كانت الكوفة هي الحاضنة الأولى لدعوة العباسيين، وذلك لأنّ هواها وولاءها ليس مع بني أمية، وتمّت البيعة لأول خلفائها، فحفظ العباسيون لهم ذلك الصنيع أول الأمر، فأكرموهم وقربوهم في مجالسهم، وعزّوا بعد أن كانوا في ذلّ، وأفل نجم البصرة بعد تألق، وانتقل علماء الكوفة بعدُ إلى بغداد مما رجح كفتهم عند الخلفاء [٣] .

---

(١) انظر : الخلاف النحوي ص٧٠ .

(٢) انظر : أصول النحو ص١٩٨ .

(٣) انظر : نشأة النحو ص٧٤ .

٣- اختلافهم في الأسلوب العلمي :

سبقت الكوفة البصرة في رواية الشعر ودراسته والاهتمام به، وكان رواجُ الأدب والشعر فيها أكثرَ من البصرة، ومن ذلكم الوقت فالكوفة أصبحت تُعنى بجمع اللغة ورواية الشعر، أما البصرة فلأنها تقع على حافّة البادية ويسكنها قبائل عربية سليمة السليقة، فكانت تُعنى بضبط اللغة

ونفيه عن اللحن والكلام المولد والأعجمي الذي ظهر مع انتشار الدولة الإسلامية أيام الخلفاء الراشدين [١] .

ومن هنا فقد اختلفت طرائقهم، فالكوفيون استشهدوا في النحو بكل ما وقع بأيديهم من شعر، واحتفوا بكل مسموع، وأخذوا اللغة عن أهل السّواد أصحاب الكواميخ وأكلة الشوارِيز، وتوسّعوا في الرواية عن قبائل العرب، حتى اعتدّوا بالقراءات الشاذة، ولذا فقد أجازوا كثيرا من الكلام، وقلّ الشاذ عندهم، وقاسوا على الشاهد الواحد ولو كان مخالفا للكثرة الكاثرة المتفق على القياس عليها، بخلاف البصريين فإنهم رووا الشعر عن فصحاء العرب، وأخذوا اللغة من حَرَشة الضباب وأكلة اليرابيع، وتحروا للغتهم، واشترطوا أن تكون جارية على ألسنة الفصحاء الموثوق بهم، واشترطوا الكثرة في القياس عليها [٢] .

- أشهر المصنفات في الخلاف النحوي :

لقد سبق العكبري علماء صنفوا في الخلاف النحوي من أكثر ثلاثة قرون، فلم يكن هذا الفنّ جديدا في زمانه، وليس هذا العلم مجهولا عند علماء دهره، لكن أكثر الكتب التي صُنفت في الخلاف منذ نشأته لم تصل إلينا، وبفضل وجهود العلماء الذين جاءوا من بعدهم فقد أشاروا إليها في كتبهم، وأفادوا منها .

(١) انظر : الخلاف النحوي ص٧٦ .

(٢) انظر : أخبار النحويين البصريين ص٦٨، والموجز في نشأة النحو ص٢٧، والمدارس النحوية ص١٦١ .

ومن أشهر الكتب التي تناولت الخلاف النحوي بين الفريقين :

. المهذب، لأبي علي، أحمد بن جعفر الدينوري، المتوفى سنة (٢٨٩هـ) .

. اختلاف النحويين، لأحمد بن يحيى ثعلب المتوفى سنة (٢٩١هـ) .

. المسائل على مذهب النحويين ما اختلف فيه البصريون والكوفيون، لمحمد بن أحمد، أبو الحسن بن كيسان، المتوفى سنة (٢٩٩هـ) .

ـ المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن النحاس، المتوفى سنة (٣٨٨هـ) .

. الردّ على ثعلب في اختلاف النحويين، لعبد الله بن جعفر بن دُرستويه، المتوفى سنة (٣٤٧هـ).

. الاختلاف، لعبد الله الأزدي، المتوفى سنة (٣٤٨هـ) .

. الخلاف بين النحويين، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني المتوفى سنة (٣٨٤هـ) .

ـ كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين، لأحمد بن فارس بن زكريا الرازي، المتوفى سنة (٣٩٥هـ).

. الاختلاف، أو المختلف، لعلي بن حسين الباقولي الأصفهاني المعروف بـ (جامع العلوم) المتوفى سنة (٥٣٥هـ) .

. الإنصاف، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، المتوفى سنة (٥٧٧هـ) .

ـ المسائل التي اختلف فيها النحويون من أهل البصرة والكوفة، لعبدالمنعم بن محمد الغرناطي، المعروف بـ (ابن الفرس) المتوفى سنة (٥٩٧هـ)

. التبيين، لعبدالله بن الحسين العكبري، المتوفى سنة ٦١٦ هـ.

ـ مسائل الخلاف، لإبراهيم بن عيسى الأزدي، المعروف بـ (ابن أصبغ) و (ابن المناصف) القرطبي الأندلسي، المتوفى سنة (٦٢٨هـ) .

ـ نزهة العين في اختلاف المذهبين، لعفيف الدين علي بن عدلان الموصلي، المتوفى سنة (٦٦٦هـ) .

. الإسعاف في مسائل الخلاف، للحسين بن بدر بن إياز البغدادي، المتوفى سنة (٦٨١هـ) .

. الذهب المذاب في مذاهب النحاة، ليوسف الكوراني الكردي، المتوفى سنة (٧٦٨هـ) .

. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف الزبيدي، المتوفى سنة(٨٠٢هـ).

القسم الأول :

مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في آثار العكبري

مما لم يذكره في التبيين، جمعًا ودراسة .

ويشتمل على فصلين :

الفصل الأول : المسائل الخلافية النحوية .

الفصل الثاني : المسائل الخلافية الصرفية .

الفصل الأول :

المسائل الخلافية النحوية .

(كِلا وكِلْتا) [1]

قال أبو البقاء: " وأمَّا (كِلا وكِلتا) فاسمانِ مُفردان مقصوران.

وقال الكوفيون: هما مثنَّيان لفظا ومعنى.

وحجةُ الأولين [2] من وجوه:

أحدها: أنهما بالألف في الأحوال الثلاث إذا أُضيفا إلى الظاهر، وليس المثنى كذلك.

والثاني: أنه لا يُنطق بالواحد منهما، فلا يُقال في الواحد (كِلْ) بخلافِ المثنى.

والثالث: أنهما يُضافان إلى المثنى، ولو كانا مثنيين للزم أن يُضاف الشيءُ إلى نفسه، وهو باطل.

ألا ترى أنك لا تقول: (مررت بهما اثنيهما)، كما لا تقول: (مررتُ به واحدَه)، فإن قيل: فكيف يقال: (مررتُ بهم خمستَهم)، فيضاف الجمعُ إلى الجمع ؟ قيل: إنما أجازوا ذلك لأنَّ ضميرَ الجمع يحتمل العدد القليل والكثير، فلا يلزمه من إضافةِ الخمسة ونحوها إضافةُ الشيء إلى نفسه.

والرابع: أن الضميرَ يرجعُ إليهِ بلفظِ الإفراد، كقولهِ تعالى: ﴿ **كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا** ﴾[3]، ولو كانَ مُثنًّى في اللفظ لم يجُز ذلك، كما لايجوز: الرجلان قام.

واحتجَّ الآخرون بالسماع والقياس:

أما السَّماع فقولُ الشاعر:

---

(١) انظر : المسالة في الكتاب ٤١٣/٣، ومعاني القرآن ١٤٢/٢، والمقتضب ٢٤١/٣، والإنصاف ص٣٥٥، وشرح ابن يعيش ١٥٨/١، وشرح ابن عصفور ٢٧٥/١، وشرح التسهيل ٦٧/١، والمغني لابن فلاَّح ٢٧٥/١، وشرح الرضي ٩٣/١، وشرح الألفية للمرادي ٧٢/١، والهمع ١٣٧/١، وائتلاف النصرة ص ٥٥.

(٢) يعني بذلك البصريين، وهو لايسمي البصريين غالبا في اللباب، خاصة عند ابتداء المسألة أو ذكر الحجة .

(٣) سورة الكهف ، آية رقم: ٣٣.

في كِلــتَ رجليهــا سُــلامى واحــدَه كِلْتاهمـــــا مقرونـــــةٌ بزائـــــدَه [1]

وأما القياس فمن وجهين:

أحدهما: أنّ الضمير يعود إليه بلفظ التثنية في بعض المواضع، كقول الشاعر:

كلاهمــا حــينَ جــدَّ الجــري بينَهمــا قــد أقلعــا، وكــلا أنفيهمــا رابي [2]

والثاني : أنهما في الجرّ والنصب بالياء، وفي الرفع بالألف إذا أضيفا إلى مضمر.

والجواب أنَّ الشعرَ لا يُعرف قائله، على أنه محمولٌ على الضرورة، وقد جاز حذف شطرِ الكلمة في الضرورة، كقول لبيد:

درس المنـــــا بمُتـــــالعٍ فأَبـــــانِ ..... [3]

أراد (المنازل) ، وقال العجاج:

قواطنًا مكة من وُرق الحمـــى [4]

أراد (الحَمَام)، وهذا لايقاس عليه، ولايثبت به أصل.

---

(١) بيتان من مشطور الرجز لايعرف قائلهما، انظر: معاني القرآن للفراء ١٤٢/٢، واللمع ص١٧٢، وأسرار العربية ص٢٨٨، والهمع ١٣٧/١، والخزانة ١٣٣/١، والدرر ٥٢/١.

(٢) بيت من بحر البسيط للفرزدق، وهو في ديوانه ص٣٤، وانظر: نوادر أبي زيد ص١٦٢، والخصائص لابن جني ٣١٤/٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي ص٥٢٢، والخزانة ١٣١/١، والدرر ٥٢/١.

(٣) صدر بيت من بحر الكامل، للبيد بن ربيعة العامري، وعجزه:

فتقادمت بالحِبسِ فالسُّوبان

وهو في ديوانه ص١٠٣، وانظر: تأويل مشكل القرآن ٣٠٤، والمحتسب ٨٠/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ص١٤٢، والمقاصد النحوية ٢٤٦/٣، والهمع ١٥٦/٢، والدرر ٥٢٧/٢.

(٤) بيت من بحر الرجز للعجاج، وهو في ديوانه ٤٥٣/١، وانظر: الكتاب ٢٦/١، والمحتسب ٧٨/١، والمقاصد النحوية ٣٦/٣، والأشباه والنظائر ٢٩٤/١، والهمع ١٣٧/١، والدرر ٥٢٧/٢.

وأما عَودُ الضمير المثنى إليه فعلى المعنى، والإفراد على اللَّفظ، وهذا مثل (كُل) ، و (مَن) فإنَّ الضمير يعود إلى لفظيهما تارةً كقوله تعالى ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾ ﴾ [1] و ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ ﴾ [2]، وتارةً يجُمع حملا على المعنى، كقوله تعالى: ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴾ [3] و ﴿ وَمِنَ ٱلشَّيَـٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ ﴾ [4] ، ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ [5].

وأما جعلها بالياء في الجرِّ والنصب فلم يكنْ لما قالوا ، إذْ لو كان كذلك لاستمرَّ مع المضمر والمظهرِ كما في كلِّ مثنى " [6].

– دراسةُ المسألة:

استوفى العكبري المسألة بذكر مذاهب الفريقين وأدلتهم في كتبِه اللبابِ والمتبع وشرحِ الإيضاح ، ففي اللباب ذكر للبصريين أربع حجج وللكوفيين ثلاثا، واحدة سماعية وحجتين قياسيتين، أمّا في شرح الإيضاح فقد أورد للبصريين ست حجج، ولم يذكر للكوفيين شيئا من الحجج، وكذلك في المتبع إلا أنه ذكر للبصريين ثلاثاً فقط.

وأغلب الحجج التي ذكرها العكبري تكررت في كتبه التي بسط الحديث فيها في المسألة، ثم أجاب عنها، وردّ بعضها.

وقد ذهب البصريون إلى أن (كلا وكلتا) مفردانِ لفظًا ، مثنيانِ معنى، والألفُ فيهما كألف (عصا ورحا)، ليست بألف تثنية. [7]

---

(١) سورة مريم ٩٥.

(٢) سورة البقرة ١١٢.

(٣) سورة النمل ٧٨.

(٤) سورة الأنبياء ٨٢.

(٥) سورة يونس ٤٢.

(٦) اللباب ٣٩٨/١، وذكر العُكبري الخلاف بين الفريقين في المسألة في المتبع ٢١٠/١، وشرح الإيضاح ٨٦/١، وهذه المسألة من مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: الأشباه والنظائر ٣١٨/٣.

(٧) الإنصاف ص٣٥٥، وشرح ابن يعيش ١٥٨/١، وشرح الرضي ٩٣/١.

وذهب الكوفيون إلى أنهما مثنيانِ لفظا ومعنى، والأصلُ فيهما (كُلٌّ) ثمَّ خُففت اللام، وزِيدت الألف للتثنية، وتُزاد التاء إذا أردتَ بها التأنيث.

والنونُ في تثنيتهما قد حُذفت وجوبًا؛ لأنَّ الأصلَ فيهما (كِلان وكِلتان) للزومهما الإضافة، وأصلُ (كلا وكلتا) لايُتكلم به وقد جاء في الشعر ضرورة.(١)

ولابنِ مالك قولٌ بأنهما مفردان لفظا ومثنيان معنى كالبصريين، ويخالفهم بأنهما يُعربان إعراب المثنى حال إضافتهما إلى مضمر.(٢)

والعكبري قد ذكر أكثر احتجاجات الفريقين وشواهدهم، وذكر ردّ البصريين على الكوفيين، ولكن بعضا من ردّهم على لكوفيين قد أغفله، ومن ذلك:

قولهُم بأنّ الألف تنقلب في حالتي النصب والجر بإضافتهما إلى المضمر، وقد أجاب البصريون بأن علةَ قلبِها في هذه الحالة جاءت من وجهين:

الأول: أنّ (كلا وكلتا) أشبهت (على ولدى وإلى) في أنهما يشتركان في أن آخر كلٍّ منهما ألف، وأنهما ملازمان للإضافة، وأنّ كليهما ليس له تصرّفٌ في الإفراد والتثنية.

الثاني: لما كانا يُضافان إلى المضمر تارةً ويُضافان إلى الظاهر تارةً أخرى، وهما مفردان لفظا ومثنيانِ معنى، أدَّى ذلك إلى جعلهما في الإضافة إلى الظاهر بمنزلة المفرد، وفي الإضافة إلى المضمر بمنزلة المثنى، ليعدلوا بينهما استحساناً.(٣)

أمّا قولهم بأن العرب قد تخبر عن المثنى بالمفرد في غير (كلا وكلتا)، وأنّ الأصل فيه الإخبار عن المثنى بالمثنى كقولك: (كلا الأخوين يضربان)، وهذا يدلّ على جواز الخروج عن أصله، كما قال الشاعر:

---

(١) انظر: المغني لابن فلاح ٢٧٩/١، وشرح الرضي ٩٣/١.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٦٨/١.

(٣) انظر: الإنصاف ص٣٦٠، واللباب ٤٠٢/١، شرح الألفية للمرادي ٧٢/١.

لمـــــــــــن زُحلوفـــــــــــةٌ زُلُّ بهـــــــا العينـــــــانِ تنهَـــــــلُّ [1]

فالجواب أنّ الإخبار عن (كلا وكلتا) بالإفراد كثير جداً في الكلام بخلاف غيره، وهو مع قلته في غيره إلا أنه لايجوز في الشيئين المتلازمين كالعينين واليدين.[2]

أمّا قولهم بأنَّ (كلا وكلتا) مثنيان لفظا ومعنى، وأنه يخبر عنهما بالتثنية كما يخبر عن أيّ مثنى غيرهما، فالجواب: أنّ هذا مع قلته يُحمل على المعنى، فهما مفردان لفظاً مثنيان معنى كما يقع ذلك في الجمع كما قال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [3].

وقد ردّ بعضُ الكوفيين على البصريين بأنّ (كِلا وكِلتا) مثنيان لفظا ومعنى، إلا أنهما جاءا على لغة بني الحارث بن كعب ومن تبعهم، في كون المثنى عندهم بالألف دائما.

وأجاب البصريون بأنّ جميع العرب تستعمل (كلا وكلتا) إذا أضيفا إلى مظهر بالألف، ولم يكن بعض العرب يتكلم بها دون بعض.[4]

- الترجيح:

وبعد عرضِ الاحتجاجات والأدلةِ يظهرُ لي أن قولَ البصريين هو الراجح؛ لأنهما لما كانا مفردين في اللفظِ مثنيين في المعنى، رُوعيَ لفظُهما مع المظهر، فأُجريا مُجرى المقصورِ في الإعراب بالحركاتِ المقدرة، ورُوعي معناهما مع المضمر، كما ذكر ذلك أكثرُ النحاة، والله أعلم.

(١) بيت من مجزوء الوافر، ينسب لامرئ القيس، وهو في ملحق ديوانه ص٤٧٣، وانظر: جمهرة اللغة ١٩/١، والمحتسب ١٨٠/٢، وشرح ابن عصفور ٢٧٧/١، والدرر ٧٦/١.

(٢) انظر : شرح ابن عصفور ٢٧٨/١.

(٣) سورة يونس ٤٢.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ٢٥٥/١.

(ألقابُ الإعرابِ والبناء) [1]

قال أبو البقاء: " اعلم أنّ النحويين فرّقوا بين ألقابِ الإعراب وألقابِ البناء في اللفظ؛ لوجود الفرقِ بينهما في المعنى، وذلك أنّ ضمةَ الإعراب مثلُ ضمة البناء في اللفظ، ولكن ضمة الإعراب حادثةٌ عن عاملٍ فسمّوها رفعا.

وضمةُ البناء حادثة عن عامل[2] فسمّوها ضمّا، إذ كانت كالضمّ في أولِ الكلمة وفي وسطها، وكذلك الفتحةُ والكسرة والسكون.

وهذه عادةُ العرب في كل شيئين أو أشياء اتفقت من وجه، واختلفت من وجه.

فأما تسميةُ المبنيّ المضمومِ مرفوعاً، والمفتوحِ منصوباً ، والمكسورِ مجروراً، والساكنِ مجزوماً، فلا يراه محقّقو البصريين، وقد استعمله الكوفيون " [3]

– دراسةُ المسألة:

هذه المسألة ممّا اختلف فيها الفريقان في الاصطلاح، وفيها ثلاثة أقوال:

فأصحاب القول الأول: يرون أن حركات الإعراب والبناء فيهما فرق واختلافٌ في المعنى والحكم، فلابد إذًا أن يكون بينهما فرقٌ في التسمية، ولا يأخذ أحدهما اسمَ الآخر، ولايجوز الخلط بينهما، وهو قول محققي البصريين.[4]

وأما أصحاب القول الثاني: فيرون فرقًا في المعنى والحكم بينهما كالبصريين، إلا إنهم يجيزون

---

(١) انظر : المسألة في معاني القرآن ١٣/١، والمقتضب ٤/١، وشرح السيرافي ٢٢/١، والمقتصد ٧٧/١، والبيان في شرح اللمع ص٣٢، وأسرار العربية ص٤٥، وتوجيه اللمع ص ٦٨، وشرح الرضي ٧١/١، والتعليقة على المقرب ١٣٦/١، والأشباه والنظائر ٤٠/٢، وحاشية الصبان ١٠٢/١.

(٢) في الأصل: حادثة عن عامل، والصواب: غير حادثة عن عامل.

(٣) انظر: المتبع ١٤٩/١، وذكر العكبري المسألة مع عدم ذكر الخلاف في اللباب ٦٠/١، وشرح الإيضاح ٧٤/١.

(٤) انظر : البيان في شرح اللمع ص٣٣.

أن تأخذ حركات البناء أسماء حركات الإعراب، والعكس مطلقا، فيسمّون المنصوبَ مفتوحا، والمرفوع مضموما، والمجرور مكسورا، والمجزوم موقوفا.(١)

وإن كانت الأسماء متفقةً بينهما معنى إلا أنهما مختلفتان صورة.(٢)

ومن أمثلة عدم تفريقهم بينهما قولُ الفراء: " وكذلكَ إذا كان ماقبلها مجزوما لم يكن في الأمّ إلا ضمّ الألف، كقولك: من أمه وعن أمه " (٣).

حيث استعمل مصطلح الجزم هنا للبناء، وهو من ألقاب الإعراب.

القول الثالث: قول بعض البصريين في موافقتهم للكوفيين، فيُسمّون المنصوب مفتوحا، والمرفوع مضموما، والمجرور مكسورا، والمجزوم موقوفا.(٤) ، إلا إن الأجود عند من يقول هذا القول هو عدم الخلط بينهما، وإن كان جائزا.(٥)

ونستطيع أن نقول إن هذين مذهبان للبصريين، فالأولُ، لايُجيز إطلاقه، حتى لايكون هناك لبس بينهما، والثاني يجيزه مجازا، بشرط أن تشهد له قرينة تبينه. (٦)

وقد ذكر العكبري حجة البصريين في التفرقة، ولم يذكر للكوفيين فرقا غيرَ أنه اختلافُ اسمٍ فقط.

ومما احتج به البصريون في علة التّفرقة ولم يذكره العكبري:

قولهم بأن التسمية اختلفت بينهما؛ ولذلك لكي يُفرّق بين ماينتقلُ من الحركات وبينَ ما لاينتقل منها، وأيضاً فإن في التفرقة بينهما تقريبا للمتلقي، وإيجازا في اللفظ، ففرقٌ بين أن تقول في المرفوع: عَمِل عاملٌ فيه فرفعه، وبين أن تقول – مُوجِزا –: مرفوعا.(٧)

---

(١) انظر: البيان في شرح اللمع ص٣٣.

(٢) انظر: شرح الرضي ١/٧١.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/٦.

(٤) انظر: البيان في شرح اللمع ص٣٣.

(٥) المقتصد ١/٧٧.

(٦) انظر: التعليقة على المقرب ١/١٣٦.

(٧) انظر : شرح السيرافي ١/٢٢، المقتصد ١/٧٨.

وهناك علة ذكرها بعضهم بأن الإعراب جعلت ألقابه مشتقة من ألقاب عوامله، فالرفع مشتق من رافع، والنصب مشتق من ناصب، والجر والخفض مشتق من جار وخافض، والجزم من جازم، وهذا كاشتقاق المصدر من الاسم، كالأبوة والأمومة والعمومة والخؤولة، مشتقات أب وأمّ وعمّ وخال.(١)

وقد يطلق البصريون لقبًا من ألقاب الإعراب يريدون به لقبا من البناء؛ وذلك توسعًا واعتمادا على وضوح المعنى، وأيضا إذا حلّت قرينة تفهم، كأن تقول: بالضمة رفعاً.(٢)

وقد خلط بعضُ البصريين بين المصطلحين، ولم يمايز بينهما في بعض كلامهم وهو منثور في كتبهم، مثل سيبويه حين يقول: "ورفعوا المفردَ كما رفعوا قبلُ وبعدُ، وموضعهما واحد" (٣).

وقال أيضا: "وتقولُ يالَزيدٍ ولعمروٍ، وإذا لم تجئ بـ (يا) إلى جنب اللامِ كسرتَ ورددتَ إلى الأصل " (٤).

ومثله المبرّد حين يقول: "فالهاءُ في قولك فيها مخفوض" (٥)، ويقول أيضاً في موضع آخر: " فإن جمعت المؤنثَ ألحقتَ علامة الجزم نوناً، فقلت أنتنّ تفعلن، وهن يفعلن" (٦).

– الترجيحُ:

بعد عرض المسألة يترجح أنّ الخلط بين المصطلحين يجبُ ألا يكون في الكلام حتى لايُلبس على المخاطب؛ فلايدري المخاطَب حينئذٍ هل قصدَ المتكلم في حُكمه الإعراب أو البناء؟ إلا إذا كان ثمةَ قرينة تشهد له، فبالقرينة إن جاءت لايزول الفرق، ويكشف للسامع ما التبس، ولايجعل ذلك مطردا في الكلام، وإنما توسعا، والله أعلم.

---

(١) انظر : الأشباه والنظائر ٢/٤٠.
(٢) انظر : المقتصد ١/٧٧، شرح الرضي ١/٧١.
(٣) الكتاب ١/٣٠٣.
(٤) الكتاب ١/٣٢١.
(٥) المقتضب ٣/٧٤.
(٦) المقتضب ٤/٤١٣.

(أعرفُ المعارِف) [1]

قال أبو البقاء: " أعرفُ المعارفِ المضمر عند سيبويه ومن تابعه.

وقال ابن السَّراج: أسماء الإشارة أعرفُ منه ومن العلم.

وقال الكوفيون: العلمُ أعرفُ منهما.

وحجةُ الأوَّلين: أنّ المضمرَ لا اشتراكَ فيه لتعيّنه بما يعودُ إليه، ولذلك لا يُوصفُ ويُوصفُ به، بخلافِ العَلَم، فإنه فيه اشتراكٌ، ويميَّزُ بالوصف، والمبهمُ يُوصف ويُوصف به، ويقعُ اسمُ الإشارة على كلِّ حاضر، ويقعُ فيه اشتراك، حتى لو كان بحضرتك جماعة، فقلتَ: (هذا) من غير إقبالِ واحد، لم يُعلم المرادُ إلا بانضمامِ الإقبال إليه.

واحتجَّ ابنُ السراج: بأنَّ اسمَ الإشارة يُعرف بالعين والقلب، فهو أقوى، وهذا ضعيف، لأنَّ ذلك راجعٌ إلى تعرُّفه عند المتكلم.

فأما السامعُ فلا يَعلم ما في قلب الناطق بـ (هذا)، وإنما يَعرفُ المشارَ إليه بالإقبال عليه، وهو شيءٌ غيرُ الاسم، ويدلُّ عليه أنَّ اسم الإشارةِ يُصغَّر ويُثنَّى ويجمع، ولا يَفتقر إلى تقدُّم ذِكْر، فهو في ذلك كالمظهرِ المحض.

واحتجَّ الآخرون: بأنَّ العَلَم لا اشتراكَ فيه وَضعاً، وإنما تقعُ الشِّركةُ فيه اتفاقاً، والضميرُ يصلُح لكلّ مذكور، وقد يكون المذكورُ قبله نكرةً، فيصيرَ هو نكرةً أيضاً، ولذلك دخلت عليه " رُبَّ " في قولهم: (رُبَّه رجلاً).

---

(١) انظر : المسألة في المقتضب ٢٨١/٤، وشرح اللمع للواسطي ص١٣٢، والإنصاف ص٥٦٩، وأسرار العربية ص٣٠٥، وشرح ابن يعيش ٣٤٩/٣، وشرح ابن عصفور ١٣٦/٢، وشرح التسهيل ١١٧/١، والتذييل والتكميل ١١٢/٢، وشرح الألفية للمرادي ٩٥/١، والهمع ١٩١/١، وائتلاف النصرة ص٦٩.

والجوابُ: أمَّا العَلَم فيُعرف بالوضع ويَفتقر تعريفه إلى إعلامِ المسمَّى به غيرَه بأني سمَّيت هذا الشيءَ كذا، ثم تقعُ فيه الشِّركة، وقد زيدت فيه الألف واللام، نحوُ قولِ الشاعر:

باعـــدَ أمَّ العَمْـــروِ مِـــن أســـيرِها حـــراسُ أبـــوابٍ علـــى قُصـــورها[1]

يُروى بالعين والغين، وكلُّ ذلك لا يوجد في المضمر، ثم إنَّ العَلَم يتنكر كقولك: (مررتُ بزيدٍ وزيدٍ آخر)، وفي التثنية والجمع والإضافة، والضميرُ لا يتنكَّر.

فأما عودُه إلى نكرة فلا يُنكِّرُه، لأنه يَقطع على مَن عُني بالضمير، فهو متعيّن.

فأمَّا (رُبَّه رجلاً) فشاذّ، وقد جُعلت النكرةُ بعده مُفسّرةً له، بمنزلة تقدّمها عليه" [2]

- دراسةُ المسألة:

لكلا المذهبين في هذه المسألة أكثر من قول، فقد ذهب سيبويه [3] والمبرِّد وجمهورُ البصريين إلى أن أعرفَ المعارف هو الضمير، وهو اختيارُ الصيمري. [4]

وذهب آخرون إلى أن العلمَ أعرفُها وهو قولُ الفراء والكوفيين، ويُنسبُ هذا إلى سيبويه وأبي سعيد السيرافي، واختاره أبو حيان، ونسبه للصَّيمري، وعليه ابن معط [5].

وابنُ السَّراج – فيما نُسب إليه – ذهب إلى أنَّ اسمَ الإشارة هو أعرفُها، ونسبه ابنُ عصفورٍ إلى الفراء [6]، وقد عَزا أبو البركات الأنباريُّ وابنُ مالك القول بأن اسمَ الإشارة هو

(١) بيتان من مشطور الرجز لأبي النجم العجلي، وهما في ديوانه ص١١٠، وانظر: سر صناعة الإعراب ٣٦٦/١، والهمع ١٩١/١، والدرر ١٥٦/١.

(٢) اللباب ٤٩٤/١، وذكر العكبري الخلاف بين الفريقين في المسألة في شرح الإيضاح ١٤٢٣/٢، والمتبع ص ٤٥٣.

(٣) لم يصرح سيبويه بذلك، وإنما استُنبط ذلك من حديثه في قضية أنواع المعارف، انظر: الكتاب ٦/٢-٨.

(٤) انظر : المقتضب ٢٨١/٤، التبصرة والتذكرة ١٧٢/١، وأسرار العربية ص ٣٠٥.

(٥) انظر : المتبع ص ٤٥٣، شرح ابن يعيش ٣٥٠/٣، شرح ابن معط ص٦٥، والتذييل والتكميل ١١٢/٢.

(٦) انظر : أسرار العربية ص ٣٠٥ ، وشرح ابن يعيش ٣٥٠/٣، وشرح ابن عصفور ١٣٦/٢.

أعرف المعارف إلى الكوفيين. [١]

وذهب قوم إلى أن المعرَّف بـ (أل) هو أعرفُها، وهو مذهبُ ابنِ كيسان. [٢]

والعكبري هنا قد ذكر مذهبَ الفريقين وأدلتهما وذكر أيضا مذهب ابنِ السراج وحجته فيها، وأجابَ فيها عن مذهبِ سيبويه والجمهور في قولهم: إن الضمير أعرف المعارف، ثمَّ صحح مذهبهم. لكنَّ بعضا من حججِ الكوفيين وابن السراج لم يذكرها في المسالة.

من ذلك:

أن الكوفيين احتجوا بأنَّ العَلَم يَلزمُ مسماه في كلّ حال، بخلاف الضمير فهو ينتقل، فالمخاطَبُ يكون متكلماً والغائبُ يكونُ مخاطباً والعكس. [٣]

وابنُ السراج احتجَّ على أنَّ اسم الإشارة هو أعرفها أنه لا يَقبل التنكير مطلقا خلافا للضمير والعَلَم، ولأنه كذلك يُقدَّم على العَلَم في قولك: هذا زيدٌ، ولم يُقدَّم عليه إلا لأنه أقوى منه. [٤]

وقد رُدَّ على الكوفيين قولهُم بأن العَلَم موضوعٌ لشيء بعينه لايقع على غيره، بأنَّ هذا هو علامةٌ لكلّ معرفة وليست مختصةً للعَلَم وحده، وحدُّ المعرفة – كما يُعلم – هو ماخُصَّ الواحد من الجنس أو ماوُضع ليستعملَ في معيَّن [٥]، وهذا لكلّ معرفة، ومع أن العَلَم موضوعٌ لشيء بعينه لايقع على من سواه إلاَّ أنه باشتراك غيرِه معه قد أضعَفه وأنزل موضعَه من المعرفية، وكذلك لتمييز الصفة له أيضاً، فلهذا لابدَّ من أن يُوصف.

– تنبيه:

(١) انظر : الإنصاف ص/ ٥٦٩، وشرح التسهيل ١١٦/١.
(٢) انظر :التذييل والتكميل ١١٢/٢، والهمع ١٩١/١.
(٣) انظر : شرح اللمع للواسطي ص١٣٢، وشرح ابن يعيش ٣٥٠/٣.
(٤) انظر: شرح ابن عصفور ١٣٦/٢، وشرح التسهيل ١١٧/١.
(٥) انظر : الإنصاف ص/ ٥٧١، وشرح ابن يعيش ٣٥٠/٣ ، وشرح الحدود النحوية للفاكهي ص ١٠٣ .

المضمراتُ عند النحاةِ تتفاوتُ فيما بينهما في قوةِ المعرفة، فالضميرُ المتكلم هو أقواها وأعرفُها؛ لأنه لايشارِكه أحدٌ في التكلم، نحو (أنا) والتاء في (فعلت) والياء في (غلامي)، ثمّ المخاطب؛ لأنّ المخاطب قد يكون أكثرَ من واحد، بينما المتكلمُ واحد، ثم الغائب؛ لأنه يُكنى به عن معرفةٍ أو نكرة، وابنُ مالك قال بأنّ ضميرَ المتكلم أعرفُها وبعده المخاطب، ثم العَلَم، ثمَّ ضمير الغائب، خلافا لجمهور البصريين في قولهم بأن أعرفَها هو الضمير على إطلاقه. (١)

- الترجيح:

والذي يترجحُ عندي فيها هو قولُ الكوفيين في أن العَلَم أعرفها؛ لأنه في وضعه وأصلِه لايُمكن أن يَشركَه معه غيرُه بخلافِ الضمير، فضميرُ المتكلم هو موضوعٌ لكل متكلم يَستعمله في كلامه، وضميرُ المخاطب لكلّ مخاطب يُوجه إليه الكلام وكذلك الغائب، واسمُ الإشارة أقلُّ منهما لأنَّ قوة المعرفة إنما تكون في نفسِ المخاطب لا نفسِ المتكلم، وإذا قلنا " هذا " لم يُعلم مَن المعنيُّ إلا بحضور المشار إليه ، فالاشتراك إذًا حاصلٌ في الضمير والإشارة وضعا وابتداء، والله أعلم.

(١) انظر : شرح التسهيل ١١٦/١، والتذييل والتكميل ١١٤/٢.

(هوَ، وهيَ، وما الاسم منه ؟) [1]

قال أبو البقاء: " (هو) و (هي) الاسمُ بكمالها.

وقال الكوفيون: الهاءُ هي الاسمُ، وما بعدَها مزيدٌ للتَّكثير.

وحجةُ الأولينَ : أنَّه ضميرٌ منفصل قائمٌ بنفسه، فلم يكن على حرفٍ واحدٍ ك (أنا) و (نحن)، وذلك أن قيامَه بنفسه يدلُّ على قوته، والحرفُ الواحدُ ضعيف.

واحتجَّ الآخرون من وجهين:

أحدهما: أنَّ (الواوَ والياء) تحذفان في التثنية والجمع، نحو: (هما وهنَّ وهم)، وفي الواحد المتصل، نحو: رأيتُه، ولو كانا منه لما حذفا.

والثاني: أنهما قد حذفا في الشعر كقول الشاعر:

فبينــاهُ يشْــري رحلَــه قــالَ قائــلٌ لمــنْ جمــلٌ رِخْــوُ المــلاطِ نجيــبُ[2]

وقال آخر:

دارٌ لسُعدى إذْهِ مِن هَواكا [3]

وضرورةُ الشعر تُردُّ إلى الأصل.

والجواب: أما التثنيةُ والجمع فصيغٌ مرتجلة لما ذكرناه في هذين.

---

(١) انظر : المسألة في الإنصاف ص٥٤٢، وشرح ابن يعيش ٣٠٨/٢، وشرح ابن عصفور ٢٢/٢، وشرح الرضي ٤١٨/٢، وشرح الكافية للموصلي ٣١٧/١، والتذييل والتكميل ١٩٩/٢، وشرح الألفية للمرادي ١٠٣/١، وشرح الأشموني ٩١/١، والهمع ٢٠٩/١، والتصريح ١٠٤/١، وائتلاف النصرة ص٦٥.

(٢) بيت من بحر الطويل منسوب للعجير السلولي، انظر: فرحة الأديب ص٣٣، والأصول ٦٩٧/٢، والخصائص ٦٩/١، والخزانة ١٥٠/١، والدرر ١٠٩/١.

(٣) شطر من بحر الرجز، بلانسبة، انظر: الكتاب ٢٧/١، ومايحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ص١٧٥، والخصائص ٨٩/١، والهمع ٢٠٩/١، والدرر ١٠٩/١.

والثاني: أنهم حذفوا الواوَ والياء فرارا من الثقل، وذاك أن الهاء مضمومة، والميمُ تشبه الواو، فلو أثبتوا الواو متحركة ثقُل اللفظ، أو ظُنَّ أنها كلمتان، ولو سكنوها لجمعوا بين ساكنين، فكان الوجهُ حذفَها.

وأما حذفُها في المتصل ففرارا من الثقل.

وأما حذفُها في الشعرِ فلاحجةَ فيه للاضطرار إليه، وقد حذفوا مالا يُشَكُّ أنه أصْل، كقوله:

درَسَ المنـــــــــــــــــــــا[1]

أي: المنازل.

و:

وُرْق الحَمـــــــــــــــــــــى[2]

أي: الحمام " [3]

- دراسةُ المسألة:

أفاض العُكبريُّ في المسألةِ بذكرِه للخلاف بين الفريقين وحججهما، مع إغفالِه لبعض ما ذكره النحاة من أدلتِهما، وفي المسألة ذهب فيها مذهبَ البصريين في أصليةِ الواو والياء في (هو) و (هي).

---

(١) جزء بيت من بحر الكامل، للبيد بن ربيعة العامري، وتمامه:

درس المنا بمتالع فأبان فتقادمت بالحِبسِ فالسُّوبان

وهو في ديوانه ص١٠٣، وانظر: تأويل مشكل القرآن ٣٠٤، والمحتسب ٨٠/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ص١٤٢، والمقاصد النحوية ٢٤٦/٣، والهمع ١٥٦/٢، والدرر ٥٢٧/٢.

(٢) جزء بيت من بحر الرجز للعجاج، وتمامه: " قواطنا مكة من ورق الحمى "، وهو في ديوانه ٤٥٣/١، وانظر: الكتاب ٢٦/١، والمحتسب ٧٨/١، والمقاصد النحوية ٣٦/٣، والأشباه والنظائر ٢٩٤/١، والهمع ١٣٧/١، والدرر ٥٢٧/٢.

(٣) اللباب ٤٨٨/١، وذكر العُكبري الخلاف بين الفريقين في المسألة في المتبع ص٤٥٨، وهذه المسألة من مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: تذكرة النحاة ص٧١١، والأشباه والنظائر ٣٢٠/٣

والبصريون هنا قد ذهبوا إلى أنَّ مجموعَ كلٍّ مِن (هُو) و (هِي) اسمٌ، والواوُ والياء منهما.[1]

وذهب الكوفيون والزجاجُ وابنُ كيسان إلى أنَّ الاسمَ من (هو) و (هي) هو الهاءُ فقط، والواوُ والياءُ منهما زائدتان جيء بهما لتكثيرِ الكلمة وللإشباع.

ومن حجج البصريين التي لم يذكرها العكبري احتجاجهم بأصليةِ الواو والياء بأنَّ الضمير المنفصل لايكون بناؤه على حرفٍ واحد مطلقا، لأن الابتداءَ يكون على حرفٍ والوقفَ على حرفٍ آخر، وإلاَّ أدَّى إلى أن يكون الحرفُ الواحد ساكناً متحركاً في نفسِ الحال.

والضمائرُ إنما أُتي بها للإيجاز والاختصار، فالزيادةُ لا تليقُ بمن جِيء به لنحوِ هذا ولاسيَّما الواو ؛ لأنها ثقيلة.

وقالوا إن الواوَ والياء في (هُوَ) و (هِيَ) متحركتان، ولو كانتا زائدتين ولم تكونا أصلا، لسكَنتْ، ولأنك إذا وقفتَ تقول: (هُوَهْ) فتجيء بهاء السكت، والواو مفتوحة.[2]

والكوفيون احتجُّوا بأن زيادةَ الواوِ والياء مع الهاء إنما جاءتْ للإشباع ولتكثيرِ الاسم وكراهيةِ أن يبقى على حرفٍ واحد إذْ ليس في كلام العرب ماهو على حرفٍ واحد من الأسماء المتمكنة أو المبنيَّة.

وأنَّ زيادة الواو في (هو) تشبه زيادتَهَا في (ضربتهو)، فالضميرُ المنفصل كالمتصل.

واستدلوا كذلك باللغةِ المشهورة فيهما، تقول: (هُوْ) و (هِيْ)، بسكون الياء والواو.[3]

وردَّ البصريون حجةَ الكوفيين بأن تشبيهَهم (هو) بالضمير المتصل في (ضربتهو) باطل؛

---

(١) انظر : الإنصاف ص٥٤٢، وشرح ابن عصفور ٢٢/٢، وشرح الرضي ٤١٨/٢، وقد دلّ كلام الزجاج في إعرابه على أنَّ (هو وهي) بمجموعهما اسم، انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٥٧/١.

(٢) انظر: شرح ابن يعيش ٣٠٨/٢، والتذييل والتكميل ١٩٩/١.

(٣) هي لغةٌ لبني أسد وتميم وقيس، وبها قرئ ، انظر: شرح الرضي ٤١٨/٢ ، اللسان ٣٧٦/١٥.

لأنّ الأولَ ضميرٌ منفصل، والمنفصلٌ قائمٌ بذاته وهو مُكوَّن من حرفٍ يُبتدأ به وحرفٍ يُوقف عليه، بخلاف المتصل فلا يقوم بنفسه، ولأنَّ الواوَ في (هُوَ) لا يلزمُ تسكينها كما يلزم في واو(ضربتهو) ، وحرفُ الإشباع لايتحرك، ولايثبت إلا ضرورة. [1]

– الترجيح:

الذي يظهرُ لي أنَّ ماذهب إليه البصريون في أصليةِ الواو والياء في (هو) و (هي) هو الصواب؛ لأنَّ كلَّ اسمٍ متمكن أو مبني لم يَرد في كلام العرب على حرفٍ واحد، والقول بزيادة الواو والياء فيهما لا تليقُ بالضمائر؛ فقد جيء بهما للاختصار والإيجاز، وماجاء من الشعر في حذفهما فهو ضرورة لايحتجّ به، والله أعلم.

(١) انظر : الإنصاف ص٥٤٧، شرح الرضي ٤١٨/٢، شرح الكافية للموصلي ٣١٧/١.

(أصلُ نَحْـنُ) [1]

قال أبو البقاء: " وأمّا (نحنُ) فلفظٌ يقعُ على المذكر والمؤنّث والجمع.

وإنما كان كذلك؛ لأنهم استغنوا بالمتكلم عن دلالةٍ على معنى آخر.

وكان القياسُ أن تُسَكّن نونُه، إلا أنها حُركت، لئلا يجمعَ بين ساكنين.

وضُمّت لوجهين:

أحدُهما: أنها للمتكلم، فتضمّ، كما ضُمّت التاء في (قمتُ).

والثاني: أنها لما وقعت للاثنين والجماعة أشبهت (حيثُ)، إذ كانت تقعُ للمكان والزمان.

وقال بعضُ الكوفيين: أصلُها (نحُن)، بضمّ الحاء، إلا أنها نُقلت إلى النون.

وهذا ليس بشيء، إذ لا دليلَ على أن أصل الحاء الضمّ، وقال الزجاج: لما كان يقع للجماعة، وكانت الواوُ من علاماتِ الجمع ضُمّ؛ لأنّ الضمّة من جنسِ الواو " [2]

– دراسةُ المسألة:

تحدّث العُكبري كغيرِه من العلماء عن علّة اختيارِ العرب (نَحنُ) للضمير الجمع، وعِلّة ضمّ آخره، ثم أشار بعدُ إلى أصل (نحنُ) ووزنها عند بعض الكوفيين، ثم ردّ حجته بعد ذلك.

ولم يُشر العكبري إلى من قالها منهم، فقد أطلقها لبعض الكوفيين.

وقد اضطرب بعضُ النحاة في نسبة قائلها، فبعضهم نسبها إلى هشامِ بن معاوية، منهم

---

(١) انظر : المسألة في مجالس العلماء للزجاجي ص١٠٥، وإعراب القرآن للنحاس ١٨٩/١، ومشكل إعراب القرآن ص٤٧، وشمس العلوم٦٥١٣/١١، وشرح ابن يعيش ٣٠٦/٢، والتذييل والتكميل ١٩٨/٢، والارتشاف ٩٢٨/٢، والهمع ٢٠٩/١.

(٢) المتبع ٤٥٦/٢، وذكر العكبري المسألة من غير ذكر الخلاف بين الفريقين في شرح الإيضاح ١٤٣٢/٢.

ابنُ النحاس، وأبو حيان، والسيوطي.[١]

ونسبها بعضهم، ومنهم ابنُ الدهان وابن يعيش إلى قطرب.[٢]

لكنا قد رأينا أن الزجاجي وافق الكوفيين في ذلك حيث حكم بأنّ أصل الحاء فيها الضمّ، ثم نُقلت حركتها إلى النون، ولم يُشر أحد من النحاة ممّن عرض هذه المسألة إلى رأي الزجاجي فيما أعلمه .[٣]

ولم يذكر العكبري رأي البصريين في المسألة، وفي إغفاله لرأيهم تنبيهٌ على أنه لم يُمسّ منها شيء لابقلبٍ ولابحذف، وأنها باقية على أصلها.

وقد احتجّ البصريون كالمبرد، أن زنتها كزنة (قَبْلُ وبَعْدُ)، وفيها شبهٌ بها، إذْ لما كانت (نحْنُ) متعقلة بشيء وهو الإخبار عن اثنين وأكثر، أشبهت في ذلك (قبلُ وبعدُ) في التعلق.[٤]

والعكبري في المسألة ذكر أن ضمّة الحاء في (نحُن) قد نُقلت إلى النون، وأنّ أصلها أولا على زنة (فَعُل)، فنُقلت حركة الحاء إلى النون، واكتفى بهذا، بينما غيرُه أشار إلى أن الحاء أُسكنت بعدما نقلت حركتها للنون.[٥]

وقد علّل ابنُ يعيش قولَ من قال: إن أصلها بضمّ الحاء (نحُن)، وأنّ الدافع إلى قولهم هذا هو أنهم لما رأوا أن المتكلم إذا وقف على (نحْنُ) نقل ضمةَ الحرف الأخير إلى ماقبلها، فيحسب أن هذا هو أصلها، فقالوا (نحُنْ) كما قالوا في (بَكْر) (بَكُر)، وكما قالوا في (عضْدٌ) (عضُدْ) وضُمّ الحرف الثاني هرباً من اجتماع الساكنين.

وردّ ابن يعيش هذا التقدير، وأشار إلى أن النقل إنما هو من عوارض الوقف، فلا يجعل

(١) انظر : إعراب القرآن للنحاس ١٣٨/١، والارتشاف ٩٢٨/٢، والهمع ٢٠٩/١.
(٢) انظر : شرح ابن يعيش ٣٠٦/٢.
(٣) انظر : مجالس العلماء للزجاجي ص١٠٥.
(٤) انظر : التذييل والتكميل ١٩٨/٢.
(٥) انظر : التذييل والتكميل ١٩٨/٢.

أصلاً وقاعدة يُبنى عليه حكما.[1]

- الترجيحُ:

يظهر لي أن قول البصريين هو الراجح؛ إذ القول بأنّ أصل (نحُن) إنما هو بضمّ الحاء يحتاج إلى دليل، وهو وإن كان قول الكوفيين يصحّ أن يكون لغة من لغات العرب، كما هو لهجة عند بعض العرب اليوم، إلا إنه لا دليلَ يدلّ على أصلية كونها بضمّ الحاء، والله أعلم.

(١) انظر : شرح ابن يعيش ٢/٣٠٦.

(أصلُ إيّاي وإيّاك) [1]

قال أبو البقاء: " واختلفوا فيها على أربعة مذاهب:

فمذهبُ سيبويه أنّ (إيّا) اسمٌ مضمر، و الياءُ والكافُ وغيرهما حروفُ معانٍ.

والدليل على ذلك أنّ حدَّ الاسم المضمر موجودٌ في (إيّا)، وذلك لايتنكر بحال.

والياء والكافُ لوكانا اسمين لكانا في موضعِ رفعٍ أو نصب، ولا عاملَ لهما هنا.

أو في موضعِ جرّ بالإضافة، والاسم المضمر لايضاف، فصارت الكافُ هنا كالكاف في (ذاكَ) و (أولئك).

وقال الخليل: "كلاهما مضمر؛ إلا أنّ الأول أشبهَ المظهر لكثرةِ حروفه ".

وحُكي عن بعضِ العرب أنه قال: " إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشوابّ" [2]

وهذا ضعيفٌ لماتقدم، والحكاية شاذّة لاتُقوّي الاحتجاج بها.

وقال الفراء: " (الكاف) هو الضمير، و (إيّا) أُتي بها ليعتمدَ الضميرُ عليها، إذِ الحرفُ الواحد لايقومُ بنفسه ".

وهذا ضعيفٌ أيضاً؛ لأنّ (إيّا) على أربعة أحرف، وتلك عدّة الأسماء المتوسطة بين الخماسية والثلاثية، فهي أقوى من الأصل الثلاثيّ، فيبعد أن يُؤتى بها لتقويةِ ماهو حرفٌ واحد، ولانظيرَ له.

---

(١) انظر : المسألة في الكتاب ٢٧٩/١، ٣٥٥/٢، وشرح السيرافي ١٧٧/٢، وسرّ صناعة الإعراب ٣١٢/١، والإنصاف ص/٥٥٥، وشرح الرضي ٤٢٥/٢، وشرح التسهيل ١٤٥/١، وشرح ابن يعيش ٣١٢/٢، والارتشاف ٩٣٠/٢، والجنى الداني ص٥٣٦، والهمع ٢١٢/١، وائتلاف النصرة ص٦٥.

(٢) هي حكاية عن العرب رواها سيبويه عن من لايتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً قالها، انظر: الكتاب ٢٧٩/١.

وقال آخرون: الجميعُ اسمٌ واحد، وهو بعيدٌ أيضا، إذْ ليس في الأسماء مايتغير الحرفُ منه لتغير المعاني.

أما الحروفُ الزائدة على الاسم والفعل فتختلف لاختلاف المعاني " [1]

– دراسةُ المسألة:

هذه المسألة ذكرها العُكبري في أكثرِ كتبه التي حوتْ مسائلَ الخلاف، وألفاظُه فيها ورصدُه للخلاف قريبٌ بعضُه من بعض، وقد صرّح في نسبةِ قول البصريين والكوفيين إليهم في كتابٍ دون الآخر، ففي اللباب لم نجده يصرّح بمذهب البصريين ولا الكوفيين، وفي المتّبع أتى بمذهب البصريين دون الكوفيين، وفي التبيان وشرحه للإيضاح أتى بمذهب الكوفيين دون البصريين ولم نره أيضا ذكر نسبة قول لأحد من العلماء غير الخليل وسيبويه.

وقد ذكر العكبريّ في اللّباب خمسة أقوال في المسألة، وأنقص قولاً منها في اللّباب والتبيان، وأنقص اثنين في شرح الإيضاح، ومذهبه في المسألة مذهبُ سيبويه وجمهور البصريين، وضعّف قول غيرهم، وفنّده.

والمسألة هذه ممّا اختلف فيها العلماء اختلافا كثيرا، ويُلاحظ مع كثرة اختلاف العلماء فيها أنّ أقوالهم لاتخرج عن أنّ الضميرَ هل هو الأول في (إيّاك) أو الثاني، أو كلاهما، وشذّ ابنُ كَيسان حيث جعلها اسماً ظاهراً، وهو قول بعيدٌ شاذّ.

فأمّا البصريون فقد تبِع أكثرهم قولَ سيبويه في أنّ (إيّا) اسمٌ مضمر، والكاف والهاء والياء

(١) اللباب ٤٧٩/١، وذكر العكبري الخلاف بين الفريقين في المسألة في شرح الإيضاح ١٤٣٦/٢، والمتبع ٤٦٠/٢، والتبيان ٧/١، وهذه المسألة من مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: تذكرة النحاة ص٧١١، والأشباه والنظائر ٣٢١/٣.

هي حروف، وقد عُزي هذا القول إلى الأخفش، واختاره أبو عليّ وابن جنيّ وابن هشام.(١)

واختلف النحاة في نسبة قول الكوفيين، فذهب بعضهم إلى أن مذهبهم هو أنّ مابعد (إيّا) هو الضمير، وهو الكافُ والياء والهاء، أما (إيّا) فدعامةٌ له، وهذا المذهب مذهبُ الفرّاء والمشهورُ من قولِ ابنِ كيسان، وحسّنه الرضيّ، واختاره أبوحيان. (٢)

والعُكبَري عزا هذا القول إلى بعض الكوفيين تارةً، وعزاه إلى الفراء تارةً أخرى.(٣)

وقال بعضهم إنّ مذهبَ الكوفيين في (إيّاك) هو أنّ كلها اسم مضمر.(٤)

والنحاة اختلفوا أيضاً في نسبة قول الخليل فذهب بعضُهم، ومنهم العُكبري إلى أنّ مذهبه أن (إيّاك) بجميعها مُضمر، والأولُ أضيف إلى المضمر الثاني، ويحسن أن يكون الثاني مضمراً، ويكره ظاهراً، لأنه الإضافة في (إيا) اختصت بالمضمر، وتبع الخليلَ في مذهبه الأخفشُ والمازني والزجاج، واختار هذا القول ابن مالك.(٥)

وقال بعضهم: مذهبُ الخليل هو أنّ (إيّا) اسمٌ ظاهر نابَ عن المضمر، وما بعدَه اسمٌ مضمر، فالأوّل أُضيف إلى الثاني، والثاني في محلّ جرّ بالإضافة.(٦)

وقد ذهب إلى هذا الرأيِ السّيرافي، وعُزيَ إلى الزّجاج، وإن كان مذهبه في كتابه المعاني

---

(١) انظر: المسائل العضديات ص٤٠، وسر صناعة الإعراب ٣١٤/١، والارتشاف ٩٣٠/٢، والجنى الداني ص٥٣٦، والمساعد ١٠٢/١، والهمع ٢١٢/١.

(٢) انظر : الإنصاف ص٥٥٥، وشرح الرضي ٤٢٥/٢، والارتشاف ٩٣٠/٢، والهمع ٢١٢/١.

(٣) انظر : شرح الإيضاح ١٤٣٧/٢.

(٤) انظر : إعراب القرآن للنحاس ١٧٣/١، وسر صناعة الإعراب ٣١٣/١، والارتشاف ٩٣٠/٢، والجنى الداني ص/٥٣٧، والهمع ٢١٢/١.

(٥) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٤٨/١، والإنصاف ص/٥٥٥، وشرح التسهيل ١٤٥/١، وشرح ابن يعيش ٣١٢/٢.

(٦) انظر : الإنصاف ص/٥٥٦، وشرح ابن عصفور ٢١/٢، وائتلاف النصرة ص١٠٥.

على غير هذا الرأي.[1]

وحكى ابن كيسان أن بعضهم ذهب إلى أن (إياك) بكمالها اسم، وهذا القول عزاه العُكبري إلى الكوفيين، وهو غريب منه، فلم ينسبه غيرُه إليهم، وإن كان الرضي قد نسبه إلى بعضهم.[2]

وابن درستويه ذهب إلى أنها بين الظاهر والمضمر.[3]

أما العُكبري فجعل مذهب الخليل أنّ كليهما مضمر، لكن الأول (إيّا) أشبه الظاهر في كثرة حروفه.[4]

ومع أنّ العُكبري صرّح أنّ (إيّا) مضمرٌ أشبه الظاهر في بعض كتبه، إلا أنه لم يشر كما أشار غيره أن للخليل قولين، فللخليل قول واحد عنده، وهو أن كليهما ضمير.

ولا أدري إن كان غيره قد زاد قدر المشابهة إلى أن جعلها بذاتها اسما ظاهرا ناب مناب الضمير، أو أنه لم يكن من ذلك.

وسنذكر هنا بعض احتجاجات الفريقين وغيرهما ممّا لم يذكره العكبري:

احتجّ البصريون:

فقالوا: إما أن يكونَ الضمير هو (إيا) أو يكون الكاف والهاء والياء، والمعلومُ أنّ الضمائر المنفصلة لاتكونُ على حرفٍ واحد، فبطل أن يكون الكاف والهاء والياء ضمائرَ منفصلة؛ لأنها من حرفٍ واحد، ولانظير للضمائر للحرف الواحد ضميراً، فوجب أن تكون (إيّا) هي الضمير، والكاف والهاء والياء حروف، ولو ادعى مُدعٍ أنها أسماء معربة لرُدّ عليه بأنّ الأسماءَ المضمرة

(١) انظر : شرح السيرافي ١٧٧/٢، والجنى الداني ص٥٣٦.
(٢) انظر : التبيان ٧/١، وشرح الرضي ٤٢٤/٢، وشرح ابن يعيش ٣١٣/٢.
(٣) انظر : الهمع ٢١٢/١.
(٤) انظر : اللباب ٤٧٩/١، والتبيان ٧/١.

لاتضاف لما بعدها؛ لأن الإضافة تُرادُ للتعريف والتخصيص، أمّا (إيّا) وغيرها من الضّمائر فهي في أعلى مراتب التعريف، فلايجوز فيها الإضافة.(١)

واحتجّ الخليل ومن ناصره كابن مالك، بأنّ (إيّا) ضمير مُبهم كالنكرة لايفيد معنى بانفراده، فاحتاج إلى مايُخصّصه، فأضيف إلى الضمير بعده، وأخذ ابن مالك يُدلّل بأن هذه اللواحق أسماء لا أحرف، وحكم بأنها مضافٌ إليها إضافة معنوية للتوضيح؛ لأنّ المعرفة قد تُضاف زيادةً في الوضوح، كما قال الشاعر:

عـلا زيـدُنا يـومَ النّقـا رأسَ زيـدِكم بـأبيضَ ماضـي الشـفرتينِ يَمـاني (٢)

واحتج الفرّاء وبعض الكوفيين: بأنّ الكافَ والهاءَ والياء هنا هي ذاتُها التي تكونُ في الاتصال، فلا فرقَ بين الاتصال والانفصال، فكلاهما ضمير، وإنما أُتي بـ (إيّا) هنا؛ لأنّ ضمير الانفصال على حرفٍ واحد، ولايقوى الحرفُ الواحد إذا انفصل، فجيءَ بها ليقوى بها ولتعتمدَ عليه.

ومما يدل أيضاً على أنها ضمائر أنّ التثنية والجمع يلحقانها، فتتصرف فيه وتدخلها، كما تدخل في الضمير المتصل، أما (إيّا) فتلزم لفظاً واحداً.(٣)

وقد رُدَّ على الخليل قوله بأن (إيّا) ضمير قد أُضيف؛ لأنه ليس بمعرفة، فدخلتْ عليه الكافُ والهاء والياء لتخصيصه، بأن ذلك باطل، بل هو معرفةٌ مُبهمٌ قد دخلت عليه هذه الأحرف لتبيّنه وتوضحه، ويدل على أنه معرفة أنّ علامات التنكير لاتدخل عليه.(٤)

وقول ابن مالك بأن هذه الإضافة هي إضافة توضيح، باطل؛ لأن الضمائر لشدة تعريفها لاتضاف.

---

(١) انظر : سر صناعة الإعراب ٣١٤/١.

(٢) بيت من بحر الطويل، ينسب لرجل من طيء، انظر: الكامل ١٠٣/٢، سر صناعة الإعراب ٤٥٢/٢، المقاصد النحوية ٥١١/٢، شواهد المغني ١٦٥/١، الخزانة ٢٢٤/٢.

(٣) انظر : الإنصاف ص٥٥٦.

(٤) انظر : الإنصاف ص٥٥٧.

أما القول المنسوب للخليل بأنه اسم مظهر، فهو باطل جملة؛ لأنه لو كان مظهراً لأُجريت عليه علاماتُ الإعراب الثلاثة، ولم يقتصر على ضرب واحد فقط، فهو مثل أنا وأنت وهو.

وحكاية الخليل " إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشوابّ" شاذة؛ حيث لم يسمعها سيبويه عن الخليل بنفسه، وإنما سمعها عن غيره.(١)

ولو كان (إيّا) اسما مظهرا لجاز أن تدخل عليه العوامل والأفعال كما دخلت في غيره، فجاز أن تقول: ضربتُ إيّاك، كما جاز أن تقول: ضربتُ زيداً، وما جاء في الشعر على هذا النحو، فهو من الضرورة الشعرية التي لاتجوز في النثر.

وقد ردّ ابنُ مالك على البصريين في قولهم إنّ الكاف وأخواتها حروف، وقال : بأنها لو كانت حروفاً، لجاز انتزاعُ الميم في الجمع منها كما جاز ذلك مع (ذا) في قوله تعالى ﴿ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ ﴾(٢) ، ولما احتيج إلى الياء في (إيّاي) كما لم يُحتج إلى التاء المضمومة في (أنا)، وأيضاً فإن الهاءَ والياءَ مجمعٌ على اسميتهما في غير هذه المسألة، فكيف يُترك الإجماع على اسميته ويُختلف فيه هنا، والأولى أن يؤخذ ما أجمع عليه في كثير، وتركُ ما اختلف إليه في قليل، والكاف إنما لحقت أخواتها ليكونوا جميعا على سَنَن واحد، وكذلك فإنّ الأصل ألا يشترك اسمٌ وحرف في لفظ واحد، والقول باسميتها نجاةٌ من ذلك.

ومما رد به ابنُ مالك على البصريين حكاية الخليل " إذا بلغ الرجلُ الستينَ فإيّاه وإيّا الشوابّ " حيث إنها لو لم تكن اسما لما جرّت مابعدها بالإضافة، ولما لحق مابعدها اسم مجرور.(٣)

ورُدّ على المبرّد بأن الاسم المبهم معرفة، والمعرفة لاتضاف، لأنه اكتفى بتعريفه في نفسه.(٤)

---

(١) انظر : شرح ابن يعيش ٣١٢/٢، وشرح ابن عصفور ٢١/٢، والهمع ٢١٢/١.

(٢) سورة البقرة ، آية رقم : ٨٥ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ١٤٥/١.

(٤) انظر : الإنصاف ص٥٥٨.

وردّ على الكوفيين بقولهم إن الكاف والهاء والياء كما أنها ضمائر في حال الاتصال، فهي ضمائر في حال الانفصال، رُدّ عليهم بأنها في حالِ الاتصال أسماء، وهنا حروف، فبينهما فرق؛ فهي هنا كمثلِ التاء في: (أنتَ) حيث أشبهت تاءَ (قمتَ) وإن كانا في الصورة سواء، إلا أنها حرفٌ في الأول واسم في الثاني.(١)

وممّا يُضعّف قولَ الكوفيين أيضاً أن يُقال إنَّ بينَ الضمائر المتصلة والمنفصلة فرقا، فهما مختلفان في الضمائر المرفوعة بينهما صورةً، فلابد أن يختلفا أيضاً في غير الرفع من نصب وجرّ.

أما استدلالهم بأنّ التثنية والجمع يدخلان الكاف والهاء والياء إذ هما ضمائر، و(إيّا) عِماد، فإنه يردُّ عليهم بأن (إيّا) قد أشبهت (أنت) وقد أُجمعَ على أنّ (أنْ) فيها هو الضمير، والتاء حرف، والتثنية والجمع قد دخلا في الحرف، وحكم (إياك) كحكم (أنت).

ويُردّ أيضاً بأنّ التثنية في (إيّاكُما) والجمع في (إياكم) لايحكم بأنهما تثنية وجمع، وإنما هما صيغٌ مرتجلة للتثنية والجمع، وكذلك (أنتما وأنتم) فهما صيغ مرتجلة للتثنية والجمع.(٢)

أما قول بعض الكوفيين بأنها بجميعها ضمير، فقد ردّ بالبطلان، وذلك لأنّ الكاف فيها بمنزلة التاء في (أنتَ) .(٣)

– الترجيحُ:

يظهر لي بعد بسط مذاهب النحاة واحتجاجاتهم، أن الراجح هو ماذهب إليه سيبويه وأكثر البصريين من أنّ (إيّا) ضمير، والكاف وأخواتها حروف، وذلك لقوّة ما احتجّوا به، وقلة المداخل عليه، وللزومِ ما بعد (إيّا) الحروف، أمّا حكاية الخليل بمجيء مابعدها اسما ظاهرا كـ (إيّا الشوابّ) فهو شاذّ، ومأخوذٌ على التّوهم، كأنهم توهموا (إيّا) (لولا) حيث يكثر في الثاني دخول الظاهر عليه.

(١) انظر : شرح ابن يعيش ٢/٣١٤.
(٢) انظر : الإنصاف ص٥٦٠.
(٣) انظر : الإنصاف ص٥٦١.

(ضميرُ الفصلِ والعِماد) [1]

قال أبو البقاء: "في (الفصل) ويسميهِ الكوفيون (العمادَ)، وهو (أنا) و (نحن) و (هو) للغائب، و(هي).

ولا يُفصلُ إلا بضمائر المرفوع المنفصلِ على حسَب ما قبله من المتكلّم والمخاطَب والغائب.

وإنما سُمي "فصلا" لأنه يجمع أنواعا من التبيين، فيؤكدُ الخبرَ للمخبر عنه، ويفصلُ الخبرَ من الصفة، فيعيّن ما بعده للإخبار، لا للوصف، ويعلمُ أنَّ الخبرَ معرفةٌ أو قريبٌ من المعرفة"[2].

- دراسة المسألة:

بيَّن العكبري الخلاف الاصطلاحي بين الفريقين كغيره، وإن كان الكثير منهم يتجاوز الخلاف في الاصطلاح إلى الخلاف في محلّه من الإعراب.

فمصطلحُ (الفصل) مصطلح بصري، ومصطلح (العماد) مصطلح كوفي، ذكر ذلك الزجاجيُّ وغيره [3].

وسبب خلاف الفريقين في المصطلح إنما جاء من اختلافهم في الفهم لحكم الضمير ومحلّه.

فالبصريون سمّوا الضمائر هذه التي تجيء في مثل هذه التراكيب فصلاً؛ لأنه قد فُصل بين النعت والخبر، فلايكون مابعده إلا خبرا.

---

(١) انظر : المسألة في الكتاب ٣٨٩/٢، والمقتضب ١٠٣/٤، والإنصاف ص٥٦٧، وشرح ابن يعيش ٣٢٩/٢، وشرح ابن عصفور ٦٥/٢، وشرح التسهيل ١٦٧/١، والتذييل والتكميل ٢٨٥/٢، والارتشاف ص٩٥١، والمساعد ١١٩/١، والهمع ٢٣٦/١، وائتلاف النصرة ص٦٧، وموسوعة المصطلح النحوي ص٦١٦.

(٢) اللباب ٤٩٦/١، وذكر العكبري الخلاف بين الفريقين في المسألة في المتبع ص٤٦٢.

(٣) انظر : الجمل ص١٤٢، والتسهيل ص٢٩.

والكوفيون سموها عماداً؛ لأن الذي يليه وهو (الخبر) قد اعتمد عليه فلم تسقط خبريته بسببه، ولأنهم أعربوها إعراب ضمائر الرفع، وضمير الرفع عماد.(١)

وبعضهم يسميها دِعامة؛ لأنه يُدعَم به الكلام، أي يقويه ويؤكده، ومن المتأخرين من سماها صفة. (٢)

ومصطلحُ (العماد) قد اندثر بتقادم الزمان ولم يستعمله العلماء المحدثون؛ لأنهم آمنوا بالرأي البصري بأن ليس لها موضعٌ من الإعراب. (٣)

- الترجيح:

ولأنّ الخلاف الاصطلاحي هو نتيجة للخلاف في هل للضمائر هذه موضع أم لا، فإنا نقول إنّ رأي البصريين في أنْ ليس لها محلٌّ هو الراجح؛ وبهذا فالمصطلح البصري هو الصحيح، والله أعلم.

(١) شرح ابن يعيش ٣٢٩/٢، وشرح الرضي ٤٥٦/٢، وموسوعة المصطلح النحوي ص٦١٦.

(٢) الهمع ٢٣٦/١.

(٣) موسوعة المصطلح النحوي ص٦١٦.

(ضمير الفصل، هل له محلٌّ أم لا ؟)[1]

قال أبو البقاء: " ولا موضعَ له من الإعراب.

وقال الكوفيون: له موضع، فعند بعضهم هو تابعٌ لما قبله، وعند بعضهم حكمُه حكمُ ما بعده.

والدليلُ على أنه لا موضع له دخول اللام عليه في خبر كان، كقولك: إنْ كنّا لنحنُ الذاهبين.

وقد يقع لفظُ الفصل في موضع لا يحتملُ غيره، كقوله تعالى: ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾[2].

وجاز ذلك هنا، لأنّ أفعل منك قد يخصص فقرب من المعرفة.

وفي موضعٍ يصلح أن يكون توكيدا، فيكون له موضع، ويحتمل أن يكون مبتدأ، وما بعده الخبر" [3]

- دراسة المسألة:

ذكر العكبري الخلافَ بين الفريقين في حكمِ الضمير، فالبصريون قالوا بأنه ليس لها موضعٌ من الإعراب، والكوفيون قالوا بأنّ لها موضعا، واختلفوا على قولين في إعرابها:

القول الأول - وهو قول الفراء -: أنها تابعة لما قبلها، واختاره ابن الحاجب.

---

(١) انظر: المسألة في الإنصاف ص٥٦٧، شرح الرضي ٤٥٦/٢ وشرح التسهيل ١٦٧/١، وشرح ابن يعيش ٣٢٩/٢، وشرح ابن عصفور ٦٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٨٥/٢، والارتشاف ص٩٥١، والمساعد ١١٩/١، والهمع ٢٣٦/١، وائتلاف النصرة ص٦٧، وموسوعة المصطلح النحوي ص٦١٦.

(٢) سورة المزمل ، آية رقم : ٢٠ .

(٣) اللباب ٤٦٩/١.

والقول الثاني – وهو قول الكسائي –: أن حكمها حكمُ مابعدها [١]، ولم يذكر العكبري في المسألة إلا دليلاً فرداً للبصريين، وهو جوازُ دخول اللام على هذه الضمائر في خبر كان، كقولك: إنْ كنا لنحنُ الذاهبين.

وجمهور البصريين يرون الضمائر هذه حروفا لامحل لها من الإعراب. [٢]

ويرى الخليل وسيبويه أنها أسماء لامحلّ لها من الإعراب، وأيّد هذا القول ابنُ مالك.[٣]

وللمبرّد رأيٌ بأنها تعرب، فيكون الضمير مبتدأ، وما بعده الخبر، وأجاز زيادتها أيضا. [٤]

وقال بعضهم: إذا وقع الضمير بين مبتدأ وخبر، وكان الخبر نكرةً لم يكن فصلا، وإن كان الخبر معرفة أو مايشبهه احتمل كونه فصلا، واحتمل مبتدأ. [٥]

والعكبري في المسألة يرى رأيَ البصريين في أنّ لها محلا في مواضع، و يرى رأيَ الكوفيين بأنْ ليس لها محل في مواضعَ أخر، وهو في هذه المسألة لم يستوفِ القول عن أدلة الفريقين.

ومن حجج البصريين التي أغفلها:

هو أنها ليس لها موضع؛ فضمير الفصل إنما دخل في الكلام لمعنى، وهو للفصل بين النعت والخبر.

وأما الكوفيون فقد ذكر العكبري أحد القولين لهم، وأغفل الآخر، وهو أن حكمَها حكمُ مابعده، فالضمير مع مابعده كالشيء الواحد، فلذا أخذ حكمه. [٦]

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٤٧٠/١، والهمع ٢٣٧/١.
(٢) انظر : شرح ابن عصفور ٦٥/٢، والمساعد ١٢٠/١.
(٣) انظر : شرح التسهيل ١٦٩/١، وشرح ابن عصفور ٦٥/٢.
(٤) انظر : المقتضب ١٠٣/٤.
(٥) انظر : شرح التسهيل ١٦٩/١.
(٦) انظر : الإنصاف ص٥٦٧.

وردّ البصريون قول الكوفيين، بأن الضمائر هي توكيد لما قبلها، كالنفس والعين في قولك: (جاءني زيد نفسُه) بأن هذا باطل؛ لأنّ الضمير لايكون بحالٍ توكيدا للظاهر في الكلام، ولأنه لو كانت النفس والعين مثل حكم الضمير لدخلت عليهما اللام، كما جاز دخولها على الضمير في قولهم: (إنا كنا لنحنُ الصالحين)، فحين إذٍ لا يقال: (جاءني زيد لنفسه).

وأما قولهم: بأنه مع مابعده كالشيء الواحد، فهو باطل؛ لأنه كيف يتعلق بما بعده، وهو في الأصل كنايةٌ عما قبله. (١)

- الترجيح:

والذي يظهر لي أنه لايمكن أن نحكم في جميع الكلام على الضمائر بأنها إما أن يكون لها موضع، أو ليس لها موضع ، بل يصحّ أن تكون معربة في محالّ، ويصحّ جعلها فصلاً لامحل لها في محالّ أُخر، أو يصح أن تأخذ كلا الإعرابين في نفس المثال، ففي قولك: (زيد هو القائم)، يصح في الضمير أن يكون بدلا أو مبتدأ أو فصلا، كما عليه مذهب العكبري وابن عصفور، والله أعلم. (٢)

(١) انظر : الإنصاف ص ٥٦٨.

(٢) انظر : شرح ابن عصفور ٦٧/١.

(المسألة الزُّنْبُوريّة) [1]

قال أبو البقاء: " وتقول: كنتُ أظنُّ أنَّ العقربَ أشدُّ لسعةً من الزُّنبور، فإذا هو هي.

وقال الكوفيون: فإذا هو إياها.

وحجة الأولين: أن (هو) مبتدأ، والخبر لا يخلو إما أن يكون (إذا) التي للمفاجأة، لأنها مكان، فيلزم أن يكون الضمير الثاني حالاً، وإما أن يكون الخبر الضمير الثاني، و (إيَّا) من ضمائر المنصوب لا المرفوع، فإذا بطل القسمان تعيَّن هي خبرُ المبتدأ.

واحتجَّ الآخرون من وجهين:

أحدهما: أنَّ جماعةً من العربِ شهدوا عند يحيى بن خالد حين اجتمع والكسائي وأصحابه بقول الكوفيين.

والثاني: أنّ التي للمفاجأة يجوز أن يرتفع ما بعدها بأنه مبتدأ وخبر، وأن ينتصب على إضمار (أجد)، وعلى ذلك جاءت الحكاية.

وقال ثعلب: هو عماد، أي: وجدته إياها.

والجواب عن الحكاية من وجهين:

أحدهما: أن الذين اجتمعوا بباب يحيى بن خالد من العرب بذل لهم أصحابُ الكسائي والفراء مالاً على أن يقولوا بما يوافق قولهم، ولم يشعر بذلك الكسائيُّ والفراء.

والثاني: أنّ ذلك من شذوذ اللغة، كما شذّ فتحُ لام الجر، والجر بـ (لعلَّ) والجزم بـ (لن) ،

---

(١) هذه مسألةٌ مشهورة جرت بين سيبويهِ والكسائيّ لما وفد سيبويه إلى بغداد يريد البرامكة، فجمع يحيى بنُ خالد بينه وبين الكسائي للمناظرة، والقصّة منثورة في تضاعيف كتب التراجم والنحو، انظر: مجالس العلماء ص٩، ١٠، وطبقات النحويين واللغويين ص٦٨، وتاريخ بغداد ١٢، ١٠٣، وإنباه الرواة ٣٤٨/٢، وانظر: أمالي ابن الشجري ٣٤٨/١، والإنصاف ص ٥٦٢، والارتشاف ١١٣٦/٣، والمغني ١٢٢/١، وائتلاف النصرة ص ٦٦.

وغير ذلك.

وأما النصب بعد (إذا) فلا يكون إلا على الحال.

و (إيَّا) لا يكون حالاً، ولا يصح النصب بـ (يجد)، لأنها تفتقر إلى مفعولين، وليسا في الكلام على أن تقدير ذلك لادليل عليه. ولا يصحّ جعل (هو) فصلاً، لأنّ الفصل يكون بين اسمين ، وليسا هنا " [1]

– دراسة المسألة:

ذكر العكبري أكثر أدلة الفريقين في المسألة، ومال فيها إلى مذهب البصريين، وأبطل حجج الكوفيين وردّها.

والمسألة هي نتاج مناظرة جرت بين الفريقين وليست خلافاً مأخوذاً من كبتهم كما هو الغالب، فالفريقان استدلوا بالسماع والقياس.

فأهل البصرة ذهبوا إلى أن كل مابعد المبتدأ وسبق بـ (إذا) الفجائية فإنه يجب فيه الرفع على الخبرية ولايجوز النصب ألبتة، وأهل الكوفة قالوا بجواز الوجهين، رفعاً على الخبرية ونصباً على الحالية أو تقدير (إذا) بـ (وجدت).

وأغفل العكبري بعض أدلة الكوفيين وبعضَ ما ردّ به البصريون عليهم، فمن أدلة الكوفيين التي لم يذكرها:

استدلالهم بالسماع بحكاية أبي زيدٍ عن بعض العرب في مجيئها نصباً (فإذا هو إياها)

واستدلوا في القياس، وفيه ذهب أبو بكر بن الخياط إلى أن (إذا) ظرفٌ بمعنى وجدت، وله

(١) اللباب ٤٩٧/١، وهذه المسألة من مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: تذكرة النحاة ص٧١٢، والأشباه والنظائر ٣٢١/٣.

أن ينصب المفعول، ويجوز أيضاً أن يكون حكمه مبتدأ والاسم مابعده خبر.(١)

وذهب بعضهم بأنّ ضمير النصب (إياها) ناب عن ضميرٍ الرفع هنا، والعرب تُنيب بعض الضمائر بغيرها.(٢)

وأمّا ابن مالك فذهب إلى أن الضمير منصوبٌ على المفعولية والتقدير، فإذا هو يساويها.

ورأى ابن الحاجب بأن (إياها) منصوبة على الحال من الضمير في الخبر المحذوف، والأصل: (فإذا هو مثلها)، ثم حُذف المضاف، فانقلب المضافُ إليه (الضمير) منفصلاً، وانتصب على الحال نيابة.(٣)

وردّ البصريون حججَ الكوفيين، من ذلك قولُ ثعلب بأنها عِمَاد، ورُدّ عليه بأن العِماد عند الفريقين يجوز حذفه في الكلام، ولايختلّ معناه إذا حذف، كقولك: (كان زيدٌ هو القائمَ)، ويجوز حذف (هو) منه، لكن لايجوز حذفه من (فإذا هو إياها) إذ لايستقيم الكلام بدونه.

ويُبطل ما قال ابن الخياط بأن (إياها) منصوبة بمعنى (إذا) هي (وجدت)، بأنّ المعاني لاتعمل النصب في المفاعيل وإنما في الظرف والحال.

أما قولهم بأن ضمير النصب استُعير في مكان ضمير الرفع فباطل لايستقيم. (٤)

- الترجيح:

وقد ترجّح لي في هذه المسألة قولُ البصريين، فالشواهد تؤيده والقياس يعضُده، وأما سماعُ الكوفيين بالنصب فهو من شاذّ اللغة، ولايعتدّ به.

---

(١) انظر : الإنصاف ص٥٦٤، ومغني اللبيب ١٦٢/١.

(٢) انظر : الإنصاف ص٥٦٤، وشرح التسهيل ٣٨٨/٣، وإنباه الرواة ٣٥٩/٢.

(٣) انظر : الكافية ص٤٥، وشرح التسهيل ٣٢٥/١، ومغني اللبيب ١٢٦/١.

(٤) انظر : الإنصاف ص٥٦٥، ومغني اللبيب ١٢٥/١

(أصليةُ الألفِ في اسمِ الإشارة " ذا ") [1]

قال أبو البقاء: " واسم الإشارة للمذكر (ذا).

وقال الكوفيون: الاسم (الذال) وحدها و (الألف) زائدة للتكثير.

وحجةُ الأوَّلين من وجهين:

أحدهما: أنَّ اسمَ الإشارةِ منفصلٌ في حكمِ الظاهر، وليس في الأسماء الظاهرةِ القائمةِ بنفسها ماهو على حرفٍ واحد، ولا القياسُ يقتضيه؛ لأن القياسَ يقتضي أن يُبدأ بحرفٍ ويُوقف على آخر.

ومن الناس من جعل (ذا) اسماً ظاهراً، لأنه يُوصفُ ويُوصف به.

والثاني: أنهم قالوا في تصغيره " ذيَّا " فأعادوه إلى أصلِه، إذْ هذا شأنُ التصغير.

وسيتضحُ لك في بابه.

فإن قيل: فقد يُزاد في المصغَّر ما ليسَ منه، كما سمَّيتَ بـ (هل) و (قد) ثم صغَّرته، فإنك تزيدُ عليهِ حرفاً آخر.

قيلَ: دعتِ الحاجةُ بعدَ التَّسميةِ إلى تكملتهِ في التصغير، ولم يقمِ الدليلُ هنا على زيادة الألف قبل التصغير ليقالَ: الزيادةُ مختصةٌ بالتصغير.

واحتجَّ الآخرونَ بأنَّ تثنيةَ (ذا) (ذان)، والألف والنونُ للتثنية، فلم يبقَ سوى (الذال).

والجواب عنه من ثلاثةِ أوجه:

---

(١) انظر : المسألة في مشكل إعراب القرآن ص٣٩، والإنصاف ص٥٣، والبيان في غريب القرآن ٤٣/١، وشرح ابن يعيش ٣٥٢/٢، ونتائج الفكر ص٢٢٧، والمحصول ص٨٢٦، وشرح الرضي ٤٧٣/٢، وشرح الكافية للموصلي ٣٣٦/١، والارتشاف ٩٧٤/٢، والجنى الداني ص٢٣٨، وشرح الألفية للمرادي ١٣٠/١، والهمع ٢٥٨/١، وائتلاف النصرة ص٦٥.

أحدها: أن (ذانِ) ليس بتثنية (ذا)، بل صيغةُ موضوعةٌ للتثنية بدليلِ أنه لا يتنكر كما يتنكر (زيد) إذا ثني، فعُلم أنه بمنزلة (أنتما) في أنه غير مثنى.

والثاني: يقدَّر أنه مثنى، ولكنَّ الألف سقطت لالتقاء الساكنين، ولم تُقلب لإيغالها في البناء.

والثالث: أنه قد عُوض من الذاهبِ بتشديد النون، فكأنه لم يذهب " [1]

– دراسةُ المسألة:

أفاض العُكبريّ في ذكرِ مذهب الفريقين وأدلتِهما مع ردِّه على أدلةِ الكوفيين، وفيها ذهب مذهبَ البصريين في أصليةِ الألفِ في (ذا)، غير أنّ بعض احتجاجات الفريقين لم يذكرها في بعض كتبه.

وفي المسألة هذه ذهب البصريون إلى أنَّ (ذا) كلها اسم، وهي على ثلاثة أحرف، والألف فيها منقلبة عن ياء، وقيل عن واو، ولامها محذوفة تخفيفاً، ووزنها على (فَعَل)، وقيل عن (فَعْل).

وذهب السيرافي إلى أنَّ أصلها على حرفين، فهي مبنية كـ (ما) و (كم)؛ فلا تتصرف، والألف فيها أصل، واختاره ابن يعيش وأبوحيان ووافقهما ابنُ إياز. [2]

والكوفيون ذهبوا إلى أنّ الاسمَ فيها هو الذّال وحدها، والألف ليست منها وإنما زائدة عليها تكثيراً للكلمة وتقويةً لها، وهو قول السُّهيلي. [3]

ومن حجج البصريين التي أغفلها العكبري، هي:

---

(١) اللباب ٤٨٤/١، وذكر العكبري الخلاف بين الفريقين في المسألة في المتبع ص٤٦٩، ٦٨٩، والتبيان ١٤/١، ١١٩، وهذه المسألة من مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: تذكرة النحاة ص٧١١، والأشباه والنظائر ٣٢٠/٣.

(٢) انظر : الإنصاف ص٥٣٥، وشرح ابن يعيش ٣٥٣/٢ ، والمحصول ٨٢٧/٢، والجنى الداني ص٢٣٨.

(٣) انظر : نتائج الفكر في النحو ص٢٢٧، وشرح الألفية للمرادي ١٣١/١.

أنهم استدلوا على أنّ (ذا) لما أخَذت أحكام الاسم الظاهر من وصف وتثنية وتصغير حُكِم عليها بأنها تشبه الأسماء المتمكنة فأصبحت ثلاثية الوضع وهي بكاملها اسم. (١)

والكوفيون احتجوا على مذهبهم بأن الذال هي حرف واحد بأنه يقال: (ذِهِ أمةُ الله)، فدلَّ على أن الذال هي وحدها الاسم. (٢)

- الترجيحُ:

والذي يظهر لي أنَّ ماذهبَ إليه البصريون في أصليةِ ألف (ذا) هو الصواب؛ لأنَّ كلَّ اسمٍ متمكنٍ أو مبني لم يَرد في كلام العرب على حرف واحد، إذْ لابدَّ للكلمة من حرفٍ يُبتدأ به وحرف يُوقف عليه، ولايكونُ في الحرف الواحد ابتداءٌ ووقفٌ في الحال نفسها، والله أعلم.

(١) انظر : شرح ابن يعيش ٢/٣٥٤ ، وشرح الرضي ٣/٤٧٤.

(٢) انظر : شرح ابن يعيش ٢/٣٥٣، والتذييل والتكميل ٣/١٨٢، وشرح الألفية للمرادي ١/١٣٠.

(أصلُ الذي) [1]

قال أبو البقاء: " والياءُ واللام في (الذي) أصلان، وقال الكوفيون: الاسمُ الذالُ وحدَه، وماعداه زائد.

وحجة الأولين: أن (الذي) اسم ظاهر فلم يكن على حرف واحد، كسائر الأسماء الظاهرة. يدل عليه أن الذال لم تُستعمل في هذا الاسم وحدها، فلو كانت الياء واللام زائدتين لجاز حذفهما في هذا الجنس.

واحتج الآخرون من وجهين:

أحدهما: أن الياء تسقط في التثنية فلو كانت أصلا لم تسقط، وأما اللام فزيدت ليُمكن النطق بالذال ساكنة، ولتدخلَ الألف واللام على متحرك.

والثاني: ماجاء في الشعر من حذف الياء وتسكين الذال، كقول الشاعر:

..... كاللَّـذْ تـزَبَّى زُبيـةً فاصـطِيدا [2]

ولا نظير له فيما هو على أكثر من حرف.

والجواب: أمَّا حذف الياء في التثنية فقد أجبنا عنه في باب التثنية، وحذفُ الياء في الشعر شاذٌّ لا يدلُّ على أنها زائدة؛ لأنه قد حُذف في الشعر كثيرٌ من الأصول، كقول:

درسَ المنَـــــــــــا..... [3]

---

(١) انظر : المسألة في أمالي ابن الشجري ٥٢/٣، والإنصاف ص٥٣٥، ونتائج الفكر ص١٧٧، وشرح الرضي ١٧/٣، وشرح ابن يعيش ٣٧٢/٢، والارتشاف ١٠٠٢/٢، والتذييل والتكميل ١٩/٣، والهمع ٢٨٣/١، وائتلاف النصرة ص ٦٥.

(٢) شطر من بحر الرجز، لرجل من هذيل، انظر: شرح أشعار الهذليين ٦٥١/٢، وأضداد السجستاني ص١٠١، وأضداد الأنباري ص٣٣٨، والكامل ٢٧/١، والأزهية ص٣٠٢، والخزانة ٣/٦.

(٣) سبق تخريجه في مسألة (كلا وكلتا) ص ٢٤.

و:

.... وُرق الحمى[1]

وقد تقدم ذكر ذلك " [2].

– دراسة المسألة:

أشار العكبري إلى مذهبي الفريقين، وثنّى بحجةٍ واحدةٍ للبصريين، وحجتينِ للكوفيين سماعيةٍ وقياسية، ثم أجاب عن حجة الكوفيين وردّ عليهم بمثلِ ما احتجّوا به من سماعٍ وقياس، لكنه أحال جوابهم القياسي إلى باب التثنية.

وقد ذهب الزجاجي والهروي وابن الشجري وغيرهم بأنّ مذهب الفراء في أصل (الذي) هو (ذا) و (التي) هو (تي).[3]

وذهب السُّهيلي بأن أصل (الذي) هو (ذو) بمعنى صاحب.[4]

وردّ الرضي مذهب الكوفيين في قولهم بزيادة أحرف أربعة على أصل (الذي) وهو الذال، بأن هذا أقربُ إلى علمِ الغيب.[5]

ومن حجج البصريين التي لم يذكرها العكبري:

أنّ (الذي) أصلُه من ثلاثة حروف، والحرف الواحد لايكون اسماً، ولايكون الاسمُ على حرفٍ واحد، ولام التعريف لاتدخل على ماكان من حرفٍ واحد أصلاً، وإنما أصل (الذي)

---

(١) سبق تخريجه في مسألة (كلا وكلتا) ص ٢٤.

(٢) اللباب ١١٤/٢، وهذه المسألة من مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: تذكرة النحاة ص٧١١، والأشباه والنظائر ٣٢٠/٣.

(٣) انظر : اللامات للزجاجي ص٤٨، والأزهية للهروي ص٣٠١، وأمالي ابن الشجري ٥٣/٣، والارتشاف ١٠٠٢/٢.

(٤) انظر : نتائج الفكر ص ١٧٧.

(٥) انظر : شرح الرضي ١٧/٣.

بثلاثة حروف وهو (لَذِيْ) أو (لذٍ)،[1] وهذا له نظائر في كلام العرب، فهو على زِنَةِ (شَجِيْ، وعَمِيْ)، والثلاثة أحرف هي أقلّ الأصول في العربية.[2]

واحتجوا أيضاً في دلالة أنّ الياء هي أصلٌ في (لَذِي) أنه عند التصغير يُقال (اللّذَيَّا)، والمعلوم أنّ التصغير يَردُّ الأشياء إلى أصولها، ولو لم تكن الياءُ من أصلِ الكلمة لما ثبتت في التصغير.

ولو قيل بأنّ التصغير قد يُحدِث زيادةً في الكلمة، وليس -كثيراً- بأنه يَردُّ الأشياء إلى أصولها، فلو أنه سُمّي رجلٌ بـ (هَلْ وبل)، ثم صُغّر، فإن التصغير يزيد حرفاً ليس في أصل الكلمة، فالجواب: بأنّ الحروف إذا سُمّيت فقد انتقلت من الحرفيّة إلى الاسمية، فإذا صُغّر صُغّر على أنه اسم، فوجب أن نزيد عليه حرفاً يُوجبه الاسمية.

وقد ردّ البصريون مقالة الكوفيين بأنه لو كانت الياءُ في (الذي) أصليةً لما حُذفت في التثنية فيقال (اللّذانِ)، وأنها ليست كثنية (زيد وعمرو) (زيدان وعمران)، ردّوا عليهم بأنّ (اللّذان) صيغةٌ مرتجلة للتثنية، كما أن (هؤلاء) صيغة مرتجل، وأيضاً لأجل التقاء الساكنين.[3]

ومما يدل على أن (اللذان) مثنى ليس كتثنية (زيدان وعَمران) أن التثنية تردُّ الاسمَ من التنكير إلى التعريف، ومعلومٌ أن اسمَ الموصول معرفة، فكيف يدخلُ التعريف على معرفة، فهذا دليلٌ على أن التثنية هنا صيغة مرتجلة، وقد عاملوها كما عاملوا التثنية الحقيقة، فليس إذًا حكمُها كحكمِ تثنيةِ (زيدٍ وعَمْرو).[4]

وردّ الكوفيون على البصريين بأنه لو كانت الياءُ أصلا في (الذي) لما حُذفت كما لم تحذف ياء (عَمِي وشَجِي).

---

(١) انظر : الكتاب ٢٨١/٣.

(٢) انظر : أمالي ابن الشجري ٥٣/٣، وشرح ابن يعيش ٣٧٢/٢.

(٣) انظر : شرح ابن يعيش ٣٧٣/٢.

(٤) انظر : الإنصاف ص ٥٣٩.

والجواب بأنّ ياء (عَمِي وشَجِي) يدخلها النصب بخلاف ياء (الذي) فالنصب لايدخلُها، بل السكون لازمٌ لها.

وقول الكوفيين بأنّ الاسمَ الذال وحدها، ومازيد عليها تكثيرٌ لها، يرُدّ بأنّ الزيادة إنما تكون في حرفٍ واحد، وليس أن يزاد فيها أربعة أحرف، فهذا لانظير له في كلامهم.(١)

- الترجيح:

بعد إيراد أدلة المذهبين يظهر لي أن قولَ البصريين هو الراجح، حيث لم يجيءْ في كلام العرب أن جعلوا الأصلَ في اسمٍ حرفا واحد، ولم يحدث أن جاءت الزيادةُ في كلمةٍ واحدة أربعة أحرف والأصل حرفا، أمّا ما استشهدوا به من شعر، فيُخرَّج بأنه لغةٌ من اللغات، فإنه قد قيلَ في (الذي) أربع لُغات، والله أعلم.

(١) انظر : الإنصاف ص٥٤٠.

(هل اسمُ الإشارة بمعنى الاسمِ الموصول) [1]

قال أبو البقاء: " اسمُ الإشارة غيرُ موصول.

وقال الكوفيون: هو موصول.

وحجةُ الأولين: أنه اسمٌ تامٌّ بنفسه يحسُنُ الوقفُ عليه، فلم يكن موصولا كسائر الأسماء الظاهرة، ولذلك يحسُن أن يجمعَ بينه وبين (الذي) ، فيقال: (إنَّ هذا الذي عندنا كريم).

واحتجّ الآخرون بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾[2]، و ﴿ هَا أَنتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ ﴾[3] ، وبقولِ الشاعر:

عــدسْ مالعبــادٍ عليــكِ إمــارةٌ نجـوتِ، وهـذا تحملـينَ طليـقُ [4]

والجواب عن الآية أن (تقتلون) و (تحبونهم) حالٌ وليسَ بصلة، وقد استوفيتُ القول على ذلك في إعراب القرآن ، وأما البيت ففيه ثلاثة أوجه:

أحـدها: أنَّ (طليقـاً) خـبر (هـذا) و (تحملـين) حـال مـن الضـمير في (طليـق)، والعائـد محذوف، أي: تحملينه.

والثاني: هو خبر بعد خبر.

---

(١) انظر : المسألة في كتاب الشعر ٣٨٨/٢، والإنصاف ص٥٧٩، وشرح الرضي ٢٣/٣، وشرح ابن يعيش ٤٣٠/٢، والارتشاف ١٠١٠/٢، والتصريح ١٦٥/١، والتذييل والتكميل ٤٩/٣، وشرح الأشموني ١٤٦/١، والهمع ٢٩٠/١، وائتلاف النصرة ص ٦٧.

(٢) سورة البقرة ، آية رقم : ٨٥ .

(٣) سورة آل عمران : آية رقم : ١١٩ .

(٤) بيت من بحر الطويل ليزيد بن زياد بن ربيعة الملقب بـ مفرّغ الحِمْيري، وهو في ديوانه ص٥١، وانظر: أدب الكاتب ص٤١٧، والمحتسب ٩٤/٢، والاقتضاب ٢٥٨/٢، والإنصاف ص٥٧٩، والهمع ٢٩٠/٢، والمقاصد النحوية ٢٦٢/١، والخزانة ٤١/٦، والدرر ١٧٤/١.

والثالث: أن يكون حالاً والعامل فيه معنى الإشارة " [1]

– دراسة المسألة:

استوفى العكبري المسألة في ذكر مذاهب الفريقين وحججهم، فالبصريّون احتجوا على صحّة مذهبهم بالأصل واستصحاب الحال، والكوفيّون احتجّوا بالسّماع.

وقد ردّ العكبري حجة الكوفيين وخرّج أدلتهم، وأشار في التبيان إلى مذهب الفريقين مع عدم ذكره لحججهم، حيث اكتفى بالإعراب وذكر أوجه الآية على مذهب البصريين.

ثم إنّ سيبويه يمنعُ أن يكون اسمُ الإشارةِ بمعنى اسمِ الموصول إلاّ في حالة كان معه (ما) في قولك: ماذا قلتَ، أي: ما الذي قلتَ، فتقول: خير.[2]

والرضيّ اشترط في جعل (ما) بمعنى (الذي) ألا تكون زائدة.[3]

واشترط بعضهم أن تكون (ذا) اسماً موصولاً هو ألاّ يكون مشاراً بها، وسُكت عنه لوضوحه.[4]

أما الكوفيون فيرون أنّ كلّ اسم إشارة يصحّ أن يكون اسمًا موصولا، وإن لم تكن معه (ما).[5]

ومما لم يذكره العكبري حجةٌ للبصريين، وهي:

أنهم منعوا أن يكون اسمٌ من أسماء الإشارة اسما موصولا، فليس ثمة دليلٌ على الحكم بجواز أن يعربَ اسما موصولا، فالأصل بقاءُ الإشارة على أصله والاسم الموصول على أصله؛

(١) اللباب ١٢١/٢، وذكر العكبري الخلاف في المسألة بين الفريقين في التبيان ٨٦/١.
(٢) انظر : الكتاب ٤١٦/٢.
(٣) انظر : الإنصاف ص٥٨٠، وشرح الرضي ٢٣/٣.
(٤) انظر : شرح الأشموني ١٤٧/١.
(٥) انظر : شرح ابن يعيش ٤٣٠/٢.

دَفْعاً للاشتراك الذي هو خلاف الأصل.[1]

فقد استدلوا هنا ببقاء الأصلِ واستصحاب الحال.

والكوفيون احتجوا بالسماع، فقد أوردوا بعض الآيات، وشيئاً من الشعر، وقد ردّها العكبري وخرجها تخريجاتٍ عدة، ومن أشهر الآيات التي تنازع في إعرابها الفريقان قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾[2] ، وقد أتى فيها على غالبِ أوجهها الإعرابية، ومما لم يذكره هو: أن يكون (هؤلاء) تأكيدا لـ (أنتم) وليس خبراً له، والخبر هو (تقتلون).

وقوله تعالى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ ﴾[3] ، فقال الفراء إنّ (تلك) هنا بمعنى (هِذه)، وأعربها الزجاج بمعنى (التي) [4]، وردّ البصريون هذه الأعاريب، وقالوا بأنها على أصلها، و (وما تِلكَ) أيْ: أيُّ شيءٍ هذهِ بيمينك، و (يمينك) إما أنها متعلقة باسم الإشارة، أو حالاً من المشار إليه، واستبعد الفارسيُّ هذا الوجه[5] ، أو تكون بمعنى: أعني بيمينك.[6]

أما قولُ الشاعر:

عدسْ مالعبادٍ عليكِ إمارةٌ نجوتِ، وهذا تحملينَ طليقُ

فقد أجاب العكبري عنه، وذكر له ثلاثة أوجه.

ومن أعاريب البيت المشهورة ممّا لم يذكرها أن يكون (هذا) اسم إشارة، والاسم الموصول محذوف، تقديره: (وهذا الذي تحملين طليق)؛ لأن حذف الاسم الموصول جائز ضرورةً.

وهذا الإعراب هو حجةٌ على الكوفيين، فهم يجيزون حذف الموصول من غير ضرورة

(١) انظر : شرح الرضي ٣/٢٤.
(٢) سورة البقرة : آية رقم ٨٥ .
(٣) سورة طه : آية رقم ١٧ .
(٤) انظر : معاني القرآن للفراء ٢/١٧٧، ومعاني القرآن للزجاج ٣/٣٥٣.
(٥) انظر : كتاب الشعر ٢/٣٨٩.
(٦) انظر : التذييل والتكميل ٣/٥٠.

الشعر، كقولهم في قوله تعالى: ﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ ﴾[1] ويقدرون (مَنْ) محذوفة، أي: مَنْ يُحرّفون، وهو اسمٌ موصول، فلم يحتجّوا به هنا و لم يخرجوه على حذفِ الاسم الموصول [2].

وقد يعرب (تحملين) صفة لموصوف محذوف، تقديره: وهذا رجلٌ تحملين، والهاء قد حذفت فيه.[3]

– الترجيح:

بعد استقصاء المسألة، ومعرفة رأيِ الفريقين فيها نقول بجواز أن يُحمل رأي الفريقين كليهما على الصواب، فيجوز أن يكونَ اسمُ الإشارة اسما موصولا، وإن كان بقاءُ الشيء على أصله أولى وأحقّ من حمله على التقدير والتأويل، إلا أنه لاضير أن يُعربَ اسما موصولا وما بعده صلةٌ له، والمعنى تامٌّ به، والله أعلم.

(١) سورة النساء ، آية رقم : ٤٦ .

(٢) انظر : الإنصاف ص ٥٨٢.

(٣) انظر : كتاب الشعر ٢/ ٣٨٨.

(بناء " أيُّهم " إذا حذف عائده ؟) [1]

قال أبو البقاء: " (أيُّهم) يكونُ بمعنى (الذي)، فإن وُصِلت بجملة كانت معربة اتفاقاً، كقولهم: (لأضربنَّ أيَّهم هو أفضل). فإن وصلتها بمفرد كانت مبنية عند سيبويه.

وذهب بعضُ البصريين والكوفيون إلى أنها معربة.

وحجة الأولين: أنَّ الأصل في (أي) أن تكون مبنية في الشرط والجزاء والاستفهام لتضمنها معنى الحرف.

وإذا كانت بمعنى (الذي) يجب أن تُبنى لنقصانها.

إلا أن ذلك خُولفَ لما نذكره في الاستفهام، وإذا حُذف من صِلتها شيء خالفت بقية أخواتها فازداد نُقصانها ومخالفتُها للأصل فيجبُ أن ترجع إلى حقها من البناء، واحُتج بقوله تعالى ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[2].

واحتجّ الآخرون بما قال الجرمي: "خرجتُ من البصرة فلم أسمعْ منذُ فارقتُ الخندقَ إلى مكة أحداً يقول: (لأضربنّ أيُّهم أفضل)، بالضم، بل بنصبها ". ولأنَّ (أيّهم) معربةٌ في غير هذا الموضع فتكون معربة هاهنا. قالوا: والآية محمولةٌ على غيرِ ماذكرتم، وفي هذه المسألة أقوالٌ قد ذكرناها في إعراب القرآن.

والجواب: أمّا حكاية الجرمي فيجوزُ أن يكون ماسمعه لغةً لبعض العرب، فإن سيبويه حكى خلافها، فيُجمع بين الحكايتين ويحملُ الأمر فيه على لغتين، إلا أن الأقيسَ البناء.

---

(١) انظر : المسألة في الكتاب ٣٩٩/٢، والأصول ٣٢٣/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٣/٣، ومجالس العلماء ص٢٣١، ومشكل إعراب القرآن ص٤٣٢، وأمالي ابن الشجري ٤١/٣، والإنصاف ص/٥٧٢، والبيان ١٣٠/٢، وشرح الرضي ٦٠/٣، وشرح ابن يعيش ٣٨١/٢، والارتشاف ١٠١٧/٢، والتذييل والتكميل ٨٨/٣، وائتلاف النصرة ص٦٧، والتصريح ١٥٨/١، والهمع ٣١٢/١.

(٢) سورة مريم : آية رقم ٦٩ .

وأما قياسها عليها في الاستفهام والجزاء فلا يصحُّ لأنها هناك تامة، وهي هاهنا ناقصة مخالفة لأخواتها من الموصولات " [1]

– دراسة المسألة:

استوفى العكبريُّ المسألة في اللّباب والتبيان، والمسألة بإيجاز: أنّ النحاة قد اختلفوا في (أيّ) إذا جاءتْ مضافةً وحُذف عائدُها، فقد تنازعوا فيها هل تُعرب هنا أم تُبنى على الضمّ أبدا ؟

والعكبري قد ذكرَ في اللباب مذهبي الفريقين واحتجاجهما، فقد ذكر لسيبويه ومَن تبعه حجتين اثنتين، حجةٍ سماعية وحجة استصحاب الأصل، وذكر للكوفيين ومن تبعهم من البصريين حجةَ حكايةِ الجرمي عن العرب في عدمِ سماعِه البناءَ إذا حُذف العائدُ من (أيّ).

وفي التبيان ذكر العكبري مذهبين للنحويين في المسألة من حيثُ إعرابُها وبناؤها، وذلك في إعراب قولِه تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[2] حيث ذكر قولا واحدا في مَن قال بالبناء، أمّا من أعرب فأورد لهم خمسةَ أقوال في إعراب الآية.

وأقوالُ مَن أعرب (أيُّهم) – ممّا لم يذكره العكبري – وحجة كلِّ قول منها، سنعرضه إجمالاً:

فقد ذهب الخليل إلى أنّ (أيُّهم) مبنيةٌ إذا أضيفتْ وحُذف عائدها، ويجعل إعرابَ الآية: (أيّهم) مبتدأ، و (أفضلُ) خبرُه، والجملةُ محكية، والتقدير: (لننزعنّ من كلّ شيعةٍ الفريقَ الذي يقال لهم: أيُّهم أشدُّ ؟) فـ (أيُّهم) عنده استفهامية. [3]

---

(١) اللباب ١٢٣/٢، وذكر العكبري الخلاف بين الفريقين في المسألة في التبيان ٨٧٨/٢، والمتبع ٦٤٣/٢، وأشار لوجه نصب (أيَّهم) في الآية في إعراب القراءات الشواذ ١٣/٢، وهذه المسألة من مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: تذكرة النحاة ص٧١٢.

(٢) سورة مريم : آية رقم : ٦٩ .

(٣) انظر : الكتاب ٤٠٠/٢، والأصول ٣٢٥/٢، وشرح الرضي ٦٢/٣.

ثمّ احتج لقوله بكثرة الشواهد، وأنّ حذفَ القول في كتاب الله أكثرُ من أن يحصى، ولقد حسّن هذا القولَ ابنُ السراج. [١]

أمّا يُونس فذهب كما ذهب له الخليل في أنّ (أيُّهم) مبتدأ وهو استفهام، و (أشدُّ) خبره، إلاّ أنه يُعلّق (لَنَنْزِعَنّ) عن العمل فيجعل حُكمها كحكم أفعالِ القلوب، كأنْ تقول: (علمتُ أيُّهم في الدار؟) [٢]

وذهب الكسائيُّ والأخفشُ إلى زيادة (مِن) في قوله: (من كلِّ شيعةٍ) والتقدير عندهم: (لننزعنّ كلَّ شيعة)، و (كلّ شيعة) منصوبة بـ (لننزعنّ)، أمّا (أيُّهم أشدّ) فجملة مستأنفة، و (أيّ) هنا استفهام، ونسب أبوحيان هذا القول للكوفيين أيضا. [٣]

ونزع المبرد إلى غير هذا، فقد جعل (أيُّهم) مرفوعاً بـ (شيعة)؛ لأنّ (شيعة) معناها عنده (تَشيع) والتقدير لديه: (لننزعنّ من كل فريقٍ يَشيعُ أيُّهم أشدّ) وهي عنده بمعنى (الذي). [٤]

أمّا قولُ الفراء، فهو قولُ أكثر الكوفيين كما نسبه إليهم غيرُ واحد، ويذهبون إلى أنّ (ننزِع) تُعلِّق عن العمل، فمعناها عندهم الشرط، والشرطُ لايَعمل مابعده فيما قبله، والتقدير: (لننزعنّهم تشيّعوا أو لم يتشيعوا). [٥]

وقد ضعّف ذلك العكبري، بينما الزجاجي جوّده وأجازه. [٦]

وروى الزجاجي عن الفراء قولاً ثانياً له بأن التقدير في الآية: (لننزعنّ بالنداء، فنُنادي:

---

(١) انظر : الأصول ٣٢٤/٢.

(٢) انظر : الكتاب ٤٠٠/٢، والأصول ٣٢٥/٢.

(٣) انظر : الارتشاف ١٠١٨/٢.

(٤) انظر : شرح الرضي ٦٣/٣.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٢٥/٣ ومجالس العلماء ص٢٣١.

(٦) إعراب القرآن للنحاس ٢٥/٣، ومجالس العلماء ص/٢٣١، والتبيان ٨٧٩/٢.

أيُّهم أشدُّ)، وروى قولاً ثالثاً له أيضاً يُوافق ماقاله الكسائيّ والأخفش، الذي ذكرناه آنفاً.[١]

فهذه هي أوجهُ إعراب مَن قال بإعراب (أيُّهم)، وقد استوفى ذكرَها العكبريُّ في التبيان.

وفي هذه المسألة نجد أنّ أكثرَ ما خاضَ فيه العُكبريّ وغيرُه واحتجّوا له هما قولا سيبويه والفراء، فقد أطالوا فيهما عرضاً واحتجاجاً، وأجابوا عن أكثرِ ما قالوه.

أما مذهب البصريين فقد ذكر العكبريُّ قول سيبويه وحجته مُفصلا .

غيرَ أنّ الرضي روى حجةً لسيبويه وهو أنه إنما بُني على الضمّ تشبيها بـ (قبلُ وبعدُ)؛ لأنه قد حُذف منه بعضُ مايوضحه ويُبينه أعني الصلة؛ لأنها المبنية للموصول. [٢]

وقيل إنها بُنيتْ؛ لشدةِ افتقارها إلى ذلك المحذوف، وهو العائد. [٣]

وسيبويه على أنه يختار البناءَ على الضمّ هنا، إلا أنّ إعراب (أيُّهم) لغةٌ جيّدة عنده. [٤]

وأمّا مذهب الفرّاء وأكثر الكوفيين فقد احتجّ له بحكاية الجرمي فقط، وأغفل غيرها من الحجج.

وقد احتجّ الفرّاء وغيره بقراءة من نصب (أيَّهم) [٥]، حيث قالوا بأنّ رواية الضمّ (أيُّهم)، لاينبغي أن تكونَ حجة في مَن قال بالبناء، لأنّ هناك قراءةً بالنصب قد قُرئت، ورواها غيرُ واحد من القراء.

وخرّج العكبري قراءة النصب بالبناء كقولِ سيبويه ببنائها على الضمّ، إلا أنّ من قرأها

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢٥/٣، ومجالس العلماء ص٢٣١.

(٢) انظر : شرح الرضي ٧١/٣، والهمع ٣١٣/١.

(٣) انظر : الهمع ٣١٣/١.

(٤) انظر : الكتاب ٢/ ٣٩٩.

(٥) قرأ بنصب (أيَّهم) هارون القارئ ومعاذ الهراء وطلحة ابن مُصَرِّف، انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٣/٣، ومشكل إعراب القرآن ص٤٣٢، ومختصر ابن خالويه ص٨٦.

بالنصب علّل بناءها على الفتح بأنها أخفُّ في الياء.

أو قد تكون معربةً منصوبةً على الخافض . [1]

واحتج الكوفيون أيضاً بأنّ (أيُّهم) بالضم، ليستِ الضمةُ فيها ضمةَ بناء، ولا يُسلّم هذا لمن قال به، بل هي ضمّةُ إعراب، وذلك أن (أيُّهم أشدُّ) مبتدأ وخبر، وقد ترافعا، فرفع بعضهم الآخر، و (لننزعنّ) قد عملتْ في (مِن) وما بعدها. [2]

أو يكون إعراب (أيُّهم أشدُّ) أنها عُلّقت عن العمل، والتقدير: (لننزعنّ من كلِّ قومٍ شايعوا، فتنظروا أيُّهم أشدّ) والنظر هنا من أفعال القلوب كالعلمِ والمعرفة، ومعلومٌ أنّ أفعال القلوب يسقطُ عملهنّ إذا كان بعدهنّ استفهام، فلذا دلّ على أنه مرفوع، وهو مبتدأ.

واستدل الكوفيون على خطأ مذهب البناء أنّ المفرد من المبنيات إذا أُضيف أُعرب، نحو : (قبلُ وبعدُ) فصارت الإضافة تُوجب إعرابَ الاسم، و (أيُّ) إذا أُفردَتْ أُعربت، ولو قيلَ إنها إذا أضيفت بُنيت لكان هذا نقصاً للأصول، وذلك محال.[3]

أمّا ابنُ مالك، فيرى قوّةَ قولِ من أعربها؛ لأنها في الشّرط والاستفهام تُعرب قولاً واحداً، فكذلك في الموصولة. [4]

وقد ردّ البصريون حجة الكوفيين في احتجاجهم بقراءة النصب، بأنها قراءة شاذة، حيثُ جاءت على لغةٍ شاذة لبعض العرب.

وردّوا أيضاً إعرابهم بقراءة النصب بأنّ (ننزعنّ) فعلٌ متعدٍّ لا قاصر –كماقالوا– فلايكتفي الفعل بما ذكر معه، بل لابدّ له من مفعولٍ ظاهر لأن (أيُّهم) يصلحُ أن يكون له مفعول مقدر.

(١) انظر : إعراب القراءات الشواذ ١٣/٢.

(٢) انظر : البيان ١٣٢/٢.

(٣) انظر : الإنصاف ص٥٧٤.

(٤) انظر : شرح التسهيل ٩٠/٢، والهمع ٣١٣/١.

أمّا تقديرهم (فتنظروا أيُّهم أشدّ) فليس في اللفظ مايدلُّ على تقدير هذا الفعل، وجديرٌ أن يكون (ننزعنّ) فعلا، مفعولُه (أيّهم)، وهو أولى من تقدير فعلٍ لادليل عليه.

أمّا قول الكوفيين إنّ المفرد من المبنيات إذا أُضيف أُعرب كـ (قبلُ وبعدُ)، فيُردّ بالبطلان، لأنّ الإضافة إنما تَردُّ الاسم في حال الإعراب إذا استحقّ البناء في حال الإفراد.

وأما حكاية الجرمي فيُرد عليها بأنها لغة مسموعة، وقد حكى مايخالفها أبوعمرو الشيباني، فقد أنشد:

إذا مـــا أتيـــتَ بـــني مالـــكٍ فسَـــلِّمْ علـــى أيُّهـــم أفضـــلُ [1]

فإذًا، كلاهما لغتان مسموعتان، لايردُّ أحدهما الآخر، ولايقوى عليه.

وقد ردّ سيبويه والبصريون مذهبَ الخليل بحمله على الحكاية، بأن هذا جائزٌ في الشعر، لافي اختيار الكلام؛ لأنه لو كان جائزاً في الكلام لقيلَ: (اضربِ الفاسقُ الخبيثُ)، وهذا غيرُ جائز بالإجماع.[2]

وردوا أيضاً قولَ يونس بتعليق (ننزع) ونحوه من الأفعال، بالبطلان؛ لأنّ هذا الفعل وأمثاله فعلٌ علاجي، وهو ليس بأفعال القلوب، وإنما يُعلَّق أفعالُ العلمِ والشك، ولذا لم يصحُّ تعليقه، وأيضاً فإنّ المعَلِّق يجبُ أن يكون في صدر جملة، نحو: (اضرب واقتل)، وهذان لاتكون الجملة بهما.[3]

واعتذر بعضهم ليونس فقال: إنّ النزع قد يكونُ بالقول. [4]

(١) بيت من بحر المتقارب، ينسب لغسان بن وعلة، انظر: الإنصاف ص٥٧٧، ورصف المباني ص٢٧٤، والمقاصد النحوية ٢٥٧/١، والهمع ٣١٣/١، والخزانة ٦١/٦، والدرر ١٧٦/١.

(٢) انظر : مجالس العلماء ص/٢٣١، وشرح الرضي ٦٣/٣.

(٣) انظر : مجالس العلماء ص/٢٣١، وأمالي ابن الشجري ٤٢/٣، وشرح الرضي ٦٣/٣.

(٤) انظر : أمالي ابن الشجري ٤٢/٣.

- الترجيح:

الذي يظهر لي هو قول البصريين، فالسماع والقياس واستصحاب الأصل يؤيد قولهم، أما الكوفيون فحجتهم بإعراب (أيُّهم) هي حكاية الجرمي.

وقراءة النصب التي استدلوا بها قراءة شاذة، ويمكن أن تخرّج بأن البناء على الفتح أخفّ في الياء، والله أعلم.

(الاسم الظاهر إذا دخلت فيه الألف واللام) [1]

قال أبو البقاء: " الاسمُ الظاهر إذا دخلت عليه الألف واللام لم يكنْ موصولاً لما ذكرنا من قبلُ.

وقال الكوفيون: يكون موصولا، واحتجوا بقول الشاعر:

لعَمري لأنتُ البيتُ أُكرمُ أهلَه وأجلِسُ في أفيائِهِ بالأصائلِ [2]

أي: أنت الذي أكرم، وجوابه من وجهين:

أحدُهما: أنَّ (البيتَ) مبتدأٌ ثانٍ، و (أكرمُ أهلَه) الخبر.

والثاني: أنه أرادَ: البيت الذي أُكرم، فحذفَ (الذي) للضرورة " [3]

- دراسة المسألة:

ذكر العكبري مذهبي الفريقين، واكتفى بحجة الكوفيين السّماعية، ثم ردّ عليها من وجهين.

وقد أشار العكبري إلى أن حجة البصريين قد ذكرها قبلَ هذه المسألة في كتابه، لكن لم أقعْ عليها.

أما حجة البصريين التي لم يذكرها، فهي:

---

(١) انظر : المسألة في الإنصاف ص٥٨٤، وشرح الرضي٣/١٥، وشرح ابن عصفور١/١٦٩، والارتشاف ٢/١٠١٤، والتذييل والتكميل٣/٦٩، والمقاصد الشافية ١/٥٠١، والتصريح ١/١٦٦، والهمع ١/٢٩٢، وائتلاف النصرة ص٦٨، والدرر ١/١٧٧.

(٢) بيت من بحر الطويل لأبي ذؤيب الهذلي وهو في ديوانه ص٧٥، انظر: شرح أشعار الهذليين ١/١٤٢، والأزمنة والأمكنة ٢/٢٥٩، والإنصاف ص٥٨٤، والهمع ١/٢٩٢، والخزانة ٦/١٦٦، والدرر ١/١٧٧.

(٣) اللباب ٢/١٢١.

أنهم يرون أنّ الاسمَ الظاهر الجامد لا يصحُّ أن يكون موصولا، وأن وصلَ هذا الاسم بصلةٍ غير جائز؛ وذلك لأنّ الاسمَ الظاهر يدلُّ على معنى مخصوصٍ في نفسه، وليس كـ (الذي) المبهم، فهو لايدلّ على معنى مخصوصٍ إلا بصلةٍ تبينه، فإن كان لم يكن بمعناه فلا يصار إلى أن يقوم مقامه بحال.(١)

والكوفيون يرون أنّ كلّ اسمٍ معرّفٍ بـ (أل) أو اسمٍ مضافٍ إلى معرفة أو نكرة مضافة إلى نكرة، فإنه يجوز أن يكون كل ذلك موصولاً.(٢)

وقد احتج الكوفيون على صحة كون الاسم الجامد الظاهر موصولاً ببيت واحدٍ من الشعر، وتأوّله البصريون بتأويلاتٍ عدّة، ذكر العكبري بعضها، ومما لم يذكره:

أنه لايجوز أن يكون (البيت) موصولا، لأنه ليس مبهما كسائر الأسماء الموصولة، بل هو ظاهر بيّن. (٣)

أن يُعرب (البيتُ) مبهماً، فلا يدلّ على معهود و (أُكرمُ) وصفٌ له، فكأنه قال: لأنتَ بيتٌ أُكرمُ أهلَه، كما قد قيل: (إني لأمرّ بالرجلِ غيرِك ومثلِكَ وخيرٍ منك)(٤)، وهي نكرات وأوصافٌ للرجل، لأنه مبهمٌ لايدلّ على معهود.(٥)

وقد يُعربُ (البيتُ) خبرَ المبتدأ (أنت)، و (أُكرمُ) خبرا آخرَ له، كما تقول: هذا حلوٌ حامض فحُلْو، خبرُ هذا، وحامضٌ، خبر ثانٍ له، ويكون (أنت البيت) تعظيما له، أي أنتَ البيت المعظّم بمنزلة أن تقول: أنت الرجلُ، أي أنت الرجل العظيم، وهذا كثير في الكلام.(٦)

(١) انظر : الإنصاف ص٥٨٤، والمقاصد الشافية ٥٠٢/١.
(٢) انظر : الارتشاف ١٠١٤/٢، والهمع ٢٩٣/١.
(٣) انظر : شرح الرضي ١٥/٣.
(٤) هذه كلمة رواها أبوعلي الفارسي عن الأخفش عن قول بعض العرب، انظر : الخصائص ١٠١/٣ .
(٥) انظر : الإنصاف ص٥٨٥.
(٦) انظر : شرح ابن عصفور ١٧٠/١.

أو أن تكون صفةُ (البيت) محذوفة، والتقدير: لأنتَ البيتُ المحبوبُ عندي أُكرمُ أهلَه.[1]

فإذا صارت التأويلات هذه ممكنة له وصحيحة، بطل الاحتجاج بالبيت.

- الترجيح:

يظهرُ لي في هذه المسألة أنّه لايجوزُ جعلُ الاسم الظاهر الجامد موصولا وله صلة، إذ هو غير مبهم كي يحتاجَ لصلة، أما الكوفيون فلم يكن لهم غير بيتٍ فرْدٍ قد حكموا به على كونه صلة، ثم اتخذوا عليه قاعدة يُطرد عليها، وهذا البيت يستطاع فيه أن يُؤوّل لأكثر من تأويل، ثم إنه كان حقيقاً على الكوفيين أن يجعلوه مما حُذف منه الموصول وبقيتْ صلته، فهم يرون هذا جائزاً من غير ضرورة، وهو أخفُّ التأويلات، لا أن يحكموا على الاسمِ الجامد بأنه موصولٌ له صلة، والله أعلم.

(١) انظر : التذييل والتكميل ٣/٧٠.

(الآن، لم بُني ؟) [1]

قال أبو البقاء: " وأمّا (الآن) فاسمٌ لدخولِ الجارّ عليها، كقولك: (من الآن)، (وإلى الآن)، وكذلك الألفُ واللام.

وقال الفرّاء: هي فعل؛ وهذا بعيد؛ لأنها لو كانتْ فعلاً لم تدخلْ عليها اللامُ، ولاعبرةَ بـ (اليجدّع) و (اليتقصّع) لشذوذهما، ولأنه لو كانت فعلا لكان فيه ضميرُ الفاعل، ولايصحّ تقديرُ ذلك فيه.

وهي اسمٌ للوقت الحاضر.

وقال قوم: (الآن) حدُّ مابين الزمانين، أي: طرفُ الماضي وطرف المستقبل، وقد يُتجوّز بها عمّا قرُب من الماضي ويقرُب من المستقبل.

وألفها منقلبةٌ عن ياء؛ لأنها من (آنَ يَأْين) إذا قَرُب، وقيل: أصلها: أوَان، فقُلبتْ الواوُ ألفاً ثم حُذفت لالتقاء الساكنين، وهذا بعيد؛ لأنّ الواو قبل الألف لاتُقلب كالجواد والسواد.

واتفقوا على بنائها. فعلى قول الفراء: هي فعلٌ ماضٍ، فلاريب في بنائها.

واختلف الباقون في علةِ البناء، فقال المبرّد وابنُ السراج: خالفت نظائرها؛ لأنها نكرةٌ في الأصل استُعملتْ من أولِ وضعها بالألف واللام، وبابُ اللام أن تدخل على النكرة.

وقال الزجاج: بُنيتْ لتضمّنها معنى حرف الإشارة؛ لأنّ المعنى في قولك: فلانٌ يُصلي الآن، أي: في هذا الوقت.

---

(١) انظر : المسألة في معاني القرآن ٤٦٨/١، والأصول ١٣٧/٢، واللامات ص٥٤، وإعراب القرآن للنحاس ٢٥٨/٢، وحروف المعاني والصفات ص٧٠، وأمالي ابن الشجري ٥٩٦/٢، والإنصاف ص٤٠٩، والبيان ٩٥/١، وشرح التسهيل ٢٢٠/٢، وشرح ابن يعيش ١٣١/٣، والجنى الداني ص١٩٧، والمساعد ٥١٥/١، وائتلاف النصرة ص٦٤، وشرح الأشموني ١٦٩/١، والتصريح ١٨٣/١، والهمع ١٨٤/٣.

وقال أبوعلي: بُنيت لتضمنها معنى لام التعريف؛ لأنها استُعملت معرفةً وليستْ علماً، والألف واللامُ فيها زائدان "[1]

– دراسة المسألة:

استوفى العكبري المسألة، وذكر اختلاف العلماء في أصلها وسببِ بنائها، حيثُ أورد ثلاثة مذاهب للعلماء في أصلِها من حيثُ الاسمية والفعلية، أورد مذهبا يرى بأنها اسمٌ، ومذهبا يرى بأنها فعل، وثالثا بأنها بين الاسم والفعل.

ثم ثنى بأن أورد اختلافَهم في سبب بنائها، فذكر أربعة أقوال:

قول للفراء، وهو القول المشهور للكوفيين – ونسبه الزّجاجي إلى الكسائيّ والفراء –، وقول للزجاج، وهو قولُ الخليل وسيبويه والأخفش والجرميّ والمازني، وهو قولُ البصريين عامّة وقال به ابنُ مالك، وذكر قولاً للمبرّد وقولاً لأبي علي الفارسي أيضاً، ثم ردّ العكبري قول الفرّاء بأنها فعلٌ، واستبعده، وأشذّ دخولَ الألف واللام على الفعل. [2]

وأكثرُ النحاة على أنّ (الآنَ) مبنيّ، لكنهم اختلفوا في سبب البناء – سواء من قال باسميته أم بفعليته –، وقد شذّ قول بعضهم بأنه مُعرب، وفتحة نونه فيه فتحة إعراب.

وقد استعرض العُكبري أقوالَ العلماء وذكرَ أكثرَ المذاهب في هذه المسألة، لكنه أغفل أقوال بعضهم فيها وحججهم وشواهدهم، فمن ذلك:

مذهب السّيرافي، حيث قد ذهب إلى أنّ (الآنَ) مبنيّ؛ لأنه قد أشبهَ الحرف في لزومه موضعا واحدا، فكذلك (الآن) حيث لزم صورةً واحدة، فلا يُثنّى ولا يُجمع ولا يُصغّر بخلاف (حين ووقت ومدّة)، وشايعه ابن مالك في هذا القول، وصحّحه. [3]

---

(١) اللباب ٨٨/٢، وذكر العكبري الخلاف في المسألة في التبيان ٧٧/١ وهذه المسألة من مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: الأشباه والنظائر ٣١٩/٣.

(٢) انظر : اللامات للزجاجي ص٥٥، وإعراب القرآن للنحاس ٢٥٨/٢، وأمالي ابن الشجري ٥٩٦/٢.

(٣) انظر : شرح السيرافي ٣٤/٣، الإنصاف ص/٤١٢، وشرح التسهيل ٢١٩/٢.

وقد ذكر الزجاجيّ للفرّاء قولاً انفرد به، وهو أنّ (الآنَ) يجوز أن يكون اسما محلّى بالألف واللام قد تُرك على فتحه. [١]

أما البصريون فاحتجوا بأنّ الألف واللام إنما أصلهما أن تدخلا لتعريف الجنس ك : المؤمن خيرٌ من الكافر، أو لتعريفِ العهد، كقوله تعالى ﴿ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾[٢]، أو تدخلا على علمٍ مُستغنٍ عن التعريف بهما، نحو: (الحارث والعبّاس) ، فلمّا دخلا في (الآن) لغير هذه المعاني الماضية، وكانا بمعنى الإشارة إلى الوقت الحاضر، وصار معنى (الآن): هذا الوقت، وجبَ بناؤه لمضارعته لأسماء الإشارة.[٣]

وقد احتجّ الفرّاء والكوفيون بأن (أَلْ) التي دخلت على (آنَ) هي بمعنى (الذي) وتحلّ محلها، فإذا قلتَ: (الآنَ كان كذا وكذا) صار المعنى (الوقتُ الذي كان كذا وكذا)، والألف واللام تقام مقام (الذي) لكثرة الاستعمال وطلباً للتخفيف.

وقد قال الشاعر في حلول (أَلْ) محل (الذي):

ما أنتَ بالحكمِ التُّرضى حكومتُه ولا الأصيلِ ولاذي الرأي والجدلِ [٤]

أي: (الذي تُرضى)، فهو دليلٌ على أن ماتدخل عليه الألف واللام لايتغير، كمثل (الآنَ) حيثُ بقيت على فتحتها، ومن ذلك قول العرب (من شَبّ إلى دَبّ) [٥] حيث بقيتا على صورتهما، ولم يتغيرا بدخول العامل (مِن)، وغيرهما من الأمثال والشواهد.[٦]

---

(١) انظر : اللامات للزجاجي ص٥٦.

(٢) سورة المزمل : آية رقم : ١٦ .

(٣) انظر : أمالي ابن الشجري ٥٩٧/٢، والإنصاف ص٤١٠.

(٤) بيت من بحر البسيط، ينسب للفرزدق، وليس في ديوانه، انظر: تهذيب اللغة ١١٩/٣، والإنصاف ص٤١٠، والمقاصد النحوية ٦٥/١، والهمع ١٨٦/٣، والخزانة ٣٢/١، والدرر ١٧٨/١.

(٥) أصل المثل (أعييتني من شُب إلى دُبّ) بالضم، وروي بفتحهما، ومعنى المثل: أعييتني من لدن كنتَ شاباً إلى أن دبِبت بالعصا وهرمت، فالشرُّ منك قديم لايرجى منك أن تقصر عنه، انظر: الأمثال لابن سلام ص١٢٢، وجمهرة الأمثال ٥٣/١، والأمثال للهاشمي ص٦١، ومجمع الأمثال ٣٢٥/٢.

(٦) انظر : معاني القرآن ٤٦٩/١، الإنصاف ص٤٠٩.

أما من قال بأن (الآن) معرب، فالذي دفعه إلى ذلك أنه لم يثبت لبنائه علة معتبرة، فهو منصوب على الظرفية، وإذا دخلته (من) جرّ بها. (١)

وردّ النحاةُ مذهب الفراء والكوفيين، وحكموا بأنّ دخولَ (أَلْ) على الفعل إنما كان ضرورةً شعرية، ولايجوز في كلّ كلام، وأما قول العرب (مِن شَبَّ إلى دَبّ) حيث لم تتغير صورة الفعل

كما لم تتغير (الآن) يومَ دخلت عليها الألف واللام، فإنّ هذا المثل وغيرَه إنما هو من باب الحكاية، لأن الحكاية تدخل عليها العوامل، فتحكى، ولاتدخل عليها الألف واللام؛ لأن العوامل؛ لأن العوامل لاتغير المعاني، بخلاف تغيير الألف واللام على ماتدخل عليه.(٢)

وقد رد ابنُ مالك قولَ المبرد وابنِ السراج والزمخشري بأنه لو كان سببُ البناء هو وقوعه ابتداء بالألف واللام – حيث إن ذلك مخالف للأسماء؛ لأنها أول ماتكون وضعا مجرّدة – للزم بناءُ قولهم (الجمّاء الغفير) حيث وقعتْ أول ماسمّيت هكذا بالألف واللام، ولو كان – أيضاً – كلّ ماخالف الأسماء من جهة وشابهَ الحرف موجباً للبناء إذاً لبُني كلّ اسمٍ خالف الأسماء، وهذا باطل بالإجماع. (٣)

وردّ ابنُ مالك أيضاً قولَ أبي علي وضعّفه وذلك لأن تضمّن الاسمِ معنى الحرف — وهو اللام– للاختصار ينافي زيادةَ مالا يُعتدّ به، هذا مع كون المزيد غير المضمّن معناه، فكيف إذا كان إيّاه. (٤)

وأبوحيان قد رد مذهب السيرافي وابن مالك بمثل ماردّوا به على المبرد وابن السراج، بأنه لو كان كلّ ماخالف الأسماء وشابهَ الحرفَ موجباً للبناء للزم بناءُ كلّ اسمٍ يخالف الأسماء. (٥)

---

(١) انظر : الهمع ١٨٦/٣.

(٢) انظر : الإنصاف ص٤١٢.

(٣) انظر : شرح التسهيل ٢١٩/٢.

(٤) انظر : شرح التسهيل ٢١٩/٢.

(٥) انظر : الهمع ١٨٥/٣.

أمّا مذهب البصريين فقد رُدّ عليه بأن تضمين الألف واللام معنى الإشارة بمنزلة اسم الإشارة، واسم الإشارة بالاتفاق لاتدخل عليه (أل). [1]

- الترجيح:

يظهر لي أنّ أقربَ الأقوال إلى الصّواب قول الفراء بأنّ (الآن) فعل، والألفُ واللام دخلتا عليه، كما دخلتا على أكثرِ الظروف، إلا أنه بُنيَ هذا اللفظ لأنه منقولٌ أصلا من الفعل الماضي، وهو (آنَ)، فبقيَ على بنائه استصحابا للأصل، وليس من قبيل الحكاية، لكنه شُبّه بها في دخول العامل على شيءٍ من غير أن يؤثر فيه، أما بقية الأقوال فهي متكلفة لا يثبت فيها دليلٌ قويّ قاطع، والله أعلم.

(١) انظر : شرح ابن يعيش ١٣٣/٣، الهمع ١٨٥/٣.

(دخولُ "ألْ" على العدد إذا كان التمييز مضافاً إليهُ مُعرّفا) [1]

قال أبوالبقاء: " إذا كان المميِّز مضافاً إليه، وأردتَ تعريفَ العددِ أدخلتَ أداةَ التعريف على المضاف إليه، كقولك: ثلاثةُ الأثوابِ، ومائةُ الدرهمِ.

وإنما كان كذلك؛ لأنّ التعريفَ يسري من المضاف إليه إلى المضاف، وإن طال؛ لأنه يكتسي حكمَ المضاف إليه على مايُبيُّن في باب الإضافة، ولو قلتَ: (الخمسة الأثواب)، فجمعتَ بينهما لم يجزْ عندنا إلاّ على زيادة الألفِ واللام في الاسم الأول.

وأجازه الكوفيون وشبّهوه بـ (الحسن الوجه) " [2]

- دراسة المسألة:

هذه المسألة هي شَبَهٌ بمسألة دخول (ألْ) على جزئي العددِ المركب التي ذكرها العكبري في التبيين[3]، حيث أجاز الكوفيون فيها زيادة (ألْ) في جزئي (أحدَ عَشَر)، والبصريّون منعوا ذلك، إلا أن تدخل على الجزء الأول (أحد) دون الجزء الثاني (عشر).

وقد ذكر العُكبري فيها مذهب البصريين في العددِ المفرد المضاف إلى تمييزه، وجوازَهم دخول (أل) في التمييز المضاف إليه، دون أن تدخل على عدده، غيرَ أنّ العُكبري لم يأتِ بحجةٍ لهم ولادليل إلاّ حجة أنّ المضاف إنما يكتسي التعريفَ من المضاف إليه، فإذا أردتَ تعريفَ الأول منهما عرّفت الثاني؛ لأن الأولَ يكون معرفة بما أضفتَه إليه، ثم ثنّى بعدُ بمذهب الكوفيين وأتى بعلّةٍ قياسية لهم وهي علّة الشَبَه بـ (الحسن الوجه)، ولم يضعّف مقالتهم أو يرجّح

---

(١) انظر : المسألة في معاني القرآن ٣٣/٢، وإصلاح المنطق ص٣٠٢، والمقتضب ١٧٥/٢، ومجالس ثعلب ٥٩٠/٢، والأصول ٣٢١/١، والمخصص ٧٣٥/٧، وشرح التكملة ٤٩٣/١، والإنصاف ص٢٦٩، وشرح الرضي ٣١٠/٣، وشرح ابن يعيش ١٣٠/٢، وشرح ابن عصفور ٣٧/٢، والمساعد ٩٠/٢، وشرح الأشموني ١٧٤/١، والأشباه والنظائر ١٢٢/٥، وخزانة الأدب ٢١٣/١.

(٢) انظر : شرح الإيضاح ١٠٤٥/٢.

(٣) انظر : التبيين ص٤٣٤.

قولَ البصريين على قولهم كما هي عادته.

وقد ذكر البصريّون بأنّ الأصلَ إذا جاء العددُ مع تمييزٍ مجرور به مضافٍ إليه، وجب ألاّ تدخل (ألْ) على المضاف حينئذٍ، وإنما تدخل على المضاف إليه فتعرّف المضافَ والمضاف إليه، فإذًا، كلُّ عددٍ فُسّر بمخفوضٍ مضاف إليه، فإنك تُعرّفه بإدخال (ألْ) في المضاف إليه، نحو قولك: (خمسةُ الأثوابِ) و (ثلاثمائةُ الدرهمِ) و (ألفُ الدينارِ)، فهذا هو القياس، والشواهدُ تعضُد هذا الأصلَ وتؤيده.

قال ذو الرمة:

وهل يُرجعُ التسليمَ، أو يَكشفُ العَمَى ثــلاثُ الأثــافي، والرســومُ البلاقــعُ [1]

ولم يقل: الثلاثُ الأثافي.

وقال الفرزدق:

مــازالَ مُــذْ عقــدتْ يــداهُ إزارَه فســما فــأدركَ خمســةَ الأشــبارِ [2]

ولم يقل: الخمسة الأشبار.

وإذا دخلت (ألْ) على المضاف، فإنه – إن صحّ عن العرب – فهو محمولٌ على الزيادة، وهو شاذٌّ يحفظ ولايقاس عليه. [3]

والمبرد قد حكى إجماع النحويين ببطلان دخول (أل) على المضاف، وجعل إجماعهم

(١) بيت من بحر الطويل لذي الرمة، وهو في ديوانه ص٣٠٠، وانظر: إصلاح المنطق ص٣٠٣، والمقتضب ١٧٦/٢، والجمل ص١٤١، والأشباه والنظائر١٢٢/٥، والخزانة ٢١٣/١، والدرر ٥٢١/١.

(٢) بيت من بحر الكامل للفرزدق، وهو في ديوانه ص٣٢٢، وانظر: إصلاح المنطق ص٣٠٣، والمقتضب ١٧٦/٢، والمقاصد النحوية ٤٢٤/٢، والأشباه والنظائر ١٢٢/٥، والدرر ٥٢٣/٢، ومعجم شواهد العربية ص٢٤٣.

(٣) انظر : المقتضب ١٧٥/٢، المساعد ٩٠/٢.

حجة على من خالفهم في ذلك. [1]

أمّا الكوفيون فيُجيزون دخول (أل) على المضاف، فيقولون: (مافعلتْ الخمسةُ الأثوابِ) و (والعشرةُ الدّراهمِ) و (الثلاثُ المائةِ الدرهم)، فيجمعونَ بين الألف واللام والإضافة وقد روى الكسائي ذلك عن العرب.[2]

وقد ردّ البصريون قياسَ الكوفيين في دخول (ألْ) على المضاف بـ (الحَسَنِ الوجه) بضعفه وبطلانه من جهتين:

جهة القياس: بأنّ هذا غيرُ صحيح؛ لأنَّ المضاف في (الحسَنِ الوجه) صفة، والمضاف إليه يكون منصوبا ومجرورا، وإذا قلتَ أيضاً: (هذا حسنُ الوجهِ) فقد أُضيفَ إلى معرفة، لكنه لم يتعرّف؛ لأنّ إضافته غيرُ محضة هنا، فبتعريفه تدخل عليه (ألْ) فيتعرف بها. [3]

جهة السماع: بأنّ رواية الكسائي هذه قد ردّها أبوزيدٍ الأنصاري ووصف من قالها بعدم الفصاحة، حيثُ لمْ يُعهد عن العرب قول: (النصفُ الدرهمِ)، ولا (الثلثُ الدّرهمِ)، فكيف جاز أن يقال (المائةُ الدرهمِ) ولم يجز (النصف الدرهم) و (الثلث الدرهم)، وكيف فُصَل بينهما؟

وإذا امتنع اطراد دخول (أل) على أكثر أجزاء الدرهم دلّ هذا على ضعفِه في القياس أيضا. [4]

وقد ردّها الأخفش أيضاً بأنّ هذه الرواية غيرُ مأخوذٍ بها.

وحكم الجرجاني بأنّ دخول (أل) على المضاف ممّا أولعت به العامّة، وقالته كثيرا، ولكنه ليس كثيرا في كلام العرب، ولايعدُّ من فصيح كلامها، ولايُقاسُ عليه أيضا.[5]

---

(١) انظر : المقتضب ١٧٥/٢.

(٢) انظر : الأشباه والنظائر ١٢٣/٥.

(٣) انظر : شرح ابن عصفور ٣٧/٢، الأشباه والنظائر ١٢٤/٥.

(٤) انظر : المخصص ٧٣٦/٧، وشرح ابن يعيش ١٣١/٢، والأشباه والنظائر ١٢٣/٥.

(٥) المقتصد في شرح التكملة ٤٩٩/١.

- الترجيح:

القول الراجح في هذه المسألة هو قولُ مَنْ منع دخولَ (أَلْ) على المضاف؛ لأنّ دخولها على المضاف ضعيفٌ قياساً، وشاذٌّ سماعاً.

(بناء "كان " للمبني للمجهول) [1]

قال أبوالبقاء: " لايجوز أن تُبنى (كان) لما لم يُسمّ فاعله، لما ذكرنا في الباب الذي قبله.

وقال الفراءُ يجوز، وهو فاسدٌ لما تقدّم "[2]

– دراسة المسألة:

أشار العكبري لهذه المسألة بحديثٍ يسير فلم يُطل الوقوف عندها، وقد ذكر رأيَ الفراء فيها، ثم ضعّفه، وعلّل لضعفه بحديثٍ له تقدّم بعلّتين:

العلة الأولى: أنّ خبر (كان) لايُمكن أن يقومَ مقامَ اسمها؛ لأنّ الاسم والخبر متحدّان في معنييهما، بخلافِ الفعل التامّ ففاعله غيرُ مفعوله، فقولك: (كان زيدٌ قائماً)، فالقيامُ لزيدٍ هنا، بخلاف قولك: (ضربَ زيدٌ عمراً)، فزيدٌ غيرُ عمرو، ولذلك صحّ أن تقول: (ضُرب عمرو)، ولم يصح أن تقول: (كِينَ قائم)، وقد علّل ابن السراج بهذا في أصوله. [3]

الثانية: أنّ خبرَ (كان) مُسندٌ إلى غيرِه في الأصل، فإذا بُني للمجهول أُسند إلى نفسه، وهذا لايصحّ.

فهذا تعليل العُكبري لفسادِ بنائِه على المجهول، ومنع جوازه في الكلام ألبتة.[4]

والمسألة هذه عند النحاة لها قسمان:

---

(١) انظر : المسألة في الكتاب ٤٦/١، والأصول ٨١/١، وشرح السيرافي ٣٠١/١، والنكت ١٨٣/١، والتبصرة والتذكرة ١٢٥/١، وشرح الرضي ٢١٦/١، وشرح التسهيل ١٣٠/٢، والمقرب٨٥/١، وشرح ابن عصفور ٥٣٧/١، والتعليقة على المقرب ٢٧٠/١، والارتشاف ١٣٢٥/٣، والتذييل والتكميل ٢٥٤/٦، والمساعد ٤٠٠/١، والهمع ٢٧٠/٢.

(٢) اللباب ١٧١/١.

(٣) انظر : الأصول ٨١/١.

(٤) انظر : اللباب ١٦٣/١.

القسم الأول: الكلامُ عن حكم بناءِ (كان) للمجهول، وهذا القسمُ على ثلاثة مذاهب:

الأول: ذهب جمهور البصريين إلى منعِ بناء (كان) للمجهول وإقامةِ الخبر مقام الاسم.

الثاني: ذهب الكسائي والفرّاء وعامّة الكوفيين إلى جواز ذلك، ولذا صحّ عندهم أن يُقال: (كِينَ قائمٌ)، وقد ذهب إلى هذا القول من البصريين سيبويهِ والسّيرافي.(١)

وقيل: بأنّ سيبويه لم يذهب إلى هذا، بل مَنْ جاء بعده اضطرب في فهم عبارته: (كائن ومَكون)، إذْ لم يقل ببنائها للمجهول، وإنما أراد أن يُمثّل على تصرّف (كان) بهذا اللفظ.

وتأوّل بعضهم ـ كالفارسي والأعلم ـ قولَه بأنّ (مَكُون) من باب (كان) التامة.(٢)

والثالث: ذهبَ طائفةٌ من البصريين إلى جواز بنائهِ على المجهول بشرط ألاّ يكون خبرُ(كان) هو نائب الفاعل، بل النائب يكون فضلةً، فهو إما ظرفٌ أو جارّ ومجرور أو غيرهما.(٣)

واحتجّ البصريون على منع بنائه للمجهول بأنّ هذا مما لم تقلْه العرب، وليس من كلامها والقياس يأباه أيضا، ويلزم من بنائه للمجهول حذفُ المخبَر عنه وهو الاسم، وبقاءُ الخبر، ولابدّ لكلّ واحدٍ منهما من الآخر أصلاً، فلذا لم يجز بناؤه للمجهول.(٤)

وأيضاً فإن الخبر في (كان زيد يقومُ) يتحمل ضميراً يعود على زيد، فإذا حذفتّه لم يعُد على شيء.(٥)

واحتج الرضي على منع البناء بأنّ (يقوم) في (كان زيد يقومُ) لا تقومُ مقامَ الفاعل إلاّ

(١) انظر : التبصرة والتذكرة ١/١٢٥، التذييل والتكميل ٦/٢٥٦.
(٢) انظر : الارتشاف ٣/١٣٢٦.
(٣) انظر : المقرب ١/٨٥، والتعليقة على المقرب ١/٢٧٠.
(٤) انظر : شرح ابن عصفور ١/٥٣٥، والتذييل والتكميل ٦/٢٥٩.
(٥) انظر : التبصرة والتذكرة ١/١٢٥، والارتشاف ٣/١٣٢٧، والتذييل والتكميل ٦/٢٥٨.

محكيّة، أو مُؤوّلة بالمصدر المضمون.[١]

وقد علّل ابن السراج منع بنائه للمجهول بأنّ (كان) فعلٌ غير حقيقي، وهو يدخل على المبتدأ والخبر، فالفاعل فيهِ غيرُ فاعل في الحقيقة، والمفعولُ غير مفعول به على الصحة، إذ ليس فيه مفعول يقوم مقام الفاعل.[٢]

القسم الثاني: في الكلام عمّا ينوبُ الفاعل إذا بُنيتْ (كان) للمجهول، وهو على أربعة مذاهب:

الأول: أنّ نائب الفاعل هو ضميرُ المصدر، وعليه فإنّ اسمَ وخبر (كان) يُحذفان، وإلى هذا القول ذهب السيرافي والأعلم وابنُ خروف.[٣]

الثاني: أنّ نائب الفاعل هو الظرفُ أو الجار والمجرور، وذلك لأنّ (كان) تعملُ فيهما أصلا، واسمها وخبرها يُحذفان أيضاً، واشترط بأن يكون الظرف أو الجار والمجرور متعلقين بـ (كان)، وإلى هذا القول ذهب ابنُ عصفور.[٤]

واستدلّ بقوله تعالى: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا ﴾[٥]، فـ (لِلناس) متعلقٌ بـ (كان)، وغير جائز أن يكون متعلقاً بـ (عجباً) ولا (أوحينا)؛ ذلك لأنّ (عجباً) مصدر، و (أنْ أوحينا) مقدّر به، فلا تتقدم صلتهما عليهما. [٦]

الثالث: مذهب الكسائي حيث يجعلُ نائبَ الفاعل هو ضميرُ (كِين) المستتر فيه أي: (كينَ هو).

---

(١) انظر : شرح الرضي ٢١٧/١.
(٢) انظر : الأصول ٨١/١.
(٣) انظر : شرح السيرافي ٣٠١/١، والنكت ١٨٣/١.
(٤) انظر : المقرب ٨٥/١ .
(٥) سورة يونس ، آية رقم ٢ .
(٦) انظر : التذييل والتكميل ٢٩٥/٦.

الرابع: أنّ خبرَ (كان) المفرد هو ماينوبُ عن الفاعل، فتقول: (كِينَ قائمٌ)، أو جملة، فتقول: (كِينَ يُقام)، وذهب إلى ذلك الفراء، وعليه فلايُقدّر شيء كما عند المذهبين السابقين.(١)

وقد ردّ ابنُ عصفور مذهب السيرافي بأنّ (كان) وأخواتها لامصدر لها، فلا تنوبُ عن الفاعل.(٢)

- الترجيح:

ممّا لاشكّ فيه عند المحققين أنّ بناءَ (كان) للمجهول لم تتكلّم به العرب، وبناؤه على هذا النحو لم يُعرف في نثرها أو أشعارها، والقياس يأباه ولايعضُده، والله أعلم.

(١) انظر : شرح التسهيل ١٣٠/٢، والارتشاف ١٣٢٦/٣، والهمع ٢٧١/٢.

(٢) انظر : شرح ابن عصفور ٥٣٥/١.

(موضعُ الفعلِ الذي بعد اسمِ عسى) [1]

قال أبو البقاء: " إذا وقع الفعلُ الذي دلَّت عليهِ (عسى) بعد الاسمِ كان موضعُه نصبا، كقولك: عسى زيدٌ أن يقومَ.

وقال الكوفيون: موضعُه رفعٌ على أنه بدلٌ ممَّا قبله.

والدليلُ على القول الأول من وجهين:

أحدُهما: أنَّ (زيدا) هنا فاعلُ (عسى)، ومعناها: قاربَ زيدٌ، فيقتضي مفعولا، وهو كقولك:(أن يقومَ).

والثاني: أنَّ عسى دلَّت على معنى في قولِك (أن يقوم) كما دلَّت (كان) على معنى في الخبر، فوجب أن يكونَ منصوباً كخبر (كان) يشهدُ له قولُ الشاعر:

أكثرتَ في اللَّومِ مُلحَّاً دائماً ... لا تَلحني إني عَسَيتُ صائماً [2]

ومنه المثلُ (عسى الغُويرُ أبؤُسا) [3]، ولا يصحُّ أن يقدَّر بـ (أن يكونَ أبؤساً) لما فيهِ من حذفِ الموصولِ وإبقاء صلتِه، ولايصحُّ جعلُه بدلاً لثلاثةِ أوجه:

---

(١) انظر : المسألة في الكتاب ٥١/١ ، ١٥٨/٣، والمقتضب ٧٠/٣، والإيضاح ص١٠٨، وشرح ابن برهان ص٤٢٥، والمرتجل ص١٢٩، وشرح ابن يعيش ٣٧٣/٤، وشرح التسهيل ١/ ٣٩٤، وشرح الرضي ٢١٥/٤، والتذييل والتكميل ٣٣٤/٤، والجنى الداني ص ٤٦٤، ومغني اللبيب ص٢٠١.

(٢) بيت من بحر الرجز، ينسب إلى رؤبة، وهو في ملحق ديوانه ص١٨٥، وانظر: الخصائص ٨٣/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٨٣، والمقاصد النحوية ٣/٢، والمغني ٢٠٣/١، وشواهد المغني ٤٤٤/١، والهمع ١٤١/٢، والدرر ٣١٠/١، والخزانة ٣١٦/٩، والمعجم المفصل ١٢٥٢/٣.

(٣) هذا المثل قالته الزّبَاء لقومها، وذلك عند رجوع قَصِير من العراق ومعه الرجال، فنام في غارٍ على طريقه، فقالت هذا المثل، أي لعل الشرّ يأتيكم من قِبَل هذا الغار، انظر: أمالي القالي ٦٠/١، وجمهرة الأمثال ٥٠/٢، والأمثال للهاشمي ص١٧١، وشرح الحماسة للمرزوقي ص٦٤، ومجمع الأمثال ٣٤١/٢، والمستقصى ١٦١/٢.

أحدُها: أنَّ البدلَ لايلزمُ ذكرُه، وهنا يلزمُ ذكرُه.

والثاني: أنه في معنى المفعولِ والخبر الذي دلَّت عليهِ (عسى)، وليس هذا حكمَ البدل.

والثالثُ: أنه قد جاء الفعلُ الذي دلَّت عليهِ (عسى)، وإبدالُ الفعلِ من الاسمِ لايصِحّ"[1]

– دراسةُ المسألة:

هذه المسألة قد اختلف النحاة فيها اختلافاً كثيراً في إعرابها وفي عمل (عسى) ومابعدها، فقد اختلفوا في إعرابِ قولهم: (عسى زيدٌ أنْ يقوم) وهذا غير خلافهم لقول : (عسى أن يقومَ زيدٌ)، وبعضهم يجعل إعرابها في كلٍّ واحد.

والعكبري في هذه المسألة ذكر مذاهب الفريقين، واحتجّ للبصريين بثلاث حجج، ولم يذكر حجة للكوفيين، بيد أنه ردّ على مذهبهم البدل من ثلاثة أوجه.

ومن الغريب أن يختلف العكبري في توجيه إعراب (عسى زيد أن يقوم) عند البصريين في كتبه، فتجده يعربُ (أنْ والفعل) في اللّباب وشرح الإيضاح مفعولا به منصوبا، بينما في شرح المتّبع يُعربه خبرا، كخبرِ (كان)، ويمكن أن يزولَ العجب إنْ رأيناه في اللباب يجعل المفعول به كالخبر شبهاً به.

ولابدّ من القول إن البصريين مختلفون في إعرابه، فقد اختلفوا على خمسة مذاهب في توجيهها:

الأوّل: ذهب أكثرُ البصريين إلى أنَّ (عسى) تعمل عملَ (كان) الناقصة في افتقارها إلى مرفوعٍ ومنصوب، فترفع المبتدأ اسما لها، وتنصب الخبرَ خبراً لها، (وأنْ والفعل) هنا في موضعِ خبر لها، أي منصوبةً على الخبرية، وذلك نحوُ قوله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾[2]، ونحوُ

(١) اللباب ١٩٢/١، وذكر العكبري المسألة من غير ذكر للخلاف في المتبع ٢/ ٥٥٧، وشرح الإيضاح ٤٢١/١.

(٢) المائدة:٥٢.

قولك: (عسى زيدٌ أن يقوم)، فلفظُ الجلالة: اسمُ عسى، وأنْ الفعل خبرها في موضع نصب.

واختار هذا القول ابن عصفور، وصرَّح ابنُ هشام وغيره بأنه مذهب الجمهور، وهو المشهور عنهم [(١)].

الثاني: ذهب سيبويهِ والمبرّد إلى أنَّ (عسى) لاتعمل عمل كان، وإنما هي كأيِّ فعل متعدٍّ له فاعلٌ ومفعول، وتُضمَّن (عسى) معنى قاربَ، وذلك كما في قوله تعالى ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [(٢)] وكقولك: (عسى زيد أن ينطلق) ، أي: قاربَ زيدٌ الانطلاق، فيقدِّر (أن والفعل) بالمصدر، ثمَّ خرج الكلام عن الأصل، وذلك في دخول (عسى) في الجملة، وهي تفيد إنشاء الطمع، كما أفادت (ما) في: (ما أحسنَ زيداً) إنشاءَ التعجب.[(٣)]

وهذا القولُ هو ظاهرُ مذهب الزجاج، ونقل الرضيُّ هذا المذهب، وقال: إن الخبر هنا مشبَّه بالمفعول به، على خلاف مانقل النحويون في إعرابها عن سيبويه والمبرد.[(٤)]

الثالث: أنَّ (عسى) فعلٌ قاصر ليس متعدياً، وخبر (عسى) منصوب على نزع الخافض، لأنَّ الأصل أن تقول: (عسى زيدٌ من أن يقوم) أو تقول: (عسى زيد للقيام).

فحُذف حرف الجر منها فكانت (أن والفعل) منصوبةً على نزع الخافض.

ونسب المراديُّ هذا القول إلى سيبويه والمبرد، ورجَّحه ابن الناظم. [(٥)]

الرابع: أنَّ (عسى) ناقصة، والمرفوع اسمها، و (أن والفعل) يُعرب بدلَ اشتمال من اسم عسى، وهذا البدلُ سدَّ مسدَّ اسمِ عسى وخبرها معاً، كما سدَّ مسدَّهما لو لم يُوجد المبدلُ منه،

---

(١) انظر : شرح الجمل ١٧٨/٢، والتذييل ٣٤٧/٤، والمغني ص٢٠١ .

(٢) المائدة:٥٢.

(٣) انظر : الكتاب ٥١/١ ، والمقتضب ٦٨/٣.

(٤) انظر : التذييل ٣٧٤/٤.

(٥) انظر : الجنى الداني ص ٤٦٤، وشرح ابن الناظم ص١١٢، والهمع ١٣٨/١.

وهو اسمها، وهو مِثلُ قوله تعالى ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ﴾[1] على قراءة من قرأ (ولاتحسبنَّ) بتاء الخطاب [2] في كونِ (أنمَّا) بدلاً من (الذين) وسدَّ مسدَّ المفعولين، وهذا الرأيُ رأي ابن مالك [3].

الخامس: ذهب أبوعليٍّ الفارسي أن قولك: (عسى زيدٌ أن يقوم) ، تقديره: (عسى زيد ذا قيام)، أو (عسى زيدٌ صاحبَ قيام) ، فيُقدرُ مضافٌ في خبر عسى؛ لأنّ (عسى) تعملُ عمل كان، فلما كان خبرُ كان في الغالب اسما قدَّر لـ (عسى) مضافاً حتى يكونَ شبهَ أصله في كون خبرِه اسماً، وهو تكلُّف كما صرَّح بهذا الرضيُّ، فلم يُسمع أبدا ولو شذوذا مجيءُ خبر عسى بالإضافة. [4]

ومما لم يذكره العكبري من احتجاج جمهور البصريين قولهم:

إنّ الدليلَ على أنّ (عسى) تعملُ عملَ (كان) هو أن خبرها يكون مرفوعاً إذا جردته من (أن)، ولا يُرفع الفعل – دائماً – إلا إذا وقع موقع الاسم [5] ، نحو قول الشاعر:

عسى الكربُ الذي أمسيتُ فيه ... يكونُ وراءَهُ فرجٌ قريبُ [6]

أمَّا المبرد فقد احتجَّ لمذهبه بأنه لو قلنا إنَّ (أن والفعل) خبرٌ لـ (عسى) لوقعنا في محذور إذ لايجوزُ الإخبار بالمصدر عن الجثة، فكان لابدَّ أن تكون منصوبةً على المفعولية لاخبراً لـ (عسى). [7]

---

(١) آل عمران: ١٧٨.

(٢) هي قراءة حمزة ، انظر: السبعة في القراءات ٢٢٠/١، والحجة في القراءات السبع ص١١٧، والإقناع ص٣٨٩، والنشر ١٧٨/٢.

(٣) انظر : شرح التسهيل ٣٩٤/١.

(٤) انظر : شرح الرضي ٢١٥/٤.

(٥) انظر : شرح ابن يعيش ٣٤٧/٤.

(٦) بيت من بحر الوافر، لهدبة بن الخشرم وهو في ديوانه ص٥٤، وانظر: الكتاب ١٥٩/٣، وشرح أبيات سيبويه ١٠٧/٢، وشواهد المغني ٤٤٣/١، والمقاصد النحوية ١٦/٢، والخزانة ٣٢٨/٩، والدرر ٣٠٧/١.

(٧) انظر : المقتضب ٦٩/٣، شرح الجمل ١٧٨/٢، والجنى الداني ص/٤٦٤، والتذييل والتكميل ٣٣٧/٤، والهمع ١٣٨/٢.

وقد ردّ البصريون على مذهب الكوفيين بالبطلان؛ وذلك لأنه لايجوز الإبدالُ قبل تمام الكلام، فإذا قلتَ: (عسى زيد)، ثم وقفتَ عند هذا لم يكن حينئذٍ كلاماً تامًّا مستقلاً، ولأنَّ (أن والفعل) لازمة، والفعل لايكون لازماً، وأنه لو قدرنا الفعل باسم الفاعل إذا حذفت منه (أن) فهو حينئذ لايكون بدلاً إذْ كيف يكون بدلاً والمبدل منه لم يوجد في الكلام. (١)

وردُّوا احتجاج المبرد، وقالوا بأنّ الإخبارَ عن الذات جاء على سبيلِ المبالغة، أو أنه على حذف المضاف في اسمها، كأنك قلتَ: (عسى أمرُ زيدٍ أن يقوم)، وكذلك جيء بـ (أن والفعل) على هذه الصيغة لتدلَّ على أنَّ في الفعل تراخياً وليصيرَ استقبالاً محضاً، ودليل ذلك أنَّ (أنْ) دخلت في خبر لعلَّ في قوله صلى الله عليه وسلم: (لعلّ أحدَكم أن يكونَ ألحن بحجتِه من بعضٍ) (٢)، والمشهور في (لعل) أنها لاتدخل إلاّ على المبتدأ والخبر، ولم يقلْ أحد بتقدير خبر (لعل) هنا بالمصدر. (٣)

ورُدّ على ابنِ مالكٍ بأن قراءةَ (ولاتحسبنَّ الذين كفروا أنمَّا نُملي لهم) أنَّ مفعولَ (حسِب) الثاني قد حُذف للعلم به ولفهم معناه. (٤)

وقد ردَّ بعض النحاة هذه المذاهب – مضعفاً لها – بأنّ معاني أفعال المقاربة تتغيّر إذا أُولِّت ألفاظُها بمثل هذه التأويلات، وأنها لا تسوغُ في جميعها. (٥)

(١) انظر : التذييل ٣٤٩/٤، الجنى الداني ص/ ٤٦٥.

(٢) جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب الشهادات، باب من أقام البينة بعد اليمين، ولفظ البخاري فيه (لعل بعضَكم ألحنُ بحجته من بعض) ١٦٢/٣، ورواه بلفظ آخر (لعل بعضَكم أن يكونَ ألحن بحجته من بعض) في باب موعظة الإمام للخصوم ٦٩/٩، ورواه مسلم في كتاب الأقضية، باب الحكم في الظاهر واللحن بالحجة في لفظ (فلعلّ بعضهم أن يكونَ أبلغ من بعض) ١٢٩/٥، ورواه أحمد في مسند أبي هريرة ١٢٣/١٤.

(٣) انظر : شرح الجمل ١٧٩/٢، شرح ابن الناظم ص/١١٢، والتذييل ٣٤٧/٤، والهمع ١٣٨/٢.

(٤) انظر : التذييل ٣٥٠/٤.

(٥) انظر : التذييل ٣٣٥/٤، والهمع ١٣٨/٢.

– تعقيب:

يرى الشيخُ محمد عبدالخالق عُظيمة أنَّ سيبويه والمبرد لم يحيدا عن مذهبِ جمهور النحاة في أنَّ (عسى) تعمل عمل (كان) – مخالفاً بذلك مَن نقل مذهبهما –، وفسَّر عبارة المبرد: (قارب) أنها من تفسير المعنى، ولا يُريد بها لفظ الإعراب، ولفظةَ (مفعول) يريد بها الخبر، كما قد عبَّر بها في باب كان، ويرى كذلك أن سيبويه قد عبَّر بلفظة (الفاعل) وهو يريد بها اسمَ كان. (١)

– الترجيح:

والذي يظهر لي ما ذهب إليه جمهور البصريين في أن (عسى) تعمل عمل كان؛ لأنها داخلة على المبتدأ والخبر في أحوالها جميعاً كما تدخل على (كان)، ولنطقِ العرب في خبرها على أصلها، وما ضعفُ رأي الكوفيين – في جعلها بدلاً وهي لازمة في المعنى – إلا مقوّ لما ذهبَ له الجمهور، أمّا مذهب سيبويه والمبرد فهو في الحقيقة مذهبُ الجمهور كما رأى ذلك الشيخُ محمد عُظيمة، والله أعلم.

(١) انظر : حاشية المقتضب ٣/٦٩.

(حكمُ اللام إذا دخلت على خبر "إنْ" المخففة) [1]

قال أبو البقاء: " (وإنْ كانتْ): (إنْ) المخفّفة من الثقيلة، واسمُها محذوف، واللامُ في قوله: (لَكبيرة) عوضٌ من المحذوف.

وقيل: فُصَل باللام بين إنْ المخففة من الثقيلة وبين غيرها من أقسام (إنّ).

وقال الكوفيون: (إنْ) بمعنى (ما)، واللامُ بمعنى (إلا)، وهو ضعيفٌ جداً من جهة أنّ وقوع اللام بمعنى (إلاّ) لايَشهد له سماعٌ ولاقياس" [2]

- دراسة المسألة:

ذكر العُكبري في التبيان وإعراب الحديث مذهبي الفريقين لهذه المسألة في ماهيّة اللام الداخلةِ على خبر (إنْ) المخففة، ولم يذكر مذهب الفارسي أو غيره هنا، واكتفى بخلاف الفريقين، ولم يحتجّ لأحد منهما، ثم بعدُ ضعّف رأيَ الكوفيين وردّه؛ إذْ لم يكن ثَمَّ سماعٌ ولاقياس يعضد قولَهم.

ولهذه المسألة أكثر من قول، وقد احتجّ كل فريق لصواب قوله ببعضٍ من الحجج.

القول الأول: ذهب أكثرُ البصريين هنا إلى أنّ اللامَ الداخلة على خبر (إنْ) المخفّفة من الثقيلة، في قولِه تعالى ﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾[3]، وكقوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَتْ

(١) انظر : المسألة في اللامات للزجاجي ص١١٥، وسر صناعة الإعراب ٥٤٨/٢، واللامات للهروي ص٨٨، والأزهية ص٤٩، ومشكل إعراب القرآن ص٨٦، والبيان في غريب القرآن ١٢٦/١، وشرح الرضي ٣٦٦/٤، وشرح الكافية الشافية ٥٠٤/١، وشرح ابن يعيش ٥٤٩/٤، ١٤٧/٥، والجنى الداني ص١٣٣، وشرح ألفية المرادي ٢٢٩/١، والمغني ص٣١، والمساعد ٣٢٨/١، والتصريح ٣٢٨/١، والهمع ١٨١/٢، والخزانة ٣٧٣/١٠.

(٢) التبيان ١٢٤/١، وذكر العكبري الخلاف بين الفريقين في المسألة في إعراب الحديث النبوي ص١٨٧، وهذه المسألة من مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: تذكرة النحاة ص٧١١، والأشباه والنظائر ٣٢٠/٣.

(٣) سورة الشعراء ، آية رقم : ١٨٦ .

لَكَبِيرَةٌ ﴾[1]، وقوله: ﴿ وَإِن كَانُوا لَيَقُولُونَ ﴾[2] ، وقوله: ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾[3] هي لامٌ فارقة، أي: قد فرقت في دخولها هنا بينها وبين (إنْ) النافية التي بمعنى (ما)، فإذا قلتَ: (إنْ زيدٌ قائم) وأنتَ تريد الإثبات، لم يكن هناك فرقٌ بينها وبين (إنْ) النافية، فلذا لزم دخول اللام في خبر (إنْ) المخفّفة.

وهو قولُ سيبويه والأخفشَينِ وأكثرِ البغداديين وغيرهم، واللام عندهم للتأكيد أصلا، ولَزِمتْ هنا للفرق بينها وبين (إنْ) النافية، كالتي في قوله تعالى: ﴿ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴾[4]، وصحّح ذلك ابنُ مالك.[5]

وتسمى اللام هذه عندهم بلام الإيجاب أو لام الفعل.[6]

القول الثاني: قول أبي عليّ الفارسي، وتبعه ابنُ جني وبعض المغاربة، حيث ذهبوا إلى أن اللام ليست للابتداء، وإنما فقط جيءَ بها للفرق بين (إنْ) المخففة و(إن) النافية، ولام الابتداء هي التي تدخل على (إنّ) المشددة. [7]

الثالث: مذهبُ جمهور الكوفيين عدا الكسائي فإنهم يرونَ أنّ (إنْ) هنا نافية، وليست مخفّفة من الثقيلة، واللامُ هي بمعنى (إلاّ)، ومعنى قولِه تعالى: ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾[8] أي: ما وَجَدنا أكثرَهم إلاّ فاسقين، ويجعلون حكمها كحكم قوله تعالى" ﴿ إِنِ

(١) سورة البقرة ، آية رقم : ١٤٣ .
(٢) سورة الصافات ، آية رقم ١٦٧ .
(٣) سورة الأعراف ، آية رقم ١٠٢ .
(٤) سورة الملك ، آية رقم ٢٠ .
(٥) انظر : شرح التسهيل ٣٦/٢، شرح الألفية للمرادي ٢٣٠/١، والجنى الداني ص/١٣٤، والهمع ١٨١/٢.
(٦) انظر :اللامات للهروي ص٨٨.
(٧) انظر : شرح الرضي ٣٦٦/٤، والمساعد ٣٢٨/١.
(٨) سورة الأعراف ، آية رقم : ١٠٢ .

﴿ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾[1] وكذلك سائر الآيات فإنهم يُخرجونها على هذا التأويل.

الرابع: قول الكسائي من الكوفيين فيفرّق؛ فإذا دخلتِ اللامُ على اسمٍ صارت (إنْ) مخفّفةً من الثقيلة كالبصريين.

وإن دخلتِ اللامُ على فعلٍ كانت نافية؛ لأنّ المخففة بالاسم أولى، نظرا إلى أصلها، والنافية بالفعل أولى؛ لأنّ معنى النفي راجعٌ إلى الفعل.[2]

وردّ البصريون قولَ الكوفيين واحتجوا بأنّ اللام لم تُعهد في كلام العرب أن تكونَ بمعنى (إلاّ)، ولو أنه ساغ وجاء في كلامهم لصحّ أن يُقال: (جاء القومُ لَزيدا) أي: إلاّ زيداً، وذلك غيرُ صحيح.[3]

أما أبوعلي الفارسي ومن تبعه فاحتجّوا بأنّ اللام ليست للابتداء؛ لأنها لمْ تدخل على مبتدأ أو خبرٍ في الأصل، أو راجعٍ إلى الخبر كالمفعول، ومثال ذلك قول الشاعر:

شلَّتْ يمينُك إنْ قتلتَ لَمُسلما ... حَلّتْ عليكَ عُقوبةُ المتعمّد[4]

فقوله: (إنْ قتلتَ لَمسلما) دخول اللام هنا دليلٌ على أنها ليست بلام ابتداء؛ إذْ إنّ لام الابتداء لاتدخل على مثل هذا، ولو كانت لام ابتداء أيضاً لوجب أن تعلق في قولك: (إنْ علمتُ لزيداً قائما).[5]

ولأنّ لام الابتداء أيضا منويّة التأخير من تقديم، أمّا هذه اللام فليست كذلك؛ إذْ إنها تدخلُ على الجملة الفعلية، أمّا الابتدائية فلاتدخل، وأيضاً فالابتدائية لايَعمل ماقبلها فيما

(١) سورة الملك ، آية رقم : ٢٠ .

(٢) انظر : شرح الرضي ٣٦٧/٤، والخزانة ٣٧٣/١٠.

(٣) انظر : شرح الرضي ٣٧٨/٤، وشرح ابن يعيش ٥٤٩/٤.

(٤) بيت من بحر الكامل، ينسب لعاتكة بنت زيد، انظر: سر صناعة الإعراب ٥٤٨/٢، واللامات للهروي ص٨٨، والمقاصد النحوية ٧٠/٢، وشواهد المغني ٧١/١، والخزانة ٣٧٣/١٠، والدرر ٣٤٤/١.

(٥) انظر : شرح الرضي ٣٦٧/٤.

بعدها، بخلاف هذه اللام، فلايُقال: (إنك قتلتَ لَمسلما).

وردّ البصريون بأنّ ذلك كله إنما جاز تبعاً على خلاف الأصل لضرورة الفرق، فإنها تبيح أكثرَ من ذلك.(١)

وردّوا عليهم أيضاً بأنّ الفعل والفاعل إنما هما بمنزلة الشيء الواحد، وقد حلاّ محل الجزء الذي يلي (إنْ) وهو (قتلت)، والمفعول (مسلما) كالجزء الثاني.(٢)

وشذّذ الرضيّ البيت بعد أن أوّل الآيات التي ذكرناها آنفا بأن اللام الداخلة فيهنّ قد دخلت على ماكان خبرا في الأصل، ولام الابتداء إنما تدخل على المبتدأ أو الخبر، أو القائم مقامه.(٣)

ولابدّ من القول بأنّ سببَ اختلافِ النحاة في هذه المسألة؛ لأنها نتاجُ حكمٍ إعرابي، تظهَر ثمرته في أنك لو قلتَ: إنّ اللام هنا للفرق وليست بابتداء، لم تعلّق الفعل في باب (علمتُ وأخواتها) وإن كانت عندك للابتداء فإنك تعلّق الفعل حينئذ، كما قرر ذلك أبوحيان.(٤)

– الترجيح:

يظهر لي أنّ ثمرة الخلاف فيما بين جماهير البصريين وبين أبي علي ومن تبعه أن يفصل في حكمٍ إعرابي ويقطع فيه، أمّا قول الكوفيين فأقلّ مايقال في ضعفِ قولهم وردّه، بأنّ اللام لم تكن في كلام العرب قط بمعنى (إلا)، ولم تكن في أيٍّ من معاني قولهم وليس ثمّ شواهد تؤيدها ويحتجّ بها، والله أعلم.

---

(١) انظر : الهمع ١٨٢/٢.

(٢) انظر : التصريح ٣٢٩/١.

(٣) انظر : شرح الرضي ٣٦٧/٤.

(٤) انظر : الهمع ١٨٢/٢.

(التأكيد بـ " لا ") [1]

قال أبو البقاء: " وأمّا قولهم: (جئتُ بلاشيء) و (غضبتُ من لاشيء) فـ (لا) فيه حرفٌ عند البصريين، ولم تمنع تعدّي العامل إلى مابعدها؛ لأنها زيادة في اللفظ دون المعنى.

وقال بعضهم: هي اسمٌ بمعنى (غير)، وتجرّ بالإضافة.

وأمّا قول الشاعر:

أبى جُـودُه لا البخـلُ، واسـتعجلتْ بـهِ نَعَـم مـن فـتى لايمنـعُ الجـودَ قاتلَـه [2]

فيروى: (البخلِ) بالجرّ على أنه جعل (لا) اسماً، وأضافها إلى كلمة البخل، وبالنصب بدلاً من (لا)، وبالرفع على إضمار (هو) [3]

﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[4] (لا) زائدة عند البصريين للتوكيد، وعند الكوفيين هي بمعنى (غير) كما قالوا: جئتُ بلاشيء، فأدخلوا عليها حرفَ الجر، فيكون لها حكم (غير).

وأجاب البصريون عن هذا بأن (لا) دخلت للمعنى، فتخطاها العامل، كما يتخطى الألف واللام "[5].

- دراسةُ المسألة:

أجمل العكبري الحديث في هذه المسألة، وصرّح بمذهب البصريين في اللباب وأغفل ذكر

---

(١) انظر : المسألة في الجمل في النحو للخليل ص٣١٨، البيان ٤١/١، وشرح السيرافي ٤١/٣، والأزهية ص١٦٠، ومشكل إعراب القرآن ص٣٨، وأمالي ابن الشجري ٥٣٩/٢، وشرح ابن يعيش ٧٤/٥، ورصف المباني ص٣٤١، والجنى الداني ص٣٠٠، والارتشاف ١٣١٩/٣، ومغني اللبيب ص٢٣٢، والتصريح ٣٣٨/١.

(٢) بيت من بحر الطويل، لايعرف قائله، انظر: الإغفال ٢٠١/٢، وكتاب الشعر ١١٧/١، والخصائص٣٥/٢، وأمالي ابن الشجري ٥٣٧/٢، والجنى الداني ٣٠٠، ومعجم شواهد النحو ص٥٣٩.

(٣) اللباب ٢٤٥/١، وذكر العكبري في المسألة الخلاف بين الفريقين في التبيان ١٠/١.

(٤) سورة الفاحة ، آية رقم ٧ .

(٥) انظر : التبيان ١٠/١.

الكوفيين، وأشار له بـ (بعضهم)، ولكن في التبيان نراه قد صرّح عن مذهب الكوفيين، وسمّاهم.

وهذه المسألة ليس فيها كثير حديث بين النحاة، إلا أنّ مواضع (لا) عندهم تجيء بمعانٍ مختلفة غير زائدة، وتأتي أيضا زائدة، وذلك إذا جاءت بمعنى (غير) عند البصريين، والزيادة فيها لفظيةٌ لامعنوية.

وابن الشجري والمرادي نسبا قول من قال إن (لا) اسم بمعنى (غير) إلى بعض الكوفيين، أما غيرهما فقد وافق العكبري في نسبة القول إلى الكوفيين عامة.(١)

والمسألة هذه اتفق فيها الفريقان من طريق، واختلفوا فيها من طريقٍ أخرى.

فأمّا ما اتفقوا فيه، فهو أنّ (لا) تأتي بمعنى (غير)، وذلك إذا حلّت بين الجار والمجرور أو بين النعت والمنعوت أو بين المعطوف والمعطوف عليه.

فأما الأول ففي قولك: (غضبتُ من لاشيء) و (جئتُ بلازادٍ)، وهذان المثالان ترددا كثيراً في كلام النحاة عند إيرادهم للمسألة، ومن ذلك قول الشاعر:

حتى تآوى إلى لافاحشٍ بَرِمٍ ولاشحيحٍ إذا أصحابُه عَدِمُوا (٢)

والثاني إذا وقعت بين النعت والمنعوت، ففي قول الله تعالى: ﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ ﴾(٣) ، وقوله تعالى: ﴿ وَفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ ﴿٣٢﴾ لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ﴿٣٣﴾ ﴾(٤)، وقولك: مررتُ برجلٍ لاضاحكٍ ولاباكٍ.

والثالث إذا وقعت بين المعطوف والمعطوف عليه، وذلك في قوله تعالى: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ

(١) انظر : أمالي ابن الشجري ٥٣٩/٢، والجنى الداني ص٣٠٠، المغني ص/٢٣٢، والتصريح ٣٣٨/١.

(٢) بيت من بحر البسيط لزهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه ص١٦٠، وانظر: رصف المباني ص٣٤٢، والبحر المحيط ١٥٥/٢، ومعجم شواهد العربية ص٤٥٠.

(٣) سورة البقرة ، آية رقم : ٦٨ .

(٤) سورة الواقعة ، ، آية رقم ٣٢ – ٣٣ .

عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[1] ، وقولك: مارأيتُ زيداً ولاعَمراً.

فهذه المواضع والأمثلة كلها على معنى (غير) عند الفريقين.[2]

فأمّا ما تنازعا فيه الفريقان، فهو أنّ البصريين يرونَ أنّ (لا) في هذه المواضع حرفٌ زائد لفظا لامعنى، وأنّ حرفَ الجرّ (مِن) في قولك: (غضبتُ مِن لاشيءٍ) قد عَمِل في (شيءٍ)، ولم يعمل في (لا) نفسها، إذ هي هنا زائدةٌ لدى البصريين، والزيادة عندهم لفظية لامعنوية، إذْ قد أفادت معنى، ولو لمْ تُفد معنى لجاز حذفها، وهو لايمكن؛ إذ قد ينقلبُ النفي حينئذٍ إثباتا، وإنما جاءت أصلاً للنفي، فالزائدُ هو المعترضُ بين شيئين متطالبين، وأنّ ماقبلها قد عَمِل في ما بعدها، ولم يعملْ فيها نفسها، وهذا معنى الزيادة عند البصريين. [3]

وأمّا الكوفيون والهرويّ فيجعلون (لا) اسما، وحرفَ الجر (مِن) في المثال عمل في (لا) الجرّ بها، وعملتْ (لا) في (شيءٍ) الجرّ بالإضافة، وهي بمعنى (غيْر) كما تقدم، والذي جعلها عاملةً عندهم هو أنهم شبهوها بغيرها من الحروف إذا دخلت عليها حروف الجر جُعلتْ أسماء، وذلك كـ (عن وعلى)، فإذا قلتَ (مِنْ عليها) صارت (على) هنا اسماً.[4]

ورد البصريون هنا على الكوفيين بأنه إنما حُكِمَ على (لا) بالزّيادة، حينَ الجرّ، حيث لم يُعمل فيها بل تخطّاها العامل إلى مابعدها؛ لأنّ زيادتها قد جاءت في الكلام، بخلافِ (عن وعلى) وغيرهما، فلم تثبت لهما الزيادة، فإذاً لاتساوي بينهما.[5]

ونرى بعض النحاة خالف العكبري وغيرَه في جعل (لا) في قوله تعالى ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ

(١) سورة الفاتحة ، آية رقم : ٧ .
(٢) انظر : رصف المباني ص/٣٤١.
(٣) انظر : رصف المباني ص٣٤٢.
(٤) انظر : الأزهية ص١٦٠، والمغني ص٢٣٢.
(٥) انظر : رصف المباني ص/٣٤٢، الجنى الداني ص٣٠١، ومغني اللبيب ص٢٣٣.

﴿ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [1]قسماً آخر وأنها زائدةٌ لتوكيد النفي، بينما العكبري وغيره من المعربين جعلوها بمعنى (غير) [2].

ورويَ عند بعضهم (جئتُ بلاشيءَ) بالفتح، وحكم عليه بالشذوذ؛ وعلة بنائهِ على الفتح؛ لأنّ حرفَ الجر عملَ بعد التركيب، كما في (لاخمسةَ عشرَ).[3]

– الترجيحُ:

يظهر لي قول البصريين فيها؛ إذ إنّ زيادة (لا) كثيرٌ في الكلام وهو شائع في القرآن والشعر، فلا يُمكنُ أن يكونَ له عملٌ فيما بعده، أو عمل ماقبله فيه، وإن كانوا أجمعوا على أنها بمعنى (غير)، أما قياسُ الكوفيين (لا) بـ (عنْ وعلى) في أنهما صارا أسماء بدخول الجارّ عليهما فقياسٌ غيرُ صحيح، فالزيادة لم تثبتْ لهما كما ثبتت في (لا)، غير هذا فصيرورة بعض الحروف أسماء بدخول الجارّ عليهما لايتعدى ثلاثة حروف (الكاف، عن، على) على الراجح، والله أعلم.

(١) سورة الفاتحة ، آية رقم : ٧ .

(٢) انظر : الجمل ص٣١٨، والبيان ٣٥/١، ومشكل إعراب القرآن ٣٨/١، وأمالي ابن الشجري ٥٤٠/٢، والتبيان ١٠/١، والجنى الداني ص٣٠١.

(٣) انظر : التصريح ٣٣٨/١.

(حذف أحدِ مفعولي "ظنّ" اقتصاراً واختصارا) [1]

قال أبوالبقاء: " ولا يجوزُ الاقتصارُ على أحد المفعولين هنا لما تقدّم، ويترتّب عليه مسألتان:

إحداهما: إذا وقعت (أنَّ) وما عملتْ فيه بعد هذه الأفعال، فعند سيبويه قد سدَّت الجملة مسدّ المفعولين، وليس في الكلام حذف؛ لأنّ الجملةَ مشتملةٌ على الجزءين لفظاً ومعنى.

وقال الأخفش: المفعولُ الثاني محذوف؛ لأنّ (أنَّ) مصدرية، فتكونُ هي وما عملت فيه في تقديرِ المصدر المفرد، كقولك: (علمتُ أنّ زيداً قائم)، أي: (علمتُ قيامَ زيدٍ كائنا)، وهذا مستغنىً عن تقديره لثلاثة أوجه:

أحدها: أنه لافائدة فيه.

والثاني: أنَّ ما تعلّق به العلم والظن مصرَّح به، وهو القيام.

والثالث: أنَّ (أنَّ) للتوكيد مع بقاء الجملة على رمّتها، فهي كـ (لام الابتداء)، وكما لايحتاج هناك إلى تقدير مفعول، كذلك ههنا.

والمسألة الثانية: قولك: ظنّ زيدٌ قائما أبوه، فـ (زيد) فاعل، و(قائماً) مفعول، و (أبوه) فاعل القيام، وهذا لايجوز عندنا، إذْ ليس في الكلام سوى مفعولٍ واحد.

وأجازه الكوفيون، واحتجوا بقول الشاعر:

---

(١) انظر : المسألة في الكتاب ٣٩/١، ١٢٥، والمقتضب ١٢٢/٣، وشرح السيرافي ٢٨٠/١، وشرح ابن يعيش ٣٢٥/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٣١٢/١، والمغني ٣١٢/٣، وشرح الرضي ١٥٥/٤، والبسيط ٤٣٠/١، وضياء السالك ٣٨٧/١، وشرح الأشموني ٣٧٣/١، والهمع ٢٥٠/٢، والتصريح ٣٨٨/١.

أَظــنَّ ابــنُ طُرثــوث عتيبــةُ ذاهبًــا بعـــاديتَّي تكذابُـــه وجعائلُـــه؟ [1]

وهذا شاذٌّ ، لا يعرج عليه " [2]

– دراسةُ المسألة:

لم يحدّد العكبري في بيانه لهذه المسألة أيّا من أضربها الذي اختلف فيه النحاة، فقد جعلها مسألة واحدة، والمسألة كما هو معلوم عند جماهير النحاة على ضربين: الأول: حذفُ أحدِ مفعولي (ظنّ) – من أفعال الشكّ واليقين – اقتصارا، والثاني: حذف أحدِ المفعولين اختصارا، فالاقتصارُ مما لم يَدلّ في الكلامِ عليه دليل، والاختصارُ مما دلّ عليه دليل، وكلٌّ منهما لهُ حكمُه.

والعُكبري قد خالف جماهيرَ النحاة في زعمه الخلاف بين الفريقين، بينما النحاة ممن ذكر هذه المسألة قد حكوا الإجماع على المنع في حذف أحدهما اقتصاراً، وجوازه قلةً في حذف أحدهما اختصارا، أما العكبري فقد جعلها مسألةً خلافية بين البصريين والكوفيين.

وهذه المسألة تختلفُ عن مسألة حذف أحد المفعولين إذا كان (أنّ والاسم) بعد (ظنّ)، أو كان (أن والفعل) بعد اسم ظنّ، فهذه المسألة ليس بها أيُّ شيءٍ من ذلك، وإنما هي من باب ما إذا كان مفعولا (ظنّ) أصلهما المبتدأ والخبر.

والنحاة قد أجمعوا على منع حذف أحد المفعولين اقتصارا، واحتجوا على ذلك بأن (ظنّ) وأخواتها داخلاتٌ على المبتدأ والخبر، فكما أنه لايجوز حذف المبتدأ اقتصارا، فكذلك لايجوز حذفُ أحدهما اقتصارا، ولأنك إذا قلت: (علمت زيدا فاضلا)، فالتقدير: علمتُ فضلَ زيد؛ لأنّ المراد العلم بالصفة، والموصوف ذريعة إلى ذلك، والمفعول في الحقيقة جملة الفعلين، وحذف

(١) بيت من بحر الطويل، لذي الرمة، وهو في ديوانه ص٤٧٣، وانظر: معاني القرآن ٤١٥/١، الأصول ١٣٣/١، معجم شواهد النحو ص٥٣٨.

(٢) اللباب ٢٥٣/١، وذكر العكبري المسألة من غير ذكر للخلاف بين الفريقين في المتبع ٣١٤/١، الإيضاح ٦٤٦/١، ٦٨٠، ٨٣٠.

أحدهما كحذف جزء الكلمة، وهذا ممنوع.[١]

أمّا حذف أحد المفعولين اختصارا – وهو ما دلَّ عليه دليل – فهذا جائز عند الجمهور مع قلته [٢]، لأنه قد دلَّ دليل على حذفه، وقد احتجوا على جوازه بالسماع.

من ذلك: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾[٣]

أي: لايحسبنّ الذين يبخلون بخلَهم هو خيراً [٤]، فحذف المفعول الأول للدلالة عليه، واحتجوا أيضاً بقول الشاعر:

ولقد نزلتِ فلاتظني غيرَه ... مني بمنزلة المحبِّ المكرَمِ [٥]

أي: فلاتظني غيرَه واقعا. [٦]

فالآية قد حُذف منها المفعولُ الأول، والبيتُ حُذفَ منه المفعول الثاني.[٧]

وهذا الضرب قد أجازه الجمهور ومنعه ابن مَلْكون، وردَّ رأيَه المرادي، ولم يوافقه على المنع، ولم يجز ابن عصفور القياس عليه. [٨]

---

(١) انظر : شرح ابن عصفور ٣١٢/١، وشرح الألفية للمرادي ٢٥٣/١.

(٢) انظر : شرح ابن عصفور ٣١٢/١، وشرح الرضي ١٥٥/٤.

(٣) آل عمران:١٨٠

(٤) انظر : شرح الرضي ١٥٥/٤، وشرح ابن الناظم ص ١٥٢، وشرح المرادي ٢٥٣/١، وشرح الأشموني ٣٧٤/١.

(٥) بيت من بحر الكامل، لعنترة بن شداد، وهو في ديوانه ص١٩١، وانظر: أدب الكاتب ص٦١٣، والخصائص ٢١٨/٢، والمقاصد النحوية ١٦٧/٢، والأشباه والنظائر ٤٠٥/٢، والهمع ٢٠٥/٢، والدرر ٣٨٦/١.

(٦) انظر : شرح ابن عصفور٣١٢/١، شرح الأشموني ٣٧٤/١، وقال ابن الدهان: إنَّ (غيرَه) في هذا البيت كنايةٌ عن المصدر للاقتصار عليه، انظر: الغرة ٢٢١/١.

(٧) انظر : شرح المرادي ٢٥٣/١.

(٨) انظر : شرح ابن عصفور ٣١٢/١، شرح المرادي ٢٥٣/١، ضياء السالك ٣٨٨/١.

أمّا ابنُ الناظم فقد حكم بأن أكثرَ النحويين على منعه، وهو خلافُ ما قاله أكثرُ النحاة ممّن فصّل في المسألة.

وقد علّل ابن الناظم منع النحويين له بأنّ المفعولَ هنا إنما هو مطلوبٌ من جهتين:

١/ من جهة العامل.

٢/ من جهةِ أنه أحدُ جزئي الجملة ، فلما تكرر طلبه لم يجز حذفه.

ثم ردّ حجتهم بأنها منتقضة بخبر (كان) فإنَّ خبرها مطلوبٌ من جهتين، ولاخلاف في جواز حذفه إذا دلَّ عليه دليل. (١)

ويبدو للقارئ أن ابن الناظم قد خالف الجمهور بحكايتهم المنع عنهم، وليس كذلك، فإنّ النحاة يمنعونه، ولايجيزونه إلا على قلّة، فحينئذ يسقط التناقض.

- الترجيح:

والذي أميل إليه هو منع حذف أحد المفعولين اقتصاراً، وجواز حذف أحدهما اختصارا إذا دلّ عليه دليل مطلقا، وليس عن قلّة كما عليه الجمهور؛ وذلك لوفرة السماع مما مرّ، وقياسه بـ (كان) حيث أجمع النحاة على حذف خبرها إذا دل دليل عليه، والله أعلم.

(١) انظر : شرح ابن الناظم ص/١٥١.

(الاسم المرفوع بعد إنْ الشرطية) [1]

قال أبو البقاء: " وإذا وقع بعد أداة الشرط اسمٌ كان العامل فيه فعلا، إمَّا الذي يليه كقولك: (إن زيداً تضربْ أضربْه).

أو فعل محذوف يُفسِّرُه المذكور، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[2] فـ (أحدٌ) فاعل، أي: (إن استجارَ أحدٌ).

وقال الكوفيون: يرتفع بالعائد، وقال بعضهم: هو مبتدأ .

ودليل الأول: أنه لا معنى لـ (إن) إلاَّ في الأفعال، ولذلك لا تقع بعدها جملة من اسمين، فإذا لم يكن مذكوراً قُدِّر لتصحيحِ المعنى، ولذلك يبقى الجزمُ في الفعل بعد الاسم، كقول الشاعر:

صَعدةٌ نابتةٌ في حائرٍ ... أينما الريحُ تميِّلها تَمِل [3]

وقال عَديّ:

ومتى واغِلٌ ينُبهُم يُحيُّو ... هُ ، وتُعطفْ عليه كأسُ السَّاقي [4] " [5]

---

(١) انظر المسألة في الكتاب ١١٣/٣، والمقتضب٧٥/٢، أمالي ابن الشجري ٨١/٢، والإنصاف ص٤٩٠، وشرح الرضي ٩٢/٤، وشرح ابن يعيش ١٢١/٥، وشرح ابن عصفور ١٩٩/٢، والتصريح ٣٩٦/١، ٧٠١، والهمع ٣٢٥/٤، ائتلاف النصرة ص١٢٩.

(٢) سورة التوبة ، آية رقم : ٦ .

(٣) بيت من بحر الرمل لكعب بن جعيل، انظر: الكتاب ٤٥٨/١، والمقتضب ٧٥/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٩٦/٢، وأمالي ابن الشجري ٨٢/٢، والإنصاف ص٤٩١، والمقاصد النحوية ٥١٧/٣، والهمع ٣٢٥/٤، والخزانة ٤٧/٣.

(٤) بيت من بحر الخفيف لعَدي بن زيد العبادي، وهو في ديوانه ص١٥٦، وانظر الكتاب: ٤٥٨/١، والمقتضب ٧٦/٢، والهمع ٣٢٥/٤، والخزانة ٤٦/٣، والدرر ١٦٨/٢.

(٥) اللباب ٥٧/٢، وذكر العكبري الخلاف في المسألة في التبيان في إعراب القرآن ١٢٦٣/٢، وهذه المسألة من مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: تذكرة النحاة ص٧١٠ .

- دراسة المسألة:

استوفى العكبري مذاهب المسألة، غير أنه ذكر حجة واحدة من حجج البصريين، مع ذكره لشواهدهم، وأغفل حجج الكوفيين، وقد ذكر مذهب الأخفش غير أنه لم يُسمه، ولم يتخذ العكبري لنفسه مذهباً، ولم يصحح أيّا منها أو يضعفه.

واشتهر عن الأخفش في هذه المسألة مذهبه في الابتداء، إلا أنه جعل مذهب البصريين بتقدير فعلٍ أقيس كما في الآية﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ [1] أو في كلّ مثال ليس بعد الاسم فعلٌ مجزوم، مع حكمه بأنّ حروف الجزاء لايبتدأ بعدها إلا في (إن) لتمكنها وحسنها إذا وليتها الأسماء، أما في غير (إن) ولم يكن بعده فعل مجزوم، فالاسم حينئذ مرفوع بتقدير فعل.[2]

وأشار صاحب التصريح إلى أنّ مذهبَ الكوفيين هو مذهبُ الأخفش في جعل الاسم مرفوعاً بالابتداء.[3]

ومن حجة البصريين التي لم يذكرها العكبري:

قولهم: بأنّ الاسم مرتفع بتقدير فعل؛ لأن الفصلَ بين حرف الجزم وبين الفعل الذي يليه لايجوز، فقولك: (إنْ زيدٌ جاءني جئتُه) يمنع أن تُفصل بين (إنْ) والفعل (جاءني) باسم لم يعمل فيه الفعل (جاءني)، ولا يجوز أيضا أن يكون الفعل عاملا فيه لأنه لايجوز تقديم مايرتفع بالفعل عليه، فدلّ ذلك على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل، والفعل الظاهر الذي يعقب الاسم مفسّر له.

وأما الكوفيون فقد جوزوا أن يتقدّم المرفوع مع (إنْ) خاصة، وفصلها عن فعل الشرط مع عمله، لأنها أصلٌ في بابها، وقد ارتفعت بالعائد لأنّ الاسم الأول (زيد) هو الذي رفعه الفعل، فينبغي أن يكون مرفوعا به، وما دام أنه قد رفع به، لم يحتج إلى تقدير فعل.[4]

---

(١) سورة التوبة ، آية رقم : ٦.

(٢) انظر : معاني الأخفش ٢/٥٥٠.

(٣) انظر : التصريح ١/٣٩٦.

(٤) انظر : الإنصاف ص٤٩٠.

وقد أجيب عن حجج الكوفيين بأنّ (إنْ) وإن كانت أصلا في بابها إلا أنه لايُخوّل لها بأن يتقدّم الاسمُ المرفوع بالفعل عليها؛ لأنه في هذه الحال يُوجب أن يتقدّم مرفوع الفعل عليه، وهذا لانظير له في كلام العرب، فلذا لابدّ أن يكون مرفوعا بفعلٍ مقدر، والفعل الظاهر مفسرٌ له.

أما قولُ الشاعر:

صَعدةٌ نابتةٌ في حائرٍ أينما الريحُ تميِّلها تَمِل

وقول عديّ:

ومتى واغِلٌ ينُبهُم يُحيُّو هُ ، وتُعطفْ عليه كأسُ السَّاقي

فهما ضرورةٌ شعرية لايجوز إجراؤه في الكلام، لأنّ حروفَ الشّرط غيرَ (إنْ) ليستْ أصلا في بابها كـ (إن) فهي ضعيفة، وفرع عن الأصل، ولقوّة (إنْ) وعدم خروجها عن الشرط لغيرها استُثنيت من باقي الحروف وتوسعوا فيها، ولهذا لايجوز تقديمُ الاسم على الفعل الذي تقتضيه (إن) كما قاله سيبويه وغيره.(١)

وقول الكوفيين بأنه يرتفع بالعائد، أي أن الاسمَ الأوّل (زيد) مرفوع بعائد الفعل (جاءني) كما في قولك: (جاءني الظريفُ زيدٌ)، فقد ردّ البصريون عليه ببطلانه؛ لأنّ (زيد) هنا مرتفعٌ على البدل من الظريف، وأما في المثال الأول فلايجوز أن يكون بدلاً؛ لتقدّم البدل على المبدل منه.

وردّ البصريون على الأخفش بأنّ الاسمَ (زيد) مرتفع بالابتداء، بالبطلان، لأنّ حرفَ الشرط يقتضي الفعل دائماً، وإعرابُه هنا مبتدأً خالف شرط الاقتضاء، فلايُعرب الاسمُ مبتدأ في حال يجب فيه تقدير الفعل، فشرطُ الابتداء أن يتخلّص من العوامل اللفظية الظاهرة والمقدرة.(٢)

(١) انظر : الكتاب ١١٣/٣، وأمالي ابن الشجري ٨١/٢، وشرح الرضي ٩٢/٤، وشرح ابن يعيش ١٢١/٥.

(٢) انظر : الإنصاف ص٤٩١.

- الترجيح:

لاخلاف في أنّ حروف الشرط تقتضي الفعل كثيراً، وأنّ الفعل أولى بها، بيد أن لاخلاف أيضاً في أنّ الاسم كثيراً ما يلي حرف الشرط كما قد وليه الفعل، وقد سُمع كثيراً في كلام العرب وأشعارهم، وهو أكثرُ من يُحصى، ولذا فإنّ ماذهب إليه الأخفش هو المرجّحُ عندي، وذلك في حُكمِه على رفع الاسم بالابتداء، ورفعه بالفاعلية إذا تقدّمه فعل، وحكمها هنا كحكمها إذا جردتها من حروف الشرط، فـ (زيدٌ أتى)، مبتدأ وخبر، و (أتى زيد)، فعل وفاعل، والله أعلم.

(إعراب " أنْ تضِلُّوا ") [1]

قال أبو البقاء: "﴿أَن تَضِلُّوا﴾[2]، فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: هو مفعولُ (يُبيّن)، أي يُبَيّن لكمْ ضَلالَكُم؛ لتعرفوا الهدى.

والثاني: هو مفعولٌ له، تقديره: مخافةَ أنْ تضلوا.

والثالث: تقديرُه: لئلاّ تضِلّوا، وهو قولُ الكوفيين، ومفعولُ (يُبيّن) على الوجهين محذوف؛ أي: يُبَيّن لكمُ الحق "[3]

- دراسة المسألة:

أورد العُكبري مذاهب المسألة عند النحاة، حيث ذكر ثلاثة أقوال مشهورة، ولم يرجح أيا منها أو يضعّفه، فذكر قولَ الأخفش، وقول جماهير البصريين وقول الكوفيين، وذكر في موضعٍ آخر من الكتاب مذهبي البصريين والكوفيين، وأغفل الثالث، وصنع مثلَ ذلك في إعراب الحديث النبوي.

وأصلُ المسألة والخلاف بين الفريقين، أنّ الكوفيين يجيزون حذفَ (لا) النافية بعد (أنْ) الناصبة إذا كان الفعلُ الذي بعده غيرَ دالٍّ على علمٍ أو ظنّ، كأن تقول: (أحلفُ أن تذهب) و (جئتك أن تلومني) فهذا يجوز أن تُحذفَ منه (لا) النافية، وأصله قبل الحذف: (أحلفُ ألاّ تذهب)، و (جئتُكَ ألاّ تلومني) فإن كان دالاً على علمٍ أو ظن، لم يجز الحذف.[4]

---

(١) انظر : المسألة في إعراب القرآن للفراء ٢٩٧/١، وتفسير غريب القرآن ص١٣٧، ومعاني القرآن للزجاج ١٣٦/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٥٤/١، ومعاني القرآن للنحاس ٢٨٦/٢، والأضداد ص٣١٠، والأزهية ص٧٠، والنكت في القرآن ص٢٢٥، ومشكل إعراب القرآن ص١٠٥، وأمالي ابن الشجري ١٧٠/٣، والبيان ٢٨١/١، ورصف المباني ص١٩٨، والجنى الداني ص٢٢٤، والبرهان في علوم القرآن ٢٢٨/٤، ومغني اللبيب ص٤٦.

(٢) سورة النساء ، آية رقم ١٧٦ .

(٣) التبيان ٤١٤/١، ١٧٩، وذكر العكبري الخلاف بين الفريقين في المسألة في إعراب الحديث النبوي ص/٣٢٣.

(٤) انظر : الأضداد ص٣١٠.

أما البصريون فلايجيزون حذف (لا) النافية هنا ألبتة، ويجيزونه في موضعٍ غير هذا مع أفعال الاستمرار من أخوات كان، (زال، برح، فتئ، انفك) بشرط أن تكون مضارعةً، وفي جواب قسم.

والمسألة هذه بتفصيلها على ثلاثة مذاهب:

أولاً: جمهور البصريين ذهبوا إلى عدم جواز حذفِ (لا) النافية في الكلام، فلايجعلون قولَه تعالى﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْ ﴾[1] وغيرها من الآيات ممّا حذفتْ منها (لا)، بل يقدّرون قولَه (أنْ تَضلّوا) بحذفِ مضاف وهو (مفعول لأجله) وتقديره: (كراهةَ أن تَضِلّوا) أو (خشيةَ أن تضلوا)، فهو على حذفِ المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والمحذوف (كراهة) في موضع نصبٍ مفعول لأجله، كمثل قوله تعالى:﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ﴾[2] أي: واسألْ أهلَ القرية، ومثله قول الشاعر:

نــزلتمْ مَنــزلَ الأضــيافِ منّــا فأعْجلْنــا القِــرَى أنْ تشــتُمونا [3]

أي: كراهةَ أن تشتُمونا.

وهذا قولُ المبرّد كما نقل عنه النحاسُ والأزهري، ولم أجده في كتبه.[4]

الثاني: مذهب الكسائي والفراء وابن قتيبة وجمهور الكوفيين، فهم يرون إضمارَ حرف النفي (لا)، ويقدّرون قولَه (أن تضلّوا) بـ (لئلاّ تضلّوا) فـ (أنْ والفعل) في موضع جرّ بحرف اللام.[5]

---

(١) سورة النساء ، آية رقم ١٧٦ .

(٢) سورة يوسف ، آية رقم ٨٢ .

(٣) بيت من بحر الوافر، لعمرو بن كلثوم، وهو في ديوانه ص٩٨، وانظر: شرح القصائد السبع ص٤٢٠، والأزهية ص٧١، وشرح شواهد المغني ١١٩/١، وشرح أبيات المغني ١٨١/١.

(٤) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٢٥٤/١.

(٥) انظر : تفسير غريب القرآن ص١٣٧.

ويؤيّد ذلك قولُ الشاعر:

رأينـــا مـــايَرى البُصَـــرَاءُ فيهـــا فآلينـــا عليهـــا أنْ تُباعـــا [1]

أي: لئلاّ تُباعا.

ونسب النّحاسُ والأصبهاني قولَ الفرّاء إلى الكسائي[2]

وقد نقل الأزهريّ في معانيه عن الفراء أنه يقدّر (أنْ) معنى (لا)، فـ (أن تضلوا) عند الفراء أي: (لاتَضِلّوا)، وقوله تعالى:﴿ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ ﴾[3] أي: لايؤتى أحد.

وقد رجح الأزهري قول الفراء وجعله أصحّ من قول المبرد.[4]

الثالث: مذهب الأخفش، حيث يرى أنّ (أن والفعل) على تأويل مصدر، وموضع (أن) نصبٌ بـ (يُبيّن)، وتقديره: يُبيّن الله لكمُ الضّلال لتجتنبوه.[5]

وقد احتج النحاس لمنع البصريين حذف (لا) بأنّ العرب لاتحذف (لا) مع (أنْ) في كلامها، وحذف المضاف أسوغُ وأشيع من حذف (لا) [6].

ولايجوز أيضا حذفها لأنّ (لا) تدلّ على النفي[7].

واحتجّ الكوفيون لصحّة مذهبهم بأنّ قولَه تعالى:﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ ﴾[8]

(١) بيت من بحر الوافر للقطامي، وهو في ديوانه ص٤٠، وانظر: شرح القصائد السبع ص٤٢٠، والمحرر الوجيز ٣٢٣/٤، والبحر المحيط ٤٠٩/٣، والدر المصون ١٧٦/٤.

(٢) انظر : معاني القرآن للنحاس ٢٤٣/٢، وإعراب القرآن للأصبهاني ٩٨/١.

(٣) سورة آل عمران ، آية رقم ٧٣ .

(٤) انظر : معاني القراءات للأزهري ٢٦١/١.

(٥) انظر : النكت في القرآن ص٢٢٦.

(٦) انظر : إعراب القرآن للنحاس ١٥٦/٢.

(٧) انظر : معاني القرآن للنحاس ٢٨٦/٢.

(٨) سورة النساء ، آية رقم: ١٧٦ .

وقولـه تعـالى: ﴿ وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ ﴾[1] وقولـه: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ ﴾[2]، وقولـه: ﴿ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ۙ أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ ﴾[3]، وقـولَ الشاعر:

فعَجّلْنـــا القِـــرى أنْ تَشـــتمونا

وقولَ الآخر:

أوصـــيكَ أنْ يحمـــدَك الأقـــاربُ ويرجـعَ المسـكينُ وهـو خائـب [4]

وغيرَ ذلك من الآيات والشواهد بأنه يُمكن تقديرُ المحذوف منها (لا) مع صحّة المعنى وسلامته في كلّ ماذكر.

أما قولُ البصريين فيُمكن تقديرُه في مثلِ هذه الشواهد، لكنّ المعنى لايُؤدي المقصود حقّ التأدية، لأنّ به تقديرَ محذوفٍ مضاف، وهو (مخافة أو كراهة)، وهذا التقديرُ يُقلّل من المقصود؛ لأنّ المقصودَ هو قطعُ الحدث ونفيُه تماماً، وليس مجرد معنى الخوف أو الكراهة أو ماشابهه.

خصوصاً أنه سمع حذف (لا) كثيراً في كلام العرب وأشعارهم.

وأيضاً فإنه لايجوز حذف (لا) عند الكوفيين إذا حصل اللبس، كأن تقول: (ظننتُ أنْ تذهبَ معنا)، وأنت تريدُ النفي (ألاّ تذهب)، لأنه لادليل على الحذف.

ورد الكوفيون تأويل البصريين لقوله تعالى:﴿ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثْمِى وَإِثْمِكَ ﴾[5] حيثُ

(١) سورة النحل ، آية رقم : ١٥ .

(٢) سورة فاطر ، آية رقم : ٤١ .

(٣) سورة الممتحنة ، آية رقم : ١ .

(٤) بيت من بحر الرجز لأبي النجم العجلي، وهو في ديوانه ص٦٧، وانظر: شرح القصائد السبع ص٤٢٠، والأضداد ص٣١١، وتذكرة النحاة ص٥٣٩، وشرح أبيات المغني ٣٣٩/٧.

(٥) سورة المائدة : آية رقم : ٢٩ .

قالوا إنّ التقديرَ في الآية هو: إني أريدُ بُطلانَ أنْ تبوءَ بإثمي وإثمك، فحذفَ البُطلان والزوال والدفع وغيره من التأويلات، وردّ أبو البركات الأنباري بأنّ هذا القول وهذه التأويلات بعيدة؛ لأنّ المحذوف ليس بمشهور ولا بيّن الموضع.(١)وقد رجّح الباقلاني قول الفراء بحذف (لا) هنا، وضعف غيره (٢).

- الترجيح:

يَظهر لي هنا رُجحانُ قولِ الكوفيين، حيث إنّ الشواهد كثيرة في حذفِ (لا) في أشعار العرب وأمثالهم، ولايُنكره مُنكِر، ولايمكن أن يُقدر ذلك بتقدير معاني الكراهة والخشية وغيرها، بل المرادُ به قطعُ الحدث ونفيه إطلاقاً، والله أعلم.

(١) انظر : الأضداد ص٣١٤.

(٢) انظر : الانتصار للباقلاني ٥٧٧/٢.

(وسط) [1]

قال أبو البقاء: " وأما (وسط) فإذا سكّنتَ سينها نصبتَها على الظرف، وإذا استعملتَها اسما فتحتَ السين، ويتضحُ ذلك بمثالٍ نذكره، وذلك إذا قلتَ: وسْطَ الدارِ آجُرٌّ، فسكنتَ السين كان المعنى: في وسْطِ الدارِ آجرٌّ مطروح، منفصلاً عن أرض الدار، وإن فتحتَ السين رفعتَ بالابتداء، وجعلت (آجرّاً) خبره، وكان المعنى: أنّ وسَطَ الدار متخذٌ من الآجُرّ، متصلٌ بها بناءً.

وللكوفيين في (وسط) كلامٌ آخر، ليس فيه كبير تحقيق " [2] .

- دراسةُ المسألة:

اختلف النحاة في كلمة (وسط)، وكان اختلافهم فيها في مسألتين:

المسألة الأولى: هل سكونُ السين في (وسْطَ) وفتحها سواءٌ أو مختلفان، ومامعنى كلّ لفظةٍ منهما إن لم يكونا في المعنى سواء، وأيّهما ظرفٌ، والآخر اسم؟

والمسألة الثانية: متى تخرجُ الدالةُ على الظرفية إلى الاسمية، وهل هو قليلٌ أم كثير.

فالأولى هي التي تحدث فيها العكبري، وفصّل في شيء منها، ثم أشار بعدُ إلى أن للكوفيين رأيا خالفوا فيه البصريين، ثم ضعفه، حتى إنه لم يذكره ولم يذكر حجتهم فيه.

فالمذهب البصريّ - كما هو معلوم - يفرّقون بين سكونِ السين وفتحها، ولايجعلونهما ظرفين كالكوفيين كما ذكر ذلك العكبري.

والتفرقة في سكون السين وفتحها عند البصريين له طريقتان تدلّ عليه:

---

(١) انظر : المسألة في الكتاب ٤١١/١، المقتضب ٣٤٢/٤، والأصول ٢٠١/١، وتصحيح الفصيح ص٣٧٤، وكتاب الشعر للفارسي ٢٥٤/١، وإسفار الفصيح ٧٤٠/٢، والمخصص ٥٣٥/١، وشرح الفصيح للّخميّ ص١٧٦، وشرح الفصيح للّبلي ٣٦١/٢، والارتشاف ١٤٤٥/٣، والتذييل والتكميل ٥٥/٨، والهمع ١٥٧/٣، والمزهر ٢٩٣/٢، وخزانة الأدب ٩٢/٣، والدرر ٤٩١/١.

(٢) شرح الإيضاح ٨٩٧/٢.

الأولى: إذا جاءتِ السينُ ساكنة (وسْط) فهو اسمٌ يمكن أن ينفك عمّا يحيط به، أي ليس من نفسه فإذا قلت: (وسْطُ رأسِه دهنٌ)، فالدّهنُ هنا شيءٌ منفك عمّا أحاط به، ليس من نفس الرأس، وإنما مفترق عنه، أمّا إذا قلتَ: (وسَطُ رأسِه صُلْب) فالصّلابة من نفس الرأس لاتنفكّ عنه، وهي جزء منه.(١)

الثانية: أن تكون السينُ متحركةً إذا كان آخرُ الكلام هو نفس الأولِ أو منه، وإن كان آخرُ الكلام ليس الأول فإنك تسكّن السين، كما في المثالين السابقين، فهاتان طريقتان وإن كان مؤدّاهما ومشربهما واحد. (٢)

وابن هشام اللّخمي فرق بين اسمية (وسط) وظرفيته بفرق، وهو جواز دخول (في) عليه، فإذا صلُح دخولها عليه، فإنه ظَرفٌ وتُسكّن سينها، وإن لم يصلُح كان اسماً، فالأولُ مثلُ أن تقول: (جلستُ وسْطَ الدار) فيصلُح له دخولُ (في) أي في وسْطه، أمّا إذا قلتَ: (حفرتُ وسَطَ الدار بئراً) فهنا لاينبغي دخول في عليه.(٣)

أما الكوفيون فيفرقون بين (وسْط ووسَط) فالأول ظرف والثاني اسم كالبصريين، إلا أنهم يجيزون أن ينوبَ أحدهما الآخر، فيجيزون لمتحرك السين أن يكون ظرفا، ولسكونها أن يكون اسماً، وإن كانوا يرون السكون أحسنَ للظرف، والتحريك أحسن للاسم.

وقد خالف أبو حيّان والسيوطي غيرهما في أن الكوفيين – غيرَ الفراء وثعلب – لايفرقون بينهما، بينما الفراءُ وثعلب يفرّقان بينهما من حيثُ الأصل، ويجوز أن يأخذ أحدهما حكم الآخر، وقد تابع المرزوقيّ الفراء وثعلبا في حكمهما.(٤)

ووافق الكوفيون البصريين في أصل التفرقة بين سكون السين ومتحركها، وخالفوهم في هيئتها فهُم يرونَ أنه إن أمكن إحلال (بَيْنَ) مكان (وسط) فحكمه حينئذ ظرفٌ ساكنُ

(١) انظر : إسفار الفصيح ٧٤٢/٢.
(٢) انظر : المقتضب ٣٤٢/٤، والتذييل والتكميل ٥٦/٨، وخزانة الأدب ٩٢/٣.
(٣) انظر : المخصص ٥٣٦/١، وشرح الفصيح ص١٧٦.
(٤) انظر : الارتشاف ١٤٤٥/٣، والهمع ١٥٧/٣.

السين، وإن لم يمكن فهو اسمٌ متحرك السين، ويجوز أن يتقارضا الحكم فهذا قول الفراء في وجه التفرقة.

وذكر ثعلب : بأن الشيء إن كان متفرقَ الأجزاء فإنه يسكّن، فتقول: (وسْط القوم)، ويحرّك إن لم يكن مفرّق الأجزاء كـ (وَسَط الرأس).(١)

إلا أنهم يرون أن أكثر ما تأتي به (وسط) أن تكون ظرفا، فيحكمون على مثل قولك: (ضربتُ وسَطَه) بأنه ظرفٌ بمنزلة وسْط.

وأكثر أهل اللغة قد رأى رأيَ الكوفيين في جعل (وسْط) بسكونها وفتحها بمعنى واحد.(٢)

أما المسألة الثانية، فإن (وسْط) عند البصريين لا تكون إلا ظرفاً، وقد جاءت اسماً في حالات معدودة كأن تكون مبتدأ أو خبرا، أو اسماً مجرورا، وهو عندهم قليلٌ جداً ولم يجئ إلا في الشعر(٣).

فمن ذلك قولُ الشاعر:

وسْطُهُ كاليراعِ أو سُرُجُ المِجْ ... دَلِ، طورا يخبو، وطورا ينيرُ (٤)

وقول الشاعر:

أتتْه بمجلومٍ، كأنَّ جَبينَه ... صلاءةُ وَرْسٍ، وسْطُها قد تفَلّقا (٥)

(١) انظر : الارتشاف ١٤٤٥/٣، والتذييل والتكميل ٥٦/٨.

(٢) انظر : الهمع ١٥٧/٣، وخزانة الأدب ٩٤/٣.

(٣) انظر : التذييل والتكميل ٥٦/٨، وخزانة الأدب ٩٢/٣.

(٤) بيت من بحر الخفيف لعدي بن زيد، وهو في ديوانه ص٨٥، انظر: الهمع ١٥٧/٣، والدرر ٤٩٠/١، ومعجم شواهد العربية ص٢١٨.

(٥) بيت من بحر الطويل للفرزدق، وهو في ديوانه ٥٩٦، انظر: نوادر أبي زيد ص١٦٣، والخصائص ٣٦٩/٢، وأمالي ابن الشجري ٥٩٢/٢، والخزانة ٩٢/٣، والدرر ٤٩١/١.

فـ (وسْط) في البيتين اسمانِ مرفوعان على الابتداء، مع جواز نصبها على الظرف أيضا.[1]

والمبرّد وغيره يجيز خروجها عن الظرف إلى الاسم في الكلام، ولايقيده في الشعر.[2]

– الترجيحُ:

يظهر لي أنه لافرقَ بين سكونِ (وسط) وفتحها، ولاجعل سكونها ظرفاً، وفتحها اسماً، فلافرقَ بين معنييهما، وليس يحملُ أحدهما معنى لايحمله الآخر، وهما سواء، فيجوز أن تسكّن في حالِ الظرف، وتحرّك في حال الاسم، والعكس صحيح، وبهذا الرأي قال أكثرُ اللغويين، والله أعلم .

(١) انظر : كتاب الشعر ٢٥٤/١، والتذييل والتكميل ٥٦/٨.

(٢) انظر : المقتضب ٣٤٢/٤، والأصول ٢٠٢/١.

(وقوعُ التمييزِ معرفة) [1]

قال أبو البقاء: " فإن قيلَ: فقد قال الله تعالى:﴿ إِلَّا مَن سَفِهَ ﴾[2]، فنصبه على التمييز، وهو معرفة، وأصلُه: سفهتْ نفسُه.

قيل: نُصب هذا عندنا على أنه مفعولٌ به؛ لأنّ معنى (سِفَه) جَهِل، والمعنى: جَهِل حالَ نفسه في أنها يلزمها تعظيمُ الله وتصديق أنبيائه.

وقيل: التقديرُ: سَفِه في نفسِه، فلما حذف حرفَ الجر، وصل الفعل إليه بنفسه.

والذي ذهب إلى أنه تمييز بعضُ الكوفيين، وفيه من الضّعف ماذُكر " [3]

- دراسةُ المسألة:

أوجز العكبري الحديث في المسألة، فبدأ حديثه الخلافيّ بين الفريقين من آيةٍ قُرآنية قد تُنُوزع في إعرابها، ثم ذكر للبصريين رأيين فيها، ورأياً واحداً للكوفيين، وضعّف بعدُ رأي الكوفيين.

والبصريون في المسألة قد احتجّوا بحجة القياس والتأويل، أمّا الكوفيون فاحتجّوا بالسّماع من القرآن وكلام العرب، وحملوا الشواهد على ظاهرها.

وقد نسب العكبري القول بالتمييز إلى بعض الكوفيين، وإن كان هو رأي جمهورهم، وقد

---

(١) انظر : المسألة في معاني القرآن للأخفش ٣٣٧/١، والبيان في غريب إعراب القرآن ١٢٣/١، وشرح الرضي ٧٢/٢، وشرح التسهيل ٣٨٧/٢، والارتشاف ١٣٣٨/٣، والتذييل والتكميل ٢٥٥/٩، وشرح الجمل لابن الفخار ٢٨٧/٢، والمساعد ٦٤/٢، والتصريح ٦١٦/١، والهمع ٧٢/٤.

(٢) سورة البقرة ، آية رقم : ١٣٠ .

(٣) شرح الإيضاح ٩٦٠/٢، وذكر العكبري الخلاف بين الفريقين في المتبع ٣٥٠/١، والتبيان ١١٧/١.

وافقهم ابن الطراوة.[١]

ويُنسب إلى يونس أن (سَفِهَ) متعدّية، وهي لغةٌ من لغات العرب.[٢]

وقال بعض النحاة رأياً غير ماذُكر من مذهب البصريين والكوفيين، أنّ إعراب (نفسَه) توكيد لـ (مَن) إذْ هو منصوب على الاستثناء، كأن تقول: ماقامَ أحدٌ إلا زيداً نفسَه.[٣]

وهناك رأيان مشهوران للبصريين قد أغفلهما العُكبري في هذه المسألة:

أولهما أن يكون (سِفَه) منصوباً على التشبيه بالمفعول به، وقال به الكسائي[٤]، ويؤوّل (سَفِه) معنى فعلٍ متعد، كما هو القولُ الأولُ للبصريين[٥]

وإن كان النصب على التشبيه بالمفعول واقعاً على الفعل، إلا أنه قد أُجري مجرى الصفة، وهذا الإعرابُ حكَم عليه ابنُ مالك بالشّذوذ إن كان في الأفعال، وأجازه في الصّفات.[٦]

والثاني: أن يكون (نفسَه) مضافاً منوياً فيه الانفصال، كأنه أراد: (إلا من سَفِه نفسَاً له)، ومثله قول بعض العرب: (كلُّ شاةٍ وسخلَتُها بدرهم)، والتقدير: كلُّ شاةٍ وسَخلةٌ لها بدرهم.[٧]ومذهب البصريين الذي ذكره العكبري فقد جاءوا فيها بحجّة التضمين، حيث تأولوا الآية وغيرها ممن جاء تمييزه معرفةً.

فالفعل في قوله تعالى ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾[٨] هو بمعنى (جَهِلَ نفسَه) أو ما شابهه، فقد ضُمّن (سَفه) معنى فعل متعدٍ، وإلا فهو لازم أصلاً، ومثله أن تقول: وجِعَ بطنَه وألِمَ رأسَه وغبن

(١) انظر : الارتشاف ١٣٣٨/٣، وشرح الجمل لابن الفخار ٢٨٧/٢، والمساعد ٦٦/٢، والهمع ٧٢/٤.
(٢) انظر : معاني القرآن للأخفش ١٣٧/١.
(٣) انظر : التذييل والتكميل ٢٥٥/٩.
(٤) انظر : الارتشاف ١٣٣٨/٣.
(٥) انظر : شرح الجمل لابن الفخار ٢٨٧/٢.
(٦) انظر : شرح التسهيل ٣٨٧/٢.
(٧) انظر : الكتاب ٨٢/٢، شرح التسهيل ٣٨٦/٢.
(٨) سورة البقرة ، آية رقم : ١٣٠ .

رأيَه، والتقديرُ مضمناً: شكا بطنَه، وشكا رأسَه، وسوَّأ رأيه،[1] ومع أن كثيراً من المعربين قد اختلفت عباراتهم في تقدير التضمين، وما اتفقوا على لفظ واحد، إلا أنهم أجمعوا على تضمينه فعلاً متعديا.

وهذا قولُ أبي عبيدة، والمبرد، والزجاج، وابن كيسان، والزمخشري.[2]

أمّا مذهب الكوفيين، فقد أجاز الفراء كلّ ماجاء محوّلاً عن فاعل كـ (سَفِه نفسَه) أن يكون من قِبَل تمييز المعرفة، إذ ليس يقصد به الدلالة على الجنس، وإنما على شيء واحد معين، ويمنعه فيما سوى ذلك، وجعل إعراب (سَفِه نفسَه) كإعرابه قولَه تعالى ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾[3]، وجعلها معرفةً كالنكرة، وإن كان التمييز في أكثر الكلام نكرة.[4]

وخالف ابن مالك بعض البصريين ممن أوّل (سَفِه) بالنصب على نزع الخافض، بأن هذا غيرُ مطّرد، ولايُقاسُ عليه، إلا في (أنّ، أنْ). [5]

وردّ البصريون مذهب الفرّاء والكوفيين بأن التمييز إنما أُريد به الدّلالة على الجنس أو النوع، وعليه لابدّ أن يكون نكرةً لكي يكونَ شائعاً في نوعه إذِ المعرفةُ لاتفيد شيوعاً، وإنما خصوصاً.[6]

– الترجيحُ:

يظهر لي أنّ قول الكوفيين أوفق وأقرب للصواب، والسماع من القرآن وكلام العرب يقوّيه ويشهد له، أمّا مذهب البصريين ففيه من التعسّف والتكلف ماهو ظاهر، ويُحوج معه إلى

(١) انظر : شرح التسهيل ٢/٣٨٧.
(٢) انظر : مجاز القرآن ١/٥٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٢١١، والكشاف ١/٩٥، وشرح التسهيل ٢/٣٨٧.
(٣) سورة القصص ، آية رقم : ٥٨ .
(٤) انظر : معاني القرآن ١/٧٩.
(٥) انظر : شرح التسهيل ٢/١٥٠.
(٦) انظر : المقتضب ٣/٣٢.

التأويل والتضمين ونقله من اللزوم إلى التعدية بلاحجّة وحاجة إلاّ أن يكون خوفاً من خرقِ القاعدة.

والحقّ أنه وإن كان التمييز المحوّل عن الفاعل أكثر مايجيء نكرة، إلا أنه قد جاء في كثيرٍ من الكلام معرفة، وهذا ظاهر كثير، والله أعلم.

(اصطلاح الجرّ والخفض) [1]

قال أبو البقاء: " إنما سُمّيت كسرةُ الإعرابِ جراً؛ لتسفُّلها في الفم، وانسحاب الياءِ التي من جنسها على ظهرِ اللسان كجرّ الشيء على الأرض، ومنهُ قيل لأصلِ لجبل جرّ لتسفُّله.

والكوفيون يُسمّونه (خفضا)، وهو صحيح المعنى؛ لأنّ الانخفاض الانحباط وهو تسفّل"[2]

- دراسة المسألة:

هذه المسألة خلافيةٌ اصطلاحية، تحدّث العكبريُّ عن عِلّة وضعِ الفريقين لهذين الاصطلاحين، وحديثه جاء هنا عن كيفية وطريقة نطقِ الكسرة التي اصُطلح عليه . إعراباً . بـ (الجرّ)، وكيفية مخرجها، ثم صدّقه بعدُ بمعناها اللغوي، وكذلك صنع للكوفيين مثل ذلك، ثم بعدُ صحّح مصطلحهم، ولكنه لم يشرْ إلى الوضعِ الاصطلاحي للفريقين.

والحديث عن هذه المسألة سيكونُ على قسمين:

القسم الأول: عن استعمالِ النحاة للمصطلحين وأوّلِ من استعمله.

القسم الثاني: تعريف العلماء للمصطلحَينِ لغةً واصطلاحاً.

فالأول: مما هو معلوم بأنّ هذين المصطلحين قد تكلم عنهما النحاة المتأخرون، وأشاعوا بأن الجرّ من استعمالات البصريين، والخفض من استعمالات الكوفيين.[3]

ومن خلال النظر في صحة هذا الزعم، نجدُ أنّ الفريقين يستعملان كلا المصطلحين، ولايفرقون بينهما، فالبصريون يَستعملون الخفض بدلاً عن الجرّ في اصطلاحهم، وأبرزهم وأوّلهم

---

(١) انظر : المسألة في مجالس العلماء ص١٩٣، والإيضاح في علل النحو ص٩٣، والحدود النحوية ص١٩٦، والغرة المخفية ١/١٧٤، وشرح ابن يعيش ٤/٤٥٤، ومدرسة الكوفة ص٣٥٥، وموسوعة المصطلح النحوي ١/١٨٤.

(٢) اللباب ١/٣٥٢.

(٣) انظر : الغرة المخفية ١/١٧٤، وشرح ابن يعيش ٤/٤٥٤، ومدرسة الكوفة ص٣٣٥.

الخليل، إذْ قال في حرف (مَنْ):" هو حرفٌ من حروف الخفض"، وهذا النصّ وغيره يبيّن لنا أنّ مصطلح الخفضِ قد قال به البصريون قبل الكوفيين، لكنّ الكوفيين كانوا أكثرَ استعمالا له حتى اشتُهروا به.

فالكسائيّ كان أكثرَ من استعمل هذا المصطلح حتى نُسب إليه، ويتضح في إعرابه لقوله تعالى:﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ ﴾[1]، قال الكسائي: " (أنْ) هنا في موضع خفض بإضمار الباء " [2]

والفراء أيضاً قد استعمله في إعرابِ (الحمد) أول الفاتحة، حيث قال: " وأمّا من خَفَضَ الدالَ من (الحمد لله) فإنه قال: هذه كلمةٌ كثُرت على ألسُنِ العرب حتى صارتْ كالاسم الواحد " [3]

وأمّا مصطلح (الجرّ) فمعلومٌ أنه منسوبٌ إلى البصريين ومُشتهرٌ عنهم، قال الفاكهي: " حدّ الجرّ، ويُعبّر عنه الكوفيّ بالخفض، وهي الكسرةُ التي يُحدثها العامل.. " [4]

فيُفهم من ذلك أنّ الجرّ اصطلاحٌ للبصريين كما أنّ الخفض اصطلاحٌ للكوفيين.

والحقّ في ذلك ـ كما قلنا من قبل ـ أنّ كلا المصطلحين استعملهما الفريقان، فالكسائي وهو من الكوفيين قد استعمله في تفسير قولِه تعالى: ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُواْ مِمَّآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْـًٔا إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ﴾[5] ، حيثُ قال: " وفي قراءة (يُخافا) [6] بالضمّ (أنْ) في موضعِ جر بإضمار حرف الجر " [7].

---

(١) سورة البقرة ، آية رقم : ٢٥ .

(٢) انظر : معاني القرآن ١/٢٠.

(٣) معاني القرآن ١/٣.

(٤) الحدود النحوية ص١٩٦.

(٥) سورة البقرة ، آية رقم ٢٢٩ .

(٦) هي قراءة حمزة وأبي جعفر ويعقوب، انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/١٤٤، والسبعة في القراءات ص١٨٢، والحجة في القراءات السبع ص٩٧، والتيسير في القراءات السبع ص٨٠، وإعراب القراءات الشواذ ص١/١٢٦.

(٧) انظر : معاني القرآن ١/١٤٥.

ثم إنّ للبصريين في تسمية هذه الحروف اصطلاحين، ومثلهما للكوفيين.

فالبصريون يسمّونها بـ:

١- (حرف الجر)، ٢- و(حروف الإضافة).

والكوفيون يصطلحون عليها بـ:

١- (حروف الخفض)، ٢- و(حروف الصفات).

القسم الثاني: تعريفُ العلماء لـ (الجرّ والخفض) لغةً واصطلاحاً.

(الجرّ والخفضُ) لغةً قد أفاض فيهما العكبري، وأصل حديثه في المسألة إنما كان عن موضعِ مخرجِ (الياء) التي الكسرةُ فرعٌ عنه، والجرّ والخفض هما (كسرةٌ) أصلاً، لكنّ النحاة أنشؤوا هذين المصطلحين ليفرقوا بين معاني الكسرة ومواضعها إعرابا وبناء.

والعلماء ذكروا علةَ تسميتهم للخفض قريبا ممّا ذكره العكبري عن علة تسمية الجرّ، حيثُ ذكر الزجاجي هذا المعنى بقوله عن علة تسمية الخفض أنه " لانخفاضِ الحنكِ الأسفلِ عند النطق به وميله إلى إحدى الجهتين " [١]

ولاشكّ أنّ هذا التعليل ليس بتعليلٍ نحوي، وإنما عن صفةِ مخرجه وطريقته.

وأيضاً لاشكّ أنّ التفرقة بين المصطلحين والتسمية بهما قائمٌ قديما منذ عهد الخليل، وذلك لأجل أنّ الخليل قد سأل الأصمعي مرّة عن الخفض والجر والفرق بينهما، فقال الأصمعي " بأنّ الخفض دون الشيء كاليد إذا جعلتها تحت الرِّجل، والجرُّ أن تميلَ الشيء إلى الشيء، وتُقيم شيئاً مقام شيء، كقولك: هذا غلام زيد، فزيد أقمته مقام التنوين " [٢].

فتبيّن من جواب الأصمعي أنه قد أراد المعنى اللغوي، وتبيّن هنا أيضاً أنّ التسمية بهما

(١) الإيضاح في علل النحو ص٩٣.

(٢) مجالس العلماء ص١٩٣.

والفرق بينهما كان قد أُنشيء لُغَوياً في عهد الخليل ثم تطور بعد ذلك، فالأصمعيّ لم يحدّه حدّاً نحوياً في جوابه ذلك.

ويذكر الخوارزمي في المسألة أنّ الخليل كان قد فرّق بينهما، حيث جاء حدُّه أشبهَ بالحدّ النحوي، حيث قال الخليل: "إنّ الخفض هو ما وقعَ في أعجاز الكَلِم مُنوناً، نحو (زيدٍ)، والكسرُ ما وقع في أعجاز الكلام غيرَ منون، نحو لامِ (الجملِ)، أمّا الجرّ فما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألفِ الوصل، نحو: (لم يذهبِ الرجلُ)" [(١)].

ويتضح أيضاً أن الخليل قد فرّق بين الجرّ والكسر، فالجرّ عنده للكسرة التي وُضعت لالتقاءِ الساكنين، والكسر للكسرةِ التي في آخر الكلمة غيرِ المنوّنة.

ثم إنّ (الجرّ والخفض) من الناحية الاصطلاحية لم يعرّج العُكبري بالحديث عنهما، فنقول إنّ العُلماء قد علّلوا اصطلاح (الجرّ)؛ ذلك لأنه يجرّ مابعده من الأسماء، أي: يخفضها.[(٢)]

أو " لتجرّ هذه الحروف معنى الأفعال إلى الأسماء، نحو: ذهب بزيدٍ، وانطلقت به " [(٣)].

أمّا مصطلح (الإضافة) فهو مصطلحٌ بصري، قد استعمله سيبويه لِيدلّ به على حروف الجرّ، كقوله في بعض مواضع الكتاب: " وإنما فُصلَ هذا أنها أفعالٌ تُوصل بحروف الإضافة، فتقول: اخترت فلاناً من الرجال وسميته بفلان.." [(٤)].

ويعنى بحروف الإضافة هنا: حروف الجرّ، وهذا كثير عنده.

وأيضاً فالمبرّد قد استعمله لحروف الجر، حيث قال: " وأما حرف الإضافة التي تضاف بها الأسماء والأفعال إلى مابعدها فـ (من، إلى، رب، في....) " [(٥)].

---

(١) مفاتيح العلوم ص٣٠.

(٢) انظر : شرح ابن يعيش ٤/٤٥٤.

(٣) شرح التصريف ص٢١٢.

(٤) الكتاب ١/٣٨.

(٥) المقتضب ٤/١٣٦.

وقد علّل ابنُ يعيش هذه التسمية وجعلها مصطلحا بصريا بقوله: " سُمّيت بحروف الإضافة لأنها تضيفُ معانيَ الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها " [1]

أما الكوفيون فلهم في حروف الجر اصطلاحان، الأول: الخفض، والثاني: الصفة.

أمّا مصطلح (الخفض) فكُنا قد تكلمنا عنه في الحديث عند مصطلح (الجرّ) وأنّ النحاة قد قرنوا بينهما في أحاديثهما.

وأمّا مصطلحُ (الصّفة) فهو اصطلاحٌ كُوفي كما قرّر ذلك ابنُ يعيش، ولكنا وجدنا أنّ هذا الاصطلاح استعمله شيخُ البصريين الخليل، حيثُ قال: "(وحاشا)، كلمة استثناء، وربّما ضُمّ إليها لامُ الصفة، قال الله تعالى: ﴿قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾[2]". [3]

ولهذا نجد أنّ الخليل هو أولُ من استعمل هذا المصطلح بهذا المعنى.

أما معناه الاصطلاحي، ولم سُمّي بذلك؟ فقد ذكر ابن يعيش ذلك بأنها قد سُمّيت حروف الجر بذلك لأنها تقعُ صفاتٍ لما قبلها من النكرات.[4]

وقال غيره، بأنها سميت بذلك؛ لأنها تنوب مناب الصفات، وتحلّ محلّها، فإذا قلتَ: مررتُ برجلٍ من أهل الكوفة، فالمعنى: مررتُ برجلٍ كائنٍ من أهل الكوفة.[5]

- الترجيح:

لاشكّ أنه لامشّاحة في الاصطلاح، فمن اصطلح بأحد هذينِ الاسمين، لا يُؤاخذ على ذلك ولايُخطّأ، فالذي اصطلح بالجرّ فهو قد أراد أنّ هذه الحروف تجرُّ الأسماءَ إلى عملها، والذي اصطلح بالخفضِ أراد صفةَ مخرج الياء والكسرة في حرفِ الإعراب، الحرفِ الآخرِ من الكلمة، وكلٌّ صوابٌ صحيح، والله أعلم.

---

(١) شرح ابن يعيش ٤/٤٥٤.
(٢) سورة يوسف ، آية رقم : ٥١ .
(٣) العين ٣/٢٦٢.
(٤) انظر : شرح ابن يعيش ٤/٤٥٤.
(٥) انظر : الاقتضاب ٢/٢٩٥.

(مِن، هل تكونُ لابتداءِ غايةِ الزمان) [1]

قال أبو البقاء: " فأما دُخولها [2] لابتداءِ غاية الزمان فقد منعه أكثرُ البصريين، وأجازه بعضهم وأهلُ الكوفة.

واحتجّ الأوّلون من وجهين:

أحدهما: أنّ مجيئها في الزمان قليل، والقليلُ لايُقاس عليه.

والثاني: أنّ دخولها على الزمان يُوجب اشتراكا بينها وبين (مُنذ) ولاخلافَ أنّ (منذ) تختصّ بالزمان فيجبُ أن تختصّ بالمكان حذاراً من وقوع الاشتراك.

واحتجّ الآخرون بالسّماع والقياس، فمن السّماع قولُه تعالى﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾[3]، ومنه أيضاً قولُ زهير:

لمـــنَ الـــديارُ بِقُنّـــة الحِجْـــرِ أقـوينَ مـن حِجـجٍ ومـنْ دهـرِ [4]

وأمّا القياس فهو أنّ ابتداءَ الغاية يجمعها.

والجواب: أمّا الآيةُ فتقديرُها من تأسيسِ أولِ يوم

وكذلك البيتُ تقديره: من ممرّ حِججٍ، وهذا التقديرُ عندي بعيد؛ لأنّ التأسيسَ والممرّ

---

(١) انظر : المسألة في المقتضب١٣٦/٤، والإنصاف ص٣١٥، وأسرار العربية ص٢٤٨، وشرح الكافية لابن مالك ٧٩٧/٢، وشواهد التوضيح ص١٣٠، وشرح ابن يعيش ٤٥٩/٤، وشرح ابن عصفور ٤٨٨/١، والارتشاف ١٧١٨/٤، والجنى الداني ص٣٠٩ وائتلاف النصرة ص٦٤، وشرح الأشموني ٧٠/٢، والتصريح ٦٣٨/١، وخزانة الأدب ٤٣٩/٩.

(٢) أي حرف (مِن).

(٣) سورة التوبة ، آية رقم ١٠٨ .

(٤) بيت من بحر الكامل لزهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه ص٨٦، وانظر: الشعر والشعراء ١٣٩/١، والأزهية ص٣٧١، والإنصاف ص٣١٥ والخزانة ٤٩٣/٩، والدرر ١٨٦/١.

مصدران لامكانان، ولو قدّرنا هنا مكانا لم يصحّ.

وأما قياسها على (مُنذ) فبعيد؛ لأنّ الاشتراكَ لو كان علة لجاز في كلّ واحدة منهما ماجاز في الأخرى، وليس كذلك " [1]

– دراسة المسألة:

استوفى العكبري المسألة، وذكر مذهبي الفريقين وأدلتهما، حيثُ ذكر للبصريين ثلاثَ حجج قياسية، وللكوفيين حجةً سماعية وثلاث حجج قياسية.

فأورد في شرح الإيضاح حجةً للبصريين ذكرها بعينها في المتبع، وحجتان ذكر واحدة منها في شرح الإيضاح والأخرى في المتبع.

أمّا الكوفيون فذكر لهم حجة ذكرها في المتبع والتبيان وهو قياس (مِن) على الظرفية، وذكر في شرح الإيضاح حجتين، إحداهما ذكرها في المتبع، وذكر فيه أخرى غير التي جاء بها في شرح الإيضاح، ثم بعدُ أتى بجواب البصريين لحجج الكوفيين، ولم يرتض جوابهم، وردّه واستبعد صحته، ثمّ صحّح مذهب الكوفيين.

أما مذهب البصريين في المسألة، فجمهورهم يرى عدمَ جواز دخول (مِن) على الزّمان، وما جاء فإنه على تأويلِ مصدرٍ محذوف.

وأمّا الكوفيون فيرون جواز ذلك، وتبعَهم في ذلك من البصريين الأخفشُ والزجاج والمبرّد وابنُ درستويه، وصحّحه ابنُ مالك وأبو حيان لكثرة شواهده.[2]

أما الفارسي فله رأيٌ مختلفٌ عن الفريقين، فقد ذهب إلى أنّه لابد أن يُنظر في شواهد

(١) انظر: المسألة في شرح الإيضاح ١٢٤٥/٢، وذكر العكبري الخلاف بين الفريقين في المسألة في المتبع ٣٧٠/١، والتبيان ٦٦٠/٢، وإعراب الحديث النبوي ص١٣١، وهذه المسألة من مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: الأشباه والنظائر ٣١٨/٣.

(٢) انظر : معاني القرآن للأخفش ٥٦٠/٢، والمقتضب ١٣٦/٤، ومعاني القرآن للزجاج ٤٦٩/٢، وشواهد التوضيح ص١٣٠، الارتشاف ١٧١٨/٤، والجنى الداني ص٣٠٩ .

الباب فإن كثُرت جاز دخولُ (من) في كلّ ماهو ابتداءُ غاية للزمان، وإن كان ماقيل من شواهدَ فيه قليلا فإنها تُؤول، ثم إنّ ابنَ عصفور قد حكمَ بقلة شواهد دخولِ (مِن) على ابتداء غاية الزمان، وأوّل كل ماجاء فيه. (١)

وقد احتجّ الفريقان بحجج، ذكر أكثرَها العكبري هنا، وذكر غيرها في كتبه الأخرى، فمما لم يذكره هنا:

احتجاج البصريين بأنّ حرفّ (مِن) غيرَ مشترك المعنى، فإذا وُضع لابتداء غاية الزمان، وأصله إنما هو موضوعٌ لابتداء غاية المكان، صار هناك اشتراك، والأصل في الحرفِ أن يدلّ على المعنى الواحد، لا أن يشترك.(٢)

أما الكوفيون فإنهم احتجوا بقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾(٣)، ويومُ الجمعةِ زمان، فدخلت (مِن) على ما دلّ على الزمان.(٤)

وبقول الشاعر:

تُخيّرنَ من أزمانِ يومِ حليمةٍ من اليومِ قد جُرّبنَ كلّ التَجارِبِ (٥)

فدخلت (مِن) على كلمةِ (أزْمان) وهو دليلٌ على أن (مِن) تجيء لابتداء الغاية في الزّمان.واحتجوا أيضاً بقياس (مِن) على الظرفية، لأنه كما أنّ للظرف زمانا ومكانا، وله بداية وانتهاء، فكذلك (مِن)، وكثيرا ماتدخل (مِن) على (قبلُ) التي يراد بها الزمان، وهذا كثيرٌ في القرآن وكلام العرب.(٦)

---

(١) انظر : شرح ابن عصفور ٤٨٩/١.

(٢) انظر : المتبع ٣٧٠/١.

(٣) سورة الجمعة ، آية رقم : ٩ .

(٤) انظر : الإنصاف ص٣١٥.

(٥) بيت من بحر الطويل للنابغة الذبياني، وهو في ديوانه ص٦٠، وانظر: المقاصد النحوية٤٤٥/٢، وشرح شواهد المغني ٣٤٩/١، والخزانة ٣٣١/٣.

(٦) انظر : التبيان ٦٦٠/٢.

وقد أجاب البصريون عن حجة الكوفيين بقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾[1] المراد: أي في يوم الجمعة، بأنّ هذا التقدير يلزمهم؛ لأنّ الكوفيين يُجيزون نيابة حروف الجر بعضها مقامَ بعض.

وقد أجاب الأخفش بغير ما أجاب به البصريون، وجعل (مِن) إذا دخلتْ على الزمان زائدة.

أما البيت فإنّ الرواية الصحيحة فيه هو:

أقــوينَ مُــذ حِجــجٍ ومــذ دهــرِ

وحكم أبو الحسن الأخفش ـ كما ذُكر آنفاً ـ بزيادة (مِن) هنا؛ لأنه يجوز عنده أن تُزاد في الإيجاب، كما جاز زيادتها في النفي، واحتجّ بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ﴾[2]

أي: يغفرْ لكم ذنوبكم، وكقوله تعالى: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ﴾[3]، أي: يغضّوا أبصارهم.[4]

وقد ردّ الكوفيون تأويلَ البصريين في تقدير آية: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[5]، بـ (تأسيس أوّلِ يوم) بأنه يردّه قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[6] حيث دخلت (مِن) على زمان، وهو (قبل)، فدلّ ذلك على جواز دخول (مِن) في ابتداءِ غاية الزمان.

---

(١) سورة الجمعة ، آية رقم ٩ .

(٢) سورة نوح ، آية رقم ٤ .

(٣) سورة النور ، آية رقم ٣٠ .

(٤) انظر : الإنصاف ص٣١٧.

(٥) سورة التوبة ، آية رقم ١٠٨ .

(٦) سورة الروم ، أية رقم ٤ .

أمّا ابن عصفور وابنُ أبي الرّبيع فدفعا ردّ الكوفيين هنا على البصريين بأنّ محلّ الخلاف إنما هو في الموضع الذي يصلُح فيه دخول (مُنذ)، وليس في كلّ مادخلت عليه (مِن) من ظروف الزمان، أمّا في هذه الآية فهو لايصحّ أصلاً دخولُ (منذ) عليها. (١)

ثم إنّ (قبلُ وبعدُ) ليسا بظرفين في الأصل، وإنما هما صفتان، فكأنك يوم تقول: (سرتُ قبلَك، أو سرتُ بعدك) أصلُه: (سرتُ زماناً قبل زمانك، وسرتُ زماناً بعد زمانك) فالظرفية فيهما غيرُ متمكنة، فلذا جاز دخول (مِن) عليهما.(٢)

- الترجيح:

يظهر لي هنا قول الكوفيين؛ لوفرة الشواهد وكثرتها في هذا الباب، وكيف يُؤوّل شيء ويُحال عن غيرِ معناه، وهو كثيرٌ في كلام العرب، بل إنّ دخول (مِن) على ابتداء غاية الزمان صحيح، والقياس به صحيح، أمّا تأويلاتُ البصريين واحتجاجاتهم فهي متكلّفة، والفارسيّ كان أوفقَ وأحكم إذْ نظر فجعل المسألة إن كانت شواهدها كثيرة صحّت وصحّ القياس بها، وإن كانت قليلة فإنها تُؤول، والله أعلم.

(١) انظر : شرح ابن عصفور ١/٤٩٠، الجنى الداني ص٣٠٩.

(٢) انظر : شرح ابن عصفور ١/٤٩٠.

(مُنذُ ، هل هي مفردةٌ أم مُركَّبة ؟) [1]

قال أبو البقاء: " و (مُنذ) مفردٌ عند البصريين، ومركَّب عند الكوفيين، واختلفوا في تركيبه، فقال: الفَّراء: (مِن ذو) التي بمعنى (الذي) في اللغة الطائية، وقال غيرُه: أصلُه (مِن إذْ) ثم حُذف ورُكِّب وضُم أولُه دَلالةً على التركيب، وبنوا على هذا الإعرابَ فقالوا: تقديرُ قولك: (مارأيته منذُ يومانِ)، أي: مِن الذي هو يومانِ، فـ (يومان) خبرُ مبتدأ محذوف.

وقال الآخرون: هو فاعلُ فعلٍ محذوف، أي: مِن إذْ مضى يومان.

وعلى قول البصريين (منذ) مبتدأ، و (يومان) خبره، والتقديرُ (أمدُ ذلك يومان)، أو: (أولُ ذلك يومُ الجمعة).

وحجةُ البصريين أنَّ الأصلَ عدمُ المركَّب، والانتقالُ عن الأصل يفتقرُ إلى دليلٍ ظاهر، ولا دليلَ عليه، وأكثرُ ما ذكروا أنَّ المعنى يصحُّ على تقديرِ التركيب، وهذا القدْرُ لا يكفي في الانتقال عن الأصل، وإنما يكون حجةً إذا انضمَّ إليه تعذُّر الحمل على غيره.

وهنا يصحُّ المعنى على تقدير كونها مفردة.

فنفيُ دعوى التركيب تحكُّم لا يعلم إلاَّ بخبر الصادق، ثمَّ دعوى التركيب تفسُد من جهةٍ أخرى، وتلك الجهةُ هي ما يلزم من كثرة التغيير والحذف والشذوذ.

فالتغييرُ ضمُّ الميم، والحذفُ إسقاطُ النون والواو من (ذو) والألف من (إذ)، وإسقاطُ أحدِ جُزئي الصلة، أو حذفُ الفعلِ الرافعِ على جهةِ اللُّزوم، وذلك كلُّه يخالفُ الأصول "[2]

---

(١) انظر : المسألة في الكتاب ٢٨٧/٣، ٤٥٠، والمقتضب ٣١/٣، والإنصاف ص٣٢٦، وشرح ابن يعيش ٥٠٧/٤، شرح الرضي ٢٠٨/٣، والبسيط في شرح الجمل ٨٥٤/١، والجنى الداني ص٥٠١، ومغني اللبيب ص٧١٤، والتصريح ٦٦٢/١، والهمع ٢٢٠/٣، وائتلاف النصرة ص ١٤٦.

(٢) اللباب ٣٦٩/١ ، وذكر العكبري الخلاف في المسألة في شرح الإيضاح ١٣٢٢/٢، وهذه المسألة من مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: تذكرة النحاة ص٧١٤، والأشباه والنظائر ٣٥٢/٣.

– دراسةُ المسألة:

ذكر العكبري مذاهب الفريقين، واختلاف الكوفيين على قولين، ثمّ احتجّ للبصريين في أنّ الأصل في (منذ) الإفراد، ودعوى التركيب ضعيفة لادليل عليها، وصنع مثل ذلك في شرح الإيضاح.

فالبصريون قد ذهبوا إلى أن (مُنذُ) كلمةٌ مفردةٌ لم تُركّب، ومعناها الأمد، وهي اسمٌ مبتدأ وما بعدها خبرٌ عنها، أو تكون أيضاً حرف جر، و مابعدها مجرور بها. (١)

أما غير البصريين من الكوفيين وغيرهم، فقالوا بالتركيب، ثم اختلفوا بعدُ في أيّ شيءٍ رُكّبت منه، فهم في التركيب على أربعة أقوال:

الأول: ذهب الكوفيون إلى أنَّ (مُنذُ) ليست مفردة، وإنما هي مركبةٌ من (مِن إذْ)، من الجارّة، وإذ الظرفية، ثم حُذفت الهمزة واتصل الثاني بالأول وضُمَّت الميم ، وبهذا تغيَّر المعنى.

الثاني: ذهب الفراء من الكوفيين إلى أنها مركَّبة من (مِن ذو) الموصولة في لغة طيِّء، أي بمعنى (الذي)، فمِن الجارة، وذو الطائية، وفيه قال الشاعر:

فـــإنَّ المـــاءَ مـــاءُ أبي وجـــدِّي وبئـــري ذو حفـــرتُ وذو طويـــتُ (٢)

ثم غيّرت بحذفِ الواو منه وضُمَّت الميم لتدلَّ على الحذف ثم اتصلا وصارا كلمةً واحدة، وهو قول الفراء. (٣)

الثالث: وهو قول الغَزْني، فقد ذهب إلى أن أصلَها (من إذ) من الجارة، وذا اسم

(١) انظر : الكتاب٢٨٧/٣، المقتضب ٣٠/٣، الإيضاح ص ٢٠٧، الإنصاف ص/٣٢٦، شرح ابن يعيش ٥٠٦/٤

(٢) بيت من بحر الوافر، لسنان بن فحل الطائي، انظر: الأزهية ص٢٩٥، أمالي ابن الشجري ٥٥/٣، المقاصد النحوية ص٢٥٧، الهمع ٨٤/١، الخزانة ٣٤/٦، الدرر ١٧٢/١.

(٣) انظر : الإنصاف ص٣٢٦، شرح ابن يعيش ٥٠٧/٤، شرح الرضي ٢٠٩/٣.

إشارة.[1]

الرابع: قول الرضي، حيث جعل (مُنذ) مركبة من (من إذ)، فـ (من) لابتداء الغاية، و (إذ) للزمان الماضي؛ لأنّ كلَّ مواضعِ مجيء (منذ) في الكلام هي على معنى الابتداء والوقتِ الماضي[2].

واحتجّ البصريون لصحّة مذهبهم باستصحابِ الأصل، وأنّ خلافه محتاجٌ إلى دليلٍ بيّن، وقد شرح ذلك العكبري في كتابيه.

أما الكوفيون فقد احتجوا لمذهبهم بالتركيب من (مِن إذْ) بالسماع والقياس.

فأمّا السّماع فقد حُكي عن العرب كسرُ الميم في (مُنذُ)، فيقال: (مِنذُ)، وهذا يدلُّ على أنَّ أصلها (مِنْ إذ)، مكوّنة من حرف الجر (مِن) و (إذ) الظرفية.

وأيضاً فإنهم قد استعملوا الفعلَ بعدها كثيراً في قولهم (مارأيتُه منذُ قدِمَ)، فـ (منذُ) تدخلُ على الفعل، و(إذْ) كذلك تُضاف إلى الفعل كثيراً، نحوُ قولِ الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ﴾[4]، فهذا دلَّ على أنَّ (منذ) مأخوذة ومركبة من (من إذ) فبهذا تبِعتْ أصلَها في الدخول على الفعل. [5]

أما الفراء فقد احتجّ لتركيبها بمثلِ هذا، وهو أنَّ الاسم الذي بعدها يرتفع بأنه خبرُ لمبتدأ محذوف؛ لأنَّ (منذ) مركبةٌ من (من) و (ذو) الطائية التي بمعنى (الذي)، وهي اسمٌ موصول تفتقرُ إلى صلةٍ وعائد، ومعلوم أنَّ الصلةَ تأتي مبتدأً وخبراً فيما تأتي، فالتقدير في: مارأيته مذ يومان، هو: (مارأيتُه من الذي هو يومان) ، فحذفُ (هو) المبتدأ، وبقي الخبر الذي هو

(١) انظر : الجنى الداني ص٥٠١.
(٢) انظر : شرح الرضي ٢١١/٣.
(٣) البقرة:٦٣.
(٤) البقرة:٣٤.
(٥) انظر : شرح ابن يعيش ٥٠٩/٥.

(يومان) ، وهو مثلُ (ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً) وتقديره (بالذي هو قائل)، فكذلك (مُنذ) تدخل على المبتدأ والخبر كما دخلت (ذو) الموصولةُ عليهما. (١)

وقد احتجَّ الرضيّ لقولِه بالتركيب بأنَّ كلَّ مواضعِ مجيء (منذ) في الكلام هي على معنى الابتداء والوقتِ الماضي كما هو الحال في معنى (من إذ) قبل أن يدخلَها الضم، وقد حُذفت همزة (إذ) فكانت (مِنذْ) بالكسر، وضُمت الذالُ للحاجة إلى تحريكها للساكنين ثم احتاجوا إلى أن يضمُّوا الميم لاستثقالهم الخروج من الكسر إلى الضم، والنون الساكنة هنا حاجزٌ غير حصين، والغرضُ من التركيب هو إيجادُ كلمة محددةٍ بزمانٍ معين محدود. (٢)

أما البصريون فيردّون مذهبَ الكوفيين بأمور:

أولاً: أنّ المسموع بكسر ميم (مِنذ) لغةٌ شاذة نادرة، ليس فيها حُجة على أنها مركبة، وقد جاءت بالكسر كما جاءت بالضم وإن كان الضمُّ أشهر وأفصح.

وأيضا فقد استعمل العربُ كلُّهم لفظة (منذ) بينما لم يستعملْ (ذو) التي بمعنى الاسم الموصول إلا قبيلةُ طيء، فكيف يُحكم بتركيبِ شيءٍ مشهور مستعملٍ، من شيءٍ لم يُستعمل إلا عند قومٍ قليل. (٣)

وكذلك، فإنه إذا وَلِي (منذ) الفعل – كما احتجَّوا به – فإنما هو على تقدير زمنٍ محذوف مضاف إلى الفعل، فقولك: (مارأيتُه مذ كان كذا) فهو على حذفِ مضاف، والتقدير: مارأيتُه مذ زمانِ كان كذا، فأقيم الفعلُ مُقامه.

أما قولهُم في خفض الاسم الذي بعد (منذ): (مارأيته منذُ ليلتين) أنه مخفوضٌ بتقدير (مِن إذ) وصار خفضاً اعتباراً بـ (من) ، باطلٌ ؛ لأنّ الشيئين بمجرد التركيب يبطُل حكمُ أحدهما

(١) انظر : الإنصاف ص٣٣٠، وشرح ابن يعيش ٥٠٨/٤.

(٢) انظر : شرح الرضي ٢١١/٣.

(٣) انظر : الإنصاف ص٣٣٢، وشرح ابن يعيش ٥٠٧/٤.

مفرداً ولايكونُ لأحدهما اعتبارٌ، إذ يحدُث لهما حكم آخر. [1]

وأيضا، فإنّ تقدير الفراء لقولِه: (مارأيته منذ يومان)، بـ (مارأيته من الذي هو يومان) غيرُ مستقيم؛ لأنك إذا قلتَ: الذي أخوك زيد، بمعنى: (الذي هو أخوك) ، فإنك هنا حذفتَ المبتدأ من صلةِ الموصول وهذا لايجوز إلاَّ إذا طال الكلام. [2]

وقد حكم الرضي على مذهبي الكوفة بالتكلف. [3]

- الترجيح:

والذي أميل إليه هو ما ذهبَ إليه البصريون إذِ الحذفُ والتقدير خلافُ الأصل عند النحاة، ودعوى التركيب عند الكوفيين دعوى لادليلَ عليها في الكلام، ولابدَّ أيضاً من بينة ظاهرة للحكم بتركيبها، والله أعلم.

(١) انظر : الإنصاف ص٣٣٢ .

(٢) انظر : الإنصاف ص٣٣٣

(٣) انظر : شرح الرضي ٢٠٩/٣

(المرفوع بعد مُذْ ومُنذ) [1]

قال أبو البقاء: " واختلفوا في طريقِ الرفع.

فقال الكوفيون: فيهِ قولان:

أحدُهما: هو خبرُ مبتدأٍ محذوف.

والثاني: هو فاعلُ فعلٍ محذوف، وقد ذكرناهما في أولِ الباب.

وللبصريين مذهبان:

أحدُهما: أنَّ (مُذ) مبتدأ، وما بعده الخبر، والتقديرُ: (أولُ ذلك يومُ الجمعة) ، و (أمدُ ذلك يومان)، وهو قولُ الأكثرين.

والثاني: أنَّ (مُذ) خبرٌ مقدَّم، والتقدير: بيني وبين انقطاعِ الرؤية يومان، وهو قولُ أبي إسحاقَ الزَّجاجي، وهو بعيدٌ؛ لأنَّ (أنَّ) تقع بعد (مُذ) ،كقولك: (مارأيته مُذْ أنَّ اللهَ خلقني)، و (أنَّ) لاتكون مبتدأ.

وليس لـ (مذ) ومابعدها موضع عند الجمهور، بل هو جواب كلام مقدّر، لأنه إذا قال: مارأيته، فكأنك قلت: ما أمد ذلك، أو ما أول ذلك؟ فقلت: مذ كذا.

وقال أبو سعيد السيرافي موضعه حال، أي: مارأيته متقدماً أو مقدّرا " [2].

---

(١) انظر : المسألة في الكتاب ٢٢٦/٤، والمقتضب ٣٠/٣، والإيضاح ص٢٠٧، والإنصاف ص٣٢٦، وشرح الرضي ٢٠٨/٣، وشرح ابن يعيش ٥٠٦/٤، والبسيط في شرح الجمل ص٨٥٤، والجنى الداني ص٥٠٠، والتصريح ٦٦٢/١، والهمع ٢٢٠/٣، وائتلاف النصرة ص ١٤٦.

(٢) اللباب ٣٧٢/١، وذكر العكبري الخلاف في المسألة في شرح الإيضاح ١٣٢٤/٢، وهذه المسألة من مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: الأشباه والنظائر ٣٥٢/٣.

- دراسةُ المسألة:

ذكر العكبري مذاهبَ الفريقين في إعرابِ (منذُ ومُذ) ذكر في اللّباب مذهبين للبصريين ومثلهما للكوفيين، أمّا في شرح الإيضاح فأوردَ ثلاثة مذاهب للبصريين، ولم يذكرْ للكوفيين أيّ مذهبٍ لهم، وقد ضعّف مذهبَ الزجاجي في اللّباب، ومذهب السّيرافي في شرح الإيضاح، ورجّح القول الأوّل للبصريين.

وللبصريين في هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب جمهور البصريين، حيث ذهبوا إلى أن (يومان) في: (مارأيته مذ يومان) خبر، والمبتدأ (مُنذُ ومُذ)؛ لأنَّ معنى (منذ) هو الأمد، فإذا قلتَ: (مارأيتُه مُذ يومان)، فمعناه: أمدُ انقطاعِ الرؤية يومانِ، والأمد: في محل رفع بالابتداء و (مذ) قامت مَقامَه هنا.[1]

وقد عزا ابنُ مالك هذا القول لجميع البصريين، ولم يوافقه المراديّ، وهو قول الأكثرين منهم، وطائفة من الكوفيين. [2]

الثاني: قول بعض البصريين، حيث ذهبوا إلى أنه مبتدأ و (منذ ومذ) منصوبان على الظرفية في محلّ خبر مقدم، وتقدير قولِك (مارأيتُه مذ يومان): (بيني وبين لقائه يومان)، وهو قولُ الأخفش والزجَّاج والزجاجي ومن تبعهم. [3]

والثالث: مذهب السيرافي حيث ذهب إلى أن (مذ يومان) منتصب على الحال، أي مارأيته متقدماً أو متباعداً، ذكر ذلك العكبري، وغيره.[4]

أما الكوفيون فلهم في المسألة مذهبان:

---

(١) انظر : الإنصاف ص٣٣١

(٢) انظر : الإنصاف ص٣٣١، الجنى الداني ص٥٠٢، التصريح ٦٦١/١

(٣) انظر : المقتضب ٣٠/٣، شرح الرضي ٢١٠/٣، الجنى الداني ص٥٠٢، مغني اللبيب ٤٤٢/١

(٤) انظر : شرح الإيضاح ١٣٢٥/٢، الهمع ٢٢٤/٣

الأول: أنه فاعل لفعل محذوف، كقولك: (مارأيتُه مذ يومان)، وتقديره: (مُذ مضى يومانِ)، فـ (منذ) ظرف أُضيف إلى جملة حُذف أولها، وهو قول عامَّة الكوفيين، واختاره السُّهيلي، وابنُ مضاء، وابن مالك. (١)

الثاني: أنه خبر لمبتدأ محذوف، وتقديره: (مارأيته من الذي هو يومانِ)، على أنها في الأصل مركَّبة من (من ذو) الطائية، وهذا قول الفراء. (٢)

واختلاف الكوفيين في إعرابهما إنما هو مبنيٌّ على اختلافهم في التركيب، فمن ذهب إلى أنها مركبة من (من) الجارة و (إذ) الظرفية، قال: هو فاعل لفعلٍ محذوف، ومن ذهب إلى أنّ أصلها (من ذو) الطائية، قال: هو خبر متبدأٍ محذوف، والجملة صلة الموصول.

وقد احتجَّ الكوفيون لمذهبهم في رفع الاسم بأنه فاعل لفعلٍ محذوف؛ بعلةِ تركيبها مِن (مِن إذ)، و(إذ) كما هو معلوم كثيراً ما تُضاف إلى الفعل والفاعل، نحوُ قولِك: إذ قام زيد، فكذلك (مُنذ) التي هي في الأصل (مِن إذ) أُضيفت إلى الفعل والفاعل، لكنَّ الفعلَ فيها قد حُذف. (٣)

أما الفراء فقد احتجَّ للاسم الذي بعدها بأنه مبتدأ محذوف لعلَّةِ تركيبها من (من ذو) الطائية التي بمعنى الذي، و (الذي): اسمٌ موصول يفتقر إلى صلةٍ وعائد، والصلةُ كثيراً ماتكون مبتدأً وخبراً، فإذا قلت: (مارأيته منذُ يومان)، فالتقدير عنده: (مارأيته من ابتداءِ الوقت الذي هو يومان)، على حذفِ المضاف (ابتداء) وحذفِ المبتدأ أيضاً (هو) وإبقاءِ الخبر (يومان)، وحذْفُ المبتدأ من الاسم الموصول جائز كما هو معلوم. (٤)

ورَدَّ البصريون على مذاهب الكوفيين بأنه إنما قلنا إنَّ مابعد (منذُ) خبرٌ عنه لأن معناه (الأمدُ)، فقولك: (مارأيته منذ يومانِ)، فالتقدير: (أمدُ انقطاع الرؤية يومان)، ولفظةُ (أمدُ

(١) انظر : الجنى الداني ص٥٠٢، الهمع ٢٢٤/٣، التصريح ٦٦٢/١.
(٢) انظر : الإنصاف ص٣٢٦، شرح ابن يعيش ٥٠٨/٤، الجنى الداني ص٥٠٢.
(٣) انظر : شرح ابن يعيش ٥٠٧/٤، مغني اللبيب ٤٤٢/١، ائتلاف النصرة ص١٤٦.
(٤) انظر : الإنصاف ص٣٣٠، شرح الرضي ٢٠٩/٣، الجنى الداني ص٥٠٢.

انقطاع الرؤية) مبتدأ، فكذلك ما قام مَقامه يكون مثلَه، وحينئذ لابدَّ للمبتدأ من خبر، وخبره هنا (يومان).

وقولهم بأنَّ مابعد (منذ) فاعلٌ لفعل محذوف؛ لأنَّ الأصلَ في (منذ) (من إذ)، هو غيرُ صحيح؛ لأنَّ حُكمَ الشيء في التركيب غيرُ حكمه في الإفراد، وأحدُهما لايترتَّب على الآخر، فبطل أن يكون فاعلاً لفعلٍ محذوف. (١)

وينجرُّ هذا الرد على قول الفراء أيضاً في التفرقةِ بين حكم التركيب والإفراد ومايترتبُ عليهما ، وبأن (ذو) اسم موصول عند طيء فقط، وأما قولُك: (منذ يومانِ) بالرفع فهو مستعمل عند العرب كافَّة. (٢)

- تنبيه:

يُقدِّر جمهورُ البصريين لفظةَ (منذ) إن كان خبرُها (معرفةً) بأولِ الوقت، فإذا قلتَ: (مارأيته مذ يوم الجمعة) فالتقدير: (أولُ انقطاع الرؤية يومُ الجمعة)، وإن كان خبرُها (نكرةً) فيقدِّرونه بـ (الأمد) فإذا قلتَ: (مارأيته مُذ يومانِ)، فتقديرُه: (أمدُ انقطاعِ الرؤية يومان)، على أنَّ بعض البصريين قد خلط في هذا ، فيقدِّر منذ بـ (أولِ الوقت) سواءٌ جاء خبرُها معرفةً أو نكرة . (٣)

- الترجيح:

والذي يظهر لي فيها هو ماظهر لي في المسألة التي قبلها في القول في إفرادها وتركيبها، وأن الكوفيين جميعَهم إنما بنوا المسألةَ على أصل فاسد وهو التركيب، فبالتركيب قدَّروا أن في الجملة حذفا وهو المبتدأ، أو الفعل كما عند جمهورهم، والتركيبُ دعوى منهم بلادليل أوبينة، وبذا قوِيَ عندي مذهب إفرادها كما هو مذهب البصريين، والله أعلم.

---

(١) انظر: الإنصاف ص٣٣١.

(٢) انظر : الإنصاف ص٣٣٢.

(٣) انظر : شرح الرضي ٣/٢١٠، والجنى الداني ص٥٠١ ، والهمع ٣/٢٢٣.

(رُبَّ، بين الحرفية والاسميّة) [1]

قال أبو البقاء: " وأمَّا (ربَّ) فحرفٌ عند البصريين واسمٌ عند الكوفيين، وحجةُ الأولينَ من أوجه:

أحدُها: أن معناها في غيرِها، فكانت حرفا كسائرِ أخواتها.

والثاني: أنَّ ما بعدها مجرورٌ أبداً، ولا معنى للإضافةِ فيها، فتعيَّن أن تكونَ حرفَ جرّ.

والثالث: أنها تتعلق أبداً بفعل، وهذا حكم حرفِ الجر.

وحجةُ الآخرين من أوجهٍ:

أحدُها: أنه أخبر عنها، فقالوا:

.... وربَّ قتـــلٍ عـــارُ [2]

فرفعُ (عار) يدلُّ على أنَّه خبرٌ عنها.

والثاني: أنها لو كانت حرفَ جرٍّ لظهر الفعلُ الذي تُعدِّيه ، ولا يظهرُ أبداً.

والثالث: أنها نقيضةُ (كم) ، وكمْ اسمٌ ، فما يقابلُه اسم، يدلُّ عليه أنها جاءت للتكثير، كـ (كمْ).

---

(١) انظر : المسألة في الكتاب ٢٩٣/١، والأصول ٤١٦/١، والإنصاف ص٣١٩، وأمالي السهيلي ص٧١، والغرّة في شرح اللمع ص٥٨٠، وشرح ابن يعيش ٤٨١/٤، وشرح الرضي ٢٨٧/٤، والبسيط في شرح الجمل ص٨٦٠، وائتلاف النصرة ص١٤٤، والهمع ١٧٣/٤، والتصريح ٦٧٠/١.

(٢) جزء بيتٍ من بحر الكامل، لثابتِ قُطنة، وهو في ديوانه ص٤٩، وتمام البيت:

إن يقتلوك فإنَّ قتلك لم يكن *** عاراً عليك، وربّ قتلٍ عارُ

وانظر: البيان والتبيين ٢٩٣/١، والمقتضب ٦٦/٣، والشعر والشعراء ص٦١٣، وأمالي ابن الشجري ٤٦/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٧٧/١، والجنى الداني ص٤٣٩، والهمع ١٧٣/٤، وشواهد المغني ١٢٥/١، والخزانة ٥٧٦/٩.

والجوابُ: أمَّا الإخبارُ عن (ربَّ) فغيرُ مستقيم، لأنَّ (ربَّ) ليس لها معنى في نفسِها حتى يصِحَّ نسبةُ الخبرِ إليها، ولذلك تكونُ الصفةُ تابعةً للمجرور بـ (ربَّ) في التذكير والتأنيثِ والإفرادِ والجمع، و(رُبَّ) متحدةُ المعنى، فعُلم أنَّ الخبرَ ليس عن (ربَّ)، فأمَّا قولُه: ربَّ قتلٍ عارُ، فشاذٌّ، والوجهُ فيه أنه خبرُ مبتدأٍ محذوف، أي: (هو عارُ)، والجملةُ صفةُ لقتل.

وأمَّا الفعلُ الذي تتعلقُ به (ربَّ) فيجوزُ إظهارُه، غيرَ أنهم اكتفوا بالصفةِ عنه في كثيرٍ من المواضع لظهورِ معناه، وأمَّا حملُها على (كم) فلا يصحُّ لوجهين:

أحدهما: أنَّ التسميةَ لاتثبتُ بالإلحاقِ في المعنى، ألا ترى أنَّ معنى (مِن) التبعيض، ولايقالُ: هي اسمٌ، لأنها في معنى التبعيض، وكذلك معنى (ما) النفيُ، وهي حرف، وهو اسم، فعُلم أنَّ الاسميَّة تُعرف من أمرٍ آخر.

والثاني: أنَّ (كمْ) اسمٌ لعدد، ولذلك يُخبر عنها، وتدخل عليها حروفُ الجر، ولو جُعل مكانها عددٌ كثير أغنى عنها، كقولك: مائةُ رجلٍ، أو ألفُ رجل، وربَّ للتقليل، والتقليلُ كالنفي، ولذلك استعملوا (أقلَّ) بمعنى النفي، كقولهم: أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلك إلاَّ زيد، أي: ما رجل " [1] .

– دراسةُ المسألة:

استوفى العكبري المسألةَ في أكثر كتبه، وذكر مذاهبَ الفريقين وحججهما، ثم ردّ على الكوفيين وأجاب عمّا احتجوا به، وقد أطال عرض المسألة في اللّباب، وقصر قليلا في غيره، فقد ذكر في اللباب ثلاث حجج للبصريين ومثلها للكوفيين وذكر شاهد شعرٍ لهم، وفي شرح المتبّع ذكر حجتين للبصريين، وأغفل حجج الكوفيين، وفي شرحه للإيضاح لم يذكر سوى حجة واحدة لكل فريق، وردّ شاهد الكوفيين.

وقد نسب القول باسميتها إلى الكوفيين في اللباب وشرح اللمع، ونسبه إلى بعض الكوفيين

(١) اللباب ٣٦٣/١، وذكر العكبري الخلاف بين الفريقين في المسألة في المتبع ٣٧٧/١، وشرح الإيضاح ١٢٧٠/٢، وإعراب الحديث ٣٢٠/١، وهذه المسألة من مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: الأشباه والنظائر ٣١٨/٣.

في شرح الإيضاح .

ومع أن العكبري أطال الحديثَ فيها، إلا أن شيئا ممّا قيل في المسألة، وبعضاً من حجج الفريقين لم يذكره، فنقول:

إنّ البصريين قد ذهبوا إلى أن (ربَّ) حرفُ جر، وذهب الكوفيون والأخفش في أحدِ قوليه إلى أنها اسمٌ مبني وتبعهم ابنُ الطَّراوة والسهيلي، واختار الرّضيُّ هذا القول، وقد نسب أبوحيان في تذكرته هذا القول إلى الكسائي. (١)

وممّا لم يذكر العكبري من حجج الفريقين، حجة البصريين:

حيثُ قالوا إن (ربّ) مبنية، ولو كانت اسماً لكان حقَّها الإعراب، حيث إنّ الأسماء معربة لامبنية. (٢)

واحتجوا بأنه لو كانت (رُبّ) اسماً لتعدَّى إليها الفعلُ بنفسه إنْ كان متعدياً، أو بحرف إن كان لازماً، فيقال – مثلاً – رب رجلٍ جاهلٍ لقيتُ. (٣)

وأيضا، فإن الضمير لايعودُ إليها كما يعود على الأسماء، بدليل قولك: ربَّ امرأةٍ لقيتُها.

أمّا الكوفيون فاحتجوا على صحّة مذهبهم، فقالوا:

إن (ربّ) اسمٌ يدخله الحذف، فيقال في (ربّ) (رُبَ)، قال الله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴿٢﴾﴾(٤)، حيث قرئَ فيها بالتخفيف(٥)، ولأنّ الحذف

(١) انظر : الغرة ٥٨٦/١، أمالي السهيلي ص٧٢، وشرح الرضي ٢٩٠/٤، والجنى الداني ص٤٣٩، وتذكرة النحاة ص٥، والهمع ١٧٣/٤.

(٢) انظر : شرح ابن يعيش ٤٨٣/٤، والجنى الداني ص٤٣٩.

(٣) انظر : الغرة ص٥٨١ ، الهمع ١٧٤/٤.

(٤) الحِجر:٢.

(٥) قرأ الجمهور بتشديد الباء، وقرأ الأعمش وأبوجعفر ونافع وعاصم بتخفيفها، انظر: مختصر شواذ القرآن ص٧٠، والسبعة ص٣٦٦، والحجة في القراءات السبع ص ٢٠٤، والإقناع ص ٤١٧، والنشر ٢٢٩/٢.

لايدخل الحروف فدلَّ على أنها ليست بحرف.[1]

وكذلك فإن (ربّ) تخالف حروف الجر، وذلك في أربعة أشياء:

أولاً: أنها لاتقع إلا في صدر الكلام، وحروف الجر لا تقعُ في صدر الكلام، وإنما تقع متوسطةً؛ لأنها إنما دخلت رابطةً بين الأسماء والأفعال.

ثانياً: أنها لاتعمل إلا في نكرة ، وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة.

ثالثاً: أنها لاتعمل إلا في نكرة موصوفة، وحروف الجر تعمل في نكرة موصوفة وغيرِ موصوفة.

رابعاً: أنه لايجوز إظهارُ الفعل الذي تتعلَّق به. [2]

أما حججُ الكوفيين فلم يُسلِّم بها البصريون، ويردُّونها بما يلي:

- أولاً: الإخبار عن (ربَّ) غيرُ صحيح ويظهر هذا في قولك: (ربَّ رجلٍ لقيته)، فلا يكون (لقيته) خبرا من وجهين:

أحدها: أنه لو حلَّ محلَّ (لقيته) لفظٌ مفرد لكان مجروراً، فتقول: (ربَّ رجل ملقيٍّ) ، بجرّ (ملقي) ويكون نعتا لرجل.

الثاني: إظهار الضمير في عودِه إلى رجل لا إلى ربَّ، بدليل قولك: ربَّ امرأةٍ لقيتُها[3]

أمّا قياسها بـ (كم) فيرد البصريون بـ:

أن النصبَ يمتنع بعد ربَّ كما يجوز في (كم) ، وكذلك يمتنعُ حذف المضاف بغير كافِّ

(١) انظر : الإنصاف ص٣٢٠.

(٢) انظر : الإنصاف ص٣٢٠، وشرح ابن يعيش ٤٨٢/٤.

(٣) انظر : الغرة ص٥٨٠.

كما جاز في (كم) في قول بعض النحاة. (١)

وكذلك مما يُفرَّق بينها وبين (كمْ)، جواز حذفِ مخفوض (كم) فتقول: كم عندي، وكم ضربتُ ، تريد بذلك: كم رجلٍ ضربتُ ، وكم غلامٍ عندي، ولايجوز أن تقول: (ربَّ عندي) ، تريد: رب غلامٍ عندي. (٢)

وكذلك جوازُ الفصل بين (كم) وبين ماتعمل فيه، ولايجوز ذلكَ بين ربَّ ومجرورها كباقي الحروف. (٣)

أمَّا حجتهم في كونها لاتأخذ خصائصَ الحرف فهذا ليس من علاماتِ الاسميَّة، بدليلِ أنَّ (ما) تفارقُ حروفَ النفي بإعمالِ أهلِ الحجاز إيَّاها في رفع اسمها ونصب خبرها، ولايوجِبُ ذلك في اسميتَّها. (٤)

أمّا قولُ الكوفيين بأن (ربّ) تخالف حروف الجر في كونها لاتقع في صدرِ الكلام، فيجيبُ البصريون بأنه إنما كان كذلك لأنّ معناها التقليل، وتقليلُ الشيء يقارب نفيَه، فمن هذا شابهت حرفَ النفي، وحرف النفي له الصدارة.

وحجتهم بأنها لاتعمل إلا في النكرة، فالجوابُ عنه بأنه وجب ألا تعملَ إلاَّ في النكرة إذ كان معناها التقليل؛ لأنها تدلّ على الكثرة فبهذا يصحّ فيها معنى التقليل. (٥)

أمّا عدمُ جواز إظهار الفعل الذي تتعلق به بخلاف الحروف فهو إنما فعلوا ذلك للإيجاز والاختصار، كقولك: (ربَّ رجلٍ يعلم) ، وتقديرُه: (رب رجلٍ يعلمُ لقيتُ) ، فحذف المتعلَّق لدلالة الحال عليه. (٦)

---

(١) انظر : الأصول ٤١٦/١، والغرة ص٥٨٠.
(٢) انظر : البسيط ص٨٦١.
(٣) انظر : الهمع ١٧٤/٤.
(٤) انظر : شرح اللمع لابن الخباز ص ٢٣٢.
(٥) انظر : الأصول ٤١٦/١، والإنصاف ص٣٢١، وشرح ابن يعيش ٤٨٣/٤.
(٦) انظر : الإنصاف ص٣٢١، وائتلاف النصرة ص١٤٥.

- الترجيح:

وبعدُ فالذي أميلُ له بعد عرضِ أدلة الطرفين وحججِهم، أنَّ مذهب البصريين أقوى وأحكم ؛ لأنا نجدُ أن أقوى دليلٍ عند الكوفيين هو حملُها على (كمْ) وتشبيهُها بها، وقد نقضه البصريون بنواقضَ عدة، وأتوا بفوارق بينها وبين (ربَّ) أكثر مما بينهما من أوجه الاتفاق، إذ إنّ تشبيه الشيء بشيءٍ في أمر لايأخذ حكمه في الكليَّة، فليس كلّ شبهٍ بين شيئين يوجب لأحدهما حكماً هو في الأصل على الآخر، والله أعلم.

(واو " رُبّ " هل تعمل الجرّ ؟) [1]

قال أبو البقاء: " وتضمر (ربَّ) بعد الواو، والجرُّ بها.

وقال المبرِّد والكوفيون: الجر بالواو.

وحجةُ الأوَّلينَ أن الواوَ في الأصلِ للعطف، والعطفُ يكونُ للأسماء والأفعال والحروف، فهي غير مختصة، وما لايختص لا يعمل إلاَّ أن ينوب عن مختص لا يظهر معه ألبتة كـ (واو القسم)، فإنها تدخل على (الباء) وهما للقسم، ومن هنا لم تعمل حروف العطف لأنَّ العامل يظهر معها، فكذلك (واو ربَّ) هي للعطف.

وتدخل على (رُبَّ) كما تدخل عليها (الفاء) و (بل)، وقد أُضمرت بعد (الفاء) و (بل)، ولم يقلْ أحدٌ إنهما تجرَّان، فكذلك الواو.

فمن (الفاء) قول الشاعر:

فإمَّـــا تعرضـــنَّ أمـــيمَ عـــني ... وينزغْـــكَ الوُشـــاةُ أولـــو النِّيـــاطِ
فحـــورٍ قـــد لهـــوتُ بهِـــن عِـــينٍ ... نـــواعمَ في الـــبرود وفي الرِّيـــاط [2]

ومن (بل)، قولُ الرَّاجز:

بـــل بلـــدٍ مـــلءِ الفِجـــاج قتَمُـــه ... لايُشـــترى كتَّانُـــه وجَهْرَمُـــه [3]

---

(١) انظر : المسألة في المقتضب ٣١٩/٢، وسر الصناعة ٦٣٧/٢، والإنصاف ص٣٢٢، والمرتجل ص٢٢٤، والتسهيل ص١٤٨، وشرح التسهيل ١٨٦/٣، وشرح ابن عصفور ٤٦٩/١ وشرح ابن يعيش ١٢٤/٢، والبسيط في شرح الجمل ٨٧٠/٢، والتذييل والتكميل ٣١٤/١١، والجنى الداني ص٤٥٤، وائتلاف النصرة ص١٥٥، وشرح الأشموني ١١١/٢، والتصريح ٦٧٠/١، والهمع ٢٢٢/٤.

(٢) بيتان من بحر الوافر للمنتخل الهذلي، انظر: شرح أشعار الهذليين ١٢٦٧/٣، والمرتجل ص٢٢٤، وأمالي ابن الشجري ٢١٧/١، والإنصاف ص٣٢٤، وشرح ابن يعيش ١٢٤/٢، والمقاصد النحوية ٤٩٦/٢.

(٣) بيتانِ من مشطور الرجز لرؤبة بنِ العجاج، وهما في ديوانه ص١٥٠، انظر: كتاب الشعر ص٥٠، أمالي ابن الشجري ٢١٧/١، والإنصاف ص٣٢٥، وشرح شواهد المغني ٣٤٧/١، والدرر ١٠٣/٢.

فإن قيل: الواو قد تأتي في أول الكلام، وليس هناك معطوف عليه، قيل: إن لم يكن المعطوف عليه في اللفظ فهو مقدر، وهذه طريقة للعرب في أشعارهم.

وفيما ذكرناه جواب عما يتعلقون به " [1].

– دراسةُ المسألة:

استوفى العكبري المسألة في كتابيه اللّبابِ وشرح الإيضاح، وإن كان قد أطال العرضَ والاحتجاج للفريقين في شرح الإيضاح أكثرَ منه في اللباب، غيرَ أنه لم يُسمّ الخلاف بين الفريقين في شرح الإيضاح، فنسب قولَ الكوفيين فيه إلى بعض النحويين، بينما عزاه في اللباب إلى المبرّد والكوفيين.

وقد ذكر العكبري في شرح الإيضاح ثلاث حججٍ للبصريين، وحجتين اثنتين للكوفيين، وردّ على الكوفيين وضعف حججهم، بيناه قد ذكر حجتين للبصريين في اللباب، ورد على حجةٍ واحدة للكوفيين.

والبصريون في هذه المسألة قد ذهبوا إلى أنه إذا حُذفت (رُبّ) وبقي معناها في الكلام، فإنها تَجرّ مُقدّرة، فإذا قلتَ مثلاً (وليلٍ سريتُ فيه)، فإنّ (ليل) هنا مجرورة بـ (ربّ) مقدرةً، أي: (وربّ ليلٍ سريتُ فيه) و (ربّ) المحذوفة هي من عملتْ الجرّ لـ (ليل).

وذكر ابن يعيش بأن الواو هي نائبة في اللفظ عن (ربّ) وإن لم يكن لـ (ربّ) أثرٌ في العمل، فكذلك العامل في المضاف إليه هو حرف الجرّ المراد لامعناه. [2]

أما الكوفيون والمبرّد فيرون أنّ (ليل) مجرورة بالواو التي قبلها، وأنّ الواو هي التي عملت

(١) اللباب ٣٦٥/١، وذكر العكبري الخلاف بين الفريقين في المسألة في شرح الإيضاح ١٢٨٦/٢، وهذه المسألة من مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: الأشباه والنظائر ٣١٨/٣.

(٢) انظر : شرح ابن يعيش ١٢٥/٢

الجرّ، وليست (ربّ) المحذوفة. [1]

ثم إنّ النحويين اتفقوا على أنّ المجرور بعد (الفاء، و بل) هو على إضمار (رُبّ) والعمل لـ (ربّ) وليس للفاء وبل، حكى الاتفاق ابن عصفور. [2]

أما الواو فإنهم اختلفوا فيها كما أشرنا لها آنفاً، فالمبرد والكوفيون قالوا بأن العمل للواو، والبصريون أكثرهم، قال بأن العامل (ربّ) مضمرة.

وقد احتجّ البصريون بأكثر من حجة ذكرها العكبري، أما الكوفيون فمما احتجوا به:

أنّ الواو نابت عن (ربّ)، و (رُبّ) تعمل الخفض، فكذلك ما ناب عنها، فهي هنا قد أشبهت واو القسم في عملها، حيث نابت عن الباء، وهي مثل (حتى) أيضاً في نحو قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾[3]، حيث نابت (حتى) أحرف الجر في العمل.

واحتج الكوفيون أيضاً بأنه لو كانت الواو هنا حرفَ عطف، لما جاز الابتداء بها، في نحوِ قول الشاعر:

وبلـــدةٍ لـــيس بهـــا أنـــيسُ [4]

فدل ذلك على أنها ليست عاطفة، وإنما عاملة. [5]

وقد أجاب البصريون عن حجج الكوفيين في قولهم " بأنها نابت عن (رُبّ) كما نابت واو القسم عن الباء " بأن ذلك فاسد؛ لأن الجرّ بإضمار (ربّ) من غير عوض منها، قد جاء في نحو قول الشاعر:

---

(١) انظر : المقتضب ٣١٩/٢

(٢) انظر : شرح ابن عصفور ٤٧٠/١

(٣) سورة يوسف ، آية رقم : ٣٥ .

(٤) بيت من مشطور الرجز لجران العود، وتمامه: إلاّ اليعافيرُ وإلاّ العيسُ، انظر: الكتاب ١٣٣/١، ومعاني الفراء ٣١١/١، والمقتضب ٣١٩/٢، والإنصاف ص٢٣٤، والخزانة ١٥/٩، والدرر ١٩٢/١.

(٥) انظر : الإنصاف ص٣٢٢.

رســـــمِ دارٍ وقفـــــتُ في طلَلِـــــه كـدتُّ أقضـي الحيـاةَ مـن جَلَلِـه [1]

فلو كانت الواو عوضا من (رُبّ) لما حذفت، لأنه لايجوز حذف العوض والمعوض عنه، وأيضا فإن يجوز أن تجمع بين الواو و (ربّ) فتقول: (ورب بلدٍ) والفاء معها أيضاً، فتقول: (فربّ حورٍ)، ولو كانت عوضاً لما جاز الجمعُ بين العوض والمعوض عنه. [2]

وأيضاً فإنه قد جاءت (الفاء) و (بل) بدلا من الواو، وقد ذكر العكبري ذلك مفصلاً.

أما قول الكوفيين بأنّ الواو هنا، كواو القسم عوضٌ عن الباء، فرُدّ عليهم بأنّ هناك فرق، فإنه لايجوز أن يُجمع بين واو القسم والباء، فلاتقول: (وبالله لأفعلنّ)، فدلّ هذا على أن الواو عوضٌ

منها، أما في واو (رب) فإنه يجوز الجمعُ بين الواو و (ربّ)، فدل ذلك أن الواو ليست بعوضٍ من (ربّ). [3]

وردّ البصريون كذلك حجةَ الكوفيين بأنّ الواو ليست واو عطف، لأنه لايجوز الابتداء بحرف العطف، كما في قول الشاعر:

وبلـــــدةٍ لـــــيس بهـــــا أنـــــيسُ

وقد فندها البصريون بأنها واوُ عاطفةٌ على ماقبلها، فكأنه قال كلاماً قبلها، ثم جاء بالواو عاطفةً على ماتقدّم من كلام، فهي مثل قولك: (أمّا بعد) فقد كان كذا وكذا، أي: أمّا بعد ماكنا بسبيله فقد كان كذا وكذا. [4]

(١) بيت من بحر الخفيف، لجميل بثنية، وهو في ديوانه ص١٨٩، انظر: الخصائص ٢٨٥/١، وشرح التسهيل ١٨٩/٣، والمقاصد النحوية ٤٨٩/٢، وشرح شواهد المغني ٣٩٥/١، والدرر ١٠٦/٢.

(٢) انظر : سر الصناعة ٦٣٧/٢، وشرح ابن عصفور ٤٧٠/٢.

(٣) انظر : سر الصناعة ٦٣٨/٢، والإنصاف ص٣٢٤، والتذييل والتكميل ٣١٧/١١.

(٤) انظر : سر الصناعة ٦٣٧/٢، والإنصاف ص٣٢٥.

- الترجيح:

يظهرُ لي بأنّ قولَ البصريين بأن الجرّ على إضمار (رُبّ) هو الصواب، إذ يقطعُ ذلك ويحدُّه علةُ منعِ اجتماع العِوض والمعوّض عنه، وعلةُ منع حذفهما معا.

فلو كان العمل للواو حقا، لما جاز أن يُقال: (وربّ رجلٍ رأيته)، فتجمع بين الواو و (رُبّ)، أو لو كان أيضا العملُ للواو حقاً، لما جاز أن يُقال: (رسمٍ دارٍ وقفتُ في طللِه)، فتحذف الواو و (ربّ) معاً، فدلّ كلُّ ذلك إلى أن العامل هي (ربّ) المحذوفة المقدرة، لاغير، والله أعلم.

(إعمالُ حرفِ القسمِ عند الحذف) [1]

قال أبو البقاء: " فإن حذفتَ حرفَ القسم وعوضتَه نصبت بالفعل المقدر، وهو كقولهم:

أمرتُـــــكَ الخـــــيرَ..... .....[2]

والجرُّ جائزٌ في اسمِ الله تعالى خاصةً؛ لكثرةِ استعمالِه في القسم.

وقال الكوفيون: يجوزُ ذلك في كل مُقسمٍ به، واحتجُّوا لذلك بأشياءَ كلُّها شاذٌّ قليلٌ في الاستعمال، لايُقاس عليه، لأن حرفَ الجر كجزءٍ من المجرور، وكجزءٍ من الفعلِ من وجهٍ آخر، فحذفُه كحذفِ جزءٍ منهما إذا بقيَ عملُه.

أمَّا إذا لم يبقَ فالعملُ للفعل، ولهذا لم يكنِ الضميرُ المجرورُ إلاَّ متصلاً، ولأن عملَ حرفِ الجر قليلٌ ضعيفٌ على حسب ضعفِه، وإبقاءُ العملِ مع حذف العامل أثَرُ قوتِه وتصرُّفِه " [3]

– دراسةُ المسألة:

هذه المسألة تكلم فيها النحاة كثيرا واختلفوا، هل يجري الجرُّ في كل مُقسمٍ به إذا حذف حرفُ القسم ولم يعوّض، أو أنه لا يُجرّ بدون عوض إلا في اسمِ الله تعالى خاصةً ؟

ويبدو أن العكبري قد اختل حرفُه هنا، وجاء كلامه على غير ماتحدّث به البصريون، وذلك في قوله (وعوّضتَه)، أو أنّ ذاك جاء من خطأ النسّاخ؛ لأنّ المذهب البصري يرى أنه إذا

---

(١) انظر : المسألة في الكتاب ٤٩٩/٣، والمقتضب ٣٢١/٢، والأصول ٤٣١/١، وسرُّ صناعة الإعراب ١٣٢/١، والإنصاف ص٣٣٤، وشرح الملحة ٢٦٦/١، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٣٢٥/١، وشرح ابن يعيش ٢٦١/٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٢/١، والتسهيل ص١٥٠، والتذييل والتكميل ٣٤٧/١١، والهمع ٢٣٢/٤.

(٢) جزء بيت من بحر البسيط والبيت مختلفٌ فيه وتمامه: أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مالٍ وذا نشب، مختلف في قائله، فنسبه سيبويه وابن السراج إلى عمرو بن معد يكرب، ونُسب إلى خفاف بن ندبة والعباس بن مرداس، وآخرين، انظر: الكتاب ٣٧/١، والمقتضب ٣٦/٢، والمحتسب ٥١/١، والأشباه والنظائر ١٦/٤، وشرح شواهد المغني ٧٢٧/٢، والخزانة ١٢٤/٩، والدرر ٥٧٢/٢.

(٣) اللباب ٣٧٧/١، وذكر العكبري الخلاف بين الفريقين في المسألة في المتبع ٦٢٥/٢، وشرح الإيضاح ٢/ ١٣٣٨.

حذف حرف القسم وحلّ العِوض، وجب جرّه، لأن العِوَض مثل المعوَّض في إعماله، لكنه في شرح الإيضاح وشرح اللمع خالف قوله هنا، وجعل الجر مما لابد منه إذا وقع العوض.

وقد اختلف الفريقان، إذا حذف حرف القسم ولم يعوض، هل يجرُ كلّ مقسَمٍ به، أو يجوز جرّه في اسم الله خاصة ؟

فقال البصريون بعدم جواز جر المقسم به بدون عوض إلا إذا كان المقسَم اسمَ الله، حسب، أما غيره فلايجوز، فتقول: (اللهِ لأقومنّ)، أما في غير اسم الله، فلابد من نصبه إن لم يعوّض، تقول: (يمينَ الله) و (أمانةَ الله)، ولايجوز الجرّ حينئذ؛ لأنّ المقسَم به ليس لفظَ اسم الله.

أما الكوفيون فأجازوا جرّ كلِّ مقسَم به بدون عوض، فتقول: (الله لأقومنّ) و (يمينِ الله) و (أمانةِ الله).

والعوض عند النحاة إمّا أن يكون ألف استفهام، نحو قولك للرجل: (آللهِ ما فَعَلْتَ كذا)، أو هاء التنبيه نحو: (ها اللهِ)، أو قطع همزة الوصل، نحو: (أفأللهِ لتفعلنَّ).

واحتجَّ البصريون لقولهم بأنه لايُجرّ القسم مع حذف حرفه إلا بشرط العوض، وحكاية الكوفيين ليس بها حرف القسم ولاعوضه، فلابدَّ حينئذ من البقاءِ على الأصل واستصحابِ الحال فيها.

أما الكوفيون فاحتجوا بالسماع بأن العرب تحذفُ واوَ القسم وتجرُّ المقسمَ به، كما نقل ذلك الفراء عنهم قولهم: (آللهِ لتفعلنَّ)، فيقول المجيب: (اللهِ لأفعلنَّ)، بألفٍ واحدة. [1]

وكما تقول: (والكعبةِ لأفعلنَّ) و (المصحفِ لآتينَّ) و (أبيك لأفعلنَّ)، يَجُرُّونه بنيةِ نُطقه تقديراً، وذلك قياساً بإعمال حرف الجر إذا حُذف، في قول بعض العرب: (مررتُ برجلٍ صالحٍ

(١) انظر : معاني القرآن ٤١٣/٢.

فطالحٍ)، أي: (إلاَّ أكنْ مررتُ برجلٍ صالحٍ، فقد مررتُ بطالح). [1]

وكذلك فيما روي عن رُؤبةَ أنه إذا قيل له: كيف أصبحتَ ؟ فيقول (خيرٍ عافاك الله)، أي بخير. [2]

وكما قال الشاعر:

رسمِ دارٍ وقفتُ في طللِه كِدتُّ أقضي الحياةَ مِن جللِه [3]

وأجاب البصريون بأن لفظ اسم (الله) تعالى لكثرة سماعه في القَسَم اختُص عن غيره مع مخالفته القياس، وهو مثل دخول حرف النداء مع الألف واللام عليه دون سواه، ومع هذا لا نجدُ العربَ تقيسُ عليه ، أما في غيرِ اسم (الله) فلا يكون له إلا منصوبا بإضمارِ فعل أو مرفوعاً بالابتداء، هذا إن لم يكن فيهِ عِوض. [4]

ولاسم (الله) خصائصُ كثيرة غير ما ذُكر، وماكثُر سماعه في الكلام قد يُختص عن مثله في الحكم. [5]، أما قول بعض العرب (مررتُ برجلٍ صالحٍ فطالحٍ) فقد أجابوا بأنها مخالفةٌ للقياس، ولايجوز أن يقاس عليها؛ لأنك لابد أن تقدِّر فيها أكثر من كلمة، وهذا بعيد في القياس، وهي كذلك لاتستعمل إلا قليلاً ، فقد جاءت في لغةٍ من اللغات.

– الترجيح:

والذي يظهر لي في هذه المسألة أنّ مذهب البصريين هو الراجح؛ لأن حذفَ حرفِ الجرِّ وإبقاء عملِه مخالف للقياس، وما وَرد عن العرب – معَ قلَّته – فهو شاذٌّ لا يقاسُ عليه، والله أعلم.

---

(١) انظر : الكتاب ٢٦٢/١، وشرح الرضي ٣٠٢/٤، وشرح ألفية ابن معطي ٤٢٣/١.

(٢) انظر : الكامل ٩٢/٢، وسر صناعة الإعراب ١٣٢/١، وشرح ابن يعيش ٢٦٢/٥.

(٣) بيت من بحر الخفيف، لجميل بثنية، وهو في ديوانه ص١٨٩، انظر: الخصائص ٢٨٥/١، وشرح التسهيل ١٨٩/٣، والمقاصد النحوية ٤٨٩/٢، وشرح شواهد المغني ٣٩٥/١، والدرر ١٠٦/٢.

(٤) انظر : الأصول ٣٤٦/١، وشرح ابن عصفور ٥٣٢/١.

(٥) انظر : الإنصاف ص٣٣٧.

(لامُ الابتداء) [1]

قال أبوالبقاء: " وإذا قلتَ: (لزيدٌ منطلقٌ) من غيرِ يمينٍ في اللفظ فليست لامَ القسم بل لامُ الابتداء.

وقال الكوفيون: هي لامُ القسم، قالوا: والدليلُ عليه أنها تدخل على الفضلات، كقولك: (لطعامَك زيدٌ آكل)، وليس الطعام بمبتدأ.

وحجة البصريين: أنّ اللامَ إذا دخلت على مفعول (ظننتُ) ارتفع بالابتداء، ولم يمكن تقدير القسم فيه، لأن (ظننت) لا تلغي بالقسم، فعُلم أن تعليق (ظننت) لتَحَقُّقِ الابتداء، كما تعلق بالاستفهام، كقولهم: (علمت أيُّهم أخوك)، وأما قولهُم: (طعامَك زيدٌ آكل)، فإنما جاز لأنها في حيِّز الخبر، إذ كانت معمولة له مقدَّمة عليه فكأنها داخلةٌ على المبتدأ ".[2]

- دراسةُ المسألة:

ذكر العكبري مذهبي الفريقين باختصار، ثم ذكر لكل فريق حجته القياسية.

فالبصريون ذهبوا إلى أن اللام التي تأتي في ابتداء القول هي لامُ ابتداء وليست بلامِ قسم.[3]

أما الكوفيون فيرون اللام لام ابتداء، وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾[4]، وقوله: ﴿ لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً ﴾[5] ونحوِ: لزيدٌ أفضلُ من عمرو، وقول الشاعر:

---

(١) انظر : المسألة في الكتاب ١٠٦/٣، واللامات للزجاجي ص٧٨، واللامات للهروي ص٧٨، والإنصاف ص٢٤٠، ورصف المباني ص٣٠٦، والجنى الداني ص١٢٦، وأوضح المسالك ٦٠/٢، وائتلاف النصرة ص ١٤٧.

(٢) اللباب ٣٧٩/١

(٣) انظر : اللامات للهروي ص٧٨، الإنصاف ص٣٤٠.

(٤) النحل:٣٠.

(٥) الحشر: ١٣.

ليـومٌ بـذاتِ الطَّلـحِ عنـد مُحجَّـر أحـبُّ إلينـا مـن ليـالٍ علـى وقـرِ [1]

هي لامُ جواب قسمٍ مقدَّر، والتقدير: (واللهِ لزيدٌ أفضلُ من عمرو)، واليمينُ المحذوف مقدَّر فيها اكتفاء باللام، ودلالةً عليها.[2]

والزجاجيُّ قد أشار إلى أنها تأتي على المعنيين كليهما، والسياقُ يوضحُ المعنى المراد.[3]

أما ما احتج به الفريقان، ولم يذكره العكبري، فقد احتج الكوفيون بأنها لامُ قسم بصحّة تقدير القَسَم قبلها، وذلك لتوكيدها الشديد، وفي قولك: (لزيدٌ قائم)، تقديره: (واللهِ لزيدٌ قائم)، ويدل على ذلك معناها، إذ إنَّ القسَم من معانيه التوكيدُ والجزم، ومعنى اللامِ هنا دلَّت عليه. [4]

وقد ردّ الكوفيون حجة البصريين بأن الظنَّ إنما يُحمل على القسَم، فاللامُ فيها للقسَم كقولك: (واللهِ لزيدٌ منطلق)، ولامُ القسم – كما يُعلم – تبطلُ عملَ (ظننتُ).

وجوابُ القسَم هنا مرفوعٌ ليس بالابتداء وإنما بما بعده ؛ لأنها لا يعملُ ما قبلها فيما بعدها ولا مابعدها فيما قبلها.

وقد أجاب البصريون على هذا الاعتراض بأنه لا يُمكن أن يكونَ الظنُّ قسَما؛ لأنه لايُقسَم بالشيء إلا إذا كان عظيماً عند الحالف، كقولك: (واللهِ، والقرآنِ، وجلالِ الله..)[5]

وقد أجابوا أيضاً على حجتهم بقول: (لطعامَك زيدٌ آكلٌ)، واستدلالهِم بأنّ اللامَ دخلت في فضلة، فلم تكن لامَ ابتداء، بأنه يجوز دخولُها في حيّز الخبر، إذ كانت معمولةً لابتداء وقد

(١) بيت من بحر الوافر لامرئ القيس، وهو في ديوانه ص١٠٩، ويروى: ليالٍ بذات الطلح... من ليالٍ على أقرٍ، انظر: اللامات للزجاجي ص٧٨.

(٢) انظر : اللامات للزجاجي ص٧٨.

(٣) انظر :اللامات للزجاجي ص ٧٩.

(٤) انظر : اللامات للزجاجي ص ٧٨.

(٥) انظر: الإنصاف ص٣٤١.

قدمت عليه، فكأنَّ اللامَ حينئذٍ دخلت على المبتدأ. (١)

والفرقُ بين لامِ الابتداء ولامِ القسَم بأن لامَ القسم إنما تصير في الزمن المستقبل مقرونةً بنون ثقيلةٍ أو خفيفة سواءٌ ذُكر فعلُ القسَم فيها أم لم يُذكر فهنا تكون لامَ قسم حتماً، كقوله تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾(٢).

وقد سأل سيبويه الخليلَ عن كلمة (لتفعلنَّ) هل هي ابتداءٌ أم قسَم، فأجابه بأنها جاءت على معنى اليمين. (٣)

- الترجيح:

والذي يظهر لي أنَّ ماذهب إليه الزجاجي هو الصوابُ فيها إذ إنَّ كلا المعينين قائمٌ فيها، والمرجِّح لأحدهما على الآخر هو السياق، والله أعلم.

(١) انظر : اللباب ٣٧٩/١.

(٢) آل عمران: ١٨٦.

(٣) انظر : الكتاب ١٠٦/٣.

(ايمُنُ اللهِ، هل هي مفردةٌ أم جمع؟) [1]

قال أبو البقاء: " ومما يستعمل في القسَم (ايمُن الله)، وهي مفردةٌ عند البصريين، واشتقاقُها من اليُمن، أي: البركة أو القوة.

وقال الكوفيون: هي جمع يمين.

واحتجَّ الأولون بشيئين:

أحدهما: كسرُ همزتها، فإنها لغةٌ مسموعة، وهمزةُ الجمع لا تكسر.

والثاني: أنها همزةُ وصل، بدليل قول الشاعر:

فقال فريقُ القومِ لمِا نشَدُّتهم نعمْ، وفريقٌ لايْمُنُ اللهِ ماندري [2]

وهمزة الجمع ليست همزةَ وصل.

واحتجّ الآخرون من وجهين:

أحدهما أنه جمعُ يمين كقول الشاعر:

..... يبري لها من أيْمُنٍ وأشْمُلِ [3]

---

(١) انظر : المسألة في الكتاب ٥٠٢/٣، والمقتضب ٢٢٨/١، والإيضاح ص٢٠٩، وإصلاح الخلل ص١٧١، وشرح اللمع للواسطي ص٢٢٩، والإنصاف ص٣٤٣، وشرح ابن يعيش ٤٩٥/٤، وشرح الرضي ٣٠٦/٤، والجنى الداني ص٥٣٨، والهمع ٢٣٨/٤، وائتلاف النصرة ص٥١.

(٢) بيت من بحر الطويل لنُصَيب بن رباح، وهو في ديوانه ص٤٩، وانظر: الكتاب ٥٠٣/٣، والمقتضب ٢٢٨/١، والمنصف ٥٨/١، والإنصاف ص٣٤٣، وشرح ابن يعيش ٤٩٥/٤، وشرح شواهد المغني ١٠٤/١، والهمع ٢٣٨/٤، والدرر ١١٩/٢.

(٣) بيت من مشطور الرجز لأبي النجم العجلي، وهو في ديوانه ص٧٣، انظر: الكتاب٢٢١/١، والخصائص٦٨/٣، والأمالي الشجرية٣٨/٢، والإنصاف ص٤٣٤، وشرح ابن يعيش٤٩٥/٤، وشرح شواهد المغني٤٥٠/٢، والخزانة ٥٠٣/٦.

فقابلها بالأشملِ ، وفي جمعها في القسَم زيادةٌ توكيد.

والثاني: أن همزتها مفتوحة ، وهمزة الوصل لا تفتح مع غيرِ لامِ التعريف.

والجواب: أمَّا الأولُ فلاحجةَ فيه، لأننا لا ننكر أنَّ اليمين يُجمع على (ايمن) في غير القسَم. وأما ما ذكروه فلا تعرَّض له بالقسم، وأمَّا فتحُ همزتها فلغةٌ فيها.

وللعرب فيها لغات: فتح الهمزة وكسرها مع النون، وفتحها وكسرها مع حذف النون، كقولك: (ايم اللهِ) والخامسة (آم الله) بكسرها وفتحها مع حذف الياء والنون، و (مِنُ اللهِ) بضمّ الميم وكسرها، و (مُ الله) بالضمّ والكسر.

وقال سيبويه: إنَّ (من) هنا حرفُ جر، وليست الباقية من (ايمن) ، ولو جعلت هذه

الحروف والتصرفات في هذه الكلمة دليلا على أنها ليست جمعاً كان متمسَّكاً صحيحاً"[1].

- دراسةُ المسألة:

ذكر العُكبري مذهب الفريقين وأدلتهما، فذكر في اللباب للبصريين حجتين، وللكوفيين مثلهما، وأجاب عن حجتي الكوفيين وردها، واكتفى في شرح المتبع بحجة واحدةٍ للبصريين.

وقد ذهب البصريون في هذه المسألة إلى أنّ (ايمن الله) اسمٌ مفردٌ مشتقّ من اليُمن، أي البركة والقوة، والهمزة فيها همزةُ وصل مفتوحة، كهمزة لام التعريف، ونقل عن سيبويه أنه مشتق من اليمين[2].

وذهب الكوفيون إلى أنّ (ايمُنُ اللهِ) التي تقال في القسم هي جمع يمين، وهمزتها همزة قطع، إلا أنها صارت وصلا لكثرة الاستعمال، وهو مذهب الزجاج، وعليه ابن كيسان وابن درستويه،

(١) اللباب ٣٨٠/١، وذكر العكبري الخلاف بين الفريقين في هذه المسألة في المتبع ٦٢٨/٢.

(٢) انظر : الكتاب ٥٠٢/٣، والمقتضب ٢٢٨/١، والإيضاح ص٢١٠، والإنصاف ص٣٤٣، ومغني اللبيب١٣٦/١.

وأجازه السيرافي وابن جني. (١)

أما ما احتج به الفريقان مما لم يذكره العكبري، حجة الكوفيين:

حيثُ قالوا إنّ الدليل على أنه جمع يمين، بأنه جاء على وزن (أفْعُل) ك (أفلُس)، وهو وزنٌ يختصُّ بالجمع وليس في المفرد على مثاله إلا لفظين، " (آنُكٌ) " (٢) و (أشُدّ)، وقد دلَّ على مجيئه جمعاً قول الشاعر:

فتُجمعُ أيمُنٌ منا ومنكم بمُقسَمةٍ تمورُ بها الدماءُ (٣)

وكذلك إذا قلتَ: عليَّ أيمُنُ الله، أي أيمانُ الله. (٤)

وأيضا فإن همزتها همزة قطع إلا أنها وصلت لكثرة الاستعمال، ودليل ذلك أنها لاتكسر كما تكسر همزة الوصل، وكذلك بقاؤها في قولهم (أمُ اللهِ لأفعلنَّ) إذ لو كانت وصلا لوجب أن تحذف لتحرُّك مابعدها. (٥)

وقد ردَّ البصريون على ما احتج به الكوفيون بأمور:

أولاً: قولهم: إن الأصل في الهمزة أن تكون قطعًا لأنه جمعُ يمين، رُدَّ عليهم بأنه لو كانت قطعا حقيقةً للزمت همزته القطعَ والفتحَ، ولما جاز بأي حالٍ كسرها، فتقول كما سمع عن العرب: (إيمُنُ اللهِ) ، حكاها يونس. (٦)

---

(١) انظر : الكتاب ١٤٧/٢، والمنصف ٦١/١، والإنصاف ص٣٤٤، وشرح الرضي ٣٠٦/٤، وشرح ابن يعيش ٤٩٥/٤، والجنى الداني ص٥٣٨.

(٢) الآنك هو الرصاص أو جنس منه، انظر: مقاييس اللغة ١٤٩/١، والمحكم ٩١/٧، وشمس العلوم ٣٣٥/١، وتاج العروس ٥٥/٣.

(٣) بيت من بحر الوافر لزهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه ص٧٨، انظر: جمهرة اللغة ص٩٩٤، والإنصاف ص٣٤٣، وشرح ابن يعيش ٤٩٥/٤، والجنى الداني ص٥٣٩.

(٤) انظر : الإنصاف ص٣٤٣، وشرح ابن يعيش ٤٩٥/٤.

(٥) انظر : الإنصاف ص٣٤٤، والجنى الداني ص٥٣٩.

(٦) انظر : شرح اللمع للواسطي ص٢٣٠، والجنى الداني ص٥٣٩، والهمع ٢٣٨/٤.

وكلُّ ما كان جمعا على وزن (أفعُل) ، فلايجوز كسرُ الهمزة فيه، وهذا يدلّ على أن الهمزة وصل لا قطع. (١)

ثانياً: قولهم: إنه جمع يمين؛ لأنه على وزن (أفْعُل) ، وهذا الوزن يختص بالجمع دون المفرد، ورُدَّ عليهم بأنه قد جاء في المفرد ألفاظٌ على هذا الوزن، يقولون: (رصاص آنُك)، و(آجُر) و (أسنُمة) لاسم موضع، و (أشُدُّ) (٢)

ثالثاً: قولهم: إنّ الهمزة هنا مفتوحة، ولو كانت الهمزة وصلاً لكان يجب أن تكون مكسورة كغيرها، وردَّ عليهم بأنه لكثرة الاستعمال فتحوا الهمزة لأنها أخف من الكسرة كما فتحوها في همزة التعريف لكثرة الاستعمال. (٣)

رابعا: قولهم: الدليل على قطعها هو بقاؤها في قولهم: (أمُ اللهِ لأفعلنَّ) إذ لو كانت وصلا لوجب أن تُحذف لتحرك مابعدها، فالجوابُ عن هذا أنها ثبتت لأن الميمَ في(أمُ الله) حركة إعراب فإذا وقفتَ عليها سقطَتْ، فلذا ثبتت همزة الوصل، وكذلك لأن أصلَ الكلمة هو (أيمُن) فالهمزة داخلة على الياء، وهي ساكنة، ثم لما حُذفت الياءُ بقي حكمها.(٤)

– الترجيح:

والذي يظهر لي قوة المذهب البصري، فحجة الكوفيين في السماع لاتنتقض بالقول بأنَّ (ايمُن) مفردٌ، فالجمع في البيتين هو جمعٌ في غير القسم، وقد جاء في الشعر الهمزة فيه قد سقطت، وهذا دالٌّ على أن الساقط هي همزةُ وصل لا قطع إذ همزة القطعُ لا تسقط، وما يدلُّ كذلك على أنه مفرد أن كلّ ما كان جمعاً على زنة (أفعُل) فلايجوز كسر همزته بحال، و (ايمن) قد جاء كسر همزتها في بعض اللغات، والله أعلم.

---

(١) انظر : الإنصاف ص٢٤٥، وإصلاح الخلل ص١٧١.

(٢) انظر : إصلاح الخلل ص١٧٢، وشرح ابن يعيش ٤٩٦/٤.

(٣) انظر : الإنصاف ص٢٤٦ ، والهمع ٢٣٩/٤.

(٤) انظر : الإنصاف ص٣٤٦.

(البناءُ والإعرابُ للظرفِ إذا أُضيفَ إلى الفعلِ الُمعرب) [1]

قال أبو البقاء: " قولُه تعالى: ﴿ هَٰذَا يَوْمُ ﴾[2] هذا: مبتدأ، ويومُ: خبرُه، وهو معرب؛ لأنه مضافٌ إلى مُعرب، فبقيَ على حقّه من الإعراب.

ويُقرأ: (يومَ) بالفتح[3]، وهو منصوبٌ على الظّرف، و (هذا) فيه وجهان:

أحدهما: هو مفعول قال، أي قال اللهُ هذا القولَ في يوم.

والثاني: أنّ هذا: مبتدأ، ويومَ: ظرفٌ للخبر المحذوف، أي هذا يقعُ، أو يكون يوم ينفعُ.

وقال الكوفيون: يومَ: في موضع رفع خبر هذا، ولكنه بُنيَ على الفتح لإضافتِه إلى الفعل، وعندهم يجوزُ بناؤه وإن أُضيفَ إلى مُعرب، وذلك عندنا لايجوز إلا إذا أُضيف إلى مبني" [4]

- دراسةُ المسألة:

أوجز العكبري حديثه في مسألة ما إذا أُضيف الظرف إلى فعلٍ معرب، فهل يجوز بناؤه وإعرابه، أم يقتصر على إعرابه؟

فالبصريون يرون وجوبَ كونِ الظرف معربا إذا أضيف إلى فعلٍ معرب أو جملة اسمية،

---

(١) انظر : المسألة في الكتاب ٣٣٠/٢، ومعاني القرآن للفراء ٣٢٦/١، ٢٤٤/٣، ومعاني القرآن للزجاج ٢٢٤/٢، والأصول ٢٧٥/١، والإيضاح في علل النحو ص/١١٤، وإعراب القرآن للنحاس ٥٣/٢، وأمالي ابن الشجري ٦٨/١، وشرح التسهيل ٢٥٥/٣، وشرح المرادي للألفية ٤٣٦/١، والمساعد ٣٥٤/٢، وشرح الأشموني١٥٠/٢، والتصريح ٧٠٥/١، والهمع ٢٣٠/٣، وضياء السالك ٣٤١/٢، وخزانة الأدب ٥٥٠/٦.

(٢) سورة المائدة ، آية رقم : ١١٩ .

(٣) قرأ نافع بالفتح، والباقون بالضمّ، انظر : السبعة في القراءات ص٢٥٠، ومعاني القراءات للأزهري ٣٤٤/١، والحجة للقراء السبعة ٢٨٢/٣ .

(٤) التبيان ٤٧٧/١.

ويجوز بناؤه وإعرابه إذا أضيف إلى فعلٍ مبني أو أضيف إلى مبهمات ك (مثل، غير، حين)[١].

أمّا الكوفيون فيرون أنه يجوز بناءُ الظرف إن أُضيف لفعلٍ مُعرب أو جملةٍ اسمية إلا أنّ إعرابه أرجح من بنائه، ورجّح مذهبهم ابن مالك وابن هشام وابن عقيل، وحكى النحاس عن الكسائي أنه أجاز ذلك اضطرارا في الشعر، ونقل المرادي تجويز الفارسي لصحة البناء إن أضيف لفعل معرب.[٢]

واحتج البصريون لقولهم بأنّ سببَ البناء مع الماضي المبني إنما قُصد به المشاكلة والتناسب، فلا وجهَ للبناء مع الاسم والفعل المعرب، لضعف علتها.[٣]

والكوفيون وابنُ مالك احتجّوا بالسّماع والقياس على صحة قولهم، فأمّا السّماعُ فقد استدلوا بقراءةِ نافع التي ذكرها العُكبري ﴿ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ ﴾[٤] ، حيث قالوا إنّ النصب نصبُ بناء، ولو كان نصبَ إعراب لامتنع أن يكون اسمُ الإشارة عائدا إلى (اليوم)؛ لأنه لابد من اتحاد الظرف والمظروف.[٥]

وقوله تعالى في قراءة النصب:﴿ يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ نَفۡسٞ لِّنَفۡسٖ ﴾[٦] [٧] فمسمّى ﴿ يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ ﴾ هو (يوم الدين)، فيلزم من هذا كون الفتحة فتحة بناء، وهي مرفوعة محلاً، ولا يقدّر (أعني) فيها؛ لأن تقديرها لا يصلح إلا بعد ما لايدلّ على المسمى دلالة تعيين، و (يوم الدين) دال على مسماه دلالة تعيين، فتقدير (أعني) خطأ.

---

(١) انظر : أمالي ابن الشجري ٦٨/١.

(٢) انظر : إعراب القرآن للنحاس ١٧١/٥، وشرح التسهيل ٢٥٥/٣، وشرح الألفية للمرادي ٤٣٦/١، والمساعد ٣٤٥/٢، شرح الأشموني ١٥٠/٢.

(٣) انظر : شرح الأشموني١٥٠/٢، التصريح ٧٠٥/١.

(٤) سورة المائدة ، آية رقم : ١١٩ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ٢٥٥/٣.

(٦) سورة الانفطار ، آية رقم : ١٩ .

(٧) قرأ ابن كثير وأبوعمرو بضم الميم (يومُ)، وقرأ الباقون بفتحها، انظر: السبعة في القراءات ٦٧٤/١، معاني القراءات للأزهري ١٢٧/٣، حجة القراءات ص٧٥٣.

واستشهد الكوفيون بالشعر أيضا على جواز البناء، فمن ذلك قول الشاعر:

تـــذكّرَ ماتـــذكّرَ مـــن سُـــليمَى علـى حـينَ التواصـلُ غـيرُ دانِ [1]

وقول الشاعر:

إذا قلـتُ هـذا حـينَ أسـلو يُهيجـني نسيمُ الصّبا من حيثُ يَطّلعُ الفجرُ [2]

واستدلوا بالقياس، حيث قالوا إنّ بناءه على الفتح أحقّ وأولى له؛ لأنّ أصل الفعل فيه البناء، ولأنه (يوم) وغيرها، مضافة إلى غير متمكن.[3]

وقال ابن الشجري : بأنهم بنوه على الفتح لأجل أنهم حملوا الفعل المضارع على الفعل الماضي.[4]

وقد دفع البصريون أدلةَ الكوفيين، وخرجوا لبعضها وتأوّلوا.

فقال أبو عليّ الفارسيّ في قراءة الفتح لقوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾[5] بأنها تحتملُ وجهين:

الأول: أن يكون (يومَ) مفعولَ (قال)، أي (قال اللهُ هذا الكلام يومَ ينفعُ الصادقين)، فـ (يوم) ظرفٌ للقول.

والثاني: أن يُعربَ المعنى على الحكاية، والتقديرُ: (قال اللهُ هذا الذي اقتصصنا يقع يومَ ينفع الصادقين) فـ (يوم) خبر للمتبدأ الذي هو (هذا)، لأنه إشارة إلى حدث، والجملة في

(١) بيت من بحر الوافر، لايعرف قائله، انظر: الكامل ٨٤/١، وشرح التسهيل ٢٥٦/٣، والارتشاف ٥٢١/٢، والتصريح ٧٠٥/١، والهمع ٢٣٠/٣، والدرر ٤٤٤/٢.

(٢) بيت من بحر الطويل لأبي صخر الهذلي، وهو في ديوانه ص٩٤، وانظر: شرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢، والكامل ٥٧/٣، وشرح شواهد المغني ١٦٩/١، وشرح أبيات المغني ١٢٥/٧.

(٣) انظر : شرح التسهيل ٢٥٦/٣.

(٤) انظر : أمالي ابن الشجري ٦٩/١.

(٥) سورة المائدة ، آية رقم : ١١٩ .

موضع نصب بـ (أنها) في موضع مفعول.[1]

وقال الزجاج: ومن نصب فهو على الظرف، أي (قال الله هذا القول في يوم القيامة يوم ينفع الصادقين صدقهم)، ولا يجوز أن يكون النصب لأجل أنه مضافٌ إلى الفعل المضارع كقول الكوفيين، حيث ينصبونه في كل كلام، ويقيسونه على (يومَئذٍ).[2]

أما ابن النّحاس فخرج قوله تعالى ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ ﴾[3] أن يكون التقدير: (يَصلونها يومَ الدّين يومَ لاتملك نفسٌ لنفسٍ شيئاً) [4] .

– الترجيحُ:

أرى أنّ ماذهب إليه الكوفيون هو القولُ الراجح لقوّة أدلتهم العقلية والنقلية، حيثُ السّماع في الآية قد وَرَد بالوجهين، فقرأ نافع بالبناء وقرأ السّتة بالإعراب، ووروده في الشعر حالَ البناء كثيرٌ لايحصى، وقد وافقهم كثيرٌ من النّحاة المتقدمين والمتأخرين، والله أعلم.

(١) انظر : الحجة ٣/٣٨٣.

(٢) انظر : معاني القرآن للزجاج ٢/٢٢٤.

(٣) سورة الانفطار ، آية رقم : ١٩ .

(٤) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٥/١٧٠.

(إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه إذا اختلف اللفظان) [1]

قال أبو البقاء: " لاتجوز إضافةُ الشيء إلى نفسِه، وإن اختلف اللفظان.

وأجاز الكوفيون ذلك إذا اختلفَ اللفظانِ.

وحجةُ الأولين: أنَّ الغرضَ بالإضافة التخصيصُ، والشيءُ لايُخصّص نفسَه، ولو كان كذلك لكان كلُّ شيء مخصّصا.

واحتجَّ الآخرون بإضافةِ الشيء إلى صفتِه، كنحوِ ما ذكرنا، ومنه:﴿ وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ ﴾ [2]، ﴿ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾ [3]، و ﴿ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴾ [4]، والثاني هو الأوَّل.

والجوابُ أنَّ جميعَ ماذكروه متأوَّل على غيرِ ظاهرِه، وذلك أن التقدير: (دارُ الساعةِ الآخرة)، وقد سماها الله تعالى "ساعة" في نحوِ قوله:﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ ﴾ [5]، وأمَّا حبلُ الوريد فعلى ذلك أيضاً، والتقديرُ: (حبلُ الشَّراب الوريد)، (والدمُ الوريد)، أي: الواردُ فيه، وفعيل بمعنى فاعل كثير، وأما (حبُّ الحصيد) ، فتقديره: (حبّ الزرعِ الحصيد)، لأنَّ الذي يُحصدُ هو الزرعُ لا الحَبّ " [6].

---

(١) انظر : المسألة في: الأصول ٨/٢، والإيضاح ص٢١٣، والغرة ص٦٩٨، والإنصاف ص٣٥٢، والبيان في غريب القرآن ٤٥/٢، ٣٨٥، وشرح ابن يعيش ١٦٨/٢، وشرح التسهيل ٢٣٠/٣، وشرح الرضي٢٣٨/٢، والبسيط ص٨٩٧، والهمع ٢٧٥/٤، والتصريح ٦٩٠/١، وائتلاف النصرة ص٥٤.

(٢) سورة يوسف ١٠٩.

(٣) سورة ق ١٦.

(٤) سورة ق ٩ .

(٥) سورة الروم ١٢.

(٦) اللباب ٣٩١/١، وذكر العكبري الخلاف بين الفريقين في المسألة في المتبع ١/ ٣٩٧، والتبيان ٤٩١/١، وهذه المسألة من مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: الأشباه والنظائر ٣١٨/٣.

- دراسةُ المسألة:

ذكر العكبري مذاهبَ الفريقين، وذكر احتجاج الكوفيين بالسماع وتأوَّلَ البصريين له، وقد أورد هذه المسألة في كتبه الثلاثة.

فالبصريون فيها لايجيزون إضافة الشيءِ إلى نفسه، حتى وإن اختلفَ لفظُ المضاف عن لفظ المضاف إليه، ويأوّلون ماورد من السماع.

أما الكوفيون فإنهم يجيزون إضافة الشيء لنفسه بشرطِ ما إذا اختلفتْ ألفاظه، وحصلتْ منه فائدة.

وقد احتج البصريون بمنعه؛ بأنّ الإضافةَ إنما يراد بها التعريفَ والتخصيص، والشيء لايتعرَّف بنفسه، ولو كان فيه تعريفٌ كان مستغنيا عن الإضافة، وما لم يكن فيه تعريف فهو من باب أولى إذْ من غير الممكن أن يكون له معنى، وإنما يضافُ الشيءُ إلى الشيء ليُبيَّن به معنى.

واحتج الكوفيون بالسّماع من القرآن، نحوُ قوله تعالى: ﴿ أَوْ ءَاتِيكُم بِشِهَابٍ قَبَسٍ ﴾ [1]، وقوله تعالى: ﴿ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾ [2] وقوله: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴾ [3].

فاليقينُ في الآية في أصلها هو نعتُ للحق، والمعنى واحد في النَّعت والمنعوت، وقد أضاف هنا المنعوت إلى النعت.

ومن الشّعر قول الشاعر:

وقــرَّبَ جانــبَ الغــربيِّ يــأدو ... مَـدَبَّ السـيلِ واجتنـبَ الشَّـعارا [4]

---

(١) سورة النمل ٧.

(٢) سورة البينة ٥.

(٣) سورة الواقعة ٥٦.

(٤) بيتٌ من بحر الوافر للراعي النميري، وهو في ديوانه ص٧١، وانظر: الإنصاف ص٣٥٢، المقتصد ٥٠٣/٢، إيضاح شواهد الإيضاح ٣٣٦/١، شرح شواهد الإيضاح ص٢١٤.

والأصل أن يقول: (الجانب الغربي)، فالغربيُّ صفة للجانب.

وقول الآخر أيضا:

ولــو أقــوتْ عليــك ديــارُ عــبسٍ عرفــتَ الــذُّلَّ عِرفــانَ اليقــينِ [1]

والأصل أن يقول: (عرفاناً ويقينا).

ومن قول العرب: بقلةُ الحمقاء، وجَردُ قطيفة، وسحقُ عِمامة، وسعيدُ كُرْز، صلاة الأولى.

واحتجوا أيضاً بالقياس فقالوا بأنّ العربَ إنما أجازت أن تعطفَ الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان، وإن كان الأصلُ في العطفِ المغايرة، والمضافُ والمضاف إليه كالمعطوفِ والمعطوفِ عليه. [2]

ورد البصريون احتجاجاتِ الكوفيين، وجعلوا الشواهد محمولةً على حذفِ المضاف إليه وإقامة صفته مُقامه. [3]

فقولـه تعـالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴿٩٥﴾ ﴾[4] تقـديرُه: حـقُّ الأمـر اليقـين، وقولـه ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ ﴾[5] تقديره: ولدارُ الساعةِ الآخرة، وقوله: ﴿ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴾[6] تقديرُه: حبُّ الزرعِ الحصيد.

أما قولُ العرب: جَردُ قطيفة، وسحقُ عِمامة، وسِمْلُ سربال، فالأصل فيها: قطيفةٌ جردٌ، وعمامةٌ سحْقٌ، وسربالٌ سمْل.

---

(١) بيتٌ من بحر الوافر، لايعرف قائله، انظر: المحرر الوجيز ٣١٩/٩، والجامع لأحكام القرآن ٢٧٥/٩.

(٢) انظر : معاني القرآن ١٣١/٣، التصريح ٦٩١/١.

(٣) انظر : الإنصاف ص٣٥٣.

(٤) سورة الواقعة ، آية رقم : ٩٥ .

(٥) سورة النحل ، آية رقم : ٣٠ .

(٦) سورة ق ، آية رقم : ٩ .

وقولهم: صلاة الأولى، والحبةُ الحمقاء، فالأصل: صلاةُ الساعة الأولى، وبقلةُ الحبةِ الحمقاء.

وأما احتجاجهم بالقياس فردَّ عليه البصريون بأنه قياسٌ مع الفارق؛ لأن عطفَ الشيء على مرادفه خاصٌّ بحرف واحد من أحرف العطف وهو الواو.(١)

- الترجيح:

والحقُّ عندي أن المذهبين يجوز أن يُؤخذ بهما، ولا ضعيفَ فيهما، فكلاهما له وَجاهته فالمذهب الكوفي قويٌّ لكثرة ما سُمع في ذلك ولأنَّ إضافةَ الشيء إلى نفسه فيها معنى التأكيد والمذهب البصري بتأويلهم له يُبيَّن به المعنى غير أن المذهب الكوفي عندي أقوى؛ لأنه لاحاجة للتأويل إن كانت إضافة الشيء إلى نفسه لايكون بها المعنى غامضا غيرَ بيّن، والله أعلم.

(١) انظر : مغني اللبيب ٨١٧/١، وشرح التصريح ٦٩٠/١.

(عملُ اسمِ الفاعل الماضي) [1]

قال أبو البقاء: " فأمّا اسمُ الفاعل، إذا كان للمضيّ، فلايَعمل.

ومن الكوفيين من يُعمله.

وحجةُ الأولين في ذلك: أنّ الماضي لايُشبه اسمَ الفاعل، ولا اسمُ الفاعلِ يُشبهه، فلم تحملْ علّته في العمل، كما لم يحملِ الماضي على الاسم في الإعراب.

واحتجّ الآخرونَ بقوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾[2] ، وبقولِه تعالى: ﴿ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ﴾[3] [4] ، فنصب المعطوف.

وبقولهم: هذا معطي زيدٍ درهماً أمس، ولا ناصبَ للدرهم إلاّ الاسم.

والجواب: أمّا الآية الأولى فحكايةُ حالٍ كما يُحكى الماضي بلفظ المضارع مثلُ قولك: مررتُ بزيدٍ أمسِ يكتب.

وأما الآية الثانية، ففيها وجهان:

أحدهما: أنه على الحكاية أيضا؛ لأنّه سبحانه وتعالى في كلّ يومٍ يفلقُ الإصباحَ ويجعلُ الليل سكناً والشمسَ والقمرَ حُسبانا.

والثاني: أنّ الشمسَ والقمرَ ينتصبان بفعلٍ محذوف، أي: وجعلَ الشّمس، وهكذا يقدّر

---

(١) انظر : المسألة في سر صناعة الإعراب ٦٤٣/١، والمقتصد ٤٥٤/١، وشرح الرضي ٤١٧/٣، وشرح التسهيل ٧٥/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٤٣/٢، وشرح عمدة الحافظ ٦٥٢/٢، وشرح ابن يعيش ٩٩/٤، وشرح ابن عصفور ٥٥٠/١، والتذييل والتكميل ٣٠٤/١٠، وشرح المرادي للألفية ٤٦٦/١، والمساعد ١٩٧/٢، وشرح الأشموني ٢١٦/٢، والتصريح ١٢/٢.

(٢) سورة الكهف ، آية رقم : ١٨ .

(٣) سورة الأنعام ، آية رقم : ٩٦ .

(٤) قرأ الكوفيون (وجعل الليلَ سكنا)، وقرأ الباقون (وجاعلُ الليلِ سكنا)، انظر: معاني القراءات للأزهري ٣٧٢/١، والحجة للقراء السبعة ٣٢١/٣، وحجة القراءات ص٢٦٢.

في المسألة المستشهد بها، أي: أعطاه درهما " [1].

– دراسةُ المسألة:

استوفى العُكبري المسألة ـ مسألة عمل اسم الفاعل الماضي دون (أل) ـ في كتابيه، وذكر ما احتجّ له الفريقان من سماعٍ وقياس، ثم ردّ على الكوفيين من أوجه، وصرّح في شرح الإيضاح بذكر الكسائي ممن قال به من الكوفيين، بينما في اللباب نسَبه إلى بعض الكوفيين ولم يسمّه.

وقد تابع الكسائيَّ من الكوفيين هشامُ الضرير وأبوجعفر، وابنُ مضاء من المتأخرين.[2]

وفي اللبابِ ذكر العكبري للبصريين حجةً واحدة قياسية، وكذا في شرحه للإيضاح، أمّا مذهب الكوفيين فذكر للكِسائي دليلا سماعيا في اللباب، وزاد عليه في شرح الإيضاح دليلا آخرَ قياسيا، ثمّ بعد أجاب عن أدلة الكوفيين في كتابيه، وردّ في شرح الإيضاح دليلهم القياسيّ من وجهين.

أمّا احتجاجُ الكوفيين القياسيّ الذي ذكرَه في شرح الإيضاح، فقد احتج الكوفيون بأن الماضي يصحّ أن يُوصف به كما يُوصف بالاسم، ويكونُ اسمُ فاعله على زنته، نحو: قَلِقَ، فهو قَلِقٌ.

وردّ البصريون حجتهم بأنّ هذه الأسماء قليلة على هذا البناء، ولو جُعلت تُعمل لكان ذلك مخالفا للقياس؛ لأن هذه الأسماء لاتعمل، وما عملت إلا لقوّة الشّبه بالفعل، أما هذه فإنها تشبه الماضي من قِبَل الوزن، فهو شبهٌ من وجه واحد.

وزاد ابنُ يعيش وابن عصفور وغيرهم دليلا استدلّ به الكوفيون على عملِ اسمِ الفاعل الماضي، وذلك في ماحكاه الكسائيّ عن العرب: (هذا مارٌّ بزيد أمس)، فـ (مارّ) عمِل في الجارّ والمجرور الذي بعده مع مضيّ الاسم.

وأجاب عنه البصريون بأنّ العملَ فيه إنما كان في الجارّ والمجرور، وليس في المفعول الصريح، والجارّ والمجرور مثل الظرف، والظروف يُعمل فيها روائح الأفعال.[3]

---

(١) اللباب ٤٣٧/١، وذكر العكبري الخلاف في المسألة بين الفريقين في شرح الإيضاح ٦٨٧/١.

(٢) انظر : شرح المرادي للألفية ٤٦٦/١، التصريح ١٢/٢

(٣) انظر : شرح الرضي ٤١٧/٣، شرح ابن يعيش ٩٩/٤، شرح ابن عصفور ٥٥٠/١

- الترجيحُ:

جماهير النحاة قد حكموا في هذه المسألة بمنع الإعمال، وما انفرد به الكسائيّ وقليلٌ معه بقوله في جوازِ الإعمالِ إنما هو احتجاجٌ ضعيفٌ لا يَقوى على الثبات لما قد رُدّ عليه من تأويلٍ لما سُمع، والله أعلم.

(معمولُ الصّفةِ المشبّهة المقترن بـ (أل) إن كان مرفوعاً) [1]

قال أبو البقاء: " والسّادس[2]: مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهُ، فتنون الصفةَ وترفع الوجه، وفيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: تقديره: حسنٍ الوجهُ منه، وهو قولُ الزّجاج وغيره من النحويين، ومثلُه قوله تعالى ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾ ﴾[3] أي: له.

والمذهب الثاني: أنّ في (حَسَن) ضميرُ الرجل، والوجهُ بدلٌ من ذلك الضمير، وهو قولُ أبي علي، واستضعفَ حذفَ العائد، وليس بضعيفٍ في الحقيقة؛ لكثرةِ ماجاء منه، كقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾[4] ، أي: لاتجزي فيه.

والمذهب الثالث: قولُ الكوفيين، وهو أنّ الألف واللام بدلٌ من الهاء؛ لأنّ كلّ واحدٍ منهما للتعريف، فكأنه، قال: حسنٍ وجهُه، وهذا بعيد؛ إذ لايصحّ هذا في كل موضع، ألا ترى أنك لو قلتَ: ضربَ زيداً الغلامُ، وأنت تريد: غلامُه، لم يجز؛ لأنّ التعريفَ بالألف واللام مخالفٌ للتعريف في الإضافة.

وعلى هذه المذاهب جاء قولُه تعالى: ﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴿٥٠﴾ ﴾.[5]

---

(١) انظر : المسألة في معاني القرآن للفراء ٤٠٨/٢، وإعراب القرآن للنحاس٤٦٨/٣، والإيضاح العضدي ١٨٠/١، والإغفال ٥٢٤/٢، والبسيط ١٠٩٤/٢، والتبصرة والتذكرة ٢٣٠/١، والإيضاح في شرح المفصل٦٢٣/١، وشرح الرضي ٤٤٠/٣، وشرح التسهيل ١٠١/٣، وشرح ابن يعيش١١٧/٤، وشرح ابن عصفور ٥٧١/١، والارتشاف ٢٣٥٢/٥، والجنى الداني ص/١٩٨، ومغني اللبيب ص/٦٥، والتصريح ٥٠/٢.

(٢) أي من صور ومسائل (حسن وجهه) في باب الصفة المشبهة.

(٣) سورة النازعات ، آية رقم ٤١ .

(٤) سورة البقرة ، آية رقم ٤٨ .

(٥) سورة ص ، آية رقم ٥٠ .

وقوّى أبوعلي مذهبَه بأنك تقول: فُتحتِ الجنانُ إذا فتحت أبوابُها، فأقامَ الجنان مقام الأبواب" [1].

– دراسةُ المسألة:

استوفى العكبري المسألة، وبيّن مذاهبها، وضعّف مذهب الكوفيين، ولم يذكر حجةً فيها لأحد، غيرَ حجةٍ للكوفيين وردٍّ البصريين على مذهبي الكوفيين والفارسي من جهة السّماع والاستعمال؛ لأنّ المسألة في أصلها تأويلٌ لصورةٍ جاء معمولُ الصّفة المشبهة فيها مرفوعا ومقترنا بأل، واختلافهم هل (أل) التي في معمولِ الصفة المشبهة عوضٌ من الضمير المحذوف، أم متعلّق الصّفة فيها محذوف أم غير ذلك، وهذه المسألة من المسائل القبيحة عند النحاة، ولا تجوز إلا في ضرورة الشعر.[2]

وقد ذكر العكبري في المسألة ثلاثة مذاهب في التبيان وشرح الإيضاح، واقتصرَ في اللباب على مذهبي الفريقين، وفي شرح الإيضاح صرّح بمذهب الفارسي، وأشار إلى الزجاج ممّن قال بمذهب البصريين.

وقد نسب بعضُ النحاة المذهب الأول للبصريين وبعضِ الكوفيين، ونسبه ابنُ يعيش إلى أكثرِ البصريين، أمّا مذهبُ أبي علي فقد تبعه الزمخشري في كشّافه، واختاره ابنُ أبي الربيع، وجعله ابنُ الحاجب أقوى من قول الكوفيين، كما هو الحال عند العكبري، أمّا مذهب الكوفيين فقد تابعهم عليه بعضُ البصريين كابنِ مالك، وكثيرٌ من المتأخرين.[3]

والزجاج في المسألة قد ساوى مذهب الكوفيين بمذهب البصريين من حيث المعنى، إلا أنّ تقديرَ (منها) أجودُ عنده من كونِ (أل) عوضاً من الضمير، فقد قِبل مذهب الكوفيين من

---

(١) شرح الإيضاح ٧١٦/١، وذكر العكبري الخلاف في المسألة بين الفريقين في اللباب ٤٩٣/١، التبيان ١١٠٣/٢

(٢) انظر : الإيضاح العضدي ١٨٠/١،والإيضاح في شرح المفصل ٦٢٣/١،وشرح الرضي ٤٤٠/٣،وشرح ابن يعيش ١١٩/٤.

(٣) انظر : الإغفال ٥٢٤/٢، والبسيط ١٠٩٥/٢،وشرح التسهيل ١٠١/٣، وشرح ابن يعيش ١١٧/٤، ومغني اللبيب ص٦٥.

حيثُ المعنى، ولم يقبله صناعة.[1]

وابنُ مالك قد جعل الفراء موافقا لسيبويه في هذه المسألة، فسيبويه كان قد سوّى بين (ضُرب زيدٌ ظهرُه وبطنُه) و (ضُربَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ) فجعل في هذا المثال (أل) والضمير متقارضان والمعنى فيهما واحد، إلا أنّه لم يقدّر (منه) في هذا المثال كما قد قدّرها البصريون.[2]

وقد أغفل العكبري كثيرا من احتجاجات المذاهب، وردّ بعضهم على بعض، فممّا احتج به البصريون قولهم: بأنّ العائد (منها) المقدر في قوله تعالى:﴿ مُفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾[3]، محذوفٌ للعلم به وفهمِ المعنى من السياق، والعربُ قد تحذف العائدَ للعلم بموضعه، كما في حذفِ الصّلة في قوله تعالى: ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾[4] ، أي بعثّه.

وقد حكى سيبويه في حذف عائد الصفة قولَهم: (الناسُ رجلان، رجلٌ أكرمتُ، ورجلٌ أهنتُ) والتقدير: أكرمتُه وأهنتُه، وقولَ الشاعر:

فمـــا أدري، أغـــيّرهم تنـــاءٍ وطـولُ العهـد، أم مـالٌ أصـابوا [5]

ومثله كثير.[6]

واحتجّ الكوفيين على عوضِ (أل) من الضمير ببعضِ السّماعات عن العرب، من ذلك:

حكاية الفراء بأن بعضَ العرب تقول: (مررتُ على رجلٍ حسنةٍ العين، قبيحٍ الأنف) والتقدير: حسنةٍ عينُه وقبيحٍ أنفُه.

---

(١) انظر : معاني القرآن للزجاج ٣٣٧/٤.

(٢) انظر : شرح التسهيل ١٠٢/٣.

(٣) سورة ص ، آية رقم ٥٠ .

(٤) سورة الفرقان ، آية رقم ٤١ .

(٥) بيت من بحر الوافر للحارث بن كَلَدة، انظر: الكتاب ٤٥/١، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٥/١، والأزهية ص١٤٦، وأمالي ابن الشجري ١٠/١.

(٦) انظر : الإغفال ٥٢٥/٢، شرح ابن يعيش ١١٨/٤.

وقول الشاعر:

أيـا ليلـةً خُـرسَ الـدّجاجُ، سـهرتها ببغدادَ ماكادت عن الصّبح تنجلي [1]

والتقدير: خرسا دجاجُها.[2]

وقد ردّ البصريون مذهبَ الكوفيين بأنّ العوض ليس بشيءٍ، فقد يجتمع العوضُ والمعوضُ عنه، وذلك مثل قول الشاعر:

رحِيـبٌ قِطـابُ الجيـبِ منهـا رقيقـةٌ بجـسِّ النـدامى بضـةُ المتجـرَّدِ [3]

فهذا دلّ على أنّ (أل) لاتكون عِوضا عن الضمير، ولو صحّ ذلك؛ لما اجتمعا هنا.[4]

وضعّف البصريون مذهبَ أبي علي الفارسي، بأن مذهبَه البدل ـ بدل بعض من كل ـ لابدّ له من ضميرٍ يعودُ على المبدلِ منه، ولايجوز حذفُه إلا في بعضِ الكلام، وذلك قليل.[5]

وردّ الرضيّ مذهب أبي علي الفارسي في حُكمه على رفع (الوجه) بأنه بدلٌ من الضمير المستكنّ في (حسَن)، حيثُ ضعّفه وجعله هذا كمن يغسلُ الدمَ بالدم؛ لأنّ بدل البعض والاشتمال أيضاً لايخلوانِ من ضمير المبدل منه في الغالب، أما هذا فقد خلا منه.[6]

وردّ أيضا على الكوفيين بأنّ المسائل التي يُشترط فيها الضمير لايجوز أن يُبدل بها (أل)، وهو قبيح.[7]

---

(١) بيت من بحر الطويل، لم أعثر على قائله، انظر: شرح التسهيل ١٠١/٣، والمقرب ص١٥٤، والمساعد ٢٢١/٢، اللسان ٩٤/٣، ورواية اللسان عن الكسائي: (طويلةً) و (ببغدان)، مكان (سهرتها) و (ببغداد).

(٢) انظر : معاني الفراء ٤٠٨/٢، شرح التسهيل ١٠١/٣.

(٣) بيت من بحر الطويل لطرفة بن العبد، وهو في ديوانه ص٣٠، انظر: المحتسب ١٨٣/١، وشرح التسهيل ٢٦٣/١، والتصريح ٥٠/٢، والخزانة ٣٠٣/٤.

(٤) انظر : التصريح ٥٠/٢.

(٥) انظر : شرح ابن عصفور ٥٧٢/١.

(٦) انظر : شرح الرضي ٤٤٠/٣.

(٧) انظر : شرح الرضي ٤٤١/٣.

وحاجّ الفارسي الزجاجَ في تضعيفه لمذهب الكوفيين من حيثُ الصناعة، وردّ عليه ردا افتراضياً بأنه يمكنُ أن يحتجّ الكوفيون: بأنّ العوضَ حاصلٌ في صورة (هذا حسنٌ الوجهَ)، والتقدير: حسنٌ وجهَه، فلمَ مُنع العوضُ في الأولى، وصار في الثانية؟

وأيضا فإنهم كثيرا ما يُدخلون (ألْ) في (الحسن) إذا قالوا (هو الحسنُ الوجهِ) تارةً، ويتركونها تارةً أخرى فيقولون: (هو الحسنُ وجهِهِ) فدلّ على أنّ (ألْ) تقومُ مقامَ الاسم، وأنهما متعاقبان.(١)

وردّ الفارسي على من ضعّف مذهبَ البدل، وأنّ البدل يلزمُ حكمَ المبدل منه غالبا، حيثُ قال بأنّ ذا لايلزم؛ ومعناه هذا هو غيرُ ما أراده النحاة، لأنهم يقولون: التنوينٌ بدلٌ من الألف واللام ومن الإضافة، وإنما يَعنون أنه لايجتمع مع ماهو بدلٌ منه في اللفظ، ويقولون أيضاً: الميمُ في (فم) بدلٌ من الواو التي هي عينها، ثم نراهم يُعاقبون الحركات على الميم، ولايعاقبونها في الواو، فهذا دلّ على أنه لايلزم أن يأخذ البدل حكم المبدل منه خالصا.(٢)

وأيضا فإنّ ابن مالك قد ضعّف رأي أبي عليّ، وردّه بأن القولَ بالبدل من ضمير مستكنّ في (مفتّحة) من قوله تعالى: ﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ٥٠ ﴾(٣)، لايُنجيه ولايعفيه من جعل (أل) خلفاً عن الضمير، فالحاجة إليه كالحاجة إليه في الإسناد.(٤)

– الترجيحُ:

أقول هنا كما قال الزجاج بأنّ تقديرَ الكوفيين كتقدير البصريين من حيثُ المعنى، أما من حيث الصناعة فبعيد؛ لأنّ (ألْ) حكمُها ليسَ كحكمِ الضمير من جهة التعريف؛ فلايمكن إذا أن يعيض أحدهما الآخر إذا كانا مختلفين، والقول في هذه المسألة هو قول البصريين بأنه على تقدير محذوف، والله أعلم.

(١) انظر : الإغفال ٥٢٧/٢.
(٢) انظر : الإغفال ٥٢٨/٢.
(٣) سورة ص ، آية رقم ٥٠ .
(٤) انظر : شرح التسهيل ١٠٣/٣.

(توكيدُ النَّكرات) [1]

قال أبو البقاء: " ولا توكَّد النكرات، وأجازه الكوفيون.

وحجةُ الأولين من وجهين:

أحدهما أنَّ التوكيد كالوصف، وألفاظُه معارف، والنكرةُ لا تُوصف بالمعرفة.

والثاني: أنَّ النكرة لا تثبت لها في النفس عينٌ تحتمل الحقيقة والمجاز، فيفرَّق بالتوكيد بينهما بخلافِ المعرفة؛ ألا ترى أنك لو قلتَ: (جاءني رجل) لم يحتِمل أن تفسِّرَه بـ (كتابِ رجل)، لأنَّ المجازَ في هذا الاستعمال لا يُغلب حتىَّ يُدفع بالتوكيد، بخلافِ لفظة (القوم) فإنه يغلِبُ استعمالهُا في الأكثر، فإذا أردتَ الجميعَ أكَّدت لرفع المجاز الغالب.

ومثلُ ذلك الاستثناء، فإنه دخل الكلامَ ليرفعَ حملَ لفظ العموم على الاستغراق، لأنه يُستعمل فيه غالباً.

واحتجَّ الآخرون: بأنَّ ذلك قد جاء في الشعر، فمن ذلك قولُ الراجز:

أرمي عَليها وهي فرعٌ أجمعُ ... وهي ثلاثُ أذرع وإصبعُ [2]

وقال الآخرُ:

إذا القَعود كرَّ فيها حَفَدا ... يوماً جديداً كلُّه مُطَّردا [3]

---

(١) انظر : المسألة في الغرة ص٧٨١، والإنصاف ص٣٦٢، وشرح ابن يعيش ٢٢٧/٢، وشرح ابن عصفور ٢٦٧/١، وشرح التسهيل ٢٩٥/٣، وشرح الرضي ٣٧٣/٢، وشرح الألفية للمرادي ٥٨٣/١، وشرح الأشموني ٣٤٠/٢، والتصريح ١٣٧/٢، وائتلاف النصرة ص٦١.

(٢) بيتان من مشطور الرجز لحميد بن الأرقط، انظر: الكتاب ٢٢٦/٤، وإصلاح المنطق ص٣١٠، والخصائص ٣٠٧/٢، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص٣٥٣، والاقتضاب ٣٤٢/١، والخزانة ٢١٤/١.

(٣) بيتان من مشطور الرجز، لايعرف قائلهما، انظر: الإنصاف ص٣٦٣، وأسرار العربية ص٢٦٢، وشرح ابن يعيش ٢٢٧/٢، والخزانة ١٧٠/٥.

وقال آخر:

قـد صـرَّت البكـرةُ يومـاً أجمعـاً [1]

والجوابُ عن هذه الأبيات من وجهين:

أحدهما: أن التوكيدَ فيها للمعرفة لا للنكرة، فقولُه (أجمع) توكيدٌ لـ (هي)، ولكنه اضطُرَّ، ففَصلَ بالخبر بين الموكَّد والموكِّد كما في الصِّفة، وقيل: في (فرْع) ضمير، والتوكيدُ له، وهذا بعيدٌ.

وأما قوله (جديدا كلّه) فهو مرفوع على أنه تأكيد للضمير في (جديد).

والوجه الثاني: أن هذه الأبيات شاذة، فيها اضطرار، فلا تُجعل أصلاً " [2]

– دراسةُ المسألة:

أطلق العكبري نسبه الجواز إلى الكوفيين في كتابيه، والمشهور عنهم أنهم يجيزون توكيد النكرة بشرطين، وليس على الإطلاق وقد ذكر في اللباب حجتين للبصريين، وحجة للكوفيين سماعية، وأجاب عنها، وردّها بالشذوذ، وفي شرحه للإيضاح لم يذكر سوى شواهد الكوفيين، ثم ردّها وأجاب عنها.

وقد افترق النحويون في توكيدِ النكرةِ على ثلاثةِ مذاهب:

المذهب الأول: يمنع توكيدَ النكرة مطلقا، وهم البصريون.

المذهب الثاني: يجيز توكيدَ النكرة مطلقا، وهم بعضُ الكوفيين، ذكر ذلك ابن مالك[3]

المذهب الثالث: يجيز توكيدَ النكرة بشرط إفادتها بأن تكون محدودةً ومعلومةَ المقدار أو

---

(١) بيت من مشطور الرجز، وهو بلانسبة، انظر: الإنصاف ص٣٦٣، وأسرار العربية ص٢٦٢، وشرح ابن يعيش ٢٢٧/٢، والمقاصد النحوية ١٤٠/٣، والخزانة ١٨١/١، والدرر ٤٠٨/٢، والمعجم المفصل ١١٩٨/٢.

(٢) اللباب ٣٩٥/١، وذكر العكبري الخلاف بين الفريقين في المسألة في شرح الإيضاح٢/ ١٣٨٦، وهذه المسألة من مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: الأشباه والنظائر ٣١٨/٣.

(٣) انظر : شرح التسهيل ٢٩٦/٣، وشرح الألفية للمرادي ٥٨٣/١.

مؤقتة، وشرطِ أن يكون التوكيد من ألفاظ الإحاطةِ والشمول، وهي (كلّ) و(جميع) و (عامّة)، وهم جمهورُ الكوفيون وتبعهم الأخفش ، وعليهِ مذهبُ ابن مالك والرضي. (١)

والخلاف الظاهر في كتب النحو إنما هو بين المذهب الأول والثالث.

وقد ذكر العكبري بعض حجج الفريقين وأجاب عن بعضها، وممّا لم يذكره:

احتجاج البصريين بأنّ النكرةَ تدلُّ على العموم، والتوكيدُ يدلُّ على التخصيص، وكلاهما ضدُّ الآخر فلا يصلح أن يكون مؤكِّدا. (٢)

أما الكوفيون فقد احتجوا بالقياس لأنَّك إذا قلتَ: (أكلتُ رغيفا)، جاز أن يُفهم منه أكلُه جميعا، وجاز أن يُفهم أيضا أكلُ بعضه، وإذا قلتَ: (كلَّه)، فإنه يفيدُ العمومَ والإحاطة، وكذلك قولك: (قعدتُ يوماً كله)، و (قعدت ليلةً كلها)، فإنّ اليوم فيها مؤقت فلذا يجوز أن يحدُثَ شيءٌ في بعضه ، والليلةَ مؤقتة فيجوز أيضاً أن يُحدَث شيءٌ في بعضها. (٣)

وقد ردّ البصريون شواهد الكوفيين وتأولوها وخرجوا لها، وأشذّوا بعضها، وقالوا بأنه لو سلمنا أن هذه الأبيات التي ذكروها صحيحة الرواية عن العرب، لكان لشذوذِها وقلتها في بابها حجةٌ في ردّها ودفعها، ولو جعلنا هذه الشواذّ أصلاً لاختلط المطّرد بالشاذ واختلطت الأصول بغيرها. (٤)

- الترجيح:

والذي يظهر لي بعد عرضِ الأدلة إلى أنَّ المنع أرجح؛ وذلك لشذوذ وقلةِ مجيء توكيدِ النكرة المعنوية، إذ لو طرَدْنا القياس في كلّ ما جاء شاذا مخالفا للأصول، وجعلناه أصلا، لأدَّى إلى أن تختلطَ الأصولُ بغيرها، كما ذكر ذلك الأنباري (٥)، والله أعلم.

---

(١) انظر : شرح الرضي ٣٧٣/٢، وشرح ابن يعيش ٢٢٧/٢، وشرح ابن عصفور ٢٦٧/١، وشرح التسهيل ٢٩٦/٣.

(٢) انظر : الغرة ص ٧٨٦، الإنصاف ص٣٦٣.

(٣) انظر : الإنصاف ص ٣٦٣، وشرح ابن عصفور ٢٦٨/١، والتصريح ١٣٨/٢.

(٤) انظر : الإنصاف ص٣٦٥.

(٥) انظر : الإنصاف ص٣٦٦.

(العاملُ في المعطوف) [1]

قال أبو البقاء: " الرابع[2]: العاملُ في الاسم الثاني، وقد اختلفوا فيه، فقال المحققون:

العاملُ فيه هو العاملُ في الأول، واستدلّوا عليه بأشياء:

أحدُها: قولك: زيدٌ وعمروٌ قائمان، فالعاملُ في الاسم الأوّل الابتداء، والثاني كذلك.

ولو كان العامل في الثاني ابتداء آخر، لاختلف العاملُ وتعدّد، فلم يرتفع عنهما خبرٌ واحد كما في الفعلين في قولك: قام زيدٌ وذهب عمروٌ العاقلان، لايجوز أن يكون العاقلان صفة لماذكرنا في موضعه.

وثانيها: أنّ الثاني لايصحّ أن يعملَ فيه عاملٌ ثانٍ في بعض المواضع كقولك: اختصمَ زيدٌ وعمرو؛ لأنك لو قدّرت: واختصم عمروٌ لكان الاختصام من واحد.

وثالثها: قولك: مازيدٌ ولاعمرو ذاهبين، ولو كان العامل غيرَ الأول لكان التقدير: مازيدٌ ولاعمرو، ولو أظهرتَ هذا لم يجز، فكذلك لايجوز تقديره.

والرابع: قولك: كان زيدٌ وعمرو وخالد كراما، فالنصبُ في كرام نصبٌ واحد، فلو كان كلّ واحد من الأسماء يرتفع بغير الأول لتعدّد الرافع والناصب، ويلزم من تعدّد الناصب تعدّد النصب.

وخامسها: أنّ العطف في بعض المواضع بمنزلة التثنية، فقولك: قام زيدٌ وعمرو بمنزلة: قام الزيدان، والعامل في المثنى واحد.

---

(١) انظر : المسألة في سرّ الصناعة ٦٣٨/٢، والخصائص ٤٢٨/٢، والأصول ٦٩/٢، ونتائج الفكر ص٢٤٩، وشرح ابن يعيش ٤/٥، والبسيط ص٣٣٠، وبدائع الفوائد ٣٣٨/١، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ص٥٧، والهمع ١٦٧/٥.

(٢) أي الرابع من مسائل وقضايا حروف العطف التي تكلم عنها العكبري.

فكذلك ماتنزّل منزلته.

وسادسها: أنّ حروف العطف وُضعتْ للاختصار، فلو قُدّر عامل لكان بمنزلة إظهاره، وفي ذلك نقض لغرض العطف.

وقال الكوفيون: العاملُ في الثاني غيرُ العامل في الأول إلا أنه حُذف، قالوا: وعلة ذلك أن الفعل لايكون له إلا فاعلٌ واحد، ومتى قُدّر العاملُ في الأول عاملا في الثاني لَزِم منه أن يكون للفعل فاعلانِ فصاعدا.

والجواب: أنّ العطف صيّر الاسمين كاسمٍ واحد من جهة الإعراب، والسّبب في ذلك أنّ الواو قوّت الفعل حتى عمِل في الاسمين كما ذكرنا في باب الاستثناء والمفعول معه.

ثم ينتقض ماذكروه بقولهم: اختصم زيدٌ وعمرو، فإنه قد عمل في الفعل الواحد في فاعلين" [1].

- دراسةُ المسألة:

استوفى العكبري مذهب البصريين هنا وجعله مذهب المحققين، واحتجّ لهم بأكثرَ من حجة، ونسب القولَ الآخر للكوفيين وذكر حجتهم، ثم أبطلها ودحضها، وللمسألة رأيٌ ثالث مشهور لم يشر إليه، إلا في معرض ردّه على احتجاجه للجمهور، وقد ضعفه، وذلك في الدليل السادس.

والعُكبري قد نسَبَ القول الثاني إلى الكوفيين، ولم أجد مَن نسَب هذا القول إليهم غيره.

والمسألة فيها ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهبُ سيبويه وجماعة من البصريين وهو أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه، ذكر هذا ابن يعيش، ونسبه صاحب الفصول المفيدة إلى سيبويه

(١) شرح الإيضاح ١٤٧٤/٢، وذكر العكبري الخلاف في المسألة من غير نسبتها لأصحابها في المتبع ٤٤٢/٢.

وجمهور المحققين، كما هي نسبة العكبري.

المذهب الثاني: مذهب أبي علي الفارسي وابن جني، وهو أن العامل في المعطوف هو الفعل المحذوف المقدر، والعامل في المعطوف هو في معنى عامل المعطوف عليه، والواو جيء بها لتغني عن إعادة الفعل، واختار هذا القول السهيلي وابن القيم.(١)

والمذهب الثالث قول ابن السراج، وهو أن العامل هو حرف العطف، وقد نسب ابن برهان وابن كليكدي هذا القول إلى أبي علي الفارسي وابن جني وعلي ابن عيسى الرَّبَعَي.(٢)

فالأوّلان ذكرهما العكبري، والثالث أغفله.

وأكثر من تكلم في المسألة هذه يُضعّفون قولَ من قال إن العامل حرف العطف.(٣)

أما الأوّل فقد احتجّ له العكبري بحجج كثيرة، واستوفى أطرافها، لكنّا نجد ابن يعيش قد زاد عليه شيئا، وهو أنّ العمل يختلفُ فيه ويتغيّر لاختلاف العامل، فالعملُ لايكون واحدا؛ لأن العاملَ مختلفٌ، فلتغيّره واختلافه اختلف العمل، بعكسِ ما إذا كان العاملُ هو الحرف، فإنّ

العاملَ واحد، فيجب حينئذ أن لايتغير العمل.

والحرف العاطف جاء ليشرك بين الاسمين، والفعل فيه قد عمل في الاسم الثاني بواسطة الحرف(٤).

واحتجّ مَن قال بأنّ العامل في المعطوف فعلٌ مقدّر محذوف، بأن الدليلَ على هذا هو إظهارهم العامل بعده في نحو: ضربتُ زيدا وضربتُ بكرا، ونظرتُ إلى جعفر وإلى خالد، فلو كان العامل هو الأول لما جاز إظهار الفعل الثاني، فكما أنه حين ظهوره عامل، فكذلك حين

(١) انظر : سر الصناعة ٦٣٨/٢، ونتائج الفكر ص/ ٢٤٩، وبدائع الفوائد ٣٣٨/١.
(٢) انظر :الأصول ٦٩/٢، وشرح اللمع ٢٣٧/١، والفصول المفيدة ص٥٧.
(٣) انظر : سر الصناعة ٦٣٩/٢، وشرح اللمع ٣٣٠/١، وشرح ابن يعيش ٤/٥، وبدائع الفوائد ٣٣٨/١.
(٤) انظر : سر الصناعة ٦٣٨/٢، وشرح ابن يعيش ٤/٥، والفصول المفيدة ص٥٧.

حذفه لفظا ومرادًا معنى عامل، وإن كان ابن جني يرى أن العامل وإن كان مقدرا، إلا أن مما يقدر من الأشياء من إذا أبرزتَه لفظاً قبُح، ثم استشهد لذلك بشواهد.(١)

وأيضاً فإنّ حرف العطف لايعمل ماقبله فيما بعده، فالفعل الذي قبله قد أخذ معموله، فلا يسلط على مابعد الحرف.

ويدل عليه السماع أيضاً في إظهار العامل قبل المعطوف، قال الشاعر:

بـــل بـــني النجـــار إنَّ لنـــا فـيهمُ قتلـى وإنّ تـــــرِهْ (٢)

والمراد: لنا فيهم قتلى وترة، وهو مطّرد في كل حروف العطف، إلا في الواو الجامعة التي تجمع بين الاسمين في العامل، إذا قلت: اختصم زيد وعمرو، أو اجتمع الرجلان.(٣)

أمّا مَن قال بأنّ العاملَ هو الحرف، فقد احتجّ على أنه قد جِيء به لينوبَ عن العامل ويكون فيه غُنيةٌ عن إعادته، فإذا قلت: (قام زيدٌ وعمرو) فالواو هنا أغنت عن (قام) مرة أخرى فتعمل كما تعمل (قام)، وكذلك في المنصوب والمجرور، فإذا قلت: (إن زيدًا وعمرًا منطلقان) فإن الواو تنصب كما تنصب (إن)، وكذلك في الجر إذا قلت: (مررتُ بزيدٍ وعَمْرو) فالواو جرّت كما جرّت الباء وبعضهم جعل الحرف عاملاً قياساً على قولهم: (أمّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ)، حيث إن الأصل: أنْ كنتَ منطلقاً انطلقتُ معك، فحذف (كان) وأنيب الحرف (ما) مكانها.(٤)

وقد ردّ البصريون والعكبري على مذهب أبي علي الفارسي وابنِ جني بالضعف، وذلك لأنّ العامل إنما حُذف لأجل الإيجاز والاختصار، وجعله عاملا في المعطوف فيه نقضٌ للغرضِ

(١) انظر : الخصائص ٤٢٨/٢.

(٢) بيت من بحر الرمل، منسوب إلى خالد بن عبدالعزى، وانظر: سيرة ابن هشام ٢٣/١، ونتائج الفكر ص٢٩٤، والروض الأنف ٨٨/١، وبدائع الفوائد ٣٣٩/١.

(٣) انظر : سر الصناعة ٦٣٨/١، وشرح ابن يعيش ٤/٥، ونتائج الفكر ص٢٤٩، وبدائع الفوائد٣٣٨/١، والفصول المفيدة ص٥٩.

(٤) انظر : الأصول ٦٩/٢، وشرح اللمع ٣٣٠/١، وشرح ابن يعيش ٤/٥.

من حذفه، ولو كان مذهب حذف الفعل تقديرا صحيحا، لصحّ أن تقدر في قولك: (اختصم زيد وعمرو) بـ (اختصم زيدٌ واختصم عمرو) وهذا لايكون، ويفسد المعنى فيه.

وأيضا فإن إرادة العامل تنتقض في العامل غير السّببي، فإذا قلت: مررتُ برجلٍ قائمٍ زيدٌ وأخوه، فأبدلتَ الحرف بـ (قائم) قائمٍ زيدٌ قائمٍ أخوه، فإن فيه نعتاً للرجل بما ليس من سببه [1]

واعترضوا على البيت بأن الأصل عدم التقدير إلا بدليل، ولادليل عليه هنا.[2]

أمّا مذهبُ ابن السراج فقد ردّ عليه البصريون والعكبري بما رُدّ به على مذهب الفارسيّ وابنِ جني، ويضاف له ردّ الجمهور بأن الحرف لايعمل حتى يختص، وحروف العطف غير مختصة، وغير المختص لايعمل، وأيضاً فإنه لو كان الحرف هو العامل لما اختلف عمله في كل حالاته فهو إما يرفع أو ينصب أو يجر أو يجزم، لكنا وجدنا أن العمل يختلف فيه، فلابد حينئذ ألا يكون هو العامل.

وردّ ابن جني عليه أيضا بأنّ الحرف العاطف لو كان عاملاً لما ظهر في قولك: قام زيد وقام عمرو، فلا حاجة في (قام) الثانية هنا لو كان الحرفُ عاملا، فهذا يدلك على أن الواو موجودة سواء ظهر العامل أو حذف.[3]

– الترجيحُ:

والذي يظهر لي من هذه المذاهب هو قولُ أبي عليّ الفارسيّ وابنِ جني، فالاسمُ الثاني قد عمل فيه فعلٌ مقدّر دلّ عليه العاملُ الأول، والدليلُ فيه إن شئتَ أبنتَه وإن شئتَ قدرته، لأجل أنه لما كثُرَ عطفُ الأسماء وتعددت الأعلام والجمل في الكلام، استُغني بعامل الأول عن عامل الثاني ومابعده، حتى لايطول الكلام ويخفّ هذا على اللسان، والله أعلم.

---

(١) انظر : شرح ابن يعيش ٥/٤.

(٢) انظر : الفصول المفيدة ص٦٠.

(٣) انظر : سر الصناعة ٢/٦٣٩، الفصول المفيدة ص٥٨.

(وقوع واو العطف زائدة) [1]

قال أبو البقاء: " ولا تُزاد الواو عند أكثر البصريين لوجهين:

أحدهما: أنّ الحروف وُضعت للاقتصار أو عوضا عن ذكر الجمل، كالهمزة، فإنها بدلٌ عن (أستفهم) أو (أسأل) و (ما) بدلٌ عن (أنفي)، فزيادتها تنقض هذا الغرض.

والثاني: أنّ الحروف وُضعت للمعاني، فذكرُها دون معناها يُوجب اللبس وخلوَّها عن المعنى، وهو خلافُ الأصل.

واحتج الآخرون بقولِه تعالى:﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾[2] ، فالواو زائدة، والفعل جوابُ (إذا)، ولذلك لم تكن في الموضع الأول.

وقال الشاعر:

حتى إذا قَمِلتْ بُطونُكمُ ورأيتمُ أبناءكم شَبّوا

وقبلتمُ ظهرَ المجنِّ لنا إنّ اللئيمَ العاجزُ الخَبّ [3]

والجواب: أنّ جواب (إذا) في هذه المواضع محذوف، فالتقدير في الآية: حتى إذا جاءوها وفُتحت أبوابها، عرفوا صحة ماوُعدوا وعاينوه.

وقد دلّ عليه قوله: ﴿ وَقَالُواْ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي صَدَقَنَا وَعۡدَهُۥ ﴾[4]، والتقديرُ في البيت: حتى إذا فعلتم هذه الأشياء عرفَ غدركم، وفجورَكم، ولؤمكم "[5].

---

(١) انظر : المسألة في معاني القرآن للفراء ١٠٧/١، والمقتضب ٨٠/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٣٦٣/٤، والخصائص ٤٦٤/٢، وسر صناعة الإعراب٦٤٥/٢، وشرح اللمع لابن برهان ٢٤٥/١، وأمالي ابن الشجري ١٢٠/٢، والإنصاف ص٣٦٦، البيان ٣٢٧/٢، وشرح التسهيل ٣٥٥/٣، وشرح ابن يعيش ١١/٥، ومغني اللبيب ص٤١٧، ورصف المباني ص/٤٨٧، والجنى الداني ص١٦٤، وخزانة الأدب ٤٣/١١.

(٢) سورة الزمر ، آية رقم ٧٣ ،

(٣) بيتان من بحر الكامل، للأسود بن يعفر، وهما في ديوانه ص١٩، وانظر: معاني الفراء ٥١/٢، والمقتضب ٨١/٢، وسر الصناعة ٦٤٦/٢، والإنصاف ص٣٦٧ والخزانة ٤٤/١١.

(٤) سورة الزمر ، آية رقم ٧٤ .

(٥) اللباب ٤١٩/١، وذكر العكبري المسألة من غير ذكر الخلاف بين الفريقين في المتبع ٤٢٥/٢، وهذه المسألة من =

- دراسةُ المسألة:

استوفى العكبري المسألةَ بذكر مذاهب الفريقين وحججِهم، فالكوفيون احتجوا بالسماع، والبصريون تأولوا المسموع وخرجوا له، ولم يجعلوه من زيادة الواو.

وقد نسب العكبري مذهب البصريين في المسألة إلى أكثرهم، حيث الأخفش والمبرّد وابن بَرهان ذهبوا إلى رأي الكوفيين في حكمهم بزيادة الواو، وتابعهم ابن مالك، وابن عصفور أجاز الزيادة وقصرها على الشعر حسب.(١)

أما الأخفش فقد أجاز زيادة الواو في خبر كان فقط، وذلك حين تقول: (كان ولا مالَ له)، والتقدير: (كان لامالَ له) وعلةُ جواز ذلك هو أنّ خبر كان يُشبه الحال، وواوها كواو الحال إذا قلت: (جاءني ولاثوب له).(٢)

والفراء صرّح في معانيه أن الأولى ألا تقحم الواو مزيدة في الشعر والكلام، وإن كانت الزيادة عربية ليس بها بأس.(٣)

وقد زعم أبو البركات الأنباريّ أنّ المبرد قد تابع الكوفيين في هذا، ولم أجده في كتابه المقتضب، بل وجدته قد خطّأ مذهب الزيادة، وجعل حذفَ الجواب في ماسُمع جيداً، والزجاج أيضاً حكى عنه اتباعه لمذهب البصريين وذلك في إعرابه لآية الزمر.(٤)

والكوفيون هنا احتجوا بأن زيادة الواو جاءت كثيرة في كلام الله وكلام العرب، من ذلك قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ ٩٦ وَٱقۡتَرَبَ

=

مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: الأشباه والنظائر ٣١٨/٣.

(١) انظر : شرح اللمع لابن برهان٢٤٥/١، الإنصاف ص٣٦٦، شرح التسهيل ٣٥٥/٣، ضرائر الشعر ص٥٥، الجنى الداني ص١٦٤.

(٢) انظر : الخصائص ٤٦٤/٢، شرح التسهيل ٣٥٦/٣

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء ١٠٧/١

(٤) انظر : لمقتضب ٨٠/٢، معاني القرآن للزجاج ٣٦٣/٤

ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا ﴾ [1]

فـ (اقترب) هنا جوابُ (إذا) والواوُ التي قبله زائدة.

واحتجوا أيضاً بقوله تعالى: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴿١﴾ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴿٢﴾ وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ ﴿٣﴾ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ ﴿٤﴾ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴿٥﴾ ﴾ [2] ، فـ (أذِنتْ) الأخيرة، هي جواب (إذا) والواو التي قبلها زائدة، أو تكون الواو في (إذا الأرض مدت) زائدة، و (إذا) الثانية جواب (إذا) الأولى. [3]

وقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ ﴾ [4] فواو (وناديناه) مزيدة.

واحتجوا بالشعر على زيادة الواو أيضاً، من ذلك قولُ امرئ القيس:

فلمّا أجزنا ساحةَ الحيّ وانتحى بنا بطنُ حِقْفٍ ذي قِفافٍ عَقَنقل [5]

والتقدير: انتحى؛ لأنها جواب (لما)، والواو زائدة.

وقول الشاعر:

فما بالُ مَن أسعى لأجبرَ عظمَه حِفاظاً وينويْ من سَفاهتِه كسْري [6]

---

(١) سورة الأنبياء ، آية رقم ٩٦ .

(٢) سورة الأنشقاق ، آية ١- ٥ .

(٣) انظر : المقتضب ٨٠/٢.

(٤) سورة الصافات ، آية رقم ١٠٣ -١٠٤ .

(٥) بيت من بحر الطويل لامرئ القيس، وهو في ديوانه ص١٨٨، انظر: معاني الفراء ٥٠/٢، والمنصف ٤١/٣، والإنصاف ص٣٦٨، ورصف المباني ص٤٨٧، والخزانة ٤٣/١١، ومعجم شواهد العربية ص٣٩٥، ومعجم شواهد النحو ص٥٧٤.

(٦) بيت من بحر الطويل ينسب للأجرد الثقفي أو ابن الذئبة، انظر: الشعر والشعراء ٤٣٤/٢، والكامل ٢١٨/١، ومجالس ثعلب ص١٧٣، والحماسة البصرية ٦٢/١، وسمط اللآلئ ٦٣/١، والخزانة ٢٠٥/٣.

فالواو في (وينوي) مزيدة.

والشواهد على هذا النحو من أشعارهم أكثر من أن تحصى.

أمّا البصريون فيُجيبون عن هذه الشواهد بالتأويل، وأنّ الجوابَ في كل المواضع محذوف، وعلةُ حذفِ الجواب فيها إنما هو للعلم بها وإرادة الإيجاز والاختصار، وحذفُ الجواب عند العرب أبلغ في المعنى من إظهاره، فإذا قلتَ لرجل: (واللهِ لئنْ قمتُ إليك)، ثم سكتّ عن مّا بعده من الجواب، فسيريبُ بسكوتك ويجري في ذهنه أنواع الجزاءات وكلّ عقابٍ يمكن أن يُفعل به، ثم إنّ في الريبة من سكوت المتكلم عن إظهار الجواب وتمثل المخاطب لما يمكن أن يفعله المتكلم وقعاً أخطرَ في النفس، وأحكم موضعاً في الفؤاد، ولو أنه قال بدلَ ذلك: (واللهِ لئنْ قمتُ إليك لأضربنّك)، لم يتمثل في ذهن المخاطب إلا الضرب، ليس سواه، وأن يتمثّل في ذهن المخاطب كلّ أمر أخطرُ وأحبّ إلى المتكلم من أن يَتمثل في ذهن مخاطبه الضرب.(١)

والخطيب القزويني في إيضاحه عضّد لهذا المعنى عند إيراده آيةَ الزمر، حيث يرى أنّ حذف جواب الشرط إنما هو ليدلّ على أنه شيءٌ لايحيط به وصفٌ أو ليذهبَ السامعُ كلّ مذهبٍ ممكن فيه، فلا يتصوّر شيئاً حسناً كان أو كَرها إلا جاز أن يكون أعظمَ مما تصوره، ولو أن المتكلم أفصح عنه، لربما هان على المخاطب ذلك.(٢)

ثم إن حذف الجواب كثيرٌ لايُحصى في كتاب الله وكلام العرب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ١٠٣ وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ ﴾(٣) فجوابه محذوف، والتقدير: أردك ثوابنا ونال المنزلة الرفيعة عندنا، وليس الواو مزيدة.(٤)

وحذفُ الجواب إنما هو للعلم به وإرادة الإيجاز، والشواهد في مثله كثيرة لاتُحصى.

---

(١) انظر : سر صناعة الإعراب ٦٤٦/٢، والإنصاف ص٣٦٩.

(٢) انظر :الإيضاح ص١٠٦.

(٣) سورة الصافات ، آية رقم ١٠٣ – ١٠٤ .

(٤) انظر : سر صناعة الإعراب ٦٤٦/٢.

- الترجيحُ:

يُمكنُ أن يُقال في هذه المسألة إنّ حذف الأجوبة في كلام العرب كثيرٌ لايُحصى وهو الظاهر في المسألة، والنحاة قد تأوّلوا الحذفَ سواء كانت زيادة الواو فيه أو لم يكن، وإنْ زيدتِ الواو في الكلام، فينبغي أن يقدّر؛ لأنّ الواو ذاتُ معنى، فكيف تكون ولامعنى لها تحمله، والله أعلم.

(" أو " بمعنى " الواو ، وبل ") [1]

قال أبو البقاء: " ولا تكون (أو) بمعنى (الواو)، ولا بمعنى (بل) عند البصريين.

وأجازه الكوفيون.

وحجةُ الأوَّلينَ: أن الأصلَ استعمال كلِّ حرف فيما وُضع له لئلّا يُفضي إلى اللبسِ، وإسقاطِ فائدة الوضع.

واحتجَّ الآخرون بأن ذلك قد جاء في القرآن والشعر، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾ ﴾ [2] أي: ويزيدون، وقال تعالى: ﴿ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ ۖ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ أَوِ ٱلْحَوَايَآ أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ۚ ﴾ [3]، وهي بمعنى الواو، و (الحوايا) عُطفت على الشحوم أو الظهور.

وقال الشاعر:

بدت مثلَ قَرنِ الشمسِ في رونقِ الضُّحى وصورتِها ، أو أنتِ في العينِ أملحُ [4]

أي: بل أنتِ.

والجوابُ: أنَّ (أو) في الآية الأولى لشكِّ الرأي، أي: لو رأيتهم لقلتَ: (هم مائةُ ألف أو يزيدون).

---

(١) انظر : المسألة في شرح اللمع لابن برهان ص٢٤٨، والغرة ص٩٠٦، والإنصاف ص٣٨٣، وشرح اللمع لابن الخباز ص٢٨٦، وشرح ابن عصفور ٢٤٣/١، وشرح التسهيل ٣٦٣/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢/٢، وشرح الألفية للمرادي ٦٠٩/١، والجنى الداني ص٢٢٩، وشرح الأشموني ٣٧٨/٣، والتصريح ١٧٤/٢.

(٢) سورة الصافات ١٤٧.

(٣) سورة الأنعام ١٤٦.

(٤) بيت من بحر الطويل لذي الرمة في ملحق ديوانه ص٥٥٠، وانظر: معاني الفراء ٧٢/١، المحتسب ٩٩/١، الخصائص٤٦٠/٢، الأزهية ص١٢١، الإنصاف ص٣٨٣، الخزانة ٦٥/١١

وقيل: هي للتخيير، وقيل: للتقريب، وقيل: للتفصيل، أي: (بعض الناس يحرزهم كذا، وبعضهم كذا).

وأمَّا الآية الثانية فـ (أو) تُنبِّه على تحريمِ هذه الأشياء، وإن اختلفت مواضعها، أو على حِلِّ المستثنى وإن اختلفت مواضعُه.

وهذا كما ذكرنا في دلالة (أو) على تفريق الأشياء على الأزمنة.

وأما البيتُ فالمحفوظُ فيهِ (أمْ أنتِ) ولو قُدرَ صحة ماروَوْا فهيَ على الشكِّ، أي: صورتها أو أنتِ أملحُ من غيركُما، وهذا كقولهم: (آلحسنُ والحسينُ أفضلُ أم ابنُ الحنفية)"[1]

– دراسةُ المسألة:

استوفى العكبري المسألة، وذكر مذهبي الفريقين وأدلتهما، فقد أورد للبصريين حجة البقاء على الأصل، وللكوفيين حجة سماعية، آيتين من كتاب الله وبيتاً من الشعر، ثم ردّها جميعا، ونلحظ أن العكبري نسب في اللباب المذهب الأول إلى البصريين، وفي التبيان إلى أكثرهم، وقد حكى في التبيان عن البصريين أنهم منعوا حمل (أو) على الواو ماكانت في مندوحة، ولم يضطرّ إلى ذلك.

وقد ذهب جمهور البصريين إلى منع أنْ تكونَ (أو) بمعنى الواو، أومعنى (بل)، وأن (أو) لا تأتي إلا على أصلها.

وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وقال بمجيئها على معنى (بل) من البصريين أبوعلي الفارسي وابن جني، وابن برهان، وبمعنى (الواو) الأخفش والجَرْمِي وتبعهم ابن مالك.[2]

---

(١) اللباب ٤٢٤/١، وذكر العكبري الخلاف بين الفريقين في المسألة في التبيان٣٤/١، وذكرها من غير خلاف بينهم في شرح الإيضاح ١٤٨١/٢، المتبع ٤٣٠/٢، وهذه المسألة من مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: الأشباه والنظائر ٣١٩/٣.

(٢) انظر : معاني القرآن ٣٩٣/٢، سر صناعة الإعراب ٤٠٦/١، الإنصاف ص٣٨٣، شرح الكافية الشافية ١٢/٢، الجنى الداني ص٢٢٩، التصريح ١٧٤/٢

وقد احتجّ الفريقان بأكثر من حجة، وذكر كثيرا منها العكبري، ومما لم يذكره وقد أغفله:

أن الكوفيين احتجوا بقراءة أبي السمال في قوله تعالى: ﴿ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم ﴾ [1]، بسكون الواو في (أو) [2] على أن (أو) بمعنى (بل)؛ ذلك لأن واو العطف لاتسكن؛ لأنها مفتوحة، والمفتوح لايخفف، وبهذا دلَّت على الإضراب. [3]

وقال تعالى: ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ [4]، أي: وكفوراً.

واحتجوا أيضاً بقول الشاعر:

فلو كان البكاءُ يردُّ شيئاً بكيتُ على جُبيرٍ أو عُفاقِ [5]

أي: وعُفاق.

وكما قال الشّاعر:

جاء الخلافةَ أو كانتْ له قدَرَا كما أتى ربَّهُ مُوسى على قدرِ [6]

وكأن تقول: (أنا أخرج)، ثم تقول: (أو أقيم)، فبهذا تُضربُ عن الخروج، وتُثبتُ لنفسِك الإقامة، فكأنَّك قلت: لا، بل أقيم.

والآياتُ والشواهد في هذا المعنى كثيرة، وحكى الفراء في مجيئها بمعنى (بل) قوله: (اذهب

---

(١) سورة البقرة ١٠٠

(٢) هي قراءة أبي السمال وهي قراءة شاذة، انظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ٩٩/١، إعراب القراءات الشواذ ٩٧/١

(٣) المحتسب ١٠٠/١ ، مغني اللبيب ٩٠/١

(٤) سورة الإنسان ٢٤

(٥) بيت من بحر الوافر لمتمم بن نويرة، وهو في ديوانه ص١٢٤، وانظر: معاني القرآن للأخفش ص٣٥، والأضداد ص٢٨٠، والأزهية ص١٢٢، وأمالي ابن الشجري ٧٦/٣، ومعجم أشعار العربية ص٣٢٧.

(٦) بيت من بحر البسيط لجرير، وهو في ديوانه ص٤١٦، وانظر: أمالي ابن الشجري ٧٦/٣، والأزهية ص١٢٠، والمقاصد النحوية ١٧٤/٣، والدرر ١٨١/٢.

إلى زيد أو دعْ ذلك فلاتبرح اليوم) [1].

وقد خطَّأ البصريون الكوفيين احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾ ﴾ [2]، وقالوا بأنَّ (أو) هنا للشك، وليست للإضراب، والشك ليس من الله سبحانه وتعالى وإنما من المخلوق على سبيل الحكاية، فكأنَّ الرجل إذا رآهم شكّ لكثرتهم في عددهم، فيشكّ هل هم مائة ألف أو هم أزيد من ذلك. [3]

وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ [4] يردُّ عليهم بأن (أو) هنا للإباحة، أي قد أبحتُ لك عدمَ طاعة أيّ منهما أو كليهما، وكما تقول: جالسْ الحسنَ أو ابنَ سيرين.

وقال سيبويه بأن (أو) تأتي للإضراب في حالة إعادة العامل وقد سبق بنفي أو نهي، كقولك:

لستْ بشرا أو لستْ عَمْرًا، ولا تضرب زيدا أو لاتضرب عمرا. [5]

- الترجيح:

والذي يظهر لي في هذه المسألة هو أن معاني الحروف ينوبُ بعضها عن بعض، فلذا رأي الكوفيين هو الراجح ، والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ١٢/٢.

(٢) سورة الصافات ١٤٧.

(٣) انظر : سر صناعة الإعراب ٤٠٦/١، والغرة ص ٩٠٦، والإنصاف ص٣٨٤.

(٤) سورة الإنسان ٢٤.

(٥) انظر : الكتاب ١٨٨/٣، وشرح ابن عصفور ٢٣٥/١، ومغني اللبيب ٩١/١.

(بَلَـى) [1]

قال أبو البقاء: " قولُه تعالى (بلى): حرفٌ يُثبِتُ به المجيبُ المنفيّ قبلَه، تقول: أمَا جاء زيد؟ فيقولُ المجيب: بَلَى، أي قد جاء.

ولهذا يصحّ أن تأتي بالخبر المثبتِ بعد (بلى)، فتقول: بلى، قد جاء.

فإن قلتَ في جوابِ النفي: نعمْ، كان اعترافا بالنفي، وصحّ أن تأتيَ بالنفي بعده، كقوله: ماجاء زيد؟ فتقول: نعم، ماجاء، والياءُ، من نفس الحرف.

وقال الكوفيون: هي بلْ، زِيدت عليها الياءُ، وهو ضعيف " [2]

- دراسةُ المسألة:

أوجز العكبري الحديث عن معنى (بلى) ومثّل له، وبين الموضع الذي يصلح أن يُؤتى به، والفرق بينه وبين (نعم)، ثم ذكر رأي الكوفيين في أصل (بلى)، وضعفه.

و (بلى) كما قرّر لها النحاة، لاتأتي إلا بعد نفيٍ لفظاً أومعنى سواء كان مجرداً أم مقروناً باستفهام، وتفيد أيضاً إبطاله، ولايجوز أن تقع جواباً لاستفهامٍ مُثبت، فلو قيل: أليسَ لي عليك ألف، فإن قال المجيب: بلى، لزمته، وإن قال: نعم، لم تلزمه، أمّا قوله ﷺ: " أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة، قالوا: بلى " [3] فهذا عند النحاة قليل، أو من تبديل الرواة للفظ

---

(١) انظر : المسألة في معاني القرآن للفراء ٥٣/١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤١/١، ومعاني القرآن للنحاس ١٤٦/٥، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص٦٢، والمكتفى في الوقف والابتدا ٢٣/١، والصاحبي ص١٠٣، والوجوه والنظائر ص٩٧، وأمالي السهيلي ص٤٤، والجنى الداني ص٤٢٠، والتمهيد في علم التجويد ص١٨٧، ومعترك الأقران ٩٣/٢، ومغني اللبيب ص١٣١، والهمع ٣٧٢/٤.

(٢) التبيان ٨٢/١.

(٣) جزءٌ من حديث أخرجه البخاري في صحيحه، باب: كيف كانت يمينُ النبي صلى الله عليه وسلم ١٣١/٨، وقد رواه بلفظ (قالوا نعم) في أبواب أخرى، ومسلم في باب: كون هذه الأمة نصف أهل الجنة ٢٠٠/١، وأحمد في مسند عبدالله بن مسعود ٢٨٢/٧.

الحديث.[1]

ومذهب البصريين في المسألة أنها حرفٌ بتمامها، وليس أصلها (بَل).[2]

أما الكوفيون فقال الفراء، إن أصلها (بل)، وزِيدت الألفُ بعدها لإمكانِ الوقف عليها، وقيل: لأجل أنّ السكوت عليها ممكن، فلا تكون كـ (بل) يُعطف مابعدها على ماقبلها.

و(بلى) من حيثُ الأصل عندهم هي (بَلْ)، إلا أنها تختلف عنها بأنّ لها معنيين:

الأول: الرجوعُ عن النفي، والثاني: والإقرارُ بما بعده.

أمّا (بَلْ) فهي رجوعٌ عن النفي فقط، فإذا قلتَ (أما لكَ مالٌ)، ففي (بَلَى) رجوع عن النفي، وإقرار بما بعده وهو: (لك مالك) أمّا (بل) فقاصرةٌ على الرجوع عن النفي، وذهب ابن خالويه وابن فارس والسهيلي إلى هذا القول.[3]

غير أنّ السّهيلي يرى أنّ (بلى) مركبةٌ من (بلْ) و (لا)، بخلافِ غيره ممّن قصَرَ الزيادة على الألف وحدها.[4]

والألف عند القائلين بزيادتها لها ثلاثة معانٍ:

قيل: إنها للإيجاب، أي جاءت إثباتا بعد نفي، حيث تنقضُ النفي المتقدم.

وقيل: إنها للإضراب، أي إزالة حكم ماقبلها عما بعدها.

وقيل: إنّ ألفها للتأنيث، مثل التاء في (رُبّتَ) و (ثُمّتَ)، ولما كانت للتأنيث أُمِيلت كما

(١) انظر : الجنى الداني ص٤٢٠، والهمع ٣٧٣/٤.

(٢) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٢٤١/١، والوجوه والنظائر ص٩٧، والجنى الداني ص٤٢٠.

(٣) انظر : معاني القرآن ٥٣/١، وإعراب ثلاثين سورة ص٦٢، والصاحبي ص١٠٣، والتمهيد في علم التجويد ١٨٧/١

(٤) انظر : أمالي السهيلي ص٤٤.

أُميلت (سكرى وذكرى).[1]

والعكبري وبعضُ النحاة والمعربين يُسمّون الألف في (بَلَى) ياء، وعلةُ ذلك أنهم رأوا رسمها في المصحف على شكل (ياء) فكانت عندهم كذلك، ولأنّ بعضَ القراء أيضا يميلون كثيرا في الحروف التي يجيء رسمها ياءً في المصحف.[2]

- الترجيحُ:

يظهر لي أنّ (بَلْ) أصلٌ لـ (بَلَى) كما قال الكوفيون، وذلك لأنّ فيهما تقاربا من حيث المعنى والمبنى، أما المعنى فهما يشتركانِ في إبطالِ ماقبلهما، فـ (بلْ) لإبطال المثبت، و (بلى) لإبطال المنفي، ويبدو أيضاً أن (بلى) جاءت اختصاراً للجملة وإيجازا للكلام، فإذا قُلنا: أما جاء زيدٌ؟ فبدلا من أن نجيب بـ (بل جاء زيدٌ)، نقول: (بلى) فزيدتِ الألفُ اختصارا، ولإمكانِ الوقوف عليها، وأيضاً فإنّ في زيادة المبنى زيادةً في المعنى، فـ (بل) قد أفادت معنى الرجوع عن النفي، وبزيادة الألف فيها، زاد فيها معنى الإقرارِ بما بعده، أما التقارب في المبنى فكلاهما بحرفين متماثلين، وتزيد الألف في (بلى)، والله أعلم.

(١) انظر : التمهيد ١٨٧/١، والإتقان في علوم القرآن ٢١٩/٢، والجنى الداني ص٤٢٠، والهمع ٣٧٣/٤.

(٢) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٢٤١/١، الإتقان في علوم القرآن ٣١٨/١، شرح الشافية للاستراباذي ١٠٣٩/٢.

(العطفُ بـ " لكنْ " بعد الإيجاب) [1]

قال أبو البقاء: " ولا يُعطفُ بها إلا بعد النفي.

وذهب الكوفيون إلى العطفِ بها بعد الإثبات.

وحجةُ الأوَّلين: أن الاستدراكَ لازمٌ لها، والاستدراكُ لايكونُ إلا لمختلفَين، فإذا كان الأولُ نفياً كان الثاني إثباتاً، فيصحُّ أن يُقدَّر العاملُ بعدها، كقولك: (ماقام زيدٌ لكنْ عمرو)، أي: (لكنْ قام عمروٌ)، ولايصحُّ ذلك بعد الإثبات، كقولك: (قام زيدٌ لكنْ عمرو)، لأنَّك إنْ قدَّرت: (لكنْ قام عمرو)، لم يكنِ الثاني مخالفا للأول، وإن قدَّرت: (لكن ماقام عمرو)، لم يصح؛ لأنك قدَّرت مع العامل ماليس بعامل، وحرفُ العطف إنما ينوب عن العامل فقط، ويدلُّ على ذلك أنك لو قلتَ: (قام زيدٌ لكنْ عمرو لم يقم)، كان جائزاً، فظهورُ النفي والفعلِ بعد الاسم دليلٌ على أنه لم يكن مقدراً بعد لكنْ.

واحتجَّ الآخرون بأنَّ (لكن) كـ (بل) في المعنى، فكانت مثلَها في العطف.

وهذا باطلٌ لوجهين:

أحدهما: ماذكرنا من اختلافهما في المعنى.

والثاني: أنهما لو استويا في العطف لأدَّى إلى الاشتراك، والأصلُ أن ينفردَ كلُّ حرفٍ بحكم.

وقد ذكرنا ما يُبيَّنُ به الفرقُ بين الحرفين في الفصلِ قبله " [2].

---

(١) انظر : المسألة في الإنصاف ص٣٨٨، وشرح ابن يعيش ٢٥/٥، وشرح الرضي ٤١٩/٤، والبسيط ص٣٤٠، والجنى الداني ص٥٨٦، وشرح المرادي ٦١٥/١، وشرح الأشموني ٣٨٧/٢، وائتلاف النصرة ص١٤٩، وشرح التصريح ١٧٥/٢.

(٢) اللباب ٤٢٧/١، وذكر العكبري الخلاف في المسألة في المتبع ٢/ ٤٣٣، وشرح الإيضاح ١٥١٠/٢، وهذه المسألة من مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: الأشباه والنظائر ٣١٩/٣.

– دراسةُ المسألة:

ذكر العكبري مذهبي الفريقين وأدلتهما، وذكر للبصريين حجة واحدة، وللكوفيين مثلها، ثم أبطل ماقاله الكوفيون وردّه من وجهين، وذكر أيضا عدم جواز تقدير النفي بعد العطف بـ (لكن)، وعلّله في اللباب من وجه، وفي شرح الإيضاح من وجهين.

وقد أجمع البصريون والكوفيون في هذه المسألة على جواز العطف بـ " لكن " في النفي، لكنهم اختلفوا في العطف بها في الإيجاب.

فذهب البصريون إلى منع العطف بها، واشترطوا العطف بها في الإيجاب أن تكون بعدها جملةً مخالفة لما قبلها.

أما الكوفيون فذهبوا إلى جواز العطف بها، نحو: (أتاني زيد، لكن عمرو) [1].

وذكر العكبري شيئا من حجج الفريقين، ومما لم يذكره من حججهما، ومن ردِّ البصريين لما جاء به الكوفيون مايلي:

فقد احتجّ البصريون بأنّ الأصل في (لكن) هو مغايرة مابعدها لما قبلها، والأولى هو البقاء على الأصل، وإذا قلت: (جاءني زيد لكن عمرو)، صار: (جاء زيد) ، إيجاب، و (لكن عمرو)، إيجاب، فيفسد الكلام؛ لأن معنى (لكن) مغايرةُ مابعدها لما قبلها من غير إضراب عن الأول، ونجد العرب قد استغنت عن (لكن) بـ (بل) في العطف بها بعد الإيجاب.

فقولك في الغلط والنسيان: (جاءني زيد لكن عمرو) بعد الإيجاب، يُغني عنها (بل) في قولك: (جاءني زيد بل عمرو) لشهرتها ولأنها سُمعت عن العرب كثيرا، أما (لكن) فلم يسمع عن العرب ورودها بعد الإيجاب؛ فلا حاجة بها إذا، وهذا مثل تركهم لـ (ودع) لاستغنائهم عنها بـ (ترك) في الماضي، واستغنائهم بـ (إليك) عن (حتاك) وبـ (مثلك) عن (كك). [2]

---

(١) انظر : إنصاف ص ٣٨٨، وشرح ابن يعيش ٥/٢٥، وشرح الرضي ٤/٤٢٠، والجنى الداني ص٥٩٠.

(٢) انظر : الإنصاف ص ٣٨٩، وشرح ابن يعيش ٥/ ٢٨، وشرح الرضي ٤/٤٢٠.

وتقدير الفعل بعد (لكن) يكون بتقدير إيجاب؛ لأنَّ (لكن) استدراك مابعدها لما قبلها، ولايصحّ الاستدراك بها بالنفي، فلا تقول: (قام زيد لكن ماقام عمرو)، بأن تقدر النفي بعدها؛ لأنّ الإثبات أكثرُ من النفي في الكلام. (١)

واحتجّ الكوفيون على جواز العطف بها بأنك تحمل (لكن) على (بل) في العطف بعد الإيجاب، كما تحمل (بل) على (لكن) في العطف بها بعد النفي؛ لأن (بل) معناها الإضراب وهو في الغلط والنسيان، و (لكن) معناها الاستدراك.

وقد رد البصريون على الكوفيين بأنّ مجيء (لكن) بعد النفي ليس من قبيل الغلط والنسيان كما هو في (بل) ، أمّا مجيء (بل) بعد الإيجاب فهو من الغلط والنسيان، ولا ينبغي أن يكونَ هذا المعنى في (لكن) لئلاَّ تكثرَ الحروف في استعمالها للغلط والنسيان؛ لأنه قليلٌ نادر، بخلاف الصواب. (٢)

- الترجيح:

والذي يظهرُ لي أنه لو كان للكوفيين شيءٌ من سماعٍ يعضُد ماقالوه، لكان قولا وجيها؛ لأنّ قولك: (جاءني زيد لكنْ عمرو)، دلَّ على المغايرة حتماً فلاحاجة لقولك: (لم يأت) في قولك: (جاءني زيد لكن عمرو لم يأتِ)، إذ الكلام في هذا مفهوم، والإيجاب مثل النفي، ولو كان لقول الكوفيين شواهد لكان قولاً صائبا لكن هذا لم يُسمع عن العرب، والله أعلم.

(١) انظر : المتبع ٢/٤٣٤.

(٢) انظر : الإنصاف ص٣٩٠، ائتلاف النصرة ص١٤٩.

(العطفُ على الضميرِ المرفوعِ المتصل) [1]

قال أبو البقاء: " ولا يُعطفُ على الضميرِ المرفوعِ المتصلِ حتى يؤكد.

وقال الكوفيون: يجوز من غيرِ توكيد.

حجة الأولين: أن الضميرَ إنْ كان مستترا لم يُعطف عليه، لأنَّ العطفَ من أحكامِ الألفاظِ لا المعاني، وإن كان ملفوظا به فهوَ في حُكمِ جُزء من الفعلِ بدليلِ أنَّ الفعلَ يسكَّن له.

وأدلةٌ أخرى قد ذكرناها في باب الفاعل، فالعطف عليه كالعطف على بعض الكلمة، فإذا أكَّد قويَ.

واحتج الآخرون بقوله تعالى: ﴿ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾ [2]، وبقول الشاعر:

قلتُ إذ أقبلتْ وزُهرٌ تهادى ... كنعاجِ الملا تعسَّفن رملا [3]

وبأنّ العطف كالتوكيد والبدل.

والجواب: أما الآية فإنَّ (لا) سدّ فيها مسدّ التوكيد، وأمّا البيت فقيل: (الواو) واو الحال، و (زهر) مبتدأ، وقيل: شاذٌّ لا يُقاس عليه.

وأما التوكيد والبدلُ فهما المضمرُ في المعنى بخلاف المعطوف " [4].

---

(١) انظر : المسألة في الكتاب ٣٧٧/٢، المقتضب ٢١٠/٣، ومعاني القرآن للفراء ٣٠٤/١، والغرة ص٩٥٧، والإنصاف ص٣٨٠، والبيان في إعراب القرآن ٣٩٧/٢، وشرح اللمع لابن الخباز ص٢٩٣، وشرح ابن يعيش ٢٨٠/٢، وشرح ابن عصفور ٢٤١/١، وشرح التسهيل ٣٧٣/٣، وشرح الألفية للمرادي ٦٢١/١، والمحصول ص٨٩٦، وشرح الكافية للموصلي ٢٩٤/١، وائتلاف النصرة ص ٦٣.

(٢) سورة الأنعام ١٤٨.

(٣) بيت من بحر الخفيف لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ملحق ديوانه ص٣٤٠، وانظر: الكتاب ٣٧٨/٢، والكامل ١٨٩/١، وشرح أبيات سيبويه ٨٥/٢، والخصائص ٣٨٨/٢، والمقاصد النحوية ١٨٥/٣.

(٤) اللباب ٤٣١/١، وذكر العكبري المسألة في المتبع ٤٤٠/١، وشرح الإيضاح ٢/ ١٥٢٥، والتبيان ٥٤٦/١، وهذه المسألة من مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: الأشباه والنظائر ٣١٩/٣.

- دراسةُ المسألة:

ذكر العكبري مذهبي الفريقين، وأدلتهما وجوابه على الكوفيين في اللباب، وذكر نحوَ ذلك في المتبع وشرحه الإيضاح إلا أنه لم يسمّ الخلاف بين الفريقين، أما في التبيان فقد أعرب الآية وأتى بقولٍ يردّ تأويلَ البصريين لها.

وقد ذهب البصريون في المسألة إلى منعِ العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا على قبحٍ وعند الضرورة الشعرية، وأوجبوا أن يُفصل بينهما بفاصل أو ضميرٍ مؤكد منفصل.

أما الكوفيون فذهبوا إلى جواز العطفِ على الضميرِ المرفوعِ المتصل في شعر أو نثرٍ من غيرِ تأكيدٍ أو فاصل، نحو: (قمتُ وزيدٌ)، ونُقل هذا عن أبي علي، وإليه ذهب الأنباري واختاره ابنُ مالك. [1]

وقد احتجّ الفريقان بأكثرَ من حجة، وذكر العكبري منها شيئاً، وممّا لم يذكره وقد أغفله في كتبه:

حجّة الكوفيين على الجواز بالعطف بقول الله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٧﴾ [2].

فقالوا إنّ الواو في (وهو) حرفُ عطف، فـ (هو) معطوفٌ على الضميرِ المستتر في (استوى)، أي: (استوى جبريلُ ومحمد بالأفق الأعلى).

واحتجوا أيضاً بقولِ الشّاعر:

ورجا الأُخيطلُ من سفاهةِ رأيهِ ... ما لم يكنْ وأبٌ له لينالا [3]

فـ (أب) معطوفٌ على الضمير المرفوع في (يكن).

---

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ٣٠٤/١، والمقتضب٢١٠/٣، والإنصاف ص٣٨٠، وشواهد التوضيح والتصحيح ص١١٢، وشرح التسهيل ٣٧٣/٣، وشرح ابن عصفور٢٤١/١، وشرح الألفية للمرادي ٦٢١/١.

(٢) سورة النجم ٦ ، ٧.

(٣) بيت من بحر الكامل لجرير، وهو في ديوانه ص٥٠٧، وانظر: الإنصاف ص٣٨١، والمقاصد النحوية ١٨٤/٣، والهمع ١٣٨/٢، والدرر١١٩/٢.

وقد حكى سيبويه لبعضهم قولَه: (مررتُ برجلٍ سواءٌ والعدم)، فعطف (العدم) على الضمير في (سواء) دون فصل. (١)

وهي شواهدُ دلَّتْ على جواز العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير تأكيدٍ ولا فاصل، واحتجوا أيضاً بالقياس فقالوا: إنّه مشبهٌ بالضميرِ المنصوب المتصل في نحو قولِك: (أكرمتُك وزيداً). (٢)

وقد ردَّ البصريون على حجة الكوفيين في قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٧﴾ (٣).

وأن الواو في (وهو) واو عطف، بأنّ ذلك باطل، فالواوُ هنا واو الحال؛ لأنّ المعنيّ في (استوى) هو جبريل، حيثُ استوى بالقوّة في حالة كونه بالأفق.

أمّا قوله تعالى: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا﴾ (٤) فبعضُ النحاة يجعلها داخلةً في طول الجملة، وبعضهم يجعلها سدَّت مسد التوكيد (٥)، وبعضهم يجعل (أباؤنا) غيرَ معطوفةٍ على الضمير (نا) في (أشركنا) وإنما هي مبتدأ لخبر محذوف، تقديره: (ولا أباؤنا أشركوا)، والفارسي يجعل (لا) نائبةٌ عن الضمير. (٦)

أما تشبيهُهم الضميرَ المرفوع المتصلَ بالضمير المنصوب فلا يُقرُّ به؛ لأنَّ الضميرَ المنصوب المتصل هو في النيّة بتقدير الانفصال خلافاً للضمير المرفوع المتصل فهو ليس على نيّة تقديره. (٧)

---

(١) انظر : الكتاب ٣٧٧/١، وشرح الكافية الشافية ٢٠/٢.
(٢) انظر : الإنصاف ص ٣٨٢، والبيان في إعراب القرآن ٣٩٧/٢.
(٣) سورة النجم ٦، ٧.
(٤) سورة الأنعام ١٤٨.
(٥) انظر : الكتاب ٣٧٩/٢، وشرح اللمع لابن الخباز ص٢٩٤.
(٦) انظر : الغرة ص٩٥٨، اللباب ٣٣٢/١.
(٧) انظر : الإنصاف ص٣٨٢.

- الترجيح:

والذي يظهر لي أنّ مذهب الكوفيين في عدم وجوب التأكيد بالضمير أو بفاصلٍ مستساغ؛ لوفرة الشواهد في هذا واطّرادها كما قال بذلك الفراء وابنُ مالك [1]، مع أنّ توكيد الضمير أولى من عدمه بالإجماع.

(١) انظر : معاني القرآن ٣٠٤/١ ، وشرح التسهيل ٣٧٤/٣، وشرح الكافية الشافية ٢٠/٢.

(العطفُ على الضميرِ المجرورِ من غيرِ إعادة الجارّ) [1]

قال أبو البقاء: " ولا يُعطفُ على المضمرِ المجرور إلا بإعادةِ الجارّ، وأجازه الكوفيون من غيرِ إعادة.

وحجةُ الأوّلين من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنّ الضمير المجرور مع الجارّ كشيءٍ واحد، ولذلك لم يكن إلاّ متصلا.

فالعطفُ عليه كالعطف على بعضِ الكلمة.

والثاني: أنّ المعطوف لو كان مُضمرا لم يكن بدّ من إعادة الجرّ، فكذلك إذا كان معطوفاً عليه.

والثالث: أنّ الضمير كالتنوينِ مع الإضافة، وأنه على حرفٍ واحد، كما لايُعطف على التنوين كذلك الضمير.

واحتجّ الآخرون بقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾[2] على قراءة الجرّ[3] ، وبأبيات أنشدوها.

أمّا الآية فقراءةُ الجر فيها ضعيفة، والقارئ بها كوفيٌّ تنبيها على أصولهم، وقيل: هي واو

---

(١) انظر : المسألة في الكتاب ٣٨١/٢، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٢/١، والمقتضب ١٥٢/٤، ومعاني القرآن للزجاج ٦/٢، والأصول ١١٩/٢، ومشكل إعراب القرآن ص١٦٧، والإنصاف ص٣٧١، وشرح الرضي ٥٢٢/١، ٣٣٦/٢، وشرح التسهيل ٣٧٥/٣، وشرح ابن يعيش ١٩٨/٢، ٢٨٢، وشرح ابن عصفور ٢٤٣/١، والارتشاف ٢٠١٣/٤، وشرح المرادي للألفية ٦٢٢/١، وائتلاف النصرة ص٦٢، وشرح الأشموني ٣٩٤/٢، والتصريح ١٨٢/٢، وخزانة الأدب ١٢٣/٥.

(٢) سورة النساء ، آية رقم ١ .

(٣) قرأ حمزة بخفض الميم من (الأرحامِ) وقرأ الباقون بنصبها، انظر: السبعة في القراءات ص٢٢٦، ومعاني القراءات للأزهري ٢٩٠/١، والحجة للقراء السبعة ١٢١/٣ والمبسوط في القراءات العشر ص١٧٥، وحجة القراءات ص١٩٠.

القسم، وجواب القسم ومابعدها.

وقيل: أراد إعادةَ (الباء) فحذفها، وأمّا الأبيات فمنها مالا يثبتُ في الرواية، وما يثبتُ منها فهو شاذّ، وبعضهم يمكن إعادةُ الجارّ معه، وله نظير نذكره من بعد " [1]

– دراسةُ المسألة:

استوفى العُكبري المسألة في بعض كتبه، وبيّن مذاهب الفريقين وحججهم، وزاد في بعضها حججًا وأنقص في أخرى، ففي اللباب احتج البصريّون على المنع بثلاثة أوجه، وفي المتبع والتبيان بوجهين، وقد عزا العكبري الوجه الثالث من احتجاج البصريين إلى المازني في كتابه المتبع، وقد نسبه إليه أيضا القيسي في كتابه، وغيره أيضا.[2]

والكوفيون في المسألة احتجّوا بالسماع على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر، واحتجوا أيضا بالقياس، وذلك أنهم أجازوا العطف؛ حملا على عطفِ الظاهر على الظاهر، وليس مثل المضمر على المظهر.[3]

أمّا البصريون فيردّون ذلك بحججٍ عقلية وقياسات، ويتأوّلون ماجاء في كلام الله والشعر مما جاء على تلك الصورة، ويرون لزوم إعادة الجار حال السعة والاختيار، وترك إعادته اضطرارا.[4]

وقد تفرّد العكبري عن غيره في التبيان بأنّ الكوفيين يجيزون العطف على ضعفٍ، مخالفًا غيره في نسبتهم للكوفيين بالجواز فقط من غير أن يكون ضعفاً عندهم، وإن كان هو قد أشار في كتابه اللباب وغيره بالجواز من غير أن يعلّق الضّعف فيه، و قد نسب للبصريين المنع، وأنهم

---

(١) اللباب ٤٣٢/١، وذكر العكبري الخلاف بين الفريقين في المسألة في شرح الإيضاح ١٥٢٧/٢، والمتبع٤٤١/٢، والتبيان ٣٢٦/١، ٣٩٤، إعراب القراءات الشواذ ١٨٣/١، وهذه المسألة من مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: الأشباه والنظائر ٣١٨/٣.

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن ص١٦٨، وشرح ابن عصفور ٢٤٣/١.

(٣) انظر : البسيط ٣٤٦/١.

(٤) انظر : شرح الرضي ٥٢٢/٢، ٣٣٦/٢.

يجيزونه في ضرورة الشعر مع قبحه، وهو نصّ قول سيبويه والزجاج.(١)

والعكبري نجده قليلا ما يتكلم في مسألة خلافية بعينها في أكثرَ من كتاب وموضع، وقد ذكر المسألة هذه في كتبه كلها عدا كتابه إعراب الحديث.

وقد تبعَ جماعةٌ من البصريين مذهبَ الكوفيين في جواز العطف، منهم يُونس والأخفش وقطرب والفارسيّ، واختاره الشّلوبين ابن مالك وأبوحيان وابن عقيل، وأجازه ابن يعيش على قلة.(٢)

وفي المسألة رأي ثالث، وهو أن جماعة ممّن منعوا العطفَ على الضمير . منهم الجرمي والزيادي . قد أجازوا العطفَ بشرط ما إذا أُكد الضميرُ المعطوف عليه بمؤكد، مثل: مررتُ بكَ أنتَ وزيدٍ، أو: مررتُ بهِ نفسِه وزيدٍ، وهذا حاصل كلام الفراء.(٣)

وليس ثمَّ قولٌ وحجةٌ للفريقين في المسألة أغفلهما العُكبري إلا حجة واحدة للبصريين وبعضا من الأدّلة والسماعات في كتاب الله وفي الشعر استشهد بها الكوفيون، وأوّلها البصريون وخرّجوا لها.

أمّا البصريون فاحتجّوا على منعِ العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ذلك؛ لأنّ حقَ المعطوف والمعطوف عليه صالحانِ لأن يحلّ أحدهما محلَّ الآخر، وضميرُ الجرّ ليس بصالحٍ لأنّ يحل محل مايعطف عليه، فلذا، امتنع العطف عليه إلا مع إعادة الجار. (٤)

واحتج الكوفيون ببعضِ ماجاءَ في السّماع من كتابِ الله وفي الشعر أيضا، وقد ردها البصريون حجةً، وخرجوا لها ببعض التأويلات.

فممّا احتجوا به قوله تعالى: ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ

(١) انظر : الكتاب ٣٨١/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٦/٢.

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣٧٥/٣، وشرح ابن يعيش ١٩٨/٢، والارتشاف ٢٠١٣/٤، والمساعد ٤٧٠/٢.

(٣) انظر : معاني الفراء ٢٥٢/١، وشرح المرادي للألفية ٦٢٣/١، وشرح الأشموني ٣٩٦/٢.

(٤) انظر : شرح التسهيل ٣٧٥/٣.

عَلَيۡكُمۡ ﴾[1] حيث قالوا: إنّ (ما) هنا في محلّ خفض، وهو عطفٌ على الضمير المخفوض في (فيهن).

وردّ البصريون احتجاجهم ذلك من وجهين:

الوجه الأول: أنه يمكن أن تكون (ما) ليست في محلّ جر، وإنما هي في محلّ رفعٍ عطفا على لفظ الجلالة (الله)، أي (يفتيكم فيهن مايتلى عليكم) وهو القرآن.

الثاني: أنه يُمكن أن تكونَ (ما) عطفاً على (النساء) وهي في محلّ جرّ، أي: (يستفتونك في النساءِ وما يُتلى عليكم)، والوجه الأول أقوى الوجهين في الردّ على ماقاله الكوفيون.

واحتج الكوفيون أيضا بقوله تعالى: ﴿ لَٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[2].

فـ (المقيمين) في محلّ خفضٍ عطفا على الكاف في (إليكَ)، وتقدير ذلك: (يُؤمنون بما أُنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة)، وردّ البصريون على هذا من وجهين:

الأول: أنّ (المقيمين) ليس في موضع جرّ، بل هو في موضع نصبٍ على المدح، والتقدير: أعني المقيمين، أو أمدح المقيمين.

الثاني: أنه يمكن أن يكونَ (المقيمين) في موضعِ جرّ بالعطف على (ما)، فكأنه قال: (يُؤمنون بما أُنزل إليك وبالمقيمين).

وأيضا فقد احتجّوا بقوله تعالى: ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفۡرُۢ بِهِۦ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ ﴾[3] حيث عطفَ (المسجد الحرام) على الهاء من (به)، وردّ البصريون بأن ذا لايُسلم به، بل هو عطفٌ على (سبيلِ الله) والتقدير: (وصدّ عن سبيل الله وعن المسجد الحرام)، وذلك لأنّ

(١) سورة النساء ، آية رقم ١٢٧ .

(٢) سورة النساء ، آية رقم ١٦٢ .

(٣) سورة البقرة ، آية رقم ٢١٧ .

(الصدّ) أكثرُ وأولى في الكلام أن يكون عاملا في جارّ (المسجد) من لفظ (الكفر)؛ لأنّ كثيرا ما تقول: (صددتُه عن المسجد)، بخلافِ قولك: (كفرتُ بالمسجد).

واحتج الكوفيون بالشعر أيضاً، فمن ذلك قول الشاعر:

فاليومَ قرّبتَ تهجونا وتشتِمنُا فاذهبْ فما بكَ والأيامِ من عَجَبِ [1]

فالأيام: خفضٌ بالعطف على الكاف في (بكَ)، والتقديرُ: (بكَ وبالأيام).

وردّ البصريون على استشهادهم بالبيت بمثل ماردّوا به على آية النساء، وذلك أنّ (الأيام) هنا مجرورةٌ على القسم لا على (بك). [2]

ولم يرض ابن مالك ما احتج به البصريون مما ساقه العكبري وغيره، فقد ردّه وضعفه.

فأما الحجة الأولى التي احتجوا بها، وهي: أنّ ضميرَ الجرّ شبيه بالتنوين ومعاقبٌ له، فلا يُعطف عليه كما لايعطف على التنوين.

وقد رد ذلك: بأنّ شَبَه ضميرِ الجر بالتنوين لو مُنع من العطف عليه لمنع من توكيده أيضا والإبدال منه؛ لأنّ التنوين لايؤكد ولايبدل منه.

أما حجتهم الثانية وهي أنّ المعطوفَ والمعطوف عليه صالحان لأن يحلّ أحدُهما محلّ الآخر، وضمير الجر ليس بصالحٍ لأن يحلّ محلّ مايعطف عليه، فلذلك امتنع العطفُ إلا مع إعادة الجارّ.

وقد رد هذا ابنُ مالك بأنه: لو كان حلولُ كلّ واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطا في صحة العطف لما جاز أن تقول بالعطف: (ربّ رجلٍ وأخيه)، ولا: (كلّ شاةٍ وسخلتِها بدرهم)، فكما أنه لم يمتنع العطف في هذه الأمثال، فإنه لايمتنع أيضاً في نحو: مررتُ بكَ وزيدٍ،

(١) بيت من بحر البسيط، لايعرف قائله، انظر: الكتاب ٣٨٣/٢، والأصول ٩٩/٢، والكامل ٢٢٠/١، والإنصاف ص٣٧٢، والهمع ١٣٩/٢، والخزانة ١٣٢/٥، والدرر ١٩٢/٢.

(٢) انظر : الإنصاف ص٣٧٤ . ٣٧٩.

وشواهد ذلك كثيرة.[1]

- الترجيحُ:

يظهر لي في هذه المسألة قولُ أبي عليّ الفارسي بأنّ العطفَ على هذه الصورة ضعيفٌ في القياس قليلٌ في الاستعمال، وتركُ الأخذِ به أحسنُ من أخذه، ولم يجيء في السّماع إلا نادرا قليلا، وينبغي أن يخرج للنادر ولا يقاس عليه، والله أعلم.

(١) انظر : شرح التسهيل ٣/٣٧٥.

الخلاف في إعراب "قتال" في قوله تعالى

(يَسْألونَكَ عنِ الشّهرِ الحرامِ، قتالٍ فيه) [1]

قال أبو البقاء: " وأمّا قولُه تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[2] فمذهبُ البصريين أنّ (القتال) بدلٌ من الشهر؛ لأنه يَشتمل عليه، وسؤالهُم عن الشهر كان من أجل القتالِ فيه.

قال الكسائيّ: هو مجرورٌ بـ (مِن) [3] مُضمرة.

وهذا ضعيف؛ لأنّ حرفَ الجر لايبقى عملُه بعد حذفه إلا في ضرورةٍ أو كالضرورة"[4]

- دراسةُ المسألة:

هنا ذكر العكبري الخلافَ بين الفريقين من خلال إعراب آيةٍ، وذلك عند إيراده لمسألةِ بدل الاشتمال.

وقد أورد رأيَ الكسائي فيه، وهو رأيٌ للفراء أيضا، ولم يُشرْ بأنه مذهبُ الكوفيين، ثم بعدُ ضعّف رأي الكسائي وردّه.

والبصريون يعربون (قتالٍ فيه) بدل اشتمال، أمّا الكوفيون فيعربونه على التكرير، وهو مصطلح للكوفيين يقابل البدل عند البصريين، ومعنى التكرير عندهم أي: على نية تَكرار العامل.

وهناك قولٌ ثالث في إعرابها بأنها مجرورةٌ على الجوار، أي مجاورة (قتالٍ فيه) لـ (الشهر

---

(١) انظر : المسألة في معاني القرآن ١٤١/١، وإعراب القرآن للنحاس ٣٠٧/١، ومشكل إعراب القرآن ص١٠٣، وتفسير الرازي ٣٨٧/٦، وتفسير القرطبي ٤٤/٣، والارتشاف ١٩٦٢/٤، والبحر المحيط ٣٨٣/٢، والدر المصون ٣٨٩/٢، والنحو الوافي ٥٣٢/٢،و موسوعة المصطلح النحوي ٤٠٧/١، ٨٨٥/٢.

(٢) سورة البقرة ، آية رقم ٢١٧ .

(٣) الصواب: (عن) كما في التبيان أيضاً ١٧٤/١.

(٤) المتبع ٤١٩/٢، وذكر العكبري المسألة من غير الخلاف بين الفريقين في التبيان ١٧٤/١.

الحرام) الذي قبلها، وهذا قول أبي عبيدة.[١]

ونقل ابنُ مالكٍ أنّ الكوفيين لايجيزون إبدالَ النكرة من المعرفة إلاّ أن يكونَ لفظُ البدل كلفظ المبدل منه، والبصريّون يردّونه.[٢]

وأيّا ما كان الخلاف بينهما إلا أنّ المسألة هذه ليست داخلةً تحت مسألة إعرابِ الآية المختلفِ فيها هنا؛ إذ إنّ لفظَ البدل ليس من لفظِ المبدلِ منه في هذه الآية.

- الترجيحُ:

وبعد قراءة المسألة وأعاريب الفريقين والخلاف بينهما، تبيّن أنّ الفريقين غير مختلفين في إعرابها، بل متفقان، لاكما قال به العكبري، وتوهم فيه بعضُ من النحاة.

إذ إنّ إعرابَ الكسائي لها بأنها مجرورةٌ على التكرير الذي يُقابل مصطلح البدل عند البصريين، يدلّ على أنّ مذهبهما واحد هنا، فـ (التكرير) من المصطلحات الكوفية المعروفة، وهو مصطلح اتخذه الكسائي كما سبق، وهو عند الفراء بمعنى البدل في أحد إطلاقاته، وهو كثير عنده.[٣]

والقول بعدم الفرق بين المذهبين قول أبي حيان والسمين الحلبي.[٤]

ويبدو أن ما أدخل الوهمَ عند بعض النحاة ممن يجعل بين الفريقين خلافا فيها، قولُ الفراء بأنها على " نيّة (عن) مضمرة " فتوهموا أنه قال على حذف (عن)، وكذلك إيراده لقراءة من قرأ (عن قتال فيه) [٥] أوهم أيضاً أنها على حذفِ (عن) مع بقاءِ عملِ الجرّ.

---

(١) مجاز القرآن ٧٢/١، ومشكل إعراب القرآن ص١٠٣، والتبيان ١٧٤/١.

(٢) شرح التسهيل ٣٣١/٣، والارتشاف ١٩٦٢/٤.

(٣) انظر : المصطلح النحوي ص١٦٣، وموسوعة المصطلح النحوي ٤٠٧/١.

(٤) انظر : البحر المحيط ٣٨٣/٢، والدر المصون ٣٨٩/٢.

(٥) هي قراءة عبدالله بن مسعود والربيع، انظر: معاني الفراء ١٤١/١، والمصاحف لأبي داود ص١٧٤، وإعراب القران للنحاس ١٠٩/١.

والذي يدفع هذا تصريح الكسائي بأنه على الخفضِ بالتكرير.

ويدفعه أيضاً إعرابُ الفراء لقوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ ﴾ [1] حيث مثّل بأنه لو قيل: (ولقد صدَق إبليسُ ظنُّه) برفعِ إبليس والظنّ، لكان صحيحاً على التكرير.[2]

فإذًا ليس بين الفريقين خلاف، والله أعلم.

(١) سورة سبأ ، آية رقم ٢٠ .

(٢) انظر : معاني القرآن ٢/٣٦٠

(نداءُ النكرةِ المقصودة) [1]

قال أبو البقاء: " واختلفوا في النكرةِ المقصودة، كقولك: يارجلُ أقبل.

فمذهب البصريين أنه لايجوزُ حذفُ (يا) هنا.

وقال الكوفيون: يجوز.

واحتجّ الأولون بأنّ الأصلَ في قولك: يارجلُ، يأيّها الرجلُ، ليكونَ معرفةً بأداةِ التعريف الخالصة، ولما تعذرَ الجمعُ بين (يا) والألفِ واللام، لتعذرِ اجتماع تعريفين أو معرفتين متواليتين جاءووا بـ (أيّ) فدخلت عليها (يا) فصارت وُصلةً إلى نداء مافيه الألفُ واللام، فإذا قالوا: يارجلُ، فقد حذفوا (أيّها)، والألفُ واللام، فلو حذفوا مع ذلك (يا) لكان ذلك إجحافا، ولم يبقَ على التخصيص دليلٌ محكم.

واحتجّ الآخرون بأنه لما جاز في العَلَم لكونه مُخاطبا مخصوصا جاز في النكرة المختصّة.

وقد جاء ذلك في الشعر:

جــاريَ لاتَســتنكري عَــذيري [2]

أي: ياجارية.

والجواب: أمّا العَلَم فجاز حذفُ (يا) معه لكثرةِ استعماله وشهرته، وأنه لم يُحذف معه شيءٌ، بخلافِ النكرة.

---

(١) انظر : المسألة في معاني الكتاب ٢/٢٣٠، والمقتضب ٤/٢٥٨، والتبصرة والتذكرة ١/٣٥٧، ومايجوز للشاعر في الضرورة للقزاز ص٩٧، والبيان في شرح اللُّمع ص٣٧١، وأسرار العربية ص٢١٠، وشرح اللُّمع لابن الخباز ص٣٢١، وشرح ابن يعيش ١/٣٦٦، وشرح ابن عصفور ٢/٨٨، وضياء السالك ٣/٢٤٨.

(٢) شطر من بحر الرجز، للعجاج، وهو في ديوانه ص١/٢٣٢، وانظر: الكتاب ٢/٢٣١، المقتضب ٤/٢٦٠، والتبصرة والتذكرة ١/٣٥٧، والمقاصد النحوية ٣/٢٦٥، والخزانة ٢/١٢٥ ومعجم شواهد العربية ص٦٢٤.

أما البيتُ فمحمولٌ على الشّذوذ، فلايُجعل أصلا " [1]

– دراسةُ المسألة:

استوفى العُكبري المسألة، وبيّن فيها رأيَ الفريقين، وأتى بحجة كل مذهب، فالبصريون على المنع، لأنه لم يُسمع حذفُ حرف النداء في النكرة المقصودة، والقياسُ يمنعه أيضا، والكوفيون احتجّوا بالسّماع، وأشذّه البصريون.

والبصريون في مسألة الحذف يرون منعَ حذف حرف النداء، إلا في مسائلَ قليلة، كالعَلَم، والمنادى المضاف، والحذفُ سائغٌ فيهما؛ لأجل أنّ المعنى معلومٌ بدليل الحال.

وتأكيداً لما قاله العكبري في مسألة الخلاف، فالبصريون يرون أنّ حرف النداء في اسم الجنس إنما هو عوضٌ عن حذف أداة التعريف (أل) فإذا حُذف العِوضُ والمعوّض، لم يبق هنالك شيءٌ منه.

ويزاد على ذلك، فإنه لو حُذفَ حرفُ النداء لالتبس المنادى النكرةُ بالخبر الذي بعده، كأن تقول: رجلُ قد جاء، وأنت تريد به النداء، فذلك يلتبس بالخبر، ويُوهم المخاطب بأن رجلاً ما قد جاء إليه، فرجلٌ مبتدأ، الخبر جاء، وفاعله ضمير مقدر أي هو. [2]

وأيضا فإنه لم يُسمع حذفُ حرف النداء في النكرة المقصودة.

أمّا الكوفيّون فيرون أنه قد سمع هذا كثيرا، وأتوا بشواهد له، مثل قوله تعالى في قراءة الضمّ: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱنصُرۡنِي بِمَا كَذَّبُونِ ﴿٢٦﴾ ﴾[3]، و كقولهم: أطرِقْ كرا [4]، وافتدِ

---

(١) انظر : شرح الإيضاح ١١٢٨/٢، وذكر العُكبري الخلاف في المسألة في المتّبع ٤٨٣/٢، وإعراب القراءات الشواذّ ٦٨/٢.

(٢) انظر : مايجوز للشاعر في الضرورة ص٩٧.

(٣) سورة المؤمنون ، آية رقم : ٢٦ .

(٤) أصلُ المثل: أطرقْ كَرا، إنّ النعامَ في القُرى، والكرا هو الكَرَوَان نفسُه، ويقال إنه مرخّم الكروان، ويضرب هذا المثل لمن ليس عنده غَنَاء ويتكلم، فيقال له: اسكت، وتوقّ انتشار ماتلفظ به كراهة مايتعقبه، انظر: الكامل ٤٣/٢، =

مخنوق[1]،وأصبحِ ليلُ.[2]

وقول الشاعر:

وحتى يبيتَ القومُ في الصّيف ليلة يقولون نوّرْ صُبحُ، والليلُ عَاتمُ [3]

وغيرها، وكلُّها قد جاءت بحذف حرف النداء.

وردّ المبردُ والبصريون شواهد الأمثالَ التي استشهد بها الكوفيون بأنه يُستجازُ فيها ما يُستجاز في الشّعر لكثرة الاستعمال لها.[4]

أما قراءة: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱنصُرۡنِي بِمَا كَذَّبُونِ ﴿٢٦﴾ ﴾[5] فهي شاذة.[6]

أمّا قولُ الشّاعر:

جـــاريَ لاتســـتنكري عَـــذيري

فـ سيبويه يحمل حذفَ حرف النداء هنا على القلّة والضّعف، وبعضُهم يحملُه على

=

وجمهرة الأمثال ١٩٤/١، والأمثال للهاشمي ص٣٦، مجمع الأمثال ٢٨٥/٢.

(١) أصل المثل: افتدِ يامخنوق، ويضرب لكلّ مشفوق عليه مُضطرّ، انظر: الكتاب ٢٣١/٢، والمقتضب ٢٦١/٤، ومجمع الأمثال ٤٥١/٢، والمستقصى ٢٦٥/١، وضرائر الشعر ١٥٥/١، ومايجوز للشارع في الضرورة ص١١٢.

(٢) أصل المثل: أصبِح ياليل، ويقال في الليلة الشديدة التي يطول فيها الشرّ، فيرجى عليها الصبح، انظر: المقتضب ٢٦١/٤، الكامل ١٨٨/١، الأمثال للهاشمي ص٣٤، مجمع الأمثال ٢٣٢/٢، المستقصى ٢٠٠/١، شرح ابن عصفور ٨٨/٢، ضياء السالك ٢٤٩/٣ .

(٣) بيت من بحر الطويل للأعشى، وهو في ديوانه ص٧٧، وانظر: الشعر والشعراء ٢٧٥/١، أمالي ابن الشجري ٤١٩/١، شرح ابن عصفور ٨٨/٢، معجم شواهد العربية ص٤٤٢ .

(٤) انظر : المقتضب ٢٦٠/٤ .

(٥) سورة المؤمنون ، آية رقم ٢٦ .

(٦) انظر : إعراب القراءات الشواذ ٦٨/٢ .

الضرورة، وبعضهم يحملُه على الشذوذ، وقيل بأنه ضرورةٌ إذا وقع نثراً، وشذوذٌ إذا وقع شعرا.[1]

وردّ بعضُ النحاة ماذهب إليه البصريون، وقال بأنّ حذف حرف النداء قد أجازه بعضهم، واستشهدوا له، كما سبق ذكره.

وردّ مقالتهم بأنها عوضٌ فلاتحذف، حيثُ لوكان كما قالوا لما حُذف الحرفُ في المنادى العَلَم والمضاف، فلايقال: عبدالله، ويُراد: ياعبدالله، لأنّ (يا) عوضٌ عن الفعل (أنادي) .

وردّ الالتباس بالخبر، بأنه غير واقع كثيرا، وبعض الكلام فيه جواب يمنع من الالتباس.[2]

- الترجيحُ:

الراجح عندي في المسألة هو ماذهب إليه البصريون، ويعضُده القياسُ والسماع، حيث قد دخل اللفظَ حذفٌ كثيرٌ، وهو إجحافٌ في بِنية الكلمة لاتحتمله، وما سُمع من الشواهد فقليلٌ يُحمل على الضرورة.

(١) انظر : الكتاب ٢/٢٣١، المقتضب ٤/٢٥٩، شرح ابن يعيش ١/٣٦٦، ضياء السالك ٣/٢٤٥

(٢) انظر : مايجوز للشاعر في الضرورة للقزاز ص٩٨.

(لحاق علامةِ الندبةِ الصفة) [1]

قال أبو البقاء: " لايجوزُ أن تلحقَ علامة الندبةِ الصفةُ، نحوُ: (وازيدُ الظَّريفاه).

وأجازه الكوفيون ويونس.

ووجهُ المذهبِ الأوَل من وجهين:

أحدهما: أنَّ الصفةَ غيرُ مندوبةٍ ولا لازمةٍ للمندوب، فلم تلحقها علامةُ الندبة بخلافِ المضاف إليه، لأنه من تتمةِ المضاف.

والثاني: أنّ الصفةَ اسمٌ معربٌ مفرد، فلا تلحقُها علامةُ الندبة كالنكرة، وعلَّةُ ذلك ألاَّ يصيرَ مبنيًّا .

واحتجَّ الآخرون من وجهين:

أحدُهما: ما سُمعَ من عربيٍّ فصيحٍ ضاع منه قَدَحان من خشبٍ فندبهما (واجُمجُمتيَّ الشَّاميَّتيناه) [2]

والثاني: أنَّ الصفةَ في بعض المواضع تلزمُ كصفةٍ (أي) في بابِ النداء، وصفةِ (مَن) و (ما) النكرتين، فجرى مَجرى المضاف إليه، ولأنها توضِّح كما يُوضِّح " [3].

---

(١) انظر : المسالة في المقتضب ٣٦٨/٤، والأصول ٣٥٨/١، وأسرار العربية ص٢٢٤، والإنصاف ص٣٠٨، وشرح ابن يعيش ٣٥٩/١، وشرح ابن عصفور ١٢٩/٢، وشرح التسهيل ٤١٦/٣، وشرح الأشموني ٥٩/٣، والتصريح ٢٤٨/٢، وائتلاف النصرة ص٥٠.

(٢) حكى سيبويه هذه الكلمة عن يونس، ولايُعلم أهي من قيل يونس أم مما حكاه عن العرب، انظر: الكتاب ٢٢٦/٢، والإنصاف ص٣٠٩.

(٣) اللباب ٣٤٣/١، وهذه المسألة من مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: الأشباه والنظائر ٣١٨/٣.

– دراسةُ المسألة:

استوفى العكبري المسألة في ذكرِ مذاهب الفريقين وحججهم، وذكر للبصريين حجتين وللكوفيين مثلها، ولم يجب عن شيءٍ من قولِ الكوفيين على غير عادته.

ولابن الخباز قولٌ آخر في المسألة، وذلك بأنه يتقصر بجواز لحاق علامة الندبة الصفة إذا كانت ابنا بين علمين، نحو: وازيدُ بنَ عمراه. (١)

أمّا العكبري فقد ذكر احتجاجاتِ الفريقين وشواهدهم، ومما لم يورده من المسألة ردُّ البصريين على الكوفيين:

حيث رد البصريون قول الكوفيين بتشبيه الصفة والموصوف بالإضافة بعدم التسليم؛ وذلك لأنّ المضاف لايتمّ بدون ذكر المضاف إليه بخلاف الموصوف مع صفته، ودليلُه أنك لو قلتَ (غلام) في كلمة: (غلام زيد)، وأهملت (زيد) منها لما كان سائغا، أمَّا لو قلتَ (زيد) في كلمة (هذا زيد الظريف) لتمَّ الكلام، فإن شئتَ قلت، وإن شئتَ تركت.

وردّوا ماحكوه من قول العرب: (واجُمجُمتيَّ الشَّاميَّتيناه) بأنه شاذ لايقاس عليه. (٢).

وقال الأنباري : بأنه يحتمل أن يكون هذا الإلحاق من قياس يونس، ثم حكم بشذوذه كما شذّ قولهم: (وامن حفر بئر زمزماه).(٣)

وقال ابن عصفور: إنه ليس بشيء؛ لأنهم يلحقونها بما ليس منادى ولا مندوب، كقولهم: (قام زيداه)، والمراد: (قام زيد) ، وكما قيل أيضاً: (ألا ياعمروُ عمراهُ) .

فلذا سقط ما احتجوا به. (٤)

---

(١) انظر : التصريح ٢/٢٤٨.

(٢) انظر : الإنصاف ص٣٠٩، وأسرار العربية ص٢٢٤، وشرح ابن يعيش ١/٣٥٩.

(٣) انظر : الإنصاف ص٣٠٩.

(٤) انظر : شرح ابن عصفور ٢/١٣٠.

- الترجيح:

ونحنُ إذا تأملنا محلَّ النزاع نجد أن اختلافهم في أن الكوفيين يقولون بشبهِ الصفة والموصوف بالمضاف والمضاف إليه من حيث أنهما كالشيء الواحد، والبصريون لايقولون به، والذي يظهر لي أنّ الصفة والموصوف ليسا كالشيء الواحد، أما ما استشهد به الكوفيون فهي نادرةٌ لايقاس عليها، والله أعلم

(شَتّانَ) [1]

قال أبو البقاء: " فأمّا (شتّان) فاختلف النحويون فيها، فقال الفرّاء: هي معربةٌ تثنيةُ شَتّ، وكَسَر نونها، وجعلها مرفوعةً بالابتداء، وما بعدها الخبر.

وقال البصريون: هي اسمٌ مفردٌ ناب عن افترق وبُعَد، والدليل على هذا القول أن المحفوظ عن العرب فتحُ نونِها، ولو كانت تثنيةً لَلَزِم كسُرها، وما ذكره الفرّاء لايكادُ يعرف، ويدلّ على ضعفِ قوله أنها لو كانت مبتدأة لجاز أن تقعَ خبرا، بل كان الأولى ذلك؛ لأنها نكرة ومابعدها معرفة، ولم تُستعمل مُؤخرة، وإذا ثبتَ ذلك كان مابعدها فاعلاً ولزِمَ فيه أن يكونا اثنين؛ لأنّ شتّ وافترق لايكون في واحدٍ أبدا " [2]

– دراسةُ المسألة:

بدأ العكبري المسألة برأي الفرّاء على غير عادته، ثم ثنّى بقول البصريين، وذكر حجّتهم وفصّل فيها، ورد مذهب الفراء وضعفه، ولم يكن ذكر للفرّاء إلا مذهبه فيها.

والعكبري قد خالف غيره حيث نسب للفراء قوله بأن (شتّان) تثنية شتّ، وإنما الصحيح والمنقول عنه أنه حكاها بكسر النون، وأنها لغةٌ من اللغات.

ورأيُ أكثر البصريين مشهور في أن (شتان) اسمُ فعلٍ مفتوح النون دائما.

فالخليل وسيبويه يجعلان نونها زائدة كنون سُبحانَ، ولكن ليست نون تثنية، وهي مفتوحة دوماً كفتحة هيهاتَ، أما أبوعلي الفارسي فقد وافقهم في لزومها للفتح، وخالفهم في أنها

(١) انظر : المسألة في الزاهر ٥٢٠/١، وتصحيح الفصيح ص٤٤٧، والمسائل المنثورة ص٤، وإسفار الفصيح ٨٢١/٢، ٨٢٣، والمخصص ٥٢٥/٦، وشرح الرضي ١٠٣/٣، وشرح الألفية للمرادي ٤٧/٢، والمزهر ٣١٩/١، ٥٠٤/٢، وخزانة الأدب ٢٨٢/٦.

(٢) شرح الإيضاح ٧٨١/١.

ليست بزائدة [1].

وبعض البصريين كالسّجستاني والزّجاج جعلا (شَتّانَ) مصدرا وقعَ موقع الفعل، وحكم الزجاجُ بأنها إنما بُنِيت على الفتح لأنها مصدرٌ لانظير له جاء على زنة (فَعْلان) فخالف أخواتِه، وليس أيضا فعلُها منطوقا مستعملا كبقية المصادر، ووافقه المرزوقي.[2]

وقد عزا العكبري هذا القول إلى المازني، ولم أر أحدا من العلماء ذكر هذا، ونسبه إليه.[3]

وناقلُ رأيِ الفراء هو ثعلب في سِفْره الفصيح، ثم جاء الشّراح من بعده فأخذوا في رأيه وفصلوا فيه، فبعضهم علل وخرّج له، وبعضهم ضعفه وردّه.[4]

ولم نقف على رأي الفراء في أيّ من كتبه، ولم ينقل عنه من العلماء إلا ثعلب، غيرَ أن البغدادي قد عزا قول الفراء لكتابه معاني القرآن، وقال إنه حكى كسرَ النون فيه، ولكنا لم نقف على قوله هذا في كتابه.[5]

وزعم الفارسي والرضيّ بأن (شتان) تثنية شتّ هو قولٌ للأصمعي، وأنها خبر لما بعدها.[6]

وقد رأينا أبا البركات الأنباري وافق الفراء في تجويزه لكسر النون، لكنه جعل الجواز في حالة، ومنعها في حالة أخرى، فقد وافقه في قولك: شتانَ ما أخوك وأبوك، حيث أجاز الكسر هنا، وزاد على الفراء بأن جعلها ثنية شتّ، ومنعه في قولك: شتانَ مابينَ أخيك وأبيك، وذلك

(١) انظر : الكتاب ٢٩٣/٣، المسائل المنثورة ص٤.
(٢) انظر : المخصص ٥٢٥/٦، وشرح الألفية للمرادي ٤٧/٢ والخزانة ٢٨٥/٦.
(٣) انظر : شرح الإيضاح ٧٤١/١.
(٤) انظر : تصحيح الفصيح ص٤٤٨، وإسفار الفصيح ٨٢١/٢ .
(٥) انظر : الخزانة ٢٨٣/٦.
(٦) انظر : شرح الرضي ١٠٣/٣.

لأجل أنها رفعت اسمًا واحدا.[١]

والصاغاني قد صحّح رواية الكسر كالفراء، وجعلها لغةً في فتحها.

وقد خالف العكبري شرّاح الفصيح في جزمه برأي الفراء في (شَتان) وأنها تثنية (شتّ)، بينما غيره فسر رأي الفراء بتثنية (شَتان) بأنه جاء نتيجة لكسر نونِها، فلم يقطعوا كقطع العكبري بأنّ الفراء قال بحكم التثنية فيها.

فابنُ دُرُستويه فسّر حكاية الفراء بكسر النون، لأنه ظنّ أنها مثنى (شتّ)، ثم بعدُ ردّ حكايته

بالكسر، وأنها لم تسمع إلا مفتوحة، والكسر لايقولُ به عربي.[٢]

وأبوسهل الهروي أيضا فسّر قول الفراء بأن الكسر فيه لأنه أصلٌ لالتقاء الساكنين، ويمكن أن يكون جعلها تثنية (شتّ).[٣]

بينما ابنُ خالويه ردّه قطعًا من غير تأويل، فلم يقبله لا سماعًا ولاقياسًا، وأنّ الفراء لم يكن يقول بالكسر، وإن كان قد رواه من عربيّ فالخطأ من الراوي العربي، وردّ أن يكون الكسر مقيساً على كلمة، فالقياسُ عليه خطأ.[٤]

وقد ردّ الرضي قول الزجاج بأنها مصدر لانظير لها، بأن ذلك باطل، لأن (ليّان) مصدرٌ مثله فحينئذٍ سقط عدم النظير.[٥]

وعلى هذا فقد أجمعوا – غير الفراء والأصمعيّ وأبي البركات الأنباري والصاغاني– على خطأ رواية الكسر، وأنها لم تسمع، وأن الصواب بالفتح وقفاً على البناء، وإن كان بعضهم قد تأول للفراء قوله من غير تصويب له.

---

(١) انظر : الزاهر ٥٢٠/١.

(٢) انظر : تصحيح الفصيح ص٤٤٨.

(٣) انظر : إسفار الفصيح ٨٢٣/٢.

(٤) انظر : المزهر ٥٠٤/٢.

(٥) انظر : شرح الرضي ١٠٤/٣.

- الترجيحُ:

يظهر لي بأنّ نونَ (شتّانَ) اسم فعلٍ، ونونُه مبنيةٌ على الفتح وعلى هذا سُمع، وماسُمع من كسره فلاينبغي إلا أن يكون شاذًا، فالفراءُ وإن كان قد نُسب عنه الكسرُ من غير واحد، إلا أنا لم نجده في كتابه المعاني، وإن كان سمعه، فهو ثقةٌ والخطأ من الرواي، ولا ينبغي أيضا أن يكون مقيسا كما قال ابنُ خالويه، والله أعلم.

(وَيْ) [1]

قال أبو البقاء: " قوله تعالى: (ويْ كَأنَّ الله) (ويْ): عند البصريين منفصلةٌ عن الكاف، والكافُ متّصلة بـ (أن)، ومعنى (ويْ) تعجّب، وكأن القومَ نُبّهوا فانتبَهوا، فقالوا: ويْ كأنّ الأمرَ كذا وكذا؛ ولذلك فُتحت الهمزة من (أن).

وقال الفرّاء: الكافُ موصولةٌ بـ (ويْ)، أي ويكَ اعلمْ أنّ الله يبسُط، وهو ضعيفٌ لوجهين:

أحدهما: أنّ معنى الخطاب بعيد.

والثاني: أن تقديرَ (ويْ) اعلم لانظير له، وهو غيرُ سائغٍ في كل موضع " [2]

- دراسةُ المسألة:

أعرب العكبري (ويْ) إعراب البصريين، ثم ذكر رأي الفراء وضعفه، ورده من وجهين، وفي موضع آخر جعله مذهب الكوفيين.

والنحاة اختلفوا في هذه المسألة وتكلموا فيها، وأكثر كلامهم كان إعرابا لآية القَصَص.

فالبصريون قالوا بأنّ (ويْ) هي كلمةٌ لوحدها منفصلة، وليس شيءٌ منها محذوفا، وفي قوله

---

(١) انظر : المسألة في الكتاب ١٥٤/٢، ومعاني القرآن للفراء ٣١٢/٢، وتأويل مشكل القرآن ص٤٧٤، ومعاني القرآن للزجّاج ١٥٦/٤، وحروف المعاني والصفات ص٦٨، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤٤/٣، والخصائص ٤٢/٣، والمحتسب ١٥٥/٢، والصاحبي ص١٢٩، ومشكل إعراب القرآن ص٥١٢، والنكت٥٣٢/١، والنكت في القرآن ص٤٧٠، وإعراب القرآن للأصفهاني ص٢٩٨، وشرح ابن يعيش ٩٠/٣، ورصف المباني ص٥٠٤، والجنى الداني ص٣٥٣، وشرح الألفية للمرادي ٤٩/٢، ومغني اللبيب ص٤٨٣، وشرح الأشموني ٩٥/٣، والتصريح ٢٨٣/٢، خزانة الأدب ٤٠٤/٦، ٤٢١.

(٢) التبيان ١٠٢٧/٢، ١٠٨٤/٢.

تعالى ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾[1] إنّ (ويْ) اسمُ فعلٍ بمعنى (أعْجب)، وقال بعضهم هي حرف تنبيه، والكاف في (كأنّه لايُفلح الكافرون) حرف خطاب وقيل للتشبيه، وهو تابعٌ لـ لأنه، وهي ومابعدها جملة منفصلةٌ عنها، والتقدير: " أعجب لأنه لايفلح الكافرون" فلما سقط الجار في (لأنه) وصل الفعل، فنصَبَ. [2]

فإذًا، (ويْ) معناها العَجب والتندّم، فكأنهم تندّموا على ماسَلَف، فقالوا (ويْ)، والعربيّ إذا تندّم وأسِفَ على شيء، قالها، ويوقف عليها؛ لأن المعنى منفصلٌ عن مابعدها، فحسُن الوقف بها، وهذا المذهب قال به الخليل ويونس وسيبويه.[3]

أمّا الكُوفيون فقالوا إنّ (ويْ) أصلها (ويْكَ) وهي محذوفةٌ من (ويلكَ)، كما قال الكسائي، فـ (ويكَ) كلمة واحدة برأسها، والكاف ضمير مجرور، واللامُ حُذفت منها تخفيفا ولكثرة الاستعمال، وقالوا عن معنى قوله تعالى: ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾[4]معنى (ويْكَأنّه): (ويلك ألم ترَ أنه) كما عند أبي زيدٍ، فمعناها عندهم للتقرير، ويُوقف على (ويْكَ) ثم يُوصل بعدها كما كان يفعل يعقوب، وهذا قول أبي عمرو بن العلاء.[5]

أما الفراء فيراها بسيطة من (ويْكأنّ) والتقدير (أما ترى إلى صنعِ الله)، وهي أيضا للتقرير عنده، فهو لم يرها كما رآها البصريون من أنها مركبة من (ويْ) و (كأنّ)، ولم يرها أيضًا كما نقله عن بعض النحويين، وهو أبو عمرو بن العلاء من أنها مركبة من (ويكَ) و (أنه) ومعناها: ويلك اعلم أنه. [6]

وقال الأخفش إنّ أصل (ويْ) (ويْكَ) كما قال الكوفيون، وتقدير الآية عنده كتقدير

---

(١) سورة المؤمنون ، آية رقم ١١٧ .

(٢) انظر : المحتسب ١٥٥/٢، شرح ابن يعيش ٩٠/٣

(٣) انظر : الكتاب ١٥٤/٢، النكت ٥٢٣/١، معاني القرآن للزجاج ١٥٦/٤، إعراب القرآن للنحاس ٢٤٤/٣

(٤) سورة المؤمنون ، آية رقم ١١٧ .

(٥) انظر : الصاحبي ص/١٢٩، النكت ٤٢٤/١، تأويل مشكل القرآن ص/٤٧٤، شرح الأشموني ٩٦/٣

(٦) انظر : معاني الفراء ٣١٢/٢، وشرح الأشموني ٩٦/٣

الخليل وسيبويه: " أعجبُ لأنّ الله يبسط الرزق" إلا أنّ الخليل وسيبويه لايعدّان الكاف من (وي) تبعا لها [١]

وقال بعض النحاة: إنّ (ويْكَأنه) كلمةٌ واحدة بجملتها، وكانت كذلك؛ لئلا يُفصلَ الكلامُ بعضه من بعض.[٢]

ونقل ابن قتيبة بأن بعضهم جعل معنى (ويْكأنّ) أي رحمةً لك، على لغة حمير.[٣]

واحتج البصريون على أن (ويكأنه) ليست كلمة، بل منفصلة من كلمتين: (ويْ) و (كأنّه) بأنه قد تخففُ في بعض الكلام، ومنه قولُ الشاعر:

ويْكأنْ من يَكُن له نَشَبٌ، يُحْـ بَبْ، ومن يفتقرْ يَعشْ عيشَ ضُرّ [٤]

فهذا دل على أن (كأن) هي التي للتشبيه، وليس كلمة واحدة مع (وي)، ومعلومٌ أن (كأنّ) قد تخفف في الكلام.[٥]

واحتجّ الكوفيون على أنّ (ويْ) أصلها (ويْكَ) بقول عنترة:

ولقد شفى نفسي وأبرأَ سُقمَها قيلُ الفوارسِ، ويكَ، عنترَ أقدمِ [٦]

أي: (ويلك) واللام حذفت منها.

واحتج الفراء على معنى (ويكأنه) بحكايته أنّ شيخًا من أهل البصرة، سمعَ أعرابيةً قالت

---

(١) انظر : المحتسب ١٥٥/٢، وشرح ابن يعيش ٩١/٣، وشرح الألفية للمرادي ٤٩/٢.

(٢) انظر : المحتسب ١٥٦/٢.

(٣) انظر : تأويل مشكل القرآن ص٤٧٤.

(٤) بيت من بحر الخفيف، لايعرف قائله، انظر: الكتاب ١٥٥/٢، ومجالس ثعلب ص٣٨٩، والخصائص ٤١/٣، والمحتسب ١٥٥/٢، والهمع ١٠٦/٢، والخزانة ٤٠٤/٦، والدرر ١٣٩/١.

(٥) انظر : المحتسب ١٥٥/٢.

(٦) بيت من بحر الكامل لعنترة بن شداد، وهو في ديوانه ص١٥٤، وانظر: المحتسب١٥٥/٢، وشرح ابن يعيش ٩٠/٣، والمقاصد النحوية ٢٩٦/٣، وشرح شواهد المغني ٤٨١/١، والخزانة ٤٠٦/٦.

لزوجها: أين ابنُك ويلَكَ؟ فقال لها: ويكأنه وراء البيت، قال معناه: " أما ترينه وراء البيت؟

فدل على أن معنى (ويكأنه) (أما ترى) ونحوها.(١)

ومما احتجوا به على أنّ أصلَها (ويْكَ) أنه قد وقفَ عليها بعضُ القراء، كما وقفَ عليها يعقوب.

ويصحّ أن يُقال إن تخريجات النحاة إنما جاءت نتيجةً لأقوال المفسّرين، فمذهب الفراء اعتمد على مارُوي عن المفسرين كقتادة في قوله: إنّ (ويكأنه) معناه: (أولا يعلم).

أما مذهب البصريين فاعتمد على قول ابن عباس بأن (وي) صلة في الكلام. (٢)

وعند البصريين تكتب (ويْ) منفصلة عن (كأنّه)، أما الكوفيون فيكتبونها متصلةً هكذا

(ويكأنه)، وحكى ذلك الفراء ولم ينكره، إلا أن الأصل عنده أن تكتب منفصلة، وأجاز

اتصالها؛ لأجل كثرة استعمالها، حيث وصلت بما ليس منها، كما وُصلت (يابْنَؤُمَّ) كتابةً لكثرة استعمالها.(٣)

وردّ الزجاج والنحاس وابن جني قول الكسائي بأن (ويكَ) أصلها (ويلكَ) واللامُ حذفت منها، بأن الخطاب لم يكن موجها لأحد، فلم يخاطبوا أحدا حتى يقولوا له (ويلك) وحذف اللام منها غيرُ صواب، ويحتاج إلى خبر نبيّ كي يقبل.(٤)

وردّ الزجاج والنحاس والأعلم احتجاج الكوفيين في (ويْكَأنه) أصلها (ويلكَ، اعلمْ أنّه) وقال لو كان ذلك صحيحاً لصحّ أن يُقال: (ويلكَ أنّ زيداً قائم)، بفتح همزتها، وهذا غيرُ

(١) انظر : معاني الفراء ٣١٢/٢، والصاحبي ص١٢٩، والنكت في القرآن ص٤٧٠.

(٢) انظر : تأويل مشكل إعراب القرآن ص٤٧٤.

(٣) انظر : معاني الفراء ٣١٣/٢، والصاحبي ص١٣٠، والنكت في القرآن ص٤٧١.

(٤) انظر : معاني القرآن للزجاج ١٥٧/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤٤/٣، والمحتسب ١٥٦/٢.

صواب، وإنما هو بالكسر.[1]

ورد الفراء تقدير من قدر (ويكأنه) معنى (ويلك أعلم أنه) بأنه باطل، فلا تكون (أن) منصوبة بفعل محذوف؛ حيث إن العرب لم تعمل الظن والعلم مضمرا في (أنّ).[2]

- الترجيحُ:

عند ذكر الرّاجح والمرجح في المسألة، ينبغي أن يُفصل في المسألة بين حكمها مجردةً: (ويك)، وحكمها مركبة ك (ويكأنه)، فإن عرفنا ذلك عرفنا كيف نحكم عليهما.

فالصحيح في (ويك) أنها مركبة من (ويْ) وكاف الخطاب، وليس كقول الكوفيون إنها كلمة واحدة، وأن أصلها (ويلك)، فهي في كل كلام (وي) مجردةٌ أصلاً، بمعنى (أعجب) والكاف إنما لصقت فيها في بعض الكلام؛ لأنه كثيراً مايُقرن معها (كأنه)، وأما (كأنه) فليست للتشبيه وإنما هي لليقين والإثبات، والسياق يدل على ذلك، والله أعلم.

(١) انظر : معاني القرآن للزجاج ١٥٦/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤٤/٣، والنكت ٥٢٤/١.

(٢) انظر : معاني الفراء ٣١٢/٢.

(أصلية النّون الخفيفة والثقيلة) [1]

قال أبو البقاء: " النونُ الخفيفة أصل، كما أنّ الثقيلة أصل.

وقال الكوفيون: هي مخففةٌ من الثقيلة.

وحجة القولِ الأول: أنّ الثقيلة أشدُّ توكيدا من الخفيفة، وأصلُ التوكيد سابقٌ على زيادته.

والسّابق أصلُ للمسبوق. وتخفيفها من الأخرى يدلّ على أنّ الثقيلة أصلٌ فهي بأن تكون فرعاً على الخفيفة أولى من العكس، ولأن التخفيفَ تصرّفٌ والحروف تبعد عنه " [2].

- دراسة المسألة:

ذكر العُكبري مذهبي الفريقين، ثم ذكر حجّة البصريين وردّهم على المذهب المخالف، تاركاً حجة الكوفيين.

والمذهب الأول هو مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين.[3]

والثاني هو الذي عليه أكثر الكوفيين، وقال بعض النحاة بأنّ الخفيفة هي أصلٌ للثقيلة.[4]

وقد ذكر العُكبري ثلاث حججٍ للبصريين، وهي أنّ أصليّة التوكيد سابقةٌ على الزيادة، وأنّ اعتماد تخفيفها من الثقيلة يدلّ على أصليّة الخفيفة، وأنّ في التخفيف تصرُّفا.

ومن حجج البصريين التي لم يذكرها العكبري:

---

(١) انظر : المسألة في الكتاب ٥٠٨/٣ - ٥٢٣، والمقتضب ٢٣/٣، والأصول ٢٠٣/٢، وشرح السيرافي ٢٥٨/٤، والإنصاف ص٥٢٥، ومغني اللبيب ص/٤٤٣، وشرح ابن يعيش ١٦٣/٥، والارتشاف ٦٥٣/٢، والجنى الداني ص١٤١، والمساعد ٦٦٤/٢، وشرح الأشموني ١٠٨/٣، والتصريح ٢٩٩/٢ ، والهمع ٣٩٧/٤.

(٢) اللباب ٦٧/٢.

(٣) انظر : الكتاب ٥٠٩/٣، ٥٢٤/٣.

(٤) انظر : شرح الأشموني ١٠٨/٣.

أنّ النون الخفيفة والثقيلة وإن كانتا مشتركتين في التأكيد إلا أنهما متغايرتان في الحقيقة.

فالخفيفة بمنزلة تأكيده مرتين، والثقيلة بمنزلة تأكيده ثلاثا.(١)

وأنّ النون المخفّفة لها أحكام ليست في النون الثقيلة، فيتغيّر حكمها باختلاف مبناها، فتُقلبُ ألفاً حين الوقف، وتسقُطُ إذا دخلتْ عليها ألفُ وصلٍ، وهذا بخلاف أحكام النّون الثقيلة.(٢)

فمثال قلبها ألفًا حال الوقف، قوله تعالى:﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾(٣) وقوله تعالى: ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾(٤) والقّرّاء قد أجمعوا على أنّ الوقف في هذين الموضعين (لنسفعا، ولَيكونا) هو بالألف لاغير.

وقول الشاعر:

يَحسَبه الجاهلُ ما لمْ يَعلما شيخاً على كُرسيّه مُعَمّما (٥)

فقال (يَعْلما) ، ولايصحّ قلبُها نونًا لأنّ عجُز البيت (مُعمّما) بالألف، وإذا قُلبتْ نوناً هُنا كان في البيت إكفاء، وهو عيبٌ في الشّعر.(٦)

---

(١) انظر : الإنصاف ص ٥٢٦.

(٢) انظر : الجنى الداني ص١٤١، والهمع ٣٩٧/٤.

(٣) سورة العلق ، آية رقم : ١٥ .

(٤) سورة يوسف ، آية رقم : ٣٢ .

(٥) بيتان من مشطور الرجز، مختلف في نسبتهما، فقيل هما للمساور العبسي وقيل للعجاج وقيل لأبي حيان الفقعسي وقيل لعبد بني عبس، انظر: الكتاب ٥١٦/٣، والأصول ١٧٨/٢، وسر الصناعة ٦٧٩/٢، والإنصاف ص٥٢٦، وشرح ابن يعيش ١٦٣/٥، والخزانة ٤٠٩/١١، شرح شواهد المغني ٣٢٩، المقاصد النحوية ٣٠٤/٣.

(٦) الإكفاء: هو أن لايلزم الشاعر باتفاق أبيات القصيدة في حرف الروي، وذلك بأن يأتي بحرفين متقاربين، انظر: القوافي للأخفش ص٨، قواعد الشعر ص٦٤، مايجوز للشاعر في الضرورة للقيرواني ص١٤٦.

فلما كان هناك تغيّر في النون الخفيفة حالَ الوقف دلّ على أنها ليست مخففةً من الثقيلة، ودلّ أيضاً على أنّ النون الخفيفة تُحذف في الوقف إن كان ماقبلها مضموماً أو مكسوراً، مثل: (هل تَضرِبُنْ زيداً، وهل تضرِبُنْ عَمراً) فإذا وقفتَ قُلتَ:(هل تضرِبُنْ زيدا) مثلها، إلا أنكَ قد حذفتَ نونَ الرفع حالَ التوكيد، فلمّا وقفتَ عليها حذفتَ نونَ التوكيد ورددتَ نونَ الرّفع.(١)

واحتجّ الكوفيون بأنّ المخففةَ إنما هي فرعٌ عن الثقيلة، لأنها مختصرة من الثقيلة، فالخفيفة داخلة في الثقيلة، جزء وبعضٌ منها، ولأن التوكيد أيضاً بالثقيلة أبلغ، فدل على أن الثقيلة أصل، والمخففة فرع، كما أنّ (إنْ ولكنْ) فرعٌ عن الثقيلة في (إنّ ولكنّ)، فقياس نون التوكيد بنون (إن ولكن) سائغ.(٢)

واحتجوا أيضا بأنه – ولو كان للنون المخففة أحكامٌ تخصّها عن الثقيلة – فإنه قد يختصّ الفرع بما ليس للأصل، مثل: (أنّ) المفتوحة فهي فرعٌ عن المكسورة وتختصّ بأحكام عن المكسورة التي هي أصل.(٣)

وردّ عليهم البصريون بأنه لو كانت مخففةً من الثقيلة لكانت بمنزلة نونِ (لكنْ وأنْ) المخفّفتين من (لكنّ) و(أنّ) وليست كذلك، لأن حكمَها في الوقف يخالفُ حكمَ نون التوكيد، فالنونُ المخفّفة تُحذف في الوقف، ونون (لكنْ وأنْ) لاتحذف، والنون المخفّفة في الفعل إذا دخلت على ألفِ وصلٍ سقَطت، ونونُ (لكن وأن) لاتسقط.(٤)

– الترجيح:

يمكن أنّ نأخذ ما احتجّ به البصريون، وألزموا به الكوفيين أن يردّ عليهم، ويجعل حكما بالقول على أنّ النون الخفيفة هي أصلٌ للثقيلة، والدليل هو أنّ أصلية التوكيد سابقةٌ على الزيادة، وأنّ تخفيفَ النون من الثقيلة يدلّ على أنّ الخفّة هي الأصل فيه، وليس الثقل.

(١) انظر : الإنصاف ص ٥٢٨.
(٢) انظر : شرح ابن يعيش ٥/١٦٥.
(٣) انظر : الكتاب ٣/١٢٠، التصريح ٢/٢٩٩.
(٤) انظر : شرح السيرافي ٤/٢٦٠.

ومما يدلّ أيضا أنّ الخفيفة بسيطةٌ، والثقيلة مركبة، فالبسيط فرعٌ عن المركب، وحينئذٍ فالخفيفة أحقّ بالأصالة والثقيلة أحقّ بالفرعية. وهو ما أشار له العكبري بقوله: "فهي أن تكون فرعًا عن الثقيلة أولى من العكس" ، وهذا قولٌ مرجّحٌ عندي، والله أعلم.

(دخولُ نون التوكيد الخفيفة على المثنى ونونِ النسوة) [1]

قال أبو البقاء: " لا تدخلُ النون الخفيفةُ على فعلِ الاثنين وجماعةِ النسوة.

وقال يونس الكوفيون: يجوز.

وحجة الأوَّلين: من وجهين أحدهما أن السماعَ لا يشهد به، والقياس على الثقيلة متعذِّر لأن كلًّا منهما أصل يفيد غيرَ ما يُفيدُه الآخر، ولا بدَّ في الأصل المقيس عليه من اتحادِ العلة فيهما وتماثل الحكمين.

والثاني: أنه يلزم من ذلك الجمع بين ساكنين والثاني غير مُدغم، وذلك لايجوز، ولا يجوز تحريكُ الثاني لأنَّه يخرجُ النون عن حُكمها وهو السكونُ، فلذلك لم تُحرّك هذه النونُ لساكنٍ بعدها.

واحتج الآخرون بأنها نون توكيد فلحقت ما تلحقه الثقيلة، واعترضوا على ما ذكرنا من وجهين:

أحدهما: أن الألف فيها مدٌّ يشبه الحركةَ فيجوز وقوع الساكن بعدها.

والثاني: أنَّ الجمع بين ساكنين قد ورد كذلك: (التقت حلقتا البِطان) [2]، وغير ذلك.

---

(١) انظر : المسألة في الكتاب ٥٠٨/٣ – ٥٢٣، والمقتضب ٢٣/٣، والأصول ٢٠٣/٢، وشرح السيرافي ٢٥٨/٤، والإنصاف ص٥٢٥، والتخمير ١٨٣/٤، ومغني اللبيب ص٤٤٣، وشرح ابن يعيش١٦٣/٥، والإيضاح في شرح المفصل ٢٧٥/٢، وشرح ابن عصفور ٤٨٩/٢، والارتشاف ٦٥٣/٢، والجنى الداني ص١٤١، والمساعد ٦٦٤/٢، وائتلاف النصرة ص١٥٣، وشرح الأشموني ١٢٧/٣، والتصريح ٢٩٩/٢ ، والهمع ٣٩٧/٤.

(٢) هذا المثل يضرب للشدة إذا بلغت في الأمر منتهاها، والبِطان هو الحزام الذي يُجعل تحت بطنِ البعير، فإذا التقت حلقتاه عند الهرب وشدة العدو بحيث الراكب لايقدر من الخوف أن ينزل فيشده، فقد تناهى في الشر، انظر: الأمثال لابن سلام ص٣٤٣، والكامل ١٩/١، والعقد الفريد ٦٠/٣، وجمهرة الأمثال ١٨٨/١، ومجمع الأمثال ١٢٠/٣، والمستقصى ٣٠٦/١.

والجواب: أنَّا قد بينا الفرَق بين الخفيفة والثقيلة.

وأما مدةُ الألف فلا تجري مجرى الحركة لاستحالة تحرك الألف، ولأنها لو كانت كالحركة لجاز أن يليها كل ساكن ، وليس كذلك ، وأما وقوع المدغم بعدها ، نحو: (دابَّة) و (أصيْمّ) و (تُمودّ الثوب)، فسبب ذلك أن المدغمَ حرفٌ متحرك في اللفظ، وإن كان في التقدير حرفين، ولذلك حسُنَ فيه ولم يحسُن في غير المدغم. وقد دعا توهمُ الجمع بين ساكنين هنا بعضهم إلى قلبِ الألف همزةً مفتوحة ، فقال: (دأبَّة وشأبَّة)، وأما حَلَقَتا البِطان فشاذٌّ لا يُقاس عليه " [1]

– دراسة المسألة:

تحدّث العكبري هنا عن دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة، مبتدأً بذكر مذهب البصريين، وثنّى بقول الكوفيين ويونس، ثم احتجّ للبصريين بحجتين، وذكر حجة الكوفيين واعتراضهم على قول البصريين بالمنع باعتراضين، ثم أجاب عنها آخرا.

ونُسب المذهب الأول وهو مذهب المنع إلى الخليل وسيبويه، وهو مذهب جماهير البصرة، وقد نسب أيضا إلى الكسائيّ.[2]

أما المذهب الثاني فهو قول يونس والكوفيين، وجماعة من نحاة البصرة.[3]

وقد تفرّد العكبري بدليل البصريين الأول، فلم يذكره غيره.

وأما الثاني فأشار إليه إجمالا، ولابدّ من التفصيل فيه، فيقال: بأنه إذا سقطت نونُ التثنية للبناء على الأمر (افعلا)، ثمّ دخلته بعدُ نونُ التوكيد المخففة، احتمله ثلاثة أشياء، الأول:حذف الألف، والثاني: كسر نون التوكيد، والثالث: إبقاؤها ساكنة.

فالأول يبطُل؛ لأنه بحذفها يلتبس فعلُ الواحد والاثنين، والثاني يبطل كذلك، لأنه بذلك لايُعلم هل هي نونُ توكيد أو نونُ إعراب، والثالث يبطلُ؛ لأنه لايجوز الجمعُ بين ساكنين

(١) اللباب٢/٦٨، وذكر العكبري المسألة من غير ذكر الكوفيين في شرح الإيضاح ٢/١٧٣٩، وهذه المسألة من مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: تذكرة النحاة ص٧١١، والأشباه والنظائر ٣/٣٢٠.

(٢) انظر : الكتاب ٣/٥٢٥، والبحر المحيط ٥/١٨٧.

(٣) انظر : التخمير ٤/١٨٥.

ظاهرين غير مدغمين.

أمّا جماعة النسوة، فإن دخلته نونُ التوكيد، احتمله ثلاثة أمور، إما أن تُبيّن النونين مظهرتين، نونَ النسوة ونون التوكيد، أو تُدغم إحداهما بالأخرى أو تُلحق الألف.

فالأول باطل، لأنه بذلك يجتمع مِثلان، وهو لايجوز، وبطل الثاني لأنّ لامَ الفعلِ ساكنة وكذلك المدغَم، فالتقى ساكنان، والساكنان لايجتمعان، وبطل أيضاً إلحاقها الألف، لأنه بإلحاقها صارت شبيهةً بفعل الاثنين، ولأنه أيضاً لايخلو إمّا من كسرِ النون، وهذا لايجوز، لأنها تأخذ حكم نونِ الإعراب، أو جعلها ساكنةً مع الألف، وهذا لايجوز أيضا لاجتماع ساكنين، فكان لابدّ من دخول نون التوكيد الثقيلة ومنع المخففة.(١)

ومما احتجّ به الكوفيون مما لم يذكره العكبري أنّ السماعَ قد ورد بدخول نونِ التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين نحوُ قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾(٢)، وإن أدى ذلك إلى اجتماع ساكنين الألف والنون، فقد جاء كثيراً جاء في كلام العرب، لأن الألف فيها فرطُ مد، والمدّ يقوم مقام الحركة، وقد قرأ نافع ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ ﴾(٣) بسكون الياء من (محياي)، (٤) فاجتمع ساكنان، وهما الألف والياء

وقد نقل سيبويه عن يونس بجواز إبدال النون همزة وفتحها، فتقول: (اضرباء الغلام يارجلان)، و (اضربناء الغلام يانسوة)، وحكم عليه سيبويه بأن هذا لم تقله العرب.(٥)

وقد ردّ البصريون مذهب الكوفيين قولهَم " أنّ النون الخفيفة تلحق مايلحق الثقيلة " بأنّ بينهما فرقا، فأحكامُ النون الخفيفة في الوقف ووصلها بساكنٍ بعدها مختلف عن الثقيلة، فهي

(١) انظر : التبصرة والتذكرة ٤٢٩/١، الإنصاف ص ٥٢٤.

(٢) سورة يونس ، آية ٨٩ .

(٣) سورة الأنعام ، آية رقم ١٦٢ .

(٤) قرأ جميع القراء بفتح الياي من (محياي) ماعدا نافع، فإنه قرأها ساكنة، انظر: السبعة في القراءات ص٢٧٤، ومعاني القراءات للأزهري ٣٩٨/١، والحجة للقراء السبعة ٤١٠/٤، والمحتسب ١٢٤/١، وحجة القراءات ص٢٧٩، وقيل قرأ بسكون الياء مع نافع أبوجعفر، انظر: المبسوط في القراءات العشر ص٢٠٦.

(٥) انظر : الكتاب ٥٢٧/٣، والأصول ٢٠٣/٢.

ثابتةٌ في كل حال.

وردّوا على الكوفيين إبدالهم النون همزة بأنه لم تقله العرب، والقياس هو حذفُ النون لالتقاء الساكنين، والألف لالتقاء مع الساكن الذي حذفت له النون فتقول: اضربَ الغلام، واضرِبنَ الغلام.(١)

وردّوا استدلالهم بقراءة نافع، بأن نافعًا قد نوى الوقف فحذف الفتح، أو على إجراءِ الوصلِ مجرى الوقف، وذلك ضرورة، وقد يخرّج بأن النونَ فيها للرّفع، وليست للتّوكيد.(٢)

- الترجيح:

والرّاجح في المسألة بأنّ كلّ مسموعٍ ومحكيّ عن العرب و ماجاء من بعض القراءات السبعيّة في مجيء النون الخفيفة في فعل الاثنين وجماعة النسوة، واجتماع ساكنين قليلٌ وروده، ولايُقاس عليه، ويحكم بالشذوذ على ما سمع من قولهم (حَلَقَتا الْبطِان) و (ثُلُثا الْمال).(٣)، والله أعلم.

(١) انظر : الكتاب ٥٢٧/٣.

(٢) انظر : الإنصاف ص ٥٣٢، وجعله العكبري محتملاً جوازه، انظر: التبيان ٦٨٥/٢.

(٣) انظر : المساعد ٦٧٤/٢.

(أفعل منك، هل يُصرف ؟) [1]

قال أبو البقاء: " يجوز للشاعر أن يَصرف ما لاينصرف للضرورة على الإطلاق.

وقال الكوفيون: ليس له ذلك في (أفعل منك).

وحجّة الأولين: أنه اسمٌ معرب نكرة، فجاز للشاعر صرفه كبقية الأسماء التي لاتنصرف.

واحتجّ الآخرون: بأنّ (منك) تجري مجرى الألف واللام والإضافة، ولذلك ينوبان عن (من) فكما لا تُنون مع الألف واللام والإضافة لا تنون مع (من).

والجواب: أنّ ذلك لايصح، لأنّ (مِن) وإن خُصصت، ولكن بعضَ التخصيص، والاسم بعد ذلك نكرة، بخلاف الألف واللام والإضافة " [٢]

- دراسة المسألة:

حديث العكبري كان في تقريره لمسألة جواز صرف (أفعل منك) وعدم صرفه، وخلاف الفريقين وأدلتهما في ذلك.

فالكوفيون يقولون بقول البصريين في أنه لا يجوز صرفه، إلا أنّ البصريين اشترطوا لأجل أن يُصرف أن يكون في ضرورة الشعر.

وقد تبِع العكبريُّ البصريين في جواز صرفها في ضرورة الشعر، وذكر بعض أدلة الفريقين وأغفل أخرى، ومما أغفله من حجج البصريين:

أنّ الأصل في الأسماء كلها الصرف، فلايعدل عن أصل إلا بعلةٍ عارضة تمنعه من

(١) انظر : المسألة في المقتضب ٣١١/٣، والإنصاف ص٣٩١، وشرح الرضي١٠٦/١، والارتشاف ٨٩١/٢، والمساعد ٤٣/٣، والمحصول ١١٢/١، وائتلاف النصرة ص٦٤، وشرح الأشموني ١٧٤/٣، والهمع ١١٩/١.

(٢) اللباب ٥٢٢/١، وهذه المسألة من مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: الأشباه والنظائر ٣١٩/٣.

الصرف، وهي الموانع التسع المعروفة.

واحتجّ الكوفيون بأنه لما اتصلت " من " بـ (أفعل) التفضيل منعت من صرفه، لأنها به قويَ اتصالها، ولهذا تجدها في المذكر والمؤنث والتثنية والجمع على لفظٍ واحد، نحوُ (زيدٌ أفضلُ من عمرو) و (هندٌ أفضل من دعْد) و (الزيدان أفضل من العمرين) وما أشبهَ ذلك.(١)

وأجيب عن قول الكوفيين: بأن (من) قويَ اتصالها بـ (أفعل) ومنعته من صرفه، بالبطلان؛ لأنّ اتصالها بأفعلَ ليس له تأثير في منع الصرف، وإنما المؤثر في المنع هو وزن الفعل والوصف، ومما يدلّ على هذا قولهم: (زيدٌ خيرٌ مِنك، وشرٌ منك) فلذا صرفوا مع اتصال (من) به.

ويُبطل قولَ الكوفيين بأنها لاتؤنث ولاتثنى ولاتجمع لاتصالها بـ (من) بأن ذلك لأجل أنها تضمّنت معنى المصدر؛ لأن معنى (زيدٌ أفضل منك) هو (فضلُ زيدٍ يزيدُ على فضلك)، ولأنها أيضاً تُشبه البعضَ الذي يقع به التذكير والتأنيث والجمع بلفظ واحد. (٢)

ويُجاب أيضا عن قول الكوفيين بأن (مِن) تقوم مقام الإضافة، فلايجوز الجمع بين التنوين والإضافة، بأنه لو كان الأمر كذلك، لوجبَ أن يكون جرا في موضع الجرّ، كحُكم الإضافة.

ولم يكتفِ البصريون ببطلان عدم صرف (أفعل) عند الكوفيين، بل أبطلوا فهمهم لعلة قاعدة الجمع بين التنوين والإضافة المتفقِ عليها بأنه لم يجُز الجمع لأنهما دليلان من أدلّة الاسم، بل لأنه لو اجتمعا لاجتمع ضدّان في كلمةٍ واحدة، وهو التعريفُ في الإضافة والتنكير في التنوين، واجتماعهما في كلمةٍ واحدة يفسده، لاجتماع الضدّين.

ولأن الإضافةَ أيضا علامةُ وصل، والتنوين علامةُ فصل، ولو اجتمعا لاجتمع ضدّان في كلمةٍ واحدة. (٣)

ومنزعِ الخلاف بين الفريقين عند أكثر العلماء الذين ذكروا المسألة إنما هو أن الكوفيين

(١) انظر : الإنصاف ص٣٩١.

(٢) انظر : الإنصاف ص٣٩٤.

(٣) انظر : الإنصاف ص٣٩٥.

منعوا الصرف لأجل أنّ (مِن) قامت مقام الإضافة، والبصريين أجازوا الصرف لأن المانع هو الوزن والوصف.[1]

- الترجيح:

ولأنّ الأصل في الأسماء كلها الصرف، لزم أن يكون (أفعل) مصروفاً في أصله كباقي الأسماء، ومنعه إنما جاء لعارضٍ تحتمله الضرورة، والعربي كثيراً مايركب الضرائر، في الشعر خاصة، حتى صار هذا في لسانه مألوفاً، وحجة الكوفيين يبطلها السماع في نحو (زيدٌ خيرٌ منك) وعللهم في وجوب منعها ضعيفةٌ لاتقوى.

(١) انظر : الإنصاف ص/٣٩١، وشرح الأشموني ١٧٤/٣.

(بمَ يرتفعُ الفعلُ المضارع ؟) [1]

قال أبو البقاء: " وقوله [2]: (فالرفعُ فيها لوقوعها موقعَ الأسماء) يُشير إلى مذهب البصريين، وقد خالفهم الكوفيون في ذلك، فقال الفراء: تُرفع؛ لسلامتها من الناصب والجازم.

وهذا فاسد لوجهين: أحدُهما: أنه جعلَ العامل عدما محضا، والثاني: أنه جعل أولَ أحوالِ الفعل النصبَ والجزم، فلمّا عُدم الناصبُ والجازم رُفع، وذا عكس الصواب؛ لأنّ أولَ أحوال الفعل الرفعُ إذْ كان يَستقل بنفسه.

وقال الكسائي: تَرتفع بحروف المضارعة، وهذا فاسدٌ لوجهين:

أحدهما: أنّ هذه الحروف صارتْ من نفس الفعل، وبعضُ الشيءِ لايَعمل فيه.

والثاني: أنّ هذه الحروف موجودةٌ مع الناصب والجازم، وليست بعاملة.

ووجهُ قول البصريين أنّ الاسم هو الأصل، فإذا وقع موقعَه اكتسب بذلك قوةً شابَهَ بها المبتدأ، فكان عاملُه معنوياً.

والمراد من وقوعه موقعَ الاسم أنك لو وَضعتَ موضعه اسماً مشتقاً منه لصحّ، وسواء كان موضعه رفعاً أو نصباً أو جراً.

فإن قيلَ: فقولك: (سوف يقوم زيد)، مرفوع، ولايقومُ اسمُ الفاعل مقامَه.

قيل: ليس كذلك؛ لأنّ (سوف) لم تُغيّر معنى الاسم الذي هو قائم، بل خصصته بزمان، وليس كذلك (لنْ، لمْ) فإن قيل: فأنتَ تقول: كاد زيدٌ يقوم، فترفع ولايقع موقعَه قائم.

---

(١) انظر : المسألة في الكتاب ٩/٣، والأصول ١٤٦/٢، وشرح اللمع لابن برهان ٢٩/١، والمرتجل ص٣٩، ١١٥، والإنصاف ص٤٣٧، وأسرار العربية ص٥٢، وشرح الرضي ٢٦/٤، وشرح التسهيل ٥/٤، وشرح ابن يعيش ٢١٩/٤، وشرح ابن عصفور ١٣٠/١، والمساعد ٥٩/٣، وشرح الأشموني ١٧٨/٣، والتصريح ٣٥٦/٢، والهمع ٢٧٣/٢.

(٢) يعني صاحب الإيضاح أباعلي الفارسي.

قيل: كان الأصل أن يكونَ كذلك، ولكن خُصّ بالفعل، ليدلَ على المقاربة " [1]

– دراسة المسألة:

استوفى العكبري المسألة وجمع أطرافها، فذكر فيها وبقية كتبه التي أورد فيها المسألة ثلاثةَ مذاهب مع حجج كلِّ فريق، فقد ذكر مذهب البصريين ومذهبي الفراء والكسائي، لكنّا نجده هنا قد سمّى الكوفيين وفرّقهم لمذهبين، مذهبٍ للفراء وآخر للكسائيّ، وفي غير هذا الموضع لم يسمّ الكوفيين، واكتفى بذكرهما.

وقد أورد العكبري مذهب البصريين، ثم ثنّى بذكر مذهبِ الفراء وضعّفه من وجهين، وذكر أيضاً مذهب الكسائي وضعّفه من وجهين أيضا، ثمّ شرح مذهب البصريين بأنّ الفعل المضارع ارتفعَ لوقوعه موقعَ الأسماء، وأجاب عن بعضِ الاعتراضات التي أُوردت على مذهب البصريين.

وقد صنع في شرح المتّبع مثلَ ما صنعه في شرح الإيضاح بذكرِ مذهبي الفراء والكسائي، وإجابته عنهما، وتضعيفهما، وزاد في اللباب رداً ثالثاً لكليهما.

وفي هذه المسألة، مسألة رافع الفعل المضارع، فيها سبعة مذاهب، عدّها أبوحيان جميعها:

الأول: مذهب سيبويه وجمهور البصريين أنّ الفعل مرتفع بوقوعه موقع الاسم، وهذا المذهب نقضه ابن مالك ببعض الاعتراضات التي بينت ضعفه.

الثاني: التجرّدُ من الناصب والجازم، وهو مذهب الفراء، ونسبه بعضُ النحاة إلى الأخفش، وبعضهم نسبه إلى الكوفيين عامة كالأنباري والعكبري وغيرهما، وقد اختاره ابنُ مالك وجوّده. [2]

---

(١) شرح الإيضاح ١/١١١، وذكر العكبري الخلاف بين الفريقين في المسألة في اللباب ٢/٢٥، والمتبع ٢/٥٠٤، وهذه المسألة من مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: الأشباه والنظائر ٣/٣١٩.

(٢) انظر : شرح التسهيل ٤/٦، والمساعد ٣/٥٩، والهمع ٢/٢٧٣.

الثالث: التجرد من العوامل اللفظية مطلقا، وهو مذهب جماعة من البصريين، وعُزي إلى الفراء والأخفش. (١)

الرابع: أنه مرتفع بالإهمال، وهو قول الأعلم.

الخامس: أنه مرتفع بمضارعة الاسم، وهذا قولُ ثعلب، وزعم ابنُ يعيش أنّ ثعلبا توهّم أن هذا هو مذهب سيبويه، ولم يكن كذلك، بل مذهبه هو بإعرابه بالمضارعة، ورفعه بأنه وقع موقعَ الاسم. (٢)

السادس: أنه مرتفعٌ بالسبب الذي أوجب له الإعراب؛ لأنّ الرفعَ نوعٌ من الإعراب.

السابع: مذهب الكسائي، وهو أنه مرتفع بحروف المضارعة.

وقد أورد العكبري بعضَ الحجج التي احتجّ بها الفريقان هنا، وفي غير هذا الموضع.

فممّا لم يذكره من بعض حجج الفريقين:

حيثُ احتجّ البصريون بأنّ علةَ رفع الفعل المضارع بقيامه مقام الاسم، من وجهين:

الأول: أنّ قيامَه مقامَ الاسم عاملٌ معنوي، وهو في هذا يُشبه الابتداء في قيام العامل فيه، والابتداءُ يُوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه. (٣)

الثاني: أنه بقيامه مقام الاسم وقعَ في أقوى أحواله، فلمّا وقع هكذا، وجب أن يُعطى أقوى الإعراب، وهو الرفع، فلذا كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم.

أما الكوفيون، فقد احتج الفراء منهم لمذهبه بحجتين:

الأولى: أنّ الفعل المضارع قد أشبهَ المبتدأ بتعرّيه واستقلاله، فكما أنه ارتفع بعامل معنوي

(١) انظر : شرح ابن يعيش ٤/٢١٩.
(٢) شرح ابن يعيش ٤/٢١٩.
(٣) شرح ابن يعيش ٤/٢٢٠.

وهو تعريه وخلوه من عامل لفظي، فكذلك الفعل المضارع.

الثانية: أنه لو كان مرتفعا لوقوعه موقع الاسم لأبطله خبر (كاد) فإنه مرفوع، ولم يقع موقع الاسم، ولو كان أيضا يقعُ موقعَ الاسم لدخل الناصبُ والجازم الاسمَ، كما دخل الفعل، فدل ذلك على أن ارتفاعه ليس لوقوعه موقع الاسم، بل لتعريه. (١)

واحتجّ الكسائيُّ بأنّ الفعل المضارع قبل دخول حرف المضارعة عليه مبنيّ، وقد ارتفع وأُعرب بعد دخوله عليه، فكان لابدّ أن يكون هو العامل؛ إذ لاعاملَ لفظي سواه، وقد يبطلُ عمله حين يدخل عليه عامل أقوى منه.

ثم إنّ العكبري قد جاء ببعضِ ماردّ به البصريون على احتجاجات الكوفيين، من الكسائيّ أو الفراء، فمما لم يذكره:

حيث ردّ البصريون على حجة الفراء " بأنّ الفعل لو كان مرفوعاً لقيامه مقامَ الاسم لانتصب إن كان الاسم منصوباً، وجرّ إذا كان الاسم مجروراً " فقالوا: بأن عوامل الأسماء لاتعمل في الأفعال، وهذا فعل، فعاملُ الاسم غيرُ عامل الفعل.

وردّوا على مقالتهم أيضاً بأنه " لوكان مرتفعاً لوقوعه محلّ الاسم، لدخل الاسمَ ناصبٌ وجازم

كما دخل الفعل " فقد قالوا: بأنّ الفعل لم يرتفع بما ارتفع به الاسم، بل ارتفع لقيامه مقام الاسم، والقيام مقام الاسم ليس بعامل للرفع في الاسم، والمعنى الذي رفعت به غير المعنى الذي أعربت به. (٢)

وأيضاً فإنّ التجرّد من الناصب والجازم عدميّ، والرفعُ وُجُودي، والعَدَمِي لايكون علةً للوجودي، والتعري معناه عدم العامل، فالعامل ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعمول، والعدم

(١) انظر : اللباب ٢/٢٥، وشرح ابن يعيش ٤/٢٢٠.

(٢) انظر : الأصول ٢/١٤٧، والإنصاف ص٤٤٠، وشرح ابن يعيش ٤/٢١٩.

نسبتُه إلى الأشياء كلها نسبة واحدة لا اختصاص له بشيءٍ دون شيء، فلايصحّ أن يكون عاملا. (١)

وأيضا فإن وقوعه موقع الاسم ليس عاملا لفظيا، فكان كالمبتدأ الذي ليس بعامل لفظي، فعمل مثل عمله. (٢)

وقد رُدّ على قول ثعلب بأن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة، ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه. (٣)

وردّ الكوفيون بأنه لو كان الفعل إنما رُفع؛ لوقوعه موقع الاسم لكان ينبغي أن يُنصب إذا كان الاسم منصوبا، ويُجرّ إذا كان الاسم مجرورا، فالاسمُ يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا، فكيف يقوم الفعل مقامَ الاسم في الرفع ولم يقم مقامَ النصبِ والجرّ. (٤)

وأيضاً فإنّ مذهب البصريين غيرُ مطّرد، إذْ لو كان مرفوعاً لوقوعه موقع الاسم لما ارتفع بعد (لو) وحروف التحضيض ك (هلاّ) وغيرها؛ لأنها مختصة بالأفعال، فليس المضارع بعدها في موضع الاسم، وقد رفعوه بعدها، نحو: لو يقومُ زيدٌ قمت، وهلاّ تفعل ذاك، فلذا عُلمَ أنّ الرافع له هو تجرده من الناصب والجازم. (٥)

ولم يسلّم الكوفيون لمقالة من اعترض عليهم بأنّ التجرّد عَدَميّ، والرفع وجودي، فلايكون العدمُ علةً للوجود، حيث رُدّ عليه بأنّ هذا غيرُ مسلّم؛ لأنّ التجرّد أمرٌ وُجُودي، وهو خُلُّوه من ناصبٍ وجازم، لاعدم الناصب والجازم. (٦)

وقد أجيب عن ثعلبٍ بأنّ الكوفيين إنما يرون أنّ إعرابَ المضارع هو بالأصالة، لا بالحملِ

(١) انظر : شرح ابن يعيش ٤/٢١٩.
(٢) انظر : شرح ابن يعيش ٢/٢٢٠.
(٣) انظر : التصريح ٢/٣٥٧.
(٤) انظر : الإنصاف ص٤٣٨.
(٥) انظر : شرح التسهيل ٤/٦، والتصريح ٢/٣٦٥.
(٦) انظر : شرح الأشموني ٣/١٧٨، والتصريح ٢/٣٥٦.

على الاسم ومضارعته إياه. [1]

- الترجيح:

يظهر لي أنّ قول الفراء هو الراجح في المسألة، وهو أنّ الفعل المضارع مرتفعٌ بتعريه من ناصب وجازم، ولايصحّ هنا أن يُقال إن التجرد عَدَم، فكيف يعمل العدم؟ لأنّ التجرّد أمرٌ وجودي، وهو خُلّوه من ناصبٍ وجازم، لاعدم الناصب والجازم، كما قال ذلك ابن مالك.

وإن كانت المسألة هذه لافائدة في الخلاف فيها، ولاينشأ عنها حكم تطبيقي أيضًا كما قال أبوحيان، والله أعلم.

(١) انظر : التصريح ٢/٣٥٧.

(عملُ لامِ "كي" بعد " أنْ " المضمرة) [1]

قال أبو البقاء: " وتضمر (أن) بعد اللام.

وقال الكوفيون: هي العاملة بنفسها.

حُجة الأولين [2] أنّ اللام حرف جر داخلة للتعليل، وهي التي تدخل على المفعول له، وحرف الجرّ لايعمل في الفعل فتضمر (أن) ليصير الفعل معها في تقدير الاسم، فتدخل اللام عليه، ولذلك يجوز أن تظهر (أن) معها كقولك: (جئتُ لأن تكرمني).

واحتج الآخرون [3] من وجهين: أحدهما: أنها بمعنى (كي) و (كي) تعمل بنفسها فكذلك ما هو في معناها.

والثاني: أنّ جعلها جارةً يفسد دخولها على الفعل، وتقدير (أنْ) لا يصحح ذلك، ألا ترى أنه لايجوز أن تقول: (أمرتك تكرم زيداً)، تريد: (بأن تكرمَ زيداً)، فيتعيَّن أن تكون هي الناصبة.

والجواب عن الأول من وجهين:

أحدهما: أنَّ (كي) حرف جرٍّ أيضاً، و(أن) بعدها مضمرة، فلا فرق بينهما.

والثاني: يُسَلم إلى أنَّ (كي) تنصِب بنفسها، ولكن لمْ تكنِ اللام كذلك واتفاقهما في المعنى يوجب اتحادهما في العمل، ألا ترى أنَّ (أنَّ) الناصبة للاسم مثل (أن) الناصبة للفعل المستقبل في المعنى، إذ كل واحدة منهما مصدرية يعمل فيها ماقبلها، ولم يلزم من ذلك اتحادهما

---

(١) انظر : المسألة في الكتاب ٣/٦,٥، واللامات للزجاجي ص٦٦، واللامات للهروي ص١٢٥، والإنصاف ص٤٦١، وشرح ابن يعيش ٤/٢٣٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٤١، والمحصول ٢/٦١١، والجنى الداني ص١١٤، والارتشاف ٤/١٦٥٦، وائتلاف النصرة ص١٥١.

(٢) أي البصريين، انظر: الكتاب ٣/٢٨.

(٣) أي الكوفيين، انظر: الإنصاف ص٤٦١، والأشموني ، ٣/٢١٥ ، وائتلاف النصرة ١٥١.

، فإنَّ تلك تختصُّ بالأسماء حتَّى لو وقع الفعل بعدها مخفَّفة لم تعمل ، بخلاف (أن) الخفيفة، ولذلك استعملت اللام مع صريح المصدر ، ولم تستعمل (كي) معه وإن كانا سواءً في المعنى.

وأمَّا الفرق بينها وبين الباء فلأن اللام تدلُّ على غرض الفاعل ، وما من فاعل إلا وله غرض في الفعل ، وليس كل فعل يكون له سبب تستعمل الباء معه، فلمَّا كثر استعمالُ اللام جاز أن تحذف (أنْ) لظهور معناها كما كثر حذف (ربَّ) مع الواو والباء في القسم، وحذف (لا) في جوابه " [1]

– دراسة المسألة:

في هذه المسألة بيّن العكبري فيها عن مذاهب الفريقين، وفيها صحّح قول البصريين، وردّ قول الكوفيين وأجاب عن حُجتهم.

والكوفيون هنا قد قالوا بأن اللام ناصبة بنفسها، غيرَ أنّ ثعلب ذهب إلى أنها ناصبة؛ لقيامها مقام (أن)، أمّا ابن كيسان فقال: إنه يجوز أن تكون اللام ناصبة، ويجوز أن تكون (كي) كما هو قول السيرافي. [2]

وقد استوفى العكبري حجج الفريقين، بيد أنه أغفل بعضَ حجج الكوفيين من المسموع والمقيس.

فمن السماع فقد احتجّ الكوفيون على أنّ اللام هي الناصبة أنه سُمع في كلام العرب تقديمُ معمول اللام عليها، وتقديم معمول الشيء على عامله، دليلٌ على عمله وهو قولُ الشاعر:

---

(١) اللباب ٣٨/٢، وهذه المسألة من مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: تذكرة النحاة ص٧١٠، والأشباه والنظائر ٣٢٠/٣.

(٢) انظر : شرح ابن يعيش ٢٣١/٤، والارتشاف ١٦٥٦/٤، والجنى الداني ص ١١٥.

لقــد عــذلتني أمُّ عمــروٍ ولم أكــن مقالتَهــا مادمــتُ حيّــا، لأسمعــا [1]

والتقدير: (ولم أكن لأسمع مقالتَها مادمتُ حيّا)، فمقالتها معمولٌ لـ (أسمع)، ووجه الاستشهاد فيه أنه لو كان النصبُ بإضمار (أنْ) لم يجز التقديم. [2]

ومن القياس، احتجّوا بأنه لو كانت (أنْ) هي الناصبة لوجب أن تظهر مرةً في الكلام، لكنها لم تظهر في مجيء اللام أبداً.

واحتجوا أيضاً بأنّ اللام (لامَ كي) عمِلت بنفسها في نصبها للفعل؛ وذلك لأجل أنها تفيد معنى الشرط، مثل: قمتُ لتقومَ، فأشبهت بذلك (إنْ) الشرطية في عمل النصب، غير أنّ (إنْ) قُلبت للجزم؛ لأجل التفرقة بينهما وصارت اللام للنصب، ثم لما كان في لامِ (كي) معنى الشرط عملتْ عمَلها.[3]

وقد أجاب البصريون عن البيت بأنه ضرورة، أو أنّ (مقالتها) منصوبةٌ بإضمار فعل، أي (ولم أكن لأسمع مقالتها...)

وعلى قولِ الكوفيين "بأنه لو كانت (أن) ناصبة لظهرت في بعض الكلام" بأنّ ذلك غير لازم، لأنّ بعض العوامل المضمرة لاتظهر في الكلام اتفاقا، كما في باب الاشتغال. [4]

وردّ البصريون قول الكوفيين "أن اللام اشتملت على معنى كي، فلابدّ أن تشتمل أيضا على عملها في النصب" أجابوا عنه بأنّ (كي) كما أنها جاءت ناصبة، فإنها أيضاً تجيء جارّة، فلا فرق بين (كي) الناصبة و (كي) الجارّة في المعنى، فالحرفان يمكن أن يتفقان في المعنى، ويختلفان في العمل.

---

(١) بيت من بحر الطويل، لايعرف قائله، انظر: الإنصاف ص٤٧٤، وشرح التسهيل ٢٣/٤، وشرح ابن يعيش ٢٣٠/٤، والتصريح ٣٧١/٢ والخزانة ٥٧٨/٨.

(٢) انظر : شرح التسهيل ٢٣/٤، وشرح ابن عصفور ١٤١/٢.

(٣) انظر : الإنصاف ص٤٦١.

(٤) انظر : شرح ابن عصفور ١٤٢/٢.

لكن الكوفيين ردّوا بأنه لو كانت اللام الداخلة هي خافضة وليست ناصبة، لصحّ أن يقال: (أمرتُ بِتُكرِمَ) على تقدير: (أمرتُ بأن تُكرم)، فالباء خافضة كما أنّ اللام كذلك، وردّ البصريون هذا بأن حروف الجر لاتتساوى.(١)

وقد ردّ العكبري على هذا الشبهة أيضاً بمثال آخر وهو (أنّ) الناصبة للاسم، و(أنْ) الناصبة للفعل، متشابهان في المعنى، ولايلزم في شبههما في المعنى اتحادهما في العمل.

أمّا قولُ الكوفيين " إنّ اللام من عوامل الأسماء وعوامل الأفعال كذلك " فقد ردّ عليهم البصريون بأنه إذا تقرر أنها من عوامل الأسماء، بطل أن تكون من عوامل الأفعال، إذ العامل لايكون عاملاً إلا باختصاصه.

وقول الكوفيين "إنّ الدليل على أن اللام هي الناصبة هو أنها في بعض أحوالها تجزم الفعل، فكما أنها تجزم الفعل، فكذلك جاز أن تكون ناصبةً له "

فقد ردّ البصريون بأن هذه اللام لاتجزم، وحُكمُ لام الجرّ غير حكم لام الجزم، وما هذه اللام إلا جارّة، ودليل ذلك أنها لاتقع مبتدأة، بل لابد من تعلقها بفعل أو بغيره.(٢)

– الترجيح:

يقول البصريون ساغ حذف (أن) الناصبة المضمرة هنا لأنّ اللام صارت عِوضا عن (أن)، فكانت كالموجودة لوجود العِوَض، وهذا باطل، لأنه لو كان كذلك لعاضت اللام عن الناصب (أن) في العمل كما عاضت عنها في الظهور والوجود، لكن هذا لايضعف حجتهم، في أنّ (أنْ) هي الناصبة، وليس اللام، لأن اللام من اختصاص الأسماء لا الأفعال، ولأنه لايلزم للعامل أن يظهر كما في بعض كلام العرب، والله أعلم.

(١) انظر : شرح ابن يعيش ٤/٢٣١.

(٢) انظر : الإنصاف ص٤٦٤، ٤٦٥.

(النصبُ بعد " حتى ") [1]

قال أبو البقاء: "وتُضمر (أن) بعد (حتى) إذا كانت غاية، أو كان ماقبلها سببا لما بعدها.

فالأول كقولك: (لأُنظرنَّه حتى يقدُمَ)، فالانتظار يتصل بالقدوم، لأن المعنى: (إلى أن)، (فحتَّى) ها هنا جارةٌ فلذلك أُضمرت بعدَها أن.

وأما الثاني: فكقولك: (أطعِ الله حتى يُدخلَك الجنة). أي: (كي يُدخلك)، فالطاعةُ سبب للدخول ، ولا يلزم امتداد السبب إلى وجود المسبب، وكما أنَّ (كي) واللام تُضمر بعدها (أن) كذلك (حتى).

وقال الكوفيون: (حتى) هي الناصبة لأن (أن) لا تظهر معها في غالب الاستعمال فصارت بدلاً منها.

وقال الكسائي: النصبُ بـ (إلى) و (كي) بعد (حتَّى) لأنَّ المعنى عليهما، و (حتَّى) غير عاملة ، ولذلك تدخل على الجملة ، فلا تعمل فيها.

والمذهب الأول: فاسدٌ؛ لأن (حتى) حرف جر بمعنى (إلى) وبمعنى اللام، وليست بدلاً من (أن)، أما عندنا فلأنها جارةٌ و (أنْ) ناصبة.

وأما عندهم فيجوز إظهار (أن) معها، ولو كانت بدلاً منها لما جمع بينهما.

وأما مذهب الكسائي فقد بيَّنا في باب (حتى) فساده بأنها جارةٌ بنفسها " [2]

---

(١) انظر : المسألة في المقتضب ٣٨/٢، والإنصاف ص٤٧٧، وشرح التسهيل ٢٣/٤، وشرح ابن يعيش ٢٣٠/٤، وشرح ابن عصفور ٥١٧/١، والارتشاف ١٦٦١/٤، والجنى الداني ص٥٥٤، والمساعد ٧٩/٣، والهمع ١١١/٤، وائتلاف النصرة ص١٥٣.

(٢) اللباب ٤٤/٢، وذكر العُكبري المسألة والخلافَ بين الفريقين في شرح الإيضاح ١٦٦٩/٢، وهذه المسألة من مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: تذكرة النحاة ص٧١٠، والأشباه والنظائر ٣٢٠/٣.

- دراسة المسألة:

بيّن العُكبري مذاهب الفريقين فيها وبعض حجتهم، وعضّد قولَ البصريين وجعله مذهبا له، وأبطل قول الكوفيين، ولم نره في المسألة قد أحاط بما احتجّ به الفريقان، ولا بما أحاط به الكوفيون خاصّة في اختلافهم في عامل النصب والجر، وحجة كلّ قائل بقول.

ثم إنّ البصريين اتفقوا بأنّ (حتى) جارةٌ في كلا الحالين، فتنصب الفعل بـ(أنْ) مضمرةً وجوبا، وتجرّ الاسمَ بعدها بنفسها.

والكوفيون اتفقوا في أنّ ناصب الفعل بعد (حتى) هي نفسها، لكنهم اختلفوا في خافض الاسم، فأكثرهم قال بأنها خافضةٌ له من غير تقدير.

أمّا الكسائي فهي عنده خافضة لما بعدها بإضمار (إلى)، وقد تظهر في بعض الكلام، والفراء قال: هي خافضة لما بعدها لنيابتها مناب (إلى).[1]

فقد رأيناهم اتفقوا في ناصب الفعل، بيد أنهم اختلفوا في خافض الاسم.

والبصريون حكموا بأنها حرف جرّ، بجرها للاسم، وجرها للفعل مع (أن)، فالفعل مع (أن) بتقدير مصدرٍ مؤوّل مجرور.

وقد تفرّد العكبري من النحاة بمذهب الكسائي في أنّ ناصب الفعل هو (إلى وكي) بعد حتى، ولم أر من النحويين ذكره، والمشهور في مذهبه غير ماذكر.[2]

والعُكبري قد ذكر بعضَ حجج الفريقين، وغفل عن كثيرٍ منها.

وممّا لم يذكره من حجج البصريين حجّتهم بأن (حتى) هي عاملٌ من عوامل الأسماء، فلا يصلح أن تكون في نفسها عاملاً من عوامل الأفعال، فلذا لابدّ أن يكون الفعل بعدها منصوباً بتقدير (أن)، وقد كانت " أنْ " مع الفعل لأنها أمّ الباب، فهي مع الفعل بمنزلة المصدر.

---

(١) انظر : الإنصاف ص٤٧٧، والمحصول ٢/٦١٠، والهمع ٤/١١٢.

(٢) انظر : اللباب ٢/٤٤.

ومما احتجّ به أيضاً في أن الفعل منصوب بـ (أن) لابنفسها قول الشاعر:

حتى المصيفِ، ويغلوَ القِعـدانُ [1]

ووجه الاستشهاد أن الفعل (يغلوَ) عطفٌ على (لمصيف) المجرور بـ (حتى)، فلو لم يكن الفعلُ منصوباً بـ (أن) لما جاء الفعل بعد الاسم، لأن (حتى) لاتصير جارةً وناصبةً في نفس الحال وفي موضعٍ واحد، وكانت (أن) والفعلُ عطفاً على المصيف في محلّ جر. [2]

أمّا الكوفيون فقد احتجوا بأنّ (حتى) إنما نصبت بنفسها لأنها قامت مقام (كي) والمعلوم أنّ (كي) تنصب الفعل، فكذلك ماقام مقامها، وكذلك الحال في (إلى أن) فإنها قامت مقام (أن) في قولك: (اذكرِ الله حتى تطلعَ الشمس)، أي: (إلى أن تطلعَ الشمس).

والكسائي احتجّ في أنّ الاسم المجرور بعد (حتّى) إنما هو بـ (إلى) مضمرةً أو مظهرة، لأن (حتى) عنده ناصبة بنفسها، فلاتكون ناصبةً وجارةً معاً في حالة واحدة، فلذا جعل الجرَّ بـ (إلى) إضماراً، وبقيت (حتى) ناصبة بذاتها.[3]

وقد خالف الكوفيين بأن مذهبه لايَرد عليه أن تكون (حتى) عاملا من عوامل الأسماء فلاتعمل في الأفعال، وأنها لا تخفض وتنصب في حالٍ معاً.

ولأنك إن قلتَ: (ضربتُ القوم حتى زيدٍ)، فالتقدير: (حتى انتهى ضربي إلى زيدٍ)، فحذف (حتى انتهى ضربي) لأجل التخفيف، فلذا لابدّ أن تكون (إلى) عاملة.[4]

وقد ردّ البصريّون حجة الكوفيين في قولهم " إنّ (حتى) شمِلت معنى (كي)، وقامت مقامها، فكما أنّ (كي) تنصب، فكذلك (حتى) " ورُدّ عليهم: بأنه لو كان كذلك لشمِلت

(١) بيت من بحر الكامل، لايُعرف قائله، انظر: الإنصاف ص٤٧٩.

(٢) انظر : الإنصاف ص٤٧٩.

(٣) انظر : شرح الرضي ٤/٥٤، ٢٧٣.

(٤) انظر : الإنصاف ص ٤٧٨.

معنى (كي) في حال جرّها كما شملته في حال نصبها، فلا فرق بينهما في المعنى.[١]

وفي جعلهم (حتى) حرف نصب مع الفعل، وحرف جر مع الاسم، فإنه يلزم منه الاشتراك، فمرةً يكون ناصبا، ومرةً جارا، والتقدير أولى من الاشتراك. [٢]

وقولَ الكوفيين إنّ قولك (اذكرِ الله حتى تطلعَ الشمس)، فـ (حتى) بمعنى (إلى أن) فنَصبت (حتى) بنفسها، وقد قامت (إلى أن) مقام (أن) فيردُّ عليه بأنه ذلك فاسد، لأنّ (أن) تظهر بعد (حتى) وهذا جائز، ولو كانت بدلا عنها لما جاز ظهورُها بعدها، فلايجوز عند النُّحاة أن يُجمع بين البدلِ والمبدل منه. [٣]

وقد رُدّ قولُ الكسائي" إنّ الاسم مخفوض بـ (إلى) مضمرةً أو مظهرة" بفساده؛ لأنه يلزم من ذلك جواز الجمع بينهما، وظهورهما في الكلام، ويفسد أيضاً لأنه بعيدٌ تقديرا، لأن حذف الجارّ وبقاء عمله في غاية الندرة، ولتغيّر معنى (حتى) مع الأسماء، واختلافه عن معنى (إلى)، ولأنّ (حتى) تقوم مقام (إلى) في مثل: (أقم حتى يقدم زيد)، وإذا كان كذلك فلايَصلُح أن يُجمع بينهما، لأنّ أحدهما مغنٍ عن الآخر وكلاهما بمعنى واحد. [٤]

ومن رأى قول الكسائي، فقد ردّ على البصريين بأنه كما أنّهم أضمروا الناصب، فالكسائيّ قد أضمر الجارّ، فالحال واحدة.

وقد دُفع هذا القول بأنّ إضمار الناصب أولى في الكلام، لكثرتِه واتساعه.

ورُدّ قول الكسائي بأنّ حكمه مُحتاجٌ إلى إضمار كلامٍ غير الجارّ، وليس كذلك البصريون[٥].

---

(١) انظر : الإنصاف ص٤٦٣.

(٢) انظر : المحصول ٢/٦١٠.

(٣) انظر : الإنصاف ص٤٨٠.

(٤) انظر : الإنصاف ص٤٨١، والمحصول ٢/٧١٧، وشرح الرضي ٤/٥٤.

(٥) انظر : المحصول ٢/٦١٠.

وقد رَدّ بعض النحاة قول البصريين بأنه إن كان الحرفُ مقدّرا بحرف فإنه يظهر في بعض الكلام، بأنّ ذلك غيرُ لازم؛ وله شواهد كما في قولك: زيداً ضربته، ولعمرك لأقومنّ، فالتقدير هنا لايجوز إظهاره.

وأما الذي يصحّ إظهاره فهو إن كان الحرفانِ مجتمعين وكانا بمعنى واحد.(١)

- الترجيح:

بعد ذكر المسألة ومذاهبها وحجّة كلّ فريق، يتبيّن أنّ قول البصري أولى وأحكمُ في القياس وأشهر في السماع.

فالعربي يقدّر الناصب اللفظي أكثر من غيره، وهذا كثيرٌ في كلامهم، ويجعلُه عاملا بنفسه.

ومن الشواهد المتوافرة قولُ الشاعر:

حتى يكونَ عزيزاً في نفوسهم أو أنْ يبينَ جميعاً، وهو مختارُ (٢)

فناصب (يكونَ) هو (أن) مقدرةً، دلّ على هذا ظهورها المعطوف، في قوله (أو أن يبينَ)، فلابدّ لذا أن يكون الناصب في المعطوف عليه هو (أنْ) مقدرة.

أما قول الكوفيين فيَرد عليه أن تكون (حتى) جارةً وناصبة في حال واحدة، ويَرد أيضا أن يكون عاملُ الاسم عاملا في الفعل، وأما الكسائي فيردُ على مذهبه بقاءُ عملِ الجرّ مع حذف الجارّ، وهذا في غاية الندرة، والله أعلم.

---

(١) انظر : المحصول ٢/٧١٧.

(٢) بيت من بحر البسيط ليزيد السكوني، انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٣٠١، وشرح شواهد المغنى ٢/٩٦٥، والأشباه والنظائر ٢/٤٣٨، والدرر ٢/١٧.

(حكمُ المضارع بعد الفاء) [1]

قال أبو البقاء: " تُضمر (أنْ) بعد الفاء في جوابِ الأشياء الثمانية: الأمر والنهي والاستفهام والنفي والتمني والدعاء والعرض والتحضيض.

وقال الجَرمي: تعمل الفاءُ بنفسها، وقال الكوفيون: ينتصب الفعل على الخلاف.

وحجّة الأولين: أنّ الفاءَ لاتنفكّ من معنى العطف بعد الربط ولاتختصّ، بل تدخل على الكلمات الثلاث، وما هذا سبيله لايعمل، فعند ذلك يُحتاج إلى إضمار؛ لاستحالةِ العطف هنا على اللفظ.

ألا ترى أنّ قولك: زُرني، لايصحّ أن تعطف عليه: فأزورَك؛ لأنّ العطف يُشرك بين الشيئين، ومعلومٌ أن الأمر لايُشارك الخبر، وأنّ الأول سببٌ للثاني، والسببُ والمسبّب مختلفان، فعند ذلك يُعدَل إلى العطف على المعنى، ولايتحقق ذلك إلا بإضمار (أن) وأنّ يقدر الأول بمصدر، فالتقدير: لتكنْ منك زيارةٌ فزيارةٌ مني ، وبذلك يتبيّن ضعف قول الجرمي.

وأما مذهب الكوفيين فقد أبطلناه في غير موضع" [2].

– دراسة المسألة:

أشار العكبريّ إلى مذهب الفريقين ومذهبِ غيرهما، وذكر حجة البصريين وأغفل حجة الكوفيين، وعلّل ذلك بذكرها في غير موضع.

وهو ليس كما قال، فقد أتيتُ على مذهب الخلاف عند الكوفيين في مسائل اللباب فلم

(١) انظر : المسألة في الكتاب ٢٨/٣، والمقتضب ١٤,١٥/٢، والأصول ١٥٣/٢، والمقتصد ١٥١/٢، وإصلاح الخلل ص٥٦، والإنصاف ص٤٤٥، وشرح التسهيل ٢٧/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤٠/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٨/٢، والجنى الداني ص٧٤، والارتشاف ١٦٦٨/٤، والمساعد ٨٤/٣ ، وشرح الأشموني ٢١٥/٣.

(٢) اللباب ٣٨/٢، وهذه المسألة من مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: الأشباه والنظائر ٣١٩/٣

أجد شيئا من ذلك، وقد صنع ذلك في شرحه للإيضاح.[١]

وقد ذكر العكبري حجة البصريين وصححها، ولم يذكر حجة الكوفيين، وردّ مذهب الجرميّ في أن عامل النصب الفاء نفسها، وابن مالك قد عزا هذا الرأي للكوفيين، مخالفا غيره، ونسب بعضهم الرأيَ إلى بعض الكوفيين كالكِسائيّ وأصحابه. [٢]

أمّا حجة الكوفيين مما أغفل العكبري في المسألة فهي: [٣]

أنّ الفعل بعد الفاء إنما هو منتصبٌ على الخلاف وهو عند الفراء منصوب على الصرف أي "عطفُ حرفٍ على غير مايشاكله، وكان أولُه حادثٌ لايصلح للثاني" كما هو نصّ قولِ الفراء . [٤]

والخلاف يُعنى به مخالفةُ ما بعد الفاء لما قبلها، فحُكم مابعد الفاء ليس كحُكم مابعدها معنىً وإعراباً، فإذا قلت: (زرْنا فنكرمَك)، كان الذي قبل الفاء أمرا، ومابعده خبرا، فخالف مابعدها ماقبلها في المعنى، وما كان مخالفا لما قبله وجب أن يكون منصوبا على الخلاف عندهم.[٥]

وقد خالف ثعلبُ جماهير الكوفيين بقوله إنّ الفاء إنما نصَبَت؛ لأنها دلّت على شرط، فقولك: (هل تزورُني فأحدّثَك)، تقديره: (إن تزرْني أُحدثْك)، والفاء هنا نائبةٌ عن الشرط، فلمّا

(١) انظر : شرح الإيضاح ١٦٥١/٢.

(٢) انظر : إصلاح الخلل ص٥٦، وشرح التسهيل ٢٧/٤، والجنى الداني ٧٤، والمساعد ٨٤/٣.

(٣) ذكر العكبري مسألة النصب على الخلاف في موضعين من كتابه " التبيين " في مسألة ناصب الظرف الواقع خبرا، وناصب المفعول معه، ولم يوردها في كتابه اللباب، أو لم تصل إلينا في المطبوع. انظر: التبيين ص ٣٧٨، ٣٨٢.

(٤) انظر : معاني الفراء ٢٧/١.

(٥) فرّق أبو البركات الأنباري في اصطلاحِه للمنصوب بعد الواو عن المنصوبِ بعد الفاء، فجعل الأول منصوباً على الصرف والثاني منصوباً على الخلاف، واصطلح الكوفيون عليه بالنصب على الصّرف، وأول من أطلق ذلك هو الفراء، وهو أقدم من مصطلح الخلاف، أما البصريون فيرون أنه منصوب ب" أنْ " مقدرة، لا على مخالفة الأول للثاني، إذ العامل المعنوي لم يقل به البصريون إلا في المبتدأ والفعل المضارع، انظر: الإنصاف ص٤٤٧، معاني الفراء ٣٣/١، موسوعة المصطلح النحوي ١٩٣/١.

نابت عن الشرط كانت على معنى (كي) فلزمت المستقبل كما لزمته (كي) فعمِلَت عملها. [1]

وقد ردّ البصريون حجة الكوفيين في أنّ النصب على الخلاف فاسدٌ؛ لأنّ الخلاف معنى، والمعاني المجردة لم يثبت النصب بها، ولو كان هذا مطّرداً في كلام العرب لقالت: (ماقامَ زيدٌ لكنْ عمراً)، و(يقومُ زيدٌ لاعمراً)، لكنها لم تقله.[2]

والصواب أنّ الفاء عاطفة، قد عطفت مصدراً مقدراً على مصدر متوهَّم، فقولك: (لاتدخلْ علينا؛ فتؤذيَنا)، أي لايكنْ منك دخولٌ علينا فأذيّة، وهو معنى ما قاله ابن السراج.[3]

وقد ردّ ابن يعيش معنى المخالفة عند الكوفيين، فبيّن أنه إن كانت المخالفة تعني أن أولَ الكلام قد خالف آخره في المعنى فذلك صحيح، وإن كان الخلاف يعني أنه هو عاملٌ للنصب، فذلك فاسد؛ إذ المعاني لاتنصبُ الفعلَ، وإنما تعمل فيها الرفع. [4]

ومما ردّ به البصريون أنه لو كانت الفاءُ ناصبةً بنفسها، لجاز دخول حروف العطف عليها، كما دخلت على واوِ القسم في قولك: (واللهِ ووالرحمنِ لأفعلنّ)، فلما لم يجزْ أن تقول: (ما أنت بصاحبي فأكرمَك وفأحدثك)، وجب أن تكون حينئذٍ غير عاملة.[5]

- الترجيح:

من المشهور أنّ حذف الناصب وتقديره كثيرٌ في كلام العرب، ومنه في هذه المسألة وغيرها، والمعنى أقلّ عند العربي من أن يُجعل بنفسه عاملا، فاللفظ أقوى من المعنى، فلابدّ حينئذ أن يكون اللفظُ أولى في العمل من المعنى، ومن الدلائل على أنّ العرب تُقدّر الناصب

(١) انظر : ارتشاف الضرب ١٦٦٨/٤.

(٢) انظر : الإنصاف ص٢٠٦، ٤٤٥، والجنى الداني ص١٥٥، والهمع ٢٣٩/٣.

(٣) انظر : الأصول ١٥٤/٢.

(٤) انظر : شرح ابن يعيش ٢٤١/٤.

(٥) انظر : شرح التسهيل ٢٧/٤.

اللفظي وتجعلُه عاملاً بنفسه قولُ الشاعر في ناصب الفعل بعد (حتى):

حتى يكونَ عزيزاً في نفوسهم أو أنْ يبينَ جميعاً، وهو مختارُ[1]

فناصب (يكونَ) هو (أن) مقدرةً، دلّ على هذا ظهورها في المعطوف في قوله (أو أن يبينَ)، فلابدّ لذا أن يكون الناصب في المعطوف عليه هو (أنْ) مقدرة.

والكلام صادق على مثل هذه المسألة وأشباهها، إذِ العاملُ لفظيّ مقدّر، والله أعلم.

(١) سبق تخريجه في المسألة السابقة ص ٢٥٦.

(النصبُ بعد واو المعيّة) [1]

قال أبو البقاء: " وتُضمرُ (أنْ) بعد الواو في قولك: (لا تأكلِ السمك وتشربَ اللبن)، إذا نهيتَه عن الجمع ، ونصبُه عند الكوفيين على الصَّرف، وهو معنى الخلاف.

حجةُ الأوَّلين: أنَّ الواوَ هنا ليست عاطفةً في اللفظ لأنَّ ذلك يُوجب كونَ النهي عن كل واحد منهما وعن الجمع بينهما، وذلك يُوجب جزمَ الثاني، فإذا لم تُرد هذا المعنى عدلتَ إلى تقديرٍ يصحُّ معه هذا المعنى، وذلك بإضمارِ (أنْ) ليصيرَ المعنى: (لا تأكلِ السمكَ مع أن تشرب اللبن)، لأنك تريد لا يجمع بينهما.

والواو و (مع) تفيدان الجمع، ولكن لا يصحُّ ذلك إلا مع (أنْ) لأنَّ الواوَ لا تعملُ بنفسها كما أن (مع) لا تضاف إلى الفعل.

ومذهبُ الكوفيين مبنيٌّ على النصبِ على الخلاف، وقد بيَّنا فسادَه " [2]

– دراسة المسألة:

هذه المسألة حكمها حكمُ مسألة النّصب بعد فاء السببية في الخلاف في عامل النصب ومذهب كل فريق وحُجتهم، وقد أشار العكبري إلى مذهب الفريقين فيها، غيرَ أنه أغفل مذهب الجرمي الذي بيّنه في مسألة الناصب بعد فاء السببية، ولم يذكر حجّة الكوفيين أيضا.

ومما لم يذكره العكبري أن الكوفيين عللوا بأن قولهم: (لاتأكلِ السمكَ وتشربَ اللبن) نُصب على الصرف أي الخلاف؛ وذلك لأنه مما لايَحسُن فيه تكرارُ العامل، فلايصحّ أن تقول: (لاتأكلِ السمكَ ولاتشربِ) اللبن بالنهي عنهما منفردين، فدلّ هذا على أن (تشربَ)

(١) انظر : المسألة في الكتاب ٤١/٣، والمقتضب ٢٥/٢، والإنصاف ص٤٤٢، وشرح التسهيل ٣٦/٤، وشرح ابن يعيش ٢٣٢/٤، وشرح ابن عصفور ١٥٧/٢، والارتشاف ١٦٦٨/٤، والجنى الداني ص ١٥٧، والمساعد ٩٥/٣، وائتلاف النصرة ص ١٢٧.

(٢) اللباب ٤٠/٢، وهذه المسألة من مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: الأشباه والنظائر ٣١٩/٣.

منصوب، وإنما كان نصبه، لأنه نهيٌ عن الجمع بينهما، وليس عنهما، فلو أنه أكل تارة، وشرب في تارة أخرى لم يكن منهياً، وإنما الشأنُ والنهي في جمعهما بآنٍ واحد.

ولما كان النهيُ عن الأكل منفردا ولم يكن الشرب كذلك، صار الأولُ حينئذ مخالفا للثاني، فكان النصب على الخلاف في الإعراب.(١)

وخالف ثعلبُ جمهور الكوفيين في قوله إلى أن الفاء إنما نصَبَت؛ لأنها دلّت على شرط، فقولك: (هل تزورُني فأحدّثَك)، تقديره: (إن تزرْني أُحدثْك)، والفاء هنا نائبةٌ عن الشرط، فلما نابت عن الشرط كانت على معنى (كي) فلزمَت المستقبل كما لزمته (كي) فعمِلَت عملها.(٢)

وردّ المبرّد والبصريون مذهب الجرميّ بأنه لو كانت هي ناصبةً بنفسها لدخلت حروفُ العطف عليها كما دخلت على (أن) ودخلت على واو القسم، فجاز: (والله ووالله)، فصار حكمها حكمَ واو (ربّ)، إذ أصلها عطف.(٣)

وبعضُ النحويين جعل واوَ المعية هنا على معنى الجواب، فتقديره: (إن أكلتَ فلاتشرب، وإن شربت فلا تأكل).(٤)

وملخص القول أن البصريين ذهبوا إلى أنّ (تشرب) لاتحتمل إلا النصب، ولو كانت جزما لفسد المعنى وبطل؛ لأنّ الواوَ هنا ليست بعاطفة، فلابدّ أن تكون منصوبةً بـ (أنْ) مضمرة لأنه لم ينهَ عن الأكل والشرب بحدّ ذاتهما، وإنما نهى عن الجمع. (٥)

(١) انظر : الإنصاف ص٤٤٣.
(٢) انظر : ارتشاف الضرب ١٦٦٨/٤.
(٣) انظر : شرح ابن يعيش ٢٣٣/٤.
(٤) انظر : المساعد ٩٥/٣.
(٥) انظر : شرح التسهيل ٣٦/٤.

فهو مثلُ قول الشاعر:

لاتنــهَ عــن خلــقٍ، وتــأتيَ مثلَــه عــارٌ عليــك إذا فعلــتَ عظــيمُ [1]

فالنهيُ إنما كان عن أن يجمعَ المرء بين النهي عن فعلِ خلقٍ ثم يأتيه ويركبه.

أما رفع (تشربُ) فهو على إضمار مبتدأ، والواو للحال لا الاستئناف.

- الترجيح:

القول في الراجح من المذاهب هنا كالقول في مسألة الفاء، إذ لو كانت الواو ناصبةً بنفسها لدخل حرفُ العطف عليها كما دخل على باقي العوامل، لكنه لم يكن إلا حرفَ عطف، والعامل مقدّر محذوف، والدليل على أن الواو حرف عطف أن الفعل الذي بعدها مع (أن) مصدر مؤول معطوف على ما سبقها، فلم تكن إلا حرفا يؤدي غرضاً، وهو عطف مابعدها على ماقبلها، والله أعلم.

(١) بيت من بحر الكامل، منسوبٌ إلى أبي الأسود الدؤلي، وينسب إلى غيره، انظر: الكتاب ٤٢/٣، والأزهية ص٢٣٤، والمؤتلف والمختلف للآمدي ص١٧٩، والمقاصد النحوية ٣٥٧/٣، والتصريح ٣٧٦/٢، والدرر ٢٦/٢.

(" أنْ " هل تحذف وتعملُ من غير بدل ؟) [1]

قال أبو البقاء: " إذا حُذفت (أنْ) فالجيدُ أن لايبقى عملُها إلا أن يكونَ ثمَّ بدلٌ مثلُ الفاء ونحوِها.

وقال الكوفيون: يبقى عملُها.

وحجةُ الأوَّلين: من قوله تعالى: ﴿ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ ﴾[2]، وبأنَّ عواملَ الأفعالِ ضعيفةٌ ولا تعملُ محذوفة.

واحتجَّ الآخرونَ بأشياءَ جاءت في الشعر، وهي شاذَّةٌ أو متأوَّلة، وقد قاسوا على عوامل الأسماء، وهو قياس فاسد؛ لأنها أقوى من عوامل الأفعال.

ولو جاءت مثل ذلك لجاز: (يضرب زيد) وأنت تريد: (ليضربْ) " [3] .

- دراسة المسألة:

بيّن العكبريّ مذاهب الفريقين وأدلتهما مع ردِّه على الكوفيين بضعف أدلتهم وشذوذها وخطأ قياسهم، وقد ذهب فيها مذهبَ البصريين، وذلك في ردّه على الكوفيين وتضعيفه لمذهبهم.

والبصريون يمنعون القياس على ماسمع من عمل (إنْ) بعد حذفها، والكوفيون يجيزون

(١) انظر : المسألة في المقتضب ٨٥/٢ ، والإنصاف ص٤٤٨، وشرح الرضي ٨٠/٤، وشرح التسهيل ٥٠/٤، وشرح ابن يعيش ٢٨٠/٤، وشرح ابن عصفور ١٣٢/١، ١٤٣/٢، وشرح الأشموني ٢٢٨/٣، وشرح التصريح ٣٩٢/٢، وائتلاف النصرة ص١٥٠، والهمع ١٤٢/٤.

(٢) سورة الزمر ، آية رقم ٦٤ .

(٣) اللباب ٣١/٢، وهذه المسألة من مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: الأشباه والنظائر ٣١٩/٣.

القياس، وصحّح أبوحيان مذهب البصريين؛ لقلته، وحكم ابن عصفور بمنع القياس.[1]

ومما لم يذكره العكبري من أدلة البصريين أن السّماع والشواهد تؤيد إبطال عمل (أن) عند حذفها، فالرواية المشهورة في قول الشاعر:

ألا أيّهــذا الزاجــري أحضــرُ الــوغى وأن أشهدَ اللذاتِ، هل أنت مُخلدي [2]

بالرفع، وحكاها سيبويه.

ومَن رواها بالنصب على جودتها، فهو على توهّم أنه أُتي بـ (أن) في البيت، فنصب توهّما، والتوهم كثير في كلام العرب. [3]

ومن الجيد قوله أنّ (أنّ) التي تنصب الأسماء لاتنصب مابعدها مع الحذف، فكيف بـ (أنْ) المخففة، لأنها أولى بعدم العمل، فهي فرعٌ في العمل عن المشددة، والفرعُ أولى أن لاينصب مع الحذف.[4]

ومما استدلّ به الكوفيون ولم يذكره العكبري احتجاجهم بقوله تعالى من قراءة [5]:﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [6] فنصب الفعل (لاتعبدوا) بـ (أنْ) محذوفة مقدرةً.

(١) انظر : شرح التسهيل ٥٠/٤، وشرح ابن عصفور ١٤٣/٢، والهمع ١٤٣/٤.

(٢) بيت من بحر الطويل لطرفة بن العبد، وهو في ديوانه ص٣٢، وانظر: الكتاب ٩٩/٣، وسر الصناعة ٢٨٥/١، والإنصاف ص٤٥٢، والخزانة ١١٩/١، والدرر ٢٣/٢.

(٣) انظر : الإنصاف ص٤٥٢.

(٤) انظر : الإنصاف ص٤٥٠.

(٥) هي قراءة أُبيّ بن كعب في حذف النون من (لاتعبدون) فقد جُزمت بلا الناهية، انظر: معاني الفراء ٥٣/١، والحجة للقراء السبعة ١٢٢/٢، والتبيان في إعراب القرآن ٨٣/١.

(٦) سورة البقرة آية ٨٣ .

ومن الشعر قولُ عامر بن الطفيل:

فلـــم أرَ مثلَيهـــا خُباســـة واحـــدٍ ونهنهتُ نفسي بعد ما كدتُ أفعلَه [1]

فنصب "(أفعلَه) بأنْ مقدرة، أي: أن أفعلَه.

وقد ردّ البصريون أدلة الكوفيين، وحكموا على الآية بشذوذها [2]، وعدم الحجية فيها، وذلك بأنّ (لا) في (لاتعبدوا) هي ناهية وليست نافية.

وأشذّ العكبري قراءة: ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ ﴾[3] التي بالنصب.[4]

أمّا قولُ الشاعر:

بعـــــدما كـــــدتُ أفعلَـــــه

فهو إما نصبٌ على التوهّم عن طريق الغلط، وإما أن يكون الضمير في (أفعَلَه) راجع على الخَصلة، فحذفَ الألف، لأن الأصل فيها (أفعَلَها)، ثم ألقى فتحة الهاء على ماقبلها، وهو رأيٌ للفراء.[5]

والأمثلة على حذف الألف، وأخذ حركة ماقبلها وإلقاؤه في آخر حرف أصلي، كثير في كلام العرب، وهي لغة للَخْم. [6] ومن ذلك، مارُوي أنّ بعض العرب قتل رجلاً اسمه (مَرقمة)

(١) بيت من بحر الطويل يُنسب لعامر بن الطفيل وهو في ديوانه ص٤٣، وُينسب لامرئ القيس، وهو في ملحق ديوانه ص٤٧١، انظر: الكتاب ٣٠٧/١، والشعر والشعراء ٣٣٤/١، والإنصاف ص٤٤٩، والمقاصد النحوية ٣٦٥/٣، والدرر ٣٣/٢.

(٢) انظر : الإنصاف ص٤٥٤.

(٣) سورة الزمر ،آية رقم:٦٤ .

(٤) انظر : إعراب القراءات الشواذ ٢٠٣/٢، ولم أجد في ما عندي من المصادر أحداً رواها بالنصب قراءةً غيرَ العكبري.

(٥) انظر : الإنصاف ص ٤٥٣.

(٦) انظر : شرح السيرافي ٢٠١/٢.

وقد غصبه القاتل على أن يأكل وصاحبَه جردانَ الحمار، فامتنعا، فقتل مرقمة، فنادى صاحبه: (طاح مرقمة)، فقال القاتل: (وأنت إن لم تلقمَه)، يريد: (تلقمُها)، فحذف الألف، وألقى حركة الهاء على الميم، [1] والأمثلة في هذا كثيرة.

- الترجيح:

اطّردت الشواهد على إهمال الفعل عند حذف (إن) من كلام العرب، وما جاء في النصب عند الحذف فنادر، ويُخرّج على التوهم في مجيء (أن) في الكلام، وقد يخرج على حذف الألف، وإلقاء حركة ماقبلها إلى آخر حرف أصلي، وهذا أيضاً ظاهرٌ ويخرج على بعض كلام الناس اليوم.

(١) انظر : الإنصاف ص ٤٥٤.

(الجازم لجواب الشرط) [1]

قال أبو البقاء: " واختلف الأوّلون في الجازم لفعل الشرط وجوابه.

فقال محققو البصريين: (إنْ) هي الجازمةُ لهما.

وقال بعضهم: (إنْ) تجزمُ الأولَ ثم تجزمان الجواب.

وقال بعضهم: (إن) تجزمُ الأولَ ثم يُجزِمُ الأولُ الجوابَ.

وقال الكوفيون: (إنْ) تجزم الأول وينجزمُ الجوابُ على الجوار.

وحجة الأولين: أنَّ (إن) تقتضي الفعلين فعملت فيهما كالابتداء وكـ (كان) و (إنَّ) و (ظننتُ).

واحتجَّ القائل الثاني: بأنَّ (إن) ضعيفة فلا تعمل في شيئين فتقوَّى بالثاني كما ذكرنا في عامل الخبر.

واحتج الثالث: بأنَّ الفعلَ الأول يقتضي الثاني فعمل فيه.

واحتج الرابع: بأن الحرفَ ليس في قوته العمل في الفعلين، والفعل لا يعمل في الفعل، فتعين أن يكون على الجوار لما فيه من مشاكلة للأول، وقد جاء الإعراب على الجوار كثيراً.

والجواب: إنَّ عملَ الفعل في الفعل غيرُ سائغٍ لأن الفعلَ لا يقتضي الفعل، ولا عملَ بدون اقتضاء العامل للمعمول، وهذا يمنع أن يعمل وحدَه أو مع غيره.

---

(١) انظر : المسألة في الكتاب ٦٢/٣، شرح السيرافي ٢٦٣/٣، والمرتجل ص٢١٥، ٢١٦، والإنصاف ص٤٨٣، وأسرار العربية ص ٢٩٨، وشرح التسهيل ٧٩/٤، وشرح المفصل ٢٦٤/٤، ورصف المباني ص١٨٩، وائتلاف النصرة ص١٢٨، والتصريح ٤٠٠/٢، والهمع ٣٣١/٤، وشرح الأشموني ٢٥٥/٣.

وأما الإعراب على الجوار فلا يصار إليه إلا عند الضرورة ، ولا ضرورة " [1]

– دراسة المسألة:

سرَد العكبري جميع مذاهب هذه المسألة إلا مذاهب الأخفش والمازني والأنباري فقد أغفلها، وأوجز في ذكر باقي المذاهب، وفي حجج أصحابها، مع إغفاله لقائليها إلا مذهبي جمهور أهل البصرة والكوفة فقد أبان عنهما.

وقد اضطرب العكبري في ميله لأحد المذاهب، وتصحيحه لقولٍ وتضعيفه لغيره، فقد رأيناه في شرحه للإيضاح صحّح قولَ من قال بأن "الحرف والفعل يعملان في الجواب"، وضعّفه في شرحه للمتبع.[2]

وقد أغفل في شرحه للإيضاح قول الكوفيين، ولم ينسب مذاهب المسألة إلى قائليها.[3]

ثم إنه تبيّن في هذه المسألة أن البصريين افترقوا لأكثر من قولٍ ومذهب، وقد بيّن كل فريق قوله ودليله.

فأما قول من قال: "إن حرفَ الشرط عاملٌ في الفعل وفي الجواب معاً"، فهو قولُ أكثر البصريين، ونُسب هذا القول إلى سيبويه، وعبارتُه تحتملُ هذا القول وقولَ من قال بأنّ الحرف والفعل يعملان في الجواب، وصحّح هذا القول السيرافي، واختاره ابن عصفور والأبدي، وقال العكبري وغيره بأنه قولُ المحققين.[4]

ومذهبُ مَن قال إنّ حرف الشرط وفعله عاملان في الجواب، هو قولٌ معتمد عند كثيرٍ

---

(١) اللباب ٥١/٢، وذكر العكبري الخلاف في المسألة في المتبع وشرح الإيضاح من غير نسبة الأقوال إلى قائليها، انظر: المتبع ٥٢٤/٢، وشرح الإيضاح ١٦٩٢/٢، وهذه المسألة من مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: تذكرة النحاة ص٧١٠.

(٢) انظر : شرح الإيضاح ١٦٩٢/٢، المتبع ٥٢٤/٢ .

(٣) انظر : شرح الإيضاح ١٦٩٢/٢.

(٤) انظر : شرح السيرافي ٢٦٣/٣، والتصريح ٤٠٠/٢.

من البصريين ومحققيهم[١]، وقد عُزي إلى الخليل وسيبويه.[٢] ونسبه العكبري إلى المبرّد وابن جني.[٣]

وضعّف هذا القول ابن مالك.[٤]

ومن ذهب إلى أنّ حرف الشرط يعمل في الفعل، والفعلَ يعمل في الجواب، فقد نسب هذا القول للأخفش، واختاره ابن مالك، وحمل قول سيبويه عليه .[٥]

ونقل ابن جني عن الأخفش مذهبا له لا أعلم له موافقا، وهو أنّ فعل الشرط والجواب تجازما، وكلّ واحد منهما جزم الآخر، كما مذهبُ الكوفيين في المبتدأ والخبر بأنهما ترافعا.[٦]

وقد انفرد الأنباري بمذهب له، وهو أنّ (إنْ) هي العامل في جواب الشرط بواسطة فعل الشرط، ولابدّ من هذا الفعل، لأنه لاينفكّ عنه، فالحرفُ يعمل في الجواب بشرط وجودِ الفعل، وقد مثّل له بمثالٍ حسي، وهو أنّ النار تُسخّن الماء بواسطة القدر والحطب، ولو لم يكن القدر والحطب لما سُخن الماء، مع أن عامل التسخين في ذلك هو النار.[٧]

وقد يجيء العُكبري بحجّة بعض المذاهب وذلك في سبيل الردّ على غيره ودفع حجة المخالف، مقتصراً على ذلك، وقد يرجع للأصل بأن يحتج كل فريق من غير أن يكون على سبيل الردّ.

أمّا ما احتج به أهل المذاهب فقد ذكر لكلّ فريقٍ حجّته، وأغفل بعضاً منها.

---

(١) انظر : شرح الأشموني ٢٥٥/٣.

(٢) انظر : الكتاب ٦٢/٣، والمقتضب ٤٩/٢، وشرح السيرافي ٢٦٣/٣.

(٣) انظر : المتبع ٥٢٥/٢.

(٤) انظر : شرح التسهيل ٨٠/٤.

(٥) انظر : شرح التسهيل ٨٠/٤، وشرح الأشموني ٢٥٥/٣.

(٦) انظر : الخصائص ١٨/٢.

(٧) انظر : الإنصاف ص ٤٨٥، وأسرار العربية.

وممّا لم يذكره العكبري من الحجج حجّة من قال إنّ حرفَ الشرط وفعله يعملان في الجواب، فقد احتج بأنّ حرفَ الشرط وفعله اقتضيا الجواب، فلا ينفصلُ أحدهما عن صاحبه.

وهذه الحجّة تكررت عند الأنباريّ في أكثرَ من مذهب.(١)

ومما احتج به الأخفش قوله: بأنه لايصحّ أن يكون العامل هو (إن) وحدها، لأنّ حرف الجزم يُشبه حرفَ الجر، والجرّ لايعمل في شيئين، فكان أولى أن يكون مادون حرف الجر في القوة كالجازم ألا يعمل في شيئين.(٢)

ومن قال بأنّ الحرف يعملُ في الفعل، والفعلَ يعمل في الجواب، فقد احتجّ بأن حرف الجزم حرف ضعيفٌ لايقوى على العمل في شيئين، وإنما عمله في شيءٍ واحد، فوجب أن يكون العامل في الجواب هو الفعل، كما أن العامل في الفعل هو الحرف.

واحتجّ المازني فيما ذهب بأن الجزم إنما هو مبنيّ على الوقف، وذلك لأنّ الفعل المضارع الأصلُ فيه البناء، ولم يُعرب إلا بوقوعه موقعَ الاسم، وجوابُ الشرط لايقع موقع الاسم، لأنه ليس من مواضعه، فوجب أن يكون مبنياً، ويبقى على أصله، ومثله الفعل. (٣)

أمّا الكوفيون فقد احتجوا بأن الجواب مجزومٌ على الجوار أي جواره بالفعل؛ لأنّ الجواب مجاور للفعل، لازم له لاينفكّ عنه كثيراً، فلمّا كان كذلك حمُل بجزمه على الجوار، أما العُكبري فقد ذكر علة أخرى، وهي أنّ علة الحمل على الجوار إنما كانت لضعفِ الحرف، فلا يَقوى بنفسه على العمل في الفعلين، فلذا كان حملُه على الجوار أولى.

وقد ردّ الأنباري حجة قول بعض أهل البصرة بأنّ الحرف والفعل يعملان في الجواب، بأن فيه ضعفا؛ وذلك لأنه يجب في تلك الحال أن يعمل الفعل في الفعل، أي (فعل الشرط في الجواب)، والأصل ألا يعمل فعلٌ في فعل، فإذاً لامزية في اجتماع حرف الشرط (المؤثر) وفعل

(١) انظر : الإنصاف ص٤٨٥.

(٢) انظر : أسرار العربية ص٣٠٠، والهمع ٣٣١/٤.

(٣) انظر : الإنصاف ص ٤٨٦.

الشرط (عدم المؤثر) في الجواب، وبقي حرفُ الشرط حينئذٍ هو العامل.[١]

ورُدّ بمثله على من ذهب إلى أنّ الحرفّ يعمل في الفعل، والفعل يعمل في الجواب، بأن الفعل لايعمل في الفعل.[٢]

أمّا حجتهم بأنّ حرف الجزم لايقوى على العمل في شيئين كحرف الجر، فقد رُدّ بأنّ حرف الجر لايقتضي معمولين كما هو الجازم، فبينهما فرق.

وردّه ابنُ مالك بأن أيّ عامل من العوامل فهو مركّب من شيئين لايجوز أن ينفصلا عن

بعضهما، ولا أن يحذف أحدهما، بخلاف ما إذا كان حرف شرط وفعله، فإنه يجوز فيهما الانفصال والحذف، كأن تقول: أطعْ أباك وإلاّ يسخطْ عليك، والتقدير: وإلا تُطِعْه يسخط عليك، فقد حذف فعل الشرط.[٣]

أما المازني فقد رُدّ بقوله "بأن الجواب إنما بُني على الوقف" بالفساد؛ لأنه قد انعقد اتفاق النحاة أنّ الأفعال الداخلة على (لم، لما، لام الأمر، لا الناهية) ماهي إلا معربة، ولم تكن هي واقعةً موقع الاسم، فوجب أن يكون الداخلُ على فعل الشرط وجوابه معرباً مجزوماً، مع كونه لم يقع موقع الاسم، ووجب أن يكون شرطُ وقوعه موقع الاسم ليس بشيء.[٤]

وردّ البصريون شواهد الكوفيين وأمثلتهم في جعلهم عامل الجواب هو الجوار، بأنّ ذاك لم يكن لعلة الجوار، وإنما تُحمل الشواهد على التقدير والعطف.[٥]

ولأنّ الخفضَ على الجوار مختلفٌ عن الحمل على الجوار من غير خفض، ويتميز عنه بأمور:

---

(١) انظر : أسرار العربية ص٣٠٠.

(٢) انظر : الإنصاف ص ٤٨٥.

(٣) انظر : شرح التسهيل ٤/٨٠.

(٤) انظر : شرح المفصل ٢٦٥.

(٥) انظر : الإنصاف ص٤٨٧، ٤٨٨.

منها: أنّ الخفض على الجوار ليس بمحتّم واجب، أما جزم جواب الشرط فهو واجبٌ لابد منه.

ومنها: أنه يجبُ في الخفض على الجوارِ الاتصال، بخلاف جزمِ الجواب فيجوز الاتصال والانفصال أيضاً.

وأن الخفض على الجوار يكون بعد مخفوض ظاهرا لتحقق المشاكلة، أما جواب الشرط فيكون بعد ظاهر وغير ظاهر، فالمشاكلة متعذرة في بعض الكلام.(١)

واحتجاجهم بقوله تعالى ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ ﴾(٢)، بأنّ (المشركين) مخفوضٌ على جواره للمخفوض (الكتاب)، مع أنه معطوف على مرفوع (الذين كفروا)، بأنه غير مستقيم؛ لأن (المشركين) لم يكن معطوفا على (الذين كفروا)، وإنما معطوف على (أهل الكتاب)، فكان مجروراً لعطفه على مجرور لا على الجوار.

وقول زهير:

لعِـــب الريـــاحُ بهـــا وغيّرهـــا بعـــدي، ســـوافي المـــورِ والقطـــرِ (٣)

فقالوا بأنّ (القطر) مخفوض على جواره لـ (المور)، لأنّ القطر ليس له سوافي، ورُدّ بأنه يجوز تسمية ما تسفيه الريح من المطر سافية، وذلك حين نزوله، كما يُسمى ما تسفيه الريح من الغبار سوافي.

أما قولهم: (جحرُ ضبٍّ خربٍ) (٤) فهو شاذٌّ؛ لم يُسمع ولايقاس عليه، ولا تُحمل مسألة

(١) انظر : شرح التسهيل ٤/٧٩.

(٢) سورة البينة ، آية رقم ١ .

(٣) بيت من بحر الكامل لزهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه ص٨٧، وانظر: الإنصاف ص٤٨٤، والخزانة ٩/٣٣٤.

(٤) هذه حكاية عن العرب مشهورة عنهم ، انظر: الكتاب ١/٦٧، والمقتضب ٤/٧٣، والخصائص ١/١٩٣، والإنصاف ص٤٨٤، والخزانة ٥/٨٨.

جزم جواب الشرط على هذا المثال كما تقدم.[1]

- الترجيح:

بعد عرْض المذاهبِ وحجج أصحابها، نجد أنّ كلَّ قول منها له مايعضده من الحجج والشواهد، والراجح عندي هو أنّ (إنْ) تعمل في الفعل والجواب، وذلك لأنّ قول من يقول إنّ العامل هو الحرفُ والفعلُ يردّ عليه بأن أحدهما قد يُحذف في الكلام، ولو كان حقا عاملاً لم يحذف، فإن قيل: بأنّ بعض العوامل تحذف ويبقى عملها، قيل: هذا حقّ بيد أنّ العامل إما أن يحذفَ كلُّه أو يبقى كله، فإن كان بقي أحد جزئيه لم يعمل، والشيء إذا حذف أحد جزئيه لايعمل، كما هنا فقد سُمع حذف فعل الشرط، أما علة الجوار فلا تصحّ لأنّ المجاور إنما سُمعت في مجاورة المجرور، ولم تسمع في مجاورة المجزوم.

ولأنّ الشيء إذا اقتضى الشيء عمل فيه، فحرف الشرط اقتضى فعل الشرط وجوابه، وقد عمل فيهما، والله أعلم.

(١) انظر : الإنصاف ص٤٨٩، وشرح التسهيل ٤/٧٩.

(إنْ، بمعنى إذْ) [1]

قال أبو البقاء: " لاتكونُ (إنْ) بمعنى (إذْ) ، وأجازه الكوفيون.

حجة الأولين من وجهين:

أحدهما: أنَّ (إذْ) اسم و (إنْ) حرف ، ووقوع الحرف بمعنى الاسم بعيد في السماع والقياس.

والثاني: أنَّ معنى (إن) مخالف معنى (إذ).

واحتج الآخرون بقوله تعالى: (وإن كنتُم في ريبٍ)، والمعنى: (إذ كنتم)، لأنَّ (إن) للمتردد، ولم يكن في ريب اليهودِ تردد.

والجواب: أنَّ العربَ تذكر مثل ذلك على جهة الاحتجاج والإلزام للخصم حتى يعترف. وكذلك يقول الرجل لابنه: إن كنتَ ابني فأطعني.

ويدلُّ على أنها للشرط مجيء الفاء في جوابها، وأنه لا يعمل فيها ماقبلها " [2]

– دراسة المسألة:

ذكر العُكبري مذهب الفريقين وحججهم كما ذكرها غيره ممن عرض الخلاف، ولم يزد العكبري شيئا غير أنه أوجز في عرض الخلاف وأنقص في شيء من الحجج، فالمذهب البصريّ احتجّ بحجج قياسية، والكوفيّ بحججٍ سماعية.

واضطرب الرّضي في حكمه على (إنْ) فقال في أوّل الأمر إنها ليس للشكّ، بل هي لعدم

---

(١) انظر : المسألة في الإنصاف ص٥٠١، وشرح الرضي ٨٧/٤، والمغني ص٣٩، ورصف المباني ص ٩٢، والجنى الداني ص٢١٢، وائتلاف النصرة ص١٥٤، والهمع ٣٢٠/٤.

(٢) اللباب ٥٢/٢، وهذه المسألة من مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: تذكرة النحاة ص٧١١، والأشباه والنظائر ٣٢٠/٣.

القطع في الأشياء الجائز وقوعها وعدم وقوعها، ثم نراه فسّر قوله تعالى ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ ﴾[1] بأنه لَمّا كان ذلك في نفسه محتملاً ريبُهم وعدمُه جاء بـ (إن).[2]

وقد ظاهر العُكبَري البصريين في المسألة، وردّ على الكوفيين حجّتهم.

وممّا لم يذكره من رأي الفريقين حجة البصريين:

أنّ الأصل في (إنْ) هو أن تكون شرطا، فأصلها موضوعةٌ للشّرط، ولم تُوضع للظرف كـ (إذْ)، ومعلوم أنّ الأصل في كل حرفٍ أن لايخرج عن ماوضع له في الأصل، وما خرج عن الأصل فلابدّ له من دليل.[3]

وقد احتجّ الكوفيون بالمسموع من الآياتِ والحديث والشّعر، فمن ذا احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[4] أي: إذْ كنتم مؤمنين.

فلو كانت بمعناها الشرطي، لكان في ذلك شكٌّ في إيمانهم، وهذا لايصحّ، كما أنه لايصحّ أن تقول: إنْ قامتِ السّاعة كان كذا وكذا، بخلاف ما إذا قلتَ: إذْ قامتِ الساعة.

ومما احتجوا به قوله ﷺ حين دخل المقابر: "السلامُ عليكم دارَ قومٍ مؤمنين، وإنّا إنْ شاءُ اللهُ بكم لاحقون "[5] أي إذْ شاء الله، لأنه لو كانت على أصلها شرطيّة، لكان في ذلك شكٌّ باللحوق بهم، وهذا لايصحّ.

---

(١) سورة البقرة ، آية رقم ٢٣ .

(٢) انظر : شرح الرضي ٨٧/٤.

(٣) انظر : الإنصاف ص ٥٠٢.

(٤) سورة البقرة ، آية رقم ٢٧٨ .

(٥) جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه، باب: استحباب إطالة الغرة ٢١٨/١، وأحمد في مسند أبي هريرة ٤٦٣/١٤.

واحتجّوا بقول الشاعر:

وسِمعــتَ حلفتَهــا الــتي حلفــتْ إن كــان سمعُــك غــيرَ ذي وقْــرِ [1]

أي إذْ كان، لأن سمعَه ليس بوقْر، ومعلوم أنه قد سمع حَلفتَها.

والشواهد في احتجاجهم كثيرة.

وقد ردّ البصريون على الكوفيين احتجاجَهم بالسّماع بتأويلهم لـ (إنْ) بـ (إذْ)، فقوله تعالى: "وإنْ كنتُم في ريبٍ ممانزلنا على عبدنا" فقد هربوا إلى تأويل (إن) بـ (إذْ) لأجل أنّ (إنْ) تفيدُ الشك، وهذا غير مستقيم، وتردُّه طريقة كلام العرب، فالعرب من سننهم في كلامهم أن يُخرجوه مخرج الشّكّ، وإن لم يكن هناك شكّ في الأصل، كما إذا قلت "إن كنتَ ابني فأطعني"، فـ (إن) هنا لاتحتمل الشك، ولايراد بها، ولكنه أراد بها التهييج والإلهاب.[2]

ويستشــكل علــى هــذا التأويــل قولــه تعــالى﴿ لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾[3].

إذ كيف يتكلّم الله بكلام فيه شكّ، وهو عالم بهم سبحانه بأنهم سيدخلون المسجد.

وقد أجيب عليه بأن (آمنين) هنا إمّا أنها مقدّمةٌ على المشيئة، والتقدير: لتدخلُنّ المسجد الحرام آمنين إن شاء الله.

أو يكون ذلك لقصد التأديبِ للناس، حتى إذا تكلموا بكلامٍ مستقبلي قرونه بالمشيئة، قال تعالى:﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيۡءٍ إِنِّي فَاعِلٞ ذَٰلِكَ غَدًا ٢٣ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ ﴾[4] [5].

---

(١) بيت من بحر الكامل، يُنسب إلى الأعشى ويُنسب إلى المسيب بن علس، وليس في ديوانيهما، انظر: الإنصاف ص٥٠٢، لسان العرب ٤٤/٥.

(٢) انظر : المغني ص٣٩.

(٣) سورة الفتح ، آية رقم ٢٧ .

(٤) سورة الكهف ، آية رقم ٢٣ .

(٥) انظر : الإنصاف ص٥٠٣.

– الترجيح:

قد تبين لي أنّ (إنْ) هي بمعناها الأصلي " الشرط " في الأمثلة الواردة، ولاتحتمل الظرفية، وقد جيء بها لغرضٍ معيّن لا لقصدِ ذاتِ الشرط، وهذا الغرض لاتدخل فيه الظرفية، ولم تُرَد فيه هنا، ومعنى الشرط لم يُرد به معناه الأصلي، وهو الشكّ اعتباطا كما قال به الكوفيون، بل أريد به . لنُكتة بلاغية . معنى التهييج والاستفزاز للمخاطب، فقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[1] ، لم يَقصد الشكّ في إيمانهم، بل قصد أنّ فعلهم وهو اتخاذهم من استهزأ بدين الله وليا هو عمل منافٍ للإيمان، وأشعر بذلك للمخاطب، فقال لهم لو كنتم مؤمنين حقا لما اتخذتموهم أولياء.

أمّا قولُ من قال إنّ الدليل على أنها للظرفية أنّ كلا منهما يقع موقع الآخر، ويتشابهان ويتقارضان في المعنى، فقد ورد في كلام العرب مجيء (إذْ) بمعنى (إنْ) والعكس، وهذا ليس بصحيح.[2]

إذ ليس ثمّة دليلٌ، فلو أخذت (إذْ) معنى (إنْ) فلايعني ذلك جواز أن تأخذ (إنْ) معنى (إذْ)، لأنّ لكلّ سياقٍ معناه، ولابدّ من دليلٍ على اكتساب الحرف معنى غير أصله.

على أني لم أجد من النحاة من قال إنها قد تكون للشرط على أصلها، وتكون للظرفية أيضاً، إذ تحتملُ المعنيين كليهما، فقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[3] يجوز هنا أن تكون (إنْ) شرطاً وقُصِد بها التهييج والاستفزاز، ويجوز أن تكون بمعنى (إذْ)، وهو قولٌ مُستحسنٌ ليس به شططٌ، وليس ببعيد عن التأويل.

---

(١) سورة المائدة ، آية رقم ٥٧ .

(٢) انظر : النحو الوافي ٢٢٨/٤.

(٣) سورة المائدة ، آية رقم ٥٧ .

(الجزاء بكيف) [1]

قال أبو البقاء: لا يُجازى بـ (كيف)، وقال الكوفيون: يُجازى بها.

حجة الأولين: أن (كيف) لو جُوزي بها إما أن يُعرفَ ذلك بالسماع أو بالقياس على المسموع، ولا وجه إلى الأول في فإنه لا يثبت فيه سماع.

ولا وجه إلى الثاني لثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّ معنى أدوات الشرط تعليقُ فعلٍ بفعل، و (كيف) لو عَلَّقت لعلقت حالَ الفاعلِ أو المفعول بحالٍ أخرى ، والفعلُ يمكنُ الوقوفُ عليه لظُهورِهِ ، والحال لا يمكن ذلك لخفائها.

والثاني: أنَّ من الأحوال ما لايدخل تحت الاختيار، فلا يصحُّ أن يعلق عليها حال، ألا ترى أنه لو قال: كيفَ تذهبْ أذهبْ، فذهب مُكرها أو مغموما لم يصحَّ تكلفُ ذلك في جواب الشرط، ومثل ذلك لو كان فعلاً لم يصحَّ المجازاة به، كقولك: إنْ متَّ مِتُّ.

والثالث: أن تلك الأدواتِ التي هي أسماء يرجع إليها ضمير لا محالة، و (كيف) اسم لا يصحُّ أن يرجع إليها ضمير فلم يصحَّ قياسُها عليها ، ولا يصحُّ قياسها على لا حرف في عدم الضمير كما تقاس بقية الأسماء على (أن) في عدم عود الضمير إليها.

واحتجّ الآخرون بأنه يصح أن يقال: (كيف تصنع أصنع) بالرفع، فكذلك في الجزم، والجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أنَّ استعمالَ مثل هذا بعيد، ولو ورد عن ثقةٍ فوجهه أنه قصد حالا معلومة

(١) انظر : المسألة في شرح السيرافي ٢٥٤/٣، وإصلاح الخلل ص٢٣٤، والإنصاف ص٥١١، وشرح التسهيل ٧١/٤، والمغني ٢٧٠/١، وشرح ابن يعيش ١٤٢/٣، وشرح ابن عصفور ١٩٦/٢، والارتشاف ١٨٦٨/٤، والمساعد ١٣٧/٣، وشرح الأشموني ٢٣٥/٣.

بقرينةٍ تُميزُّها عنده، وهذا يصحُّ مع الرفع لا مع الجزم؛ لأن أسماءَ الجزم حكمُها العموم إذا جَزمت" [1] .

– دراسة المسألة:

ذكر العكبري مذاهب الفريقين، وفصّل في أوجه حجة البصريين، ثمّ أورد حجةً واحدة للكوفيين، وأجاب عنها بإجمال، وقد قال بأنّ الجوابَ عن حجتهم من وجهين، فذكر وجها، وأغفل الآخر.

وقد جوّز بعض البصريين المجازاة بـ (كيف) ووافقوا الكوفيين في هذا الحكم.[2]

وكره الخليلُ بن أحمد المجازاة بـ (كيف)، لكنه لم يحتجّ على حكمه عليها، ثم بعد خالف رأيه، وجعلها للمجازاة في قوله بأنّ معناها (على أيّ حالٍ تكنْ أكنْ)، ذكر ذلك السيرافي، وأشار سيبويه بأن الخليل جعل مخرجها على الجزاء ومعناه، وإن لم تكن من حروف الجزاء.[3]

وجوّز قطرب المجازاة بها قياسا، لأنه لم يسمع بها عن العرب، وإنما جازت المجازاة بها لأن فيها معنى الشرط.[4]

وأكثر البصريين على جواز المجازاة بـ (كيف) معنى لاعملا.[5]

والنحاس لايرى الجزاء بـ (كيف) ألبتة.

وقال بعض النحويين بأنها تجزم إذا لحقتها (ما) كـ (حيث)، فتقول: (كيفما تكُنْ أكنْ)[6].

---

(١) اللباب ٦٢/٢، وهذه المسألة من مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: تذكرة النحاة ص٧١١، الأشباه والنظائر ٣٢٠/٣.

(٢) انظر : إصلاح الخلل ص٢٣٥.

(٣) انظر : شرح السيرافي ٢٦١/٣.

(٤) انظر : شرح ابن عصفور ١٩٦/٢، والمغني ٢٧٠/١.

(٥) انظر : الارتشاف ١٨٦٨/٤.

(٦) انظر : المساعد ١٣٩/٣.

ويرى الفراء بأنه يجوز أن يجازى بـ (كيف) مطلقا، سواء اتصلت بها (ما) أم لم تتصل.[1]

ومما لم يذكره العكبري من حجج البصريين حجتهم:

بأن (كيف) لايمكن المجازاة بها؛ لأن جوابها لايكونُ إلا نكرةً، كما هو مذهب الحال، بخلاف غيرها، فإنّ الجواب فيهنّ بالمعرفة وتكون بالنكرة، فحينئذ لم تكن شِبها لأخواتها في الحال هذه.

وأيضاً فإنّ (كيفَ) لايجوز الإخبار عنها كسائر أخواتها كـ (مَن، ما، أي، مهما)، لأنها قد خُلقت للحال، وليس للإخبار.[2]

ومما يُخرج (كيف) من أن تكون للمجازاة قولهم أنّ الأصل في الجزاء أن يكونَ بالحرف لا بالاسم، إلاّ في حال الاضطرار، وليست هناك ضرورةٌ لأن تجعل للمجازاة، مع أن هناك حروفا يمكن أن تكون غنيةً عنها، ويجازى بها، كـ (أيّ) إذا قلت: (في أيّ حالٍ تكنْ أكنْ) أو غيرها من الحروف.[3]

وقال الكوفيون بأنه يجازى بها واحتجّوا بأنه لما شابهت (كيفَ) أحرفَ المجازاة أخذتْ حكمها، فكما أنّ (كيفَ) للسّؤال عن الحال، فإنّ (أين) للسّؤال عن المكان، و (متى) للسُّؤال عن الزمان.

وأيضاً فإنّ معنى (كيف) في المجازاة كمعنى غيرها، فـ (كيفما تكُنْ أكُنْ) على معنى (في أيّ حال تكُنْ أكُنْ) تماماً.

وقد أخرجها الخليل بن أحمد مخرج الجزاء وعلى معناه، وإن لم تكن من حروفه.[4]

وقد ردّ البصريون على الكوفيين حجتهم بأنها شبَهٌ لأحرفِ المجازاة، فأخذتْ حكمها،

(١) انظر : معاني القرآن ٨٥/١.

(٢) انظر : شرح السيرافي ٢٦١/٣، والإنصاف ص٥١٢، وشرح ابن يعيش ١٤٢/٣.

(٣) انظر : شرح ابن يعيش ١٤٢/٣.

(٤) انظر : الكتاب ٦٠/٣.

بأن الحجة هذه لاتُسلم لهم، وليس كما ذكروا من المشابهة بينهما، لأنك إذا قلتَ: (كيف تكنْ أكنْ) كان معناها (في أيّ حالٍ تكونُ أكون)، فإنّ ذا غير معقولٍ بأن يكون المجازِي مثلَ أحوال وصفات المجازى، فأحوالُ الشخص كثيرةٌ، وصفاته متعدّدة، ولا يمكن أن تكون أحواله كأحوال الآخر جميعها، وصفاته كصفاته تماماً، فهو متعذّر.(١)

ورُدّ على الكوفيين قولهُم بأنه كما جاز أن تقول: (كيف تكونُ أكون) جاز أن يُجازى بها أيضاً، ورُد بأنّ بينهما فرقاً، فبرفعِ الفعل بعد (كَيف) يكونُ الكلامُ مستقراً على حالٍ يعلمها المجازَى ولايجهلها، فيصحّ الكلام ويُفهم، والأصل في الجزاء أن يكون على غير معلوم، وأسماء الجزاء حكمها العموم، فبذا بطل أن يجازى بـ (كيف) واقعة على حال معلومة.(٢)

وردّ الكوفيون هذا، وقالوا بأن قولك(كيف تكنْ أكنْ) عمومٌ يُخرج مَخرج الخصوص؛ لأنّ المخاطب يعلم أنه لايجوز ولايُمكن أن يكونَ على جميع أحواله من صحةٍ وسُقم وحياةٍ وموت، بل يُشترط أن يكون على حاله فيما يُمكن، كما إذا وعدتّ صاحبك شيئاً، فأعاقك عائق، لم تكن بمخلفِ وعد، لأنّ الوعد مُعلّقٌ بالسّلامة وارتفاع الموانع، وهذا يصدُق على جميع حروف الجزاء مثل التي تكون للأزمنة والأمكنة ك (متى، وأين).(٣)

– الترجيح:

وقد تبيّن لي بعد هذا الاستقراء أنه لم يُسمع عن العرب في كلامها ولا أشعارها مجيءُ (كيف) مُجازَى بها، وقياسُها على حروف الجزم فيه نظَر؛ لمخالفتها إيّاها في أحكامها كجواز الإخبار بها وعودِ الضمير وكونها تردُ معرفةً ونكرة، وغير ذلك مما خالفت فيه (كيف) حروفَ الجزم، ولذا فالراجح عدم المجازاة بها؛ فالسمّاع والقياس لايشهدان لها بذلك، والله أعلم.

(١) انظر : إصلاح الخلل ص٢٣٥، والإنصاف ص ٥١٢.

(٢) انظر : الإنصاف ص ٥١٤.

(٣) انظر : إصلاح الخلل ص٢٣٥.

(تمييزُ " عشرينَ " وبابها و " كمْ " الاستفهامية) [1]

قال أبو البقاء: " وقد أجاز الكوفيون تمييز (عشرينَ) وبابِها، وتمييزُ (كَمْ) في الاستفهام بالجمع، وفيه من القبح ماذكرتُ لك، مع أنه لايكاد يأتي في استعمالهم " [2]

* دراسةُ المسألة:

قرّر العكبري قول البصريين في مسألة جمع تمييز ألفاظ العقود و (كم) الاستفهامية، حيث ذكر مذهبهم في المنع كما اختاره مذهبا، ثم أشار إلى مذهب الكوفيين وردّه بالقبح قياسا، وعدم وروده سماعا.

مع أن الفراء قد تفرّد من الكوفيين بقول جمع تمييز ألفاظ القعود والعدد المركب، إلا أن العكبري قد نسبه إلى الكوفيين عامة، ولم أجد أحدا من العلماء من نسبه لعامة للكوفيين، ووافق الزمخشري الفراء في ماذهب إليه.[3]

بينما نسبته لجمع تمييز (كم) الاستفهامية إلى الكوفيين صحيحة، وقال بها غير واحد.

أما مسألة تمييز ألفاظ العقود، فقد منع الجمهور جمع تمييز ألفاظ العقود، فليس لك أن تقول: عندي لك عشرون جيادا، والصواب: عندي لك عشرون جوادا.[4]

واحتج البصريون لذلك بحجّةِ طلب الخفة، حيث إنّ العدد من الثلاثة للعشرة الأصلُ في تمييزه الجمع؛ لأنه مضافٌ ومضاف إليه، فالمضافُ والمضاف إليه أشبه الموصوف هنا في أنه

---

(١) انظر : المسألة في معاني القرآن ١٣٠/١، والمقتصد ٤٧/٢، ٥٢، وشرح الرضي ١٥٤/٣، ٣٠٦، وشرح التسهيل ٣٩٢/٢، ٤٢٠، وشرح ابن يعيش ١٧١/٣، ٩/٤، والارتشاف٧٤١/٢، ٧٧٩، وشرح الألفية المرادي ٢١٣,٢٢٣/٢، والمساعد ٦٨/٢، ١٠٩، وشرح الأشموني ٣٣٢/٣، والتصريح ٤٦١/٢، ٤٧٤، والهمع ٧٦/٤، ٧٩.

(٢) شرح الإيضاح ١٠٨٣/٢.

(٣) معاني القرآن للفراء ١٣٠/١، والكشاف ٩٨/٢.

(٤) شرح التسهيل ٣٩٢/٢، والهمع ٧٦/٤.

جمعٌ فهو كمثله في أنه ليس بفضلة، ثم إنّ الإضافة لما امتنعت في ألفاظ العقود والعدد المركب وكان تمييزه واجب النصب، أصبح فضلة، فلم يكن كالموصوف عُمدة، فقُدّم له الإفراد الذي هو اختصار له، فالعدد المفرد يناسبه الجمع، والمركب يناسبه الإفراد.

أمّا الفراء فقد أجازه قياسا وسماعا، فأما القياس فقد قاسه على الضمير العائد على اسم الجنس وجمع التكسير، فيجوز عند العلماء فيه الجمع والإفراد، فمن جمع الضمير نظر إلى المعنى، ومن أفرد نظر إلى اللفظ، فهو كما قال الشاعر:

مثــلُ الفــراخِ نُتفــتْ حَوَاصِــلُه [1]

فقال: حواصلُه، ولم يقل: حواصلها، نظرًا إلى اللفظ.

فإن كان اسمُ الجنس وجمعُ التكسير يجوز أن يعود الضمير عليهما إفرادا وجمعا على اعتبار اللفظ والمعنى، جاز هذا في ألفاظ العقود، فتقول: عندي عشرون رجلاً نظراً إلى الجمع، وتقول: عندي عشرون رجالاً نظراً إلى المفرد.

أما السماع، فقد قال الشاعر:

فيهــا اثنتــانِ وأربعــونَ حلوبــةً سُــوداً كخافيــةِ الغــرابِ الأسـحم [2]

فوصف الحلوبة بـ (سودا) وهو جمع، فكأنه قال: فيها اثنتان وأربعون سودا.[3]

والسيرافي جوّز أن تقول: أعشرون غلماناً لك، إذا أردت به طوائف من الغلمان.[4]

(١) بيت من مشطور الرجز، لايعرف قائله، انظر: معاني الفراء ١/١٣٠، وتهذيب اللغة ٣/١٣، والمحتسب ٢/١٥٣، ورسالة الغفران ص٤١٦.

(٢) بيت من بحر الكامل، لعنترة بن شداد، وهو في ديوانه ص١٩٣، وانظر: معاني الفراء ١/١٣٠، والأصول ١/٣٩٥، وشرح ابن يعيش ٣/١٧١، والخزانة ٧/٣٩٠.

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء ١/١٣٠.

(٤) انظر : شرح الرضي ٣/١٥٥.

ومثله الزمخشري، فقد أعرب قولَه تعالى: ﴿ وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ﴾[1] أعرب: (أسباطا) تمييز، وهو جمع، وخرج أن لفظة (الأسباط) هنا القبيلة، وكل قبيلة (أسباط) لا سبط، كما تقول: رأيت أحد عشر أنعاما، إذا أريد بها إحدى عشرة جماعة، وكل جماعة أنعام.[2]

وقد ردّ البصريون مذهب الفراء والزمخشري، وتأولوا قوله تعالى: ﴿ وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ﴾[3] بأن (أسباطا) بدل من (اثنتي عشرة) بدل من كل، والتمييز محذوف، وتقديره: (فرقة)، وقيل: بأنّ (فرقة) تمييز محذوف، و(الأسباط) نعت له، فأقيم النعت مقام المنعوت.[4]

وأنه لو كان (أسباطا) تمييزاً، لذُكّر العددان (اثنتي عشرة)، لأن (السّبط) واحد الأسباط، وهو مذكر.[5]

وأجاب بعضهم عن استشهاد الفراء ببيت عنترة بأنه قد يُغتفر في الثواني مالايغتفر في الأوائل.[6]

والرضي اعترض على تخريجات البصريين من حيث إنّ الأصل في التمييز هو الجمع، فإذا خرج عن الجمع إلى غيره، فإنه خارج لعلة ما، فإذا استعمل جمعاً في الكلام فلا يأوّل بغيره؛ لأن الجمع هو الأصل.[7]

وابنُ مالك قد قَبِل رأي الزمخشري في إعراب الآية بأنها تمييز جمع، صناعة، وردها معنى،

---

(١) سورة الأعراف ، آية رقم ١٦٠ .

(٢) انظر : الكشاف ٢/٩٨، وشرح التسهيل ٢/٣٩٢، والمساعد ٢/٦٨.

(٣) سورة الأعراف ، آية رقم ١٦٠ .

(٤) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٨٣، وشرح التسهيل ٢/٣٩٣، والارتشاف ٢/٧٤١، والتصريح ٢/٤٦١.

(٥) انظر : شرح الأشموني ٣/٢١٣.

(٦) انظر : شرح ابن يعيش ٤/١٤.

(٧) انظر : شرح الرضي ٣/٣٠٦، وشرح الكافية ٢/١٥٥.

إذ يرى أنّ ماقال الزمخشري لايَعضده سماع، أما تأويله الأسباط فلا يوافقه إذ إنّ الأسباط جمع سِبط، والسِّبط هو القبيلة من ذرية إسماعيل، وليس اسما لجماعة أو قبيلة يقال لها الأسباط كما قال به غيره، ووافقه أبوحيان.(١)

وإن كان يعضد علةُ الأصل السماعَ، فالسماعُ أقوى منه وأولى، إلا أنه قد جاء بقلةٍ جمعا في ألفاظ العقود والعدَدَ المركّب، وهذا لايُسقطه وإن كان قليلا، فهو وإن كان كذلك فهو معتبر ظاهر.

وما خرج له البصريون ممّا استشهد الكوفيون فهو تكلّف ظاهر كما قال به أبوحيان.(٢)

أما المسألة الثانية فهو تمييزُ (كم) الاستفهامية جمعاً، فقد منع البصريون مجيء تمييزه جمعا، ولايجوز فيه إلا الإفراد، فتقول: كمْ غُلاماً لك؟ (٣)

وعلل البصريون إفرادَ تمييزِهِ ونصبَه ذلك لأنه أشبه ألفاظَ العقود ك (عشرين) وبابها في إفراد تمييزها ونصبه.(٤)

وقد أجاز الأخفش أن يجمع تمييزه في حالة واحدة، وذلك إن كان الاستفهامُ عن الجماعات، فتقول: (كم غِلماناً لك) إذا أردتّ أصنافاً من الغلمان، وتقول: (كم رجالاً عندك)، تريد:

(كم جمعاً من الرجال عندك)، لأنه هنا بمنزلة المفرد، واختاره الرضي.(٥)

أما الكوفيون فيرون مجيء تمييزه جمعا جائزا مطلقا، وحكى جوازهم له الأخفش.(٦)

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٣٩٣/٢، البحر المحيط ٤٠٧/٤.
(٢) انظر : البحر المحيط ٤٠٧/٤.
(٣) انظر : شرح ابن يعيش ١٧٢/٣.
(٤) انظر : الكتاب ١٥٩/٢، وشرح الجمل ٤٨/٢.
(٥) انظر : شرح الرضي ١٥٥/٣، والارتشاف ٧٧٩/٢، وشرح الألفية للمرادي ٢٢٣/٢، والمساعد ١٠٩/٢.
(٦) انظر : الأصول ١٣٩/١.

وردّ البصريون مذهبَ الكوفيين وقالوا بأنّ التمييز في المثال محذوف، والجمع الموجود إنما هو منصوبٌ على الحال، والتقدير: (كم نفساً من الغلمان لك) [1]

وغير هذا فإنه لم يُسمع مجيء تمييز (كم) الاستفهامية جمعا، فلم يسمع فيه إلا الإفراد، ولو سمع ذلك فليس لهم فيه حجة إذ يصحّ حملُه على الحال، والتمييز محذوف.[2]

- الترجيحُ:

في مسألة ألفاظ العقود ترجّح لي أنّ مذهبَ الكوفيين هو الصحيح، فقد ورد سماعا مجيء التمييز فيه جمعا كما أنه قد قيس عليه ما سُمع من الضمير العائد على جمع التكسير واسم الجنس، فمن نظر إلى اللفظ فقد جمع، ومن نظر إلى المعنى فقد أفرد، وإن كان ماسُمع من جمع التمييز قليلا إلا أنه معتبر، وتخريجاتُ البصريين لما جيء من التمييز جمعاً ضربٌ من التكلّف، وكذلك فإن الأصل بالتمييز الجمع، وما استعمل من التمييز جمعاً فقد ردّ إلى أصله، فلا يؤول.

وكم الاستفهامية، فهي مثل ألفاظ العقود ومشبهة به، فيجوز ورود تمييزها جمعا كما جاز في ألفاظ العقود، وإن كان في المسألتين الأصل فيها والأكثر هو مجيء تمييزها مفردا، إلا أنّ الجمع معتبر جائز مستعمل، والله أعلم.

(١) انظر : شرح الرضي ١٥٥/٣، وشرح التسهيل ٤٢٠/٢، وشرح ابن يعيش ١٧٢/٣.

(٢) شرح الألفية للمرادي ٣٢٣/٢.

(مدُّ المقصور) [1]

قال أبو البقاء: " وأما مدّ المقصور فغير جائز عند البصريين لأنه زيادةٌ في الكلمة، ولذلك لم يُسغ للشاعر أن يزيدَ أيَّ حرف شاء بخلافِ قصرِ الممدود فإنَّه حذفُ الزائد، والأصلُ عدمُ الزيادة.

وقال الكوفيون: هو جائزٌ واحتجُّوا بقولِ الشاعر:

سُـــيغنيني الـــذي أغنـــاكَ عـــنِّي فـــلا فقـــرٌ يـــدومُ ولا غِنـــاء [2]

فمدَّ (الغنا) وهو مقصور.

والجواب: أنه يُروى بفتح العين على أنه مصدر أغنيتُ عنه غَنَاء وإغناءً، ومَن رواه بالكسر جعله مصدر غانيتُ وتغانيتُ، مثلُ قولِك: قاتلتُه قِتالاً ، وترامينا رِماء، أي ترامياً"[3].

- دراسة المسألة:

اكتفى العكبري في هذه المسألة بذكر مذهبي الفريقين، وذكر دليلا قياسيا واحدا للبصريين، وسماعيا واحدا للكوفيين، ثم أجاب عن شاهد الكوفيين وردّه برواية أخرى له مسموعة، وتخريج لغويٍّ، وقد كان في هذه المسألة موجزاً، فلم يذكر باقي حجج الفريقين، ولم يشر فيها إلى من وافق رأي الكوفيين من البصريين، وهما الأخفش وابن ولاد.

---

(١) انظر : المسألة في المقصور والممدود للفراء ص ٣٨-٤٤، والمقصور والممدود لابنِ ولاّد ص١٣١، ومايحتملُ الشّعر من الضرورة للسيرافي ص١١٠، ومايجوز للشاعر للقزاز القزويني ص١٧٩، والإنصاف ص٦٠٥، وضرائر الشعر لابن عصفور ص٢٩، وشرح ابن عصفور ٥٥٧/٢، والارتشاف ٥١٧/٢، والمساعد ٣٣٢/٣، وائتلاف النصرة ص٧١، وشرح الأشموني ٣٦٤/٣، والتصريح ٥٠٥/٢، والضرائر للألوسي ص١٨٢.

(٢) بيت من بحر الوافر، منسوب إلى الأقيشر الأسدي، وهو في ديوانه ص٤٣، وانظر: المقصور والممدود ص٤٤، ومايحتمل الشاعر من الضرورة ص١١٢، والإنصاف ص٦٠٦، والمقاصد النحوية ٤٧٤/٣، والهمع ١٥٦/٢.

(٣) اللباب ٩٧/٢، وهذه المسألة من مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: تذكرة النحاة ص ٧١٢.

وممن وافق رأي الكوفيين من المتأخرين ابن خروف.[1]

ومن النحاة من يجعل مدّ المقصور جائزا من غير اضطرار، إذ عده لغة.

والعُكبري قد نقل مذهبَ الكوفيين في الجواز دون ذكره أنّ الجواز مشروطٌ بضرورة الشعر كما هو مذهب الفراء والكوفيين، حيث أغفل ذلك.[2]

ومما احتجّ له البصريون، ولم يذكره العكبري هنا:

قولهم إنّ علة عدم جواز مدّ المقصور، لأنّ المقصور هو الأصل، والممدود فرعٌ عنه وزيادة، وألف المقصور من بنية الكلمة، وأصلية فيه، أما ألف الممدود فهي زائدة اتفاقا، وإن اشتبه في الاسم هل هو مقصور أم ممدود ألحق بالمقصور، فدل على أنه أصل.

واحتج الكوفيون بالسّماع والقياس أيضاً في جواز مدّ المقصور، فمن السماع قولُ الراجز:

قــد علِمــتْ أمُّ بــني السِّــعْلاءِ
وعلمــــت ذاك مــــع الجِــــراءِ
أنْ نِعــمَ مــأكولاً علــى الخَــواءِ
يالــكَ مــن تمــرٍ ومــن شِيشَــاءِ
يَنشــبُ في المســعَلِ واللُّهَــاءِ [3]

والسِّعلاء والخواء واللهاء، كله مقصورٌ في الأصل، والمدّ ضرورة، وأصله السِّعلى والخوى واللهى.[4]

---

(١) انظر : ضرائر الشعر ص٣١.

(٢) انظر : المقصور والممدود للفراء ص٤٥.

(٣) خمسة أبيات من مشطور الرجز مختلف في نسبتها، انظر: المقصور والممدود للفراء ص٣٨، ومايحتمل الشعر من الضرورة ص١١٤، والخصائص ٢/٢٣١، والإنصاف ص٦٠٦، والمقاصد النحوية ٣/٤٧٠، والهمع ٢/١٥٧، والدرر ٢/٥٣٦.

(٤) انظر : المقصور والممدود للفراء ص٣٨، وضرائر الشعر ص٢٩.

وقول الشاعر:

إنمـــا الفقـــرُ والغِنـــاءُ مـــن اللهِ فهـــذا يُعطَـــى وهـــذا يُحَـــدُّ[1]

فمَدّ الغناء فيها، فدلّ على جوازه.

وقول الشاعر:

ســـيُغنيني الـــذي أغنـــاكِ عـــني فـــلا فقـــرٌ يـــدومُ ولاغِنـــاءُ

فقال: غِناء، ولم يقلْ غِنى.

وقيل: بأن المدّ لغة، وقد شذ في قراءة﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ ﴾[2] [3]

فمدّ (السّناء) الذي أريد به الضوء، وهو مقصور.[4]

واحتجّ الكوفيون بالقياس، بأنّ إجازتهم لمدّ المقصور جاء قياسا على جوازهم – في الضّرورة – إشباع الحركاتِ من ضمّة وكسرةٍ وفتحة، فينشأ عن الإشباع الواوُ والياءُ والألف، فبجواز الإشباع – باتفاق النحاة – جاز إشباعُ الفتحة التي قبل الألف المقصور، فينشأ لأجل الإشباع حرفُ مدّ في الأخر.[5]

وقد احتجّ بعضُهم بأنّ سيبويه قد أجاز في الشّعر مدّ (مساجيد ومنابير)، فمدُّ المقصور وزيادة همزة في آخره، كزيادة (مساجيد) في الشّعر.[6]

وردّ البصريون حجة الكوفيين السماعية بروايات لها، وتخريجات لغوية.

---

(١) بيت من بحر الخفيف لايعرف قائله، انظر: الإنصاف ص٦٠٦.

(٢) سورة النور ، آية رقم ٤٣ .

(٣) هي قراءة طلحة بن مُصَرّف، وهي قراءة شاذة، انظر: المحتسب ١١٤/٢.

(٤) انظر : ضرائر الشعر ص٣٠.

(٥) انظر : الإنصاف ص٦٠٥، وضرائر الشعر ص٣١.

(٦) انظر : الكتاب ٢٨/١، والمقصور والممدود لابن ولاد ص١٣٢، وشرح الأشموني ٣٦٦/٣.

فالبيت الذي ذكر فيه (السِّعلاء) لايعرف قائله، ومن ثمّ فلا حجة فيه.

وما احتج به الكوفيون في قياسهم مدَّ المقصور بإشباع الحركات عند الضرورة، فهو باطل، لأنّ بينهما فرقًا، فإشباعُ الحركات ينشأُ عنه تغييرٌ واحد، وهو هذه الحروف، أمّا في إشباع الفتحة التي قبل الألف، فينشأ عنه حرف مد، فإنه ينشأ عنه تغيران، زيادة الألف الأولى، وقلب الثانية همزة.(١)

- الترجيح:

والذي يظهرُ لي في المسألة هو مذهبُ الكوفيين في جوازِ مدّ المقصور في ضرورةِ الشعر، لكثرة ماسُمع فيه، ولبعد ماتأوّل المانعون، أمّا طعنهم بصحة رواية بعض الأبيات، فهو أمرٌ بعيد لما عُرف عن الرواة من ثقةٍ وأمانة، والله أعلم.

(١) انظر : الإنصاف ص ٦٠٧.

(قَصْرُ الممدود) [1]

قال أبو البقاء: " ويجوزُ للشّاعر قصرُ الممدود مطلقا.

وقال الفرّاء: لايجوز إلاّ إذا كان له بعدَ القصر نظيرٌ في الأبنية.

وحجة الأولين: أنّ القصرَ جاز للضرورة، وهو حذفُ الزائد والرجوعُ إلى الأصل، فسُوّيَ فيه بينَ ماله نظير، وما لا نظير له.

واحتجّ الفرّاء بأنّ الضّرورة تُردّ إلى أصل.

وجوابُه من وجهين:

أحدهما: أنّ هذا لايَطّردُ في كلّ موضع، ولذلك جاز تأنيثُ المذكر، وهو رجوعٌ من الأصل إلى الفرع.

والثاني: أنّ قصرَ الممدود ردٌّ إلى الأصل من وجه، وهو حذفُ الزائد ولايُعتبر أن يكون ردّا إلى كلّ الأصول، إذْ ذلك محال " [2]

- دراسة المسألة:

استوفى العكبري مسألة قَصْر الممدود، فذكر رأيَ البصريين والفراء، وحجتيهما، ثمّ بعدُ ردّ حجة الفرّاء من وجهين، غيرَ أنه لم يُمثّل أو يستشهد في هذه المسألة لأي منهما.

ومما لابد من ذكره في المسألة أن البصريين مُجمعون على جواز قصرِ الممدود، لأنّ بالقصر

---

(١) انظر : المسألة في المقصور والممدود للفراء ص٤٥، والمقصور والممدود لابنِ ولاّد ص١٣١، ومايحتملُ الشّعر من الضرورة للسيرافي ص١٠٧، ومايجوز للشاعر للقزاز القزويني ص١٧٩، والإنصاف ص٦٠٥، وشرح الكافية الشافية ١٧٦٨/٤، وضرائر الشعر لابن عصفور ص٩٠، وشرح ابن عصفور ٥٥٧/٢، وشرح الألفية للمرادي ٢٥٧/٢، والارتشاف ٥١٧/٢، والمساعد ٣٣٢/٣، وشرح الأشموني ٣٦٣/٣، والتصريح ٥٠٥/٢، والهمع ٢٥٦/٢.

(٢) اللباب ٩٧/٢، وهذه المسألة من مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: تذكرة النحاة ص ٧١٢.

يُرَدُّ اللفظ إلى أصله، ففي قول الشاعر مثلا:

لابدّ منْ صنعا، وإنْ طالَ السَّفَرْ [1]

أصلها قبل القَصْر (صنعاء)، بالهمز في الأخير، وهمزة (صنعاء) هي في أصلها ألف: (صنعاا) فاجتمعت ألفان، وقد قُصَرت الكلمةُ بحذف الألف الأولى منها؛ لأنها زائدةٌ لغير معنى، فلما حُذفت الأولى، رجعت الهمزةُ إلى أصلها وهي الألف؛ لأنها مبدلة أصلاً من ألف التأنيث، فأصبحت (صنعا)، وقد قلبت الألف همزةً بعد ذلك لاجتماع ألفين.

والبصريون إنما أجازوا قَصْرَ الممدود حملا لشَبَهِه بصرفِ مالا ينصرف، ومنعوا مدّ المقصور حملاً على منع المصروف، إذْ هو ممنوعٌ عندهم بالاتفاق، ومختلفٌ فيه بين النحويين.[2]

وقد احتجّ البصريون بقصرِ الممدود بأنّ هذا من قبيل التخفيف، والتخفيفُ من سماتِ كلامِ العرب، كالترخيم وغيره، والعرب تُقدّمُ تخفيفَ كلامها على زيادته. [3]

وأما الفرّاء فقد أجاز قصر الممدود في حالةٍ، ومنعه في حالتين:

أما إجازته له فقد ذكرها العكبري في المسألة، وأما منعُه له ففي حالتين :

الأولى: ألا يُقصرَ ماكان على (فَعْلاء) مؤنثِ (أفْعَل)، كـ (حمراء وصفراء).

وأيضاً ما كان على (فُعَلاء) إنْ كان جمعاً لـ (فَعِيل) كـ (فُقَهاء، وكرماء) جمع (فقيه، كريم).[4]

الثانية: ألا يُقصرَ الممدود إذا كان منصوباً في نحوِ قولك: رأيتُ قضاءَك، فلايصحّ أن

---

(١) بيت من مشطور الرجز، ينسب للراجز، انظر: المقصور والممدود للفراء ص٤٥، والمقصور والممدود لابن ولاد ص١٥١، ومايحتمل الشاعر من الضرورة ص١٠٧، والمقاصد النحوية ٤٧٣/٣، والدرر ٥٣٤/٢.

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ١٧٦٨/٤، وشرح الألفية للمرادي ٢٥٧/٢.

(٣) انظر : مايحتمل الشعر من الضرورة ص١١٥.

(٤) انظر : مايحتمل الشعر من الضرورة ص١٠٩، والإنصاف ص٦٠٥، وضرائر الشعر ص٩٢.

تقول:

رأيتُ قضاك، بينما صحّ أن تقصر الممدود في حال الرفعِ والخفض، تقول: هذا قضاك، ومررتُ بقضاك، وقد حكى السكري هذا المنع عن الفراء والكسائي. (١)

وقد ردّ البصريون قولَ الفراء في عدم إجازته قصرَ الممدود الذي يجيء مذكره على (أفْعَل) بشواهد، منها قولُ الشاعر:

وأنـــتِ لـــو بـــاكرتِ مَشـــمولةً صـــفرا، كلـــونِ الفَـــرَسِ الأشـــقرِ (٢)

فقصر: (صفراء) الذي مذكره (أصفر) على زنة (أفعل).

وردوا أيضا على الفراء شرطَه في جواز قصرِ ماجاء في بابه مقصور، بأنه ورد في الشّعر قصرُ ممدودٍ لم يجيءْ في بابه مقصور، كقول الشاعر:

والقـــارحَ العَـــدّا، وكـــلَّ طِمِـــرَةٍ مـــا أن تنـــالُ يـــدُ الطويـــلِ قـــذالَها (٣)

فقصر (العداء)، وهو فعّال من العدو، وهذا الوزن لايجيء في بابه مقصور.

وكذلك قول الشاعر:

فلـــو أنّ الأطبّـــا، كـــانُ حـــولي وكـــان مـــع الأطبّـــاءِ الأســـاةُ (٤)

(١) انظر : ضرائر الشعر ص٩١.

(٢) بيت من بحر السريع للأقيشر الأسدي، وهو في ديوانه ص٤٣، انظر: مجالس ثعلب ١١٠/١، وتذكرة النحاة ص٤٤٨، والمقاصد النحوية ٤٧٦/٣، والهمع ١٥٦/٢، والدرر ٥٣٦/٢.

(٣) بيت من بحر الكامل للأعشى، وهو في ديوانه ص١٤٠، انظر: مايحتمل الشعر من الضرورة ص١٠٨، والإنصاف ص٦١٠، وضرائر الشعر لابن عصفور ص٩٢.

(٤) بيت من بحر الوافر، لايعرف قائله، انظر: مايحتمل الشعر من الضرورة ص١١٢، والإنصاف ص٦١٠، وضرائر الشعر لابن عصفور ص٩٢، والمقاصد النحوية ٥٠٩/٣، والأشباه والنظائر ١٩/٧، والهمع ٥٨/٢، والخزانة ٢٢٩/٥، الدرر ٨٦/١.

فقصر (الأطباء) وهو جمع طبيب، ولايجيء هذا في بابه مقصور. [1]

وردّوا على الفراء بأنّ شواهدَ عدة قد قُصرَ فيها الممدود قد استشهد بها بنفسه، كمثل قول الشاعر:

لابـدّ مـنْ صـنعا، وإنْ طـالَ السَّـفَرْ [2]

وغيره كثير.

- الترجيح:

المعلوم أن الممدود لفظٌ مزيدٌ فيه، فإذا حُذفَ الزائدُ منه، صار على أصله واستوى على جذره، فكيف يُمنع الشيء إذا ردَّ إلى أصله، والشواهد في قصر الممدود لاتحصى وأكثر من أن تحاط، والحالات التي منعها الفراء قد رُدّت بشواهدَ ذكر بعضَها بنفسه وذكرها غيره، وهي مشهورة معلومة، والله أعلم.

(١) انظر : الإنصاف ص٦١٠، وضرائر الشعر ص٩٢.

(٢) انظر : مايحتمل الشعر من الضرورة ص١١٠.

(الخلاف في استأصلَ اللهُ عِرْقَاتَهُم) [1]

قال أبو البقاء: "واعلم أنّ (التاءَ) هنا حرفُ إعراب؛ لأنها تثبت في الرّفع والنصب والجر، وتعتورُ عليها الحركات، كما تعتور على (دالِ) زيد.

وكان القياس أن تفتح في النّصب كما فُتحت (تاءُ) التأنيث في الواحد، نحو: (رأيتُ مسلمةً)، وكما فُتحت تاءُ الأصل، نحو: سمعتُ أصواتا، وأنشدتُ أبياتا، إلا أنّ العرب كسروها في النصب استحسانا، وذلك أنّ جمع المؤنث هنا فرعٌ على جمع المذكر في نحو: الزيدون، وكما سوَّى هناك بين المنصوب والمجرور سوَّى هنا بينهما ليكون الفرعُ على مثال الأصل، فلو فتح في النصب لكان الفرعُ أتمّ حُكما من الأصل، وأوسعَ منه، وذلك لايُستحسن في الحكمة.

وقد حكى الكوفيون (استأصلَ اللهُ عِرْقَاتَهُم) [2] و (جاءوا ثُبَاتا) بالفتح، وزعموا أنّ العرب أخرجوها إلى الأصل، وهذا عند البصريين على غير ما ادّعوه، وذلك أنّ الألف في (عَرَفات)[3] للإلحاق، والتاء للتأنيث، فهو مفردٌ لاجمع، وكذلك (ثبَات).

وإن شئتَ جعلتَ الألف في (ثُبات) بدلاً من الواو التي هي لام الكلمة " [4].

- دراسةُ المسألة:

ذكر العُكبري أنّ هذه المسألة مما اختلفَ فيه الفريقانِ هل التاءُ في (عِرْقَاتهُم، وثُبَات)

---

(١) انظر : المسألة في العين ١٥٢/١، والكتاب ٢٩٢/٣، وتهذيب اللغة ٢٥٦/٦، والخصائص ٣٨٥/١، ١٥/٢، ومقاييس اللغة ٢٨٥/٤، والتكملة والذيل والصلة ١١١/٥، وشرح الشافية للرضي ١٧٥/٢، وشرح ابن يعيش ٢٣١/٥، وشرح الشافية للاستراباذي ٥٤٠/١، وشرح الشافية للخضر اليزدي ٥٣٢/١، والارتشاف ٨٤٢/٢، والتصريح ٧١/١.

(٢) عرقاتهم: أي شأفتهم، والعِرْقة واحدة العِرْقات، وهي أرومة الشيء، انظر: تهذيب اللغة ٢٥٦/٦، ومقاييس اللغة ٢٨٥/٤، واللسان ٢٤٢/١٠، والقاموس ٩٠٨/١.

(٣) في الأصل: عرفات، والصواب: عِرْقَات.

(٤) المتبع ٢١٠/١.

أصلية أم تاء جمع التأنيث، لكن لم أجد أحدا من النحاة واللغويين ذكر أنها من مسائل الخلاف بين الفريقين، كما قال العُكبري، وإنما هو اختلافُ لغات، وأكثر من أشار لها من العلماء قد أجاز فيها الوجهين ولم يرجّح أحدهما على الآخر.

فمن فتح التاء جعلها مفردا، وألفها للإلحاق بـ (هِجْرِع)، ومن كسر التاء جعلها جمع مؤنث سالم، والألف هي الألف التي تصاحب الجمع.(١)

وقد أشار سيبويه أن كلتا اللغتين (عرقاتِهم وعرقاتَهم) قد سُمع من العرب، وأنّ هذا اختلاف لغتين(٢)، وليست لغةٌ بحجة على الأخرى.

ومما يقوّي أنها من قِبَل اختلاف اللغات، رواية ابنِ جني أنه قد حدّث عن أبي عمرو بن العلاء، وذلك " أنه سأل أباخَيْرة عن قولهم (استأصلُ اللهُ عِرقَاتَهم)، فنصب أبوخيرةَ التاءَ من (عِرقاتَهم)، فقال أبو عمرو: هيهات أباخيرة، لانَ جلدُك، وذلك أنّ أباعمرو استضعفَ النصب بعدما كان سمعها منه بالجرّ، ثمّ رواها أبو عمرو فيما بعدُ بالنصب والجر، فإما أن يكونَ سمع النصب من غير أبي خيرة ممن يرضى عربيّته، وإمّا أن يكون قَوِيَ في نفسه ماسمعه من أبي خيرةَ من نصبها"(٣)

فهذا دليلٌ على أن اللغتين كليهما قد سُمعت، وقد أقرّها أبو العلاء بعدما أنكرها، ثم رواها بالجرّ بعدما سمع أباخيرة وغيرَه يحدّث بها.

وخالف الليثُ أكثرَ العلماء حين خطّأ من رواها بالجرّ، وقال بأنّ روايتها بالكسر، وجعلها جمع (عَرْقَة) خطأ.(٤)

وهناك رأيٌ لصاحبِ القاموس غيرَ الذي ذكره العلماء، وقد خالف فيه الجمهور، وهو أنّ

(١) انظر : شرح ابن يعيش ٥/٢٣١.
(٢) انظر : الكتاب ٣/٢٩٢، وشرح الشافية للخضر اليزدي ١/٥٣٢.
(٣) الخصائص ١/٣٨٥.
(٤) انظر : التكملة والذيل والصلة ٥/١١١.

(عِرقَاتَهم) إن فتحتَ أولَه، فآخرُه مفتوح، أي مفردٌ منصوبٌ بالفتحة، وإن كسرتَ أوله كسرتَ آخره، وجعلته جمعا.(١)

أما (ثُبَات) فحكمها كحكم (عرقات) فقول الأكثرين بأنّ تاءها تاءُ تأنيث عوضٌ عن لام الكلمة حيث إن أصلها (ثَبَوٌ)، ثم جمعت تكسيراً، وصارت (ثُبَات)، وليست تاءها تاء جمع مؤنث سالم.

- الترجيحُ:

يظهرُ لي من خلال هذا العرض أنّ الاختلاف في (عِرْقَاتهم وثُبَات) اختلاف لغات، وأيضا، فإنه ليس هناك من النحاة من أشار أنه اختلافٌ بين البصريين والكوفيين، والله أعلم.

(١) انظر : القاموس ١٢٤/٤.

(تصغير التعظيم) [1]

قال أبو البقاء: " التصغير: التحقير، ويقع في الكلام على ثلاثة أضرب:

١- تحقير مايُتوهم عظيما، كقولك: رُجيل.

٢- وتقليلُ مايُتوهم كثيراً كـ دريهمات.

٣- وتقريبُ مايُتوهم بعيدا كقولك: قُبيل العصير، وبُعيد الفجر.

وقال الكوفيون: في كلامهم تحقيرُ التعظيم، كقول الشاعر:

وكـلُّ أُنـاسٍ سـوفَ تـدخلُ بيـنَهم دُويهيَـةٌ تَصـفرُّ منهـا الأنامـلُ [2]

وهو عندنا على التحقير، أي أنَّ أصغرَ الدواهي تفسدُ الأحوالَ العِظام.

وكذلك قولُ الآخر:

فُويـقَ جُبيـل سـامقِ الـرأسِ لم تكـن لتَبلُغَـه؛ حـتىَّ تكـلَّ وتَعمَـلا [3]

أي: إنه جبلٌ صغير العرضِ دقيقٌ طويلٌ في السماء، شاقُّ المصعد لطوله.

وأما قولهم: فلان أُخيّ وصديقي، فهو من لطف المنزلة وصغر الأمر الذي أحكم الوصلة بينهما " [4].

- دراسة المسألة:

استوفى العكبري المسألة، وذكر مذهبي الفريقين فيها، ثم أورد شواهد الكوفيين وتخريج

---

(١) انظر : المسألة في شرح المفضليات لابن الأنباري ٣٢١/٢، والزاهر ٢٧١/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٦/١، وشرح الرضي ٧٠/٣، وشرح ابن يعيش ٣٩٤/٣، وشرح ابن عصفور ٢٨٩/٢، والارتشاف ٣٥١/١، وشرح الألفية للمرادي ٣٢٩/٢، والمغني ص٥٩، وشرح الأشموني ٤١٥/٣، والتصريح ٥٥٩/٢، والخزانة ٩٤/١، ١٥٩/٦.

(٢) بيت من بحر الطويل للبيد بن ربيعة، وهو في ديوانه ص٢٥٦، وانظر: سمط اللآلئ ص١٩٩، والمقاصد النحوية ٤٩٥/٣، وشرح شواهد المغني ١٥٠/١، والهمع ١٨٥/٢، والخزانة ١٥٩/٦، والدرر ٥٨١/٢.

(٣) بيت من بحر الطويل لأوس بن حجر، وهو في ديوانه ص٨٧، وانظر: أمالي ابن الشجري ٣٦/١، وشرح ابن يعيش ٣٩٤/٣، وشرح ابن عصفور ٢٨٩/٢، وشرح الأشموني ٤١٥/٣.

(٤) اللباب ١٥٨/٢، وذكر العكبري الخلاف بين الفريقين في المسألة في المتبع ٦٨٠/٢.

البصريين لها في كلٍّ من كتابيه اللباب والمتبّع، وذكر للكوفيين في اللباب شاهدي شعر، وفي المتبع شاهدا واحدا ومثلا.

والبصريون في هذه المسألة يقسمون التصغير إلى أربعة أقسام عدّها العكبري إلا واحدا، وهو: تصغيرُ مايُتوهّم أنه كبير، مثل: جُبيل، وزاد الكوفيون خامسا، وهو تصغيرُ التعظيم.

وقد أتى العكبري في مسألة تصغير التعظيم باحتجاجاتِ الكوفيين، ثم عطفَ عليها بردّ البصريين، وتخريجهم لكلّ ما احتجّوا به.

ومما لم يذكره العكبري من أقوال الفريقين واحتجاجاتهم:

أنّ البصريين يردّونَ كلّ ماجاء مصغرا في الكلام من الشّواهد والأمثال إلى معنى التحقير، ولايجعلونه قسماً خامساً، فكلّ ماجاء في باب التصغير، فهو محقّر، والتحقيرُ إمّا أن يكونَ تصغيرا أو تقليلاً أو تقريبا .

وقد احتجّ الكوفيون على أن هناك معنى للتصغير زائدًا على ماذُكر وهو تحقيرُ التعظيم بشواهد عدّة، منها قولُ عمرَ بنِ الخطاب لابن مسعود: (كُنَيفٌ مُلئَ عِلْما)، وقولِ بعض العرب في المثل المشهور: (أنا جُذَيْلُها المحكَّك، وعُذَيْقُها المرجّب).[1]

واحتجوا أيضاً بقول الشاعر:

أحارِ، ترى بُريقاً هبّ وَهْنا ... كنارِ مجوسَ تستعرُ استعارا [2]

فقوله: (تستعر استعارا) دليلٌ على عِظَم هذا البرق وخطره.

أما البصريون فقد ردُّوا هذا القسمَ من التصغير، وأجابوا عن شواهدِ الكوفيين بالتأويل، فأمّا قولُ الشاعر:

(١) شرح المفضليات لابن الأنباري ٣٢١/٢، وشرح ابن يعيش ٣٩٤/٣، وشرح الأشموني ٤١٥/٣.

(٢) بيت من بحر الطويل لامرئ القيس، وهو في ديوانه ص١٤٧، وانظر: الكتاب ٢٥٤/٣، وماينصرف ومالاينصرف ص٦٠، والمقرب ص٤٣٦.

دُوْيهـــةٌ تصـــفَرُّ منهـــا الأنامـــلُ

فقد أُوّل بتأويلات عدة غير ماذكره العكبري، منها، أنّ (الدويهة) هنا إنما يرادُ بها الموت، وأنّ الناس مذ قديمٍ في غفلةٍ منه، وفي غيّهم يعمهون، فكأنهم بذلك يحتقرونه ولايرونَه عظيما، فعبّر بالتصغير لهذا المعنى، أي: قد يأتيهم مايحتقرونه مع أنه عظيم تصفَرُّ منه الأنامل.(١)

أو يكون صغّر الداهية لأجل أنها خفيّة لايُعلم سببها، فصغّرها بالنظرِ إلى خَفائها، وصِغَرها في النفوس.(٢)

وقد يكون تصغيرُه من باب أنّ الشيءَ إذا جاوز حدّه انقلب إلى ضدّه، وهذا كثيرٌ في كلام العرب وأمثالها، فقد يقلبونَ الشيءَ إما تفاؤلا أو تشاؤما، كتسمية اللديغ سليما، والفلاة مفازة، وغير ذلك.(٣)

أما قول الشاعر:

أحـــار، تـــرى بريقـــاً هـــبّ وَهْنـــاً

فقد صغّر (البرقَ) هنا لأجل أنه محبوب؛ لكونه قد ظهرَ على إثرِ جدبٍ، أو لأنه لاح من جهةِ أفق محبوبه، فيكون قد صغّره من باب (أُخَيّ وصُدَيْقِي) لتقريبه.(٤)

- الترجيح:

وقد ترجّح عندي أن هذه الشواهد ليس من باب تصغير المعظّم؛ لأنه لايمكن أن يُجعل الصغير كبيرا والحقير عظيما، ويظهر لي أن هذا التصغيرَ من باب الكناية وقلبِ الشيء إلى ضدّه، وهو بابٌ من أبواب المبالغة عند العرب، وليس هذا موضع بسطه وطرحه، والله أعلم.

(١) انظر : النكت للأعلم ٩١٦/٢، والخزانة ١٦٠/٦.
(٢) انظر : المحصول ٩٥٧/٢، وشرح ابن عصفور ٢٩٠/٢.
(٣) انظر : شرح ابن يعيش ٣٩٦/٣.
(٤) انظر : شرح ابن عصفور ٢٩٠/٢.

(تصغيرُ شيْخٍ وعَين) [1]

قال أبو البقاء: " وكلّ مُصغر ثانيه ياءٌ، نحو: (شُيَيخ وعُيَينة) ففيه عند البصريين وجهان، ضمُّ أولِه على القياس وكسرُه؛ ليناسبَ اليائين.

وأجاز الكوفيون وجها ثالثا، وهو قلبُ الياءِ واوا بعد الضمّة، فقالوا (شُوَيْخ وعُوَيْنة)، وأرادوا بذلك مناسبة الثاني للأول " [2]

- دراسةُ المسألة:

استوفى العكبري المسألة بذكر مذاهب الفريقين في ماكان من ثلاثةِ حروف، ثانيها ياء، فذكر للبصريين قولين في تصغيرها، وللكوفيين في إجازة قولٍ ثالث، وجاء بعّلة الكوفيين، ثم ردّها بالضّعف.

إذا، فالكوفيون يجيزون الأوجه الثلاثة في الكلام، أمّا البصريون فيردّون الوجهَ الأخير، حيث حكم بعضهم عليه بالشذوذ، وبعضهم بالضّعف، أمّا ابنُ مالكٍ فذهبَ إلى جوازه، لكنه جعله مرجوحا.[3]

وقد احتجّ البصريون بالسّماع والقياس، والكوفيون احتجوا بهما أيضاً، وأتى الكوفيون بعلة الخفة في جواز ماذهبوا إليه، ولاخلاف في سماع البصريين وقياسهم.

أما الكوفيون فاحتجوا بقول العرب: (بُوَيضة) إذ إنّ ثانيها ياء في الأصل، فقُلِبت ياءُ

---

(١) انظر : المسألة في الكتاب ٤٦٢/٣، ٤٨١، والأصول ٣٧/٣، والصحاح ٤٢٥/١، وشرح اللمع لابن برهان ٥٣٦/٢، ٦٤٩، ٦٥٠، والتسهيل ص٢٨٤، والارتشاف ٣٥٩/١، والمساعد ٤٩٨/٣، وتصحيح التصحيف ص٣٨٨، والقاموس ٢٥٤/١، وشرح الأشموني ٤٢٤/٣، والهمع ١٣٤/٦.

(٢) المتبع ٦٨٦/٢، وذكر العكبري المسألة من غير ذكر الخلاف بين الفريقين في اللباب ١٦٦/٢.

(٣) انظر : الارتشاف ٣٥٩/١، التسهيل ص٢٨٤.

التصغير واواً، خلافاً للأصل في كونها ياء.[1]

وقد حُكَي عن الفراء في تصغير (طَيْف) (طُوَيف)، فقلبَ ياءَ التصغير واواً هنا.[2]

وذهب الصّفدي إلى أن تصغير (عين) بـ (عوينة) إنما هو من قِبَل غلط العامة. والصواب (عُيَيْنة) [3]

وما كان تجويز الكوفيين لهذا القلب إلا لأجل علة الاستخفاف، فقُلبت الياءُ واوا؛ لأن الواو تناسب حركة الحرفِ الأوّل التي جاء بها التصغير، فقد رأوا أن في عدم القلب ثقلاً على اللسان وعسراً في نطقه بكون أول اللفظ ضمّا بعده ياءان.

وإن كان البصريون يرون أن العرب إنما كَسَرت أولَ الحرف (شِيَيخ) كراهةَ اجتماع الضمّ والياء، فإن الكوفيين يرون العِلَة نفسها حدثت في القلب، إلا أنّ الأولين كسروا، والآخرين قلبوا الياء واواً للعلة نفسها.

- الترجيحُ:

والراجح ماذهب إليه البصريون، إذ إنّ حكاية الكوفيين في قلب الياء واوا شاذّة، فلم يُحكَ عنهم غير (بويضة) حسْب، والله أعلم.

(١) انظر : شرح المفضليات ٢٥/١ ، والارتشاف ٣٥٩/١، والمساعد ٤٩٨/٣.

(٢) انظر : شرح المفضليات ٢٥/١.

(٣) انظر : تصحيح التصحيف ص٣٨٨.

الفصل الثاني:

(المسائل الخلافية الصرفية)

(وزن خزعال) [1]

قال أبو البقاء: " ومن زيادتها أخيراً: امرأة ضَهياء.

وضَهياء بالمدِّ والقصر، وهي التي لا تحيض.

وقيل: التي لا ثدي لها، وقال الزجاج: همزتها في القصرِ أصل.

وحجةُ الأولين من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن اشتقاقَها من المضاهاة وهي من الياء، والمرأة التي هذه صفتها تُضاهي الرجال.

والثاني: أنها لو كانت أصلاً لكانت الياءُ زائدةً فكان البناءُ لا نظيرَ له إذْ ليس في الكلام فعيل – بفتح الفاء – ، فإن قيل: لمَ لا تكونُ الياءُ أصلاً أيضاً ؟

قيل: لأنَّ الياءَ لاتكون أصلاً مع ثلاثة أحرفٍ أصول.

والثالث: قولهُم في معناها: ضَهياء – بالمدِّ – وهذا قاطع بزيادة الهمزة، لأنّ الهمزة هنا للتأنيث.

فإن قيل: لم لا تكون أصلاً على وزن فَعلال، كناقة خَزْعال [2] ؟

قيل: لثلاثة أوجه:

أحدها: أنّ الياء لاتكون أصلاً مع ثلاثة أحرف أصول كما تقدم.

والثاني: أنها غير مصروفة ولا سببَ إلا همزة التأنيث.

---

(١) انظر : المسألة في إصلاح المنطق ص٢٢١، وجمهرة اللغة ١١٤٤/٢، وتهذيب اللغة ١٧٦/٣، والصحاح ٤٨٨/٢، ١٦٨٤/٥، ورسالة الملائكة ص٢١٢، والنكت ١١٧٣/٢، والأبنية لابن القطاع ص٣٠١، وشرح الشافية للاستراباذي ١٨٢/١، وشرح الشافية للخضر اليزدي ١٤٨/١، وشرح الأشموني ٥٨/٤، والمزهر ٤٣٧/١، ٣٦/٢.

(٢) الخزعال: الناقة بها شبه ظلع، انظر: الصحاح ١٦٨٤/٥، واللسان ٢٠٥/١١ (خزعل).

والثالث: أنّ (فَعلالا) ليس في كلامهم .

و (خَزعال) لا يثبتُه البصريون، وإذا ثبتَ كان شاذًّا " [1]

– دراسة المسألة:

اختلف النحاة في زنة (فَعْلال) هل له نظيرٌ في كلام العرب، وهل ثَمَّ ألفاظٌ على ميزانه، أم أنه شاذٌّ لايُقاس عليه.

والعكبري كان قد ابتدأ حديثه في المسألة عن همزة (ضَهْياء) أهي أصلٌ فيها أم زائدة، فقال فريقٌ بزيادتها، وقال آخرون بأصليتها، وزيادة يائها وأنها يُمكن أن تكونَ على (فَعْلال) كـ (خَزْعال) ثم ردّ البصريون بأنّ (فَعْلال) ليس في كلام العرب حتى يستدل بأصالتها.

ثم إن البصريين ذهبوا إلى أنّ وزن (فَعْلال) لم يأتِ في كلام العرب إلا مكررا، أي: مضاعفاً، كـ (زَلْزال وقَلْقال وسَلْسال) وغيرهما، ممّا كُرر عينه ولامه، أمّا ما لم يكن مكرراً فلم يأتِ عند العلماء في كلامِ العرب إلا في ألفاظ يسيرة.

وقد فصَل أكثر البصريين بأن وزن (فَعْلال) لم يأتِ منه شيء على هذا الوزن، أما (خَزْعال) فهو لفظٌ نادر لايُحمل عليه، وسيبويه لم يذكر لفظاً بهذا الوزن، وقال المعري: هو ضرورة [2]

أما الفرّاء من الكوفيين قد صرّح أنه ليس في الكلام بهذا الوزن من غير المضعّف إلا (خَزْعال)، أما المضعّف منه فكثير، وقد حكى ذلك الأزهري عنه في تهذيبه.[3]

أمّا بعضُ الكوفيين فيرون صحة هذا الوزن، وأن ثمَّ ألفاظٌ غير (خزعال) قد جاءت على

(١) اللباب ٢/٢٤٢.

(٢) انظر : رسالة الملائكة ص٢١٢، والنكت ٢/١١٧٣.

(٣) انظر : إصلاح المنطق ص٢٢١، وتهذيب اللغة ١٠/٢٣٠.

ذلك الوزن، من ذلك: (قَهْقار) قد حكاه ثعلب، و (دَأْداء) [1] ذكره الشّنتمري، و (قَشْعام، بغداد) ذكرهما ابنُ القطاع، و (خَرْطال) ذكره الفيروزبادي في قاموسه [2]، و (قَسْطال، قَصْطال) [3]

وقد اشتُهر لفظانِ أعجميّان على هذا الوزن، وهما (بَهْرام، شَهْرَام) [4]

– الترجيح:

والذي يظهر لي أن كثيرًا من فواتِ المعاجم والألفاظ مما لم يدركه العلماء الأقدمون قد ظفِر بها ثلة من علماء المتأخرين، وقد يكون الشيء مستعملاً في كلام العرب، إلا إنّ الرواة لم يرووه، والعلماء لم يحصوه، وفي كثرة الرواية وازدهار العلم ظهر بعض ما اندرسَ من الألفاظ مما لم يُرْوَ قديماً، ومن ذلك (فَعْلال)، والله أعلم.

(١) الدأداء هو ثلاث ليالٍ من آخر الشهر قبل ليالي المحاق، انظر: الصحاح ٤٨/١ (دأدأ).

(٢) خرطال: هو نوع من الحَبّ، انظر: القاموس ٣٢٠/٩ (خرطل).

(٣) انظر : النكت ١١٧٣/٢، الصحاح ١٦٨٤/٥، الأبنية ص٣٠١، وقَسْطال: هو الغبار، انظر: الصحاح ١٨٠١/٥، واللسان ٢٠٥/١١ (قسطل).

(٤) انظر : شرح الأشموني ٥٨/٤.

(وزن عنتر) [1]

قال أبو البقاء: " وأمّا النونُ في (عَنْتر)، فأصلٌ عند البصريين؛ لأنّ له نظيرا، وهو جَعفر، ولم يقمْ دليلٌ على الزّيادة من طريقِ الاشتقاق.

وقال غيرهم: هي زائدة؛ لأنه مشتقٌ من العَثْر، وهي الشدة، يُقال: عترَ الرمحُ إذا اشتدّ.

وعتر أيضاً: اضطرب.[2]

ويجوز أن يكون من (عَتَر) إذا ذبح، ومنه العتيرة " [3]

- دراسة المسألة:

ذكر العكبري مذهبين في المسألة عند حديثه في أصليّة النون وزيادتها عند العلماء، وقد سمّى مذهبَ البصريين، أمّا المذهبُ الآخر فقد عزاه إلى غير البصريين، ولم يسمّهم، وهو قولُ ابنِ الأنباري وغيره، وقد استدلّ للبصريين فيها بالقياس، وللآخرين بالسّماع.

وأصلُ اختلافِ العلماء في هذه المسألة إنما جاء من قِبَل أن النون والتاء تزاد كثيرًا في الكلام، ثم إن البصريين قد فصلوا فيها، فقالوا بأنه متى ماجاء أحدُ هذين الحرفين مقابلا لأحد الأصول حُكم بأصليته، وإن جاء مخالفاً فيحكم بزيادته، فمن أمثلة ذلك: (عنتر) وقد حُكم بأصول حروفه، فقد جاءت النون مقابلةً للعين من (جعفر) والتاء مقابلةً للفاء منها.[4]

---

(١) انظر: المسألة في الكتاب ٣١٩/٤، والأصول ٢٣٩/٣، والزاهر ١٠٥/٢، والخصائص١٩٩/١، وسر الصناعة ١٦٧/١، والمبهج ص٦٤، والصحاح ٧٥٩/٢، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٣٠٧/٣، وشرح الملوكي ص١٦٨

(٢) مقاييس اللغة ٢١٩/٤، الصحاح ٧٥٩/٢، اللسان ٥٣٦/٤.

(٣) اللباب ٢٦٧/٢، والعَتيرة: هي أولُ مايُنتج من ولد الناقة كانوا يذبحونها لآلهتهم، انظر: الصحاح ٧٥٩/٢، ومقاييس اللغة ٢١٨/٤، واللسان ٥٣٧/٤.

(٤) انظر : سر صناعة الإعراب ١٦٧/١، وشرح الملوكي ص١٦٨.

وقد ذكر العكبري للبصريين دليلين قياسيين، وهو في هذا تابعٌ لابن جني في ذكرهما، وهما:

الأول: وجود النظير له، أي أنّ العرب قد قالت ألفاظا رُباعية، على زنة (عنتر) فدل أنّ هذا الوزن موجود في كلام العرب وتستعمله في خطابها، فحينئذ لم تكن النون فيها زائدة، ووزن (عنتر) على (فعلل) كـ (جعفر) وغيره.

الثاني: عدمُ ثبوتِ الدليل على الزيادة من جهة الاشتقاق، يعني أنه أصلٌ بنفسه، ولم يكن مشتقاً من شيء.(١)

أمّا غيرُ البصريين فيرون أنّ أصلَ (عنتر) ثلاثيّ الأصول، والنون فيها زائدة، وأصل الكلمة من (عَتَر) ثلاثيّاً، ثم اختلفوا بعد ذلك من أيّ جهة اشتُقّ هذا اللفظ وفي أصل معناه، وهو اختلافٌ لغوي.

وقد أجاز ابنُ الأنباري قول البصريين في أصلية النون، وأجاز أيضا أن تكون النونُ فيه زائدة، ثم ذكر لزيادتها ثلاثة وجوه.(٢)

١- أن يكون (عنْترة) مُشتقاً من (العَتِيرة).

٢- أو مشتقاً من (العِتْر)، والعِتْر هو الذّكَر.

٣- أو يكون مأخوذاً من (العِتْرة).(٣)

وابن الأنباري في هذه المسألة قد حكم الاشتقاق الذي عدِمَه البصريون.(٤)

(١) انظر : الخصائص ١/١٩٩.
(٢) انظر : الزاهر ٢/١٠٥.
(٣) انظر : اللسان ٤/٥٣٧.
(٤) انظر : الزاهر ٢/١٠٥.

- الترجيح:

والذي يظهرُ لي هنا أنّ ماقاله أبو البركات الأنباري بعيدٌ عن الصواب؛ وذلك لبعدِ المعنى بين (عنْتر) و (عَتَر)، فالاشتقاقُ لايدلّ على تلاقٍ بينهما، وكلُّ المعاني التي ذُكرت في اشتقاقات (عَتَر) بعيدةٌ عن معنى (عنتر)، والله أعلم.

(وزنُ أوّل) [1]

قال أبو البقاء: " (أوّل) هي أفعل، وفاؤها وعينُها واوان عند سيبويه، ولم يتصرّف منها فعلٌ لاعتلالِ الفاء والعين، وتأنيثُها (أُولى)، وأصلُها (وُوْلَى)، فأُبدلتْ الواوُ همزةً لانضمامها ضمًّا لازما، ولم تخرجْ على الأصل كما خرجتْ (وقّتت ووجوه) كراهيةَ اجتماع الواوين.

وقال بعض الكوفيين: أصلُ الكلمة من (وَأَلَ يَئِل) إذا نجا، فأصلها (أوْأَل)، ثم خُفّفت الهمزة بأن أُبدلتْ واواً، ثم أُدغمتْ الأولى فيها، وهذا ليسَ بقياس، بل القياسُ في تخفيفِ مثلِ هذه الهمزة أن تُلقى حركتُها على الساكن قبلها وتُحذف.

وقال بعضهم: من (آلَ يَئُول)، فأصلُ الكلمة (أَأْول) ثم أخِّرت الهمزة الثانية فجُعلت بعد الواو، ثم عُمل فيها ماعُمَل في الوجه الذي قبله، فوزنه الآن (أعْفَل) " [2]

– دراسة المسألة:

ذكر العكبري في التبيان واللباب مذهبين للبصريين في وزن (أوّل)، ومذهبًا واحدًا للكوفيين، وصحّح مذهب سيبويه وجمهور البصريين، فيما قد خطّأ المذهب الآخر لهم، ومذهب الكوفيين أيضاً وضعّفهما وردّ ما احتجوا بهما بضعف القياس والشذوذ، وقد صرّح العكبري بمذهب سيبويه ونسب قولَ الكوفيين إلى بعضهم.

والكوفيون متفقون في بعض الأقوال مع البصريين وذلك في موافقة مذهب الفراء لهم بأنّ (أوّل) على زنة (أفعل) وأن أصله من (وَأَل)، وهذا موافق لقول بعض البصريين كما عند الرضي.[3]

---

(١) انظر : المسألة في العين ٣٦٨/٨، والكتاب ٤٥/٢، ٣٧٦، والمقتضب ١٥١/١، ٣٤٠/٣، والمنصف ٢٠١/٢، وسرّ الصناعة ٨٠٠/٢، والأبنية لابن القطاع ٣٩١/٢، وشرح الرضي ٤٦٠/٣.

(٢) التبيان ٥٧/١، وذكر العكبري الخلاف بين الفريقين في المسالة في اللباب ٢٢١/٢، ٢٣٦.

(٣) انظر : شرح الرضي ٤٦٠/٣.

ثم إنّ العُكبري هنا ذكر أصلَ (أوّل) عند البصريين وأنه من واوينِ ولام، لكنه لم يستوفها أو يذكر حجتهم فيها، وللبصريين في أصل (أوّل) قولان.

فمنهم من قال إنَ جذرَ بنائه من الهمزة والواو واللام، ومنهم من جعل جذرَه من واوينِ ولام.

فمن قال إنه من همزةٍ وواو ولام فـ (أفعلُ منه) أصلُه عنده (أَأْول منه) ثمّ أدغمت الهمزتان فصارتا مداً (آوَلُ منه) كقولك: (آبَ يؤوبُ فهو آوِب) ثم احتجوا بأنّ المدّة هنا أُدغمت في الواو لكثرة ماجرى على الألسن.

ومن قال: إنها من واوينِ ولام، فالهمزة فيها ألف (أفعل) ثمّ أدغم إحدى الواوين في الأخرى، وشدّدهما.(١)

أما الرضيّ فقد رأى أن البصريين متفقون في زنة (أوّل) وأنه على (أفعل)، غيرَ أنهم مختلفون في أصلها على ثلاثة أقوال:

جمهور البصريين على أنّ أصلها (وَوَل) كـ (دَدَن)، وهذا التركيب غيرُ مستعمل في كلام العرب إلا في (أوّل).

القول الثاني: أنه من (وَأَل) أي: نجا، و (أوّل منه)، أصلها: (أوْأَل منه)، ثم طرأ ما طرأ عليها من قلبِ الهمزة واواً، وإدغام الواوين ببعضهما، ثمّ إنّ الرضي قد جعل هذا القول من مذاهب البصريين، بينما ابن جني قد حكاه عن ثعلبٍ عن قولٍ للفراء، وتبعه على ذلك العكبري بنسبته إلى بعض الكوفيين، وقد يكون قال هذا الرأيَ ثلةٌ من الفريقين، حكاه ابنُ جني عن ثعلب عن الفراء، والرضيّ قد سمعه من بصريين.

القول الثالث: أن (أوّل) أصله (أأْول)، من (آل) إذا رجع؛ لأنّ كلّ شيءٍ يرجع إلى أوله، فهو أفعل بمعنى المفعول، كـ (أحمد)، ثم قلبت الهمزة في الوجهين واواً قلباً شاذّاً، وهذا أيضاً

(١) انظر: العين ٣٦٨/٨.

حكاه ابن جني عن ثعلب عن الفراء، وأن أصله (أأول).

أما الكوفيون فلهم في وزن (أول) قولان:

الأول: أن الفراء جعل وزنه على (أفعل) لأنّ أصلَه من (وَأَل)، و (أوّل) أصلها (أَوْأَل) ثم خُففت الهمزة الثانية فأبدلت واواً، وأدغمت الواوان، ويجوز أن يكون أصلُه من (آل)، فيكون أصل (أوّل) (أَأْول) هنا.

الثاني: ذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه (فَوْعل)، وأصله من (وَوَل)، وأصلُ (أوّل) (أوْأَل)، ثم قلبوا الهمزة واواً وأدغموا الواوين، واحتجّوا لصحّة ذلك بأن (أوّل) يُجمع على (أوائل)، و (أوالي) قلبُ (أوائل).[1]

أمّا الرّضي فحكم بأنّ (أول) عند الكوفيين وزنها على (فَوْعل)، وأنّ أصلها من (وَأَل) خلافاً لما قاله السّخاوي.[2]

وردّ ابن جني قولَ الكوفيون بأن أصلها (أَوْأل) وقطع بأنه لو كان كذلك لسُمع مرةً مجيئه على أصله، لكنهم لم ينطقوا به هكذا أبداً.

وأيضا فإنّ زعمهم بأنّ الهمزة التي بعد الواو قد خُففت في (أوْأل) كما خُففت في النبيّ والبريّة زعمٌ باطل؛ لأنه لوخُفّفت لقيل (أَوَل) كما قيل في (موءلة): (مَوَلة) [3]

بينما الرضيّ وابن عصفور قد ردّا على الكوفيين بأنه لو كان (أوّل) على غير زنة (أفعل) لما دخلتْ عليه (مِن) ولما مُنعت من الصّرف، كقولك: (لقيتُه أولَ من أمسِ)

ولابد من القول بأن الكوفيين قد وافقوا البصريين في أصل (أوّل)، وأنه قد يكون من (وَأَل) أو (آل) ووافقوهم أيضاً في زنتها بأنها على (أفعل) كما عليه مذهب الفراء، والعكبري قد خطّأ قولين للبصريين، واعتلّ لذلك كما تقدّم.

---

(١) انظر: سفر السعادة ١/١٢٠.

(٢) انظر: شرح الرضي ٣/٤٦٠.

(٣) انظر: المنصف ٢/٢٠٢، ٢٠٣.

- الترجيح:

يظهر لي هنا صحة قول البصريين، بأنّ أصل (أوّل) من (وَوَل) ووزنه على (أفعل)، والدليلُ على ذلك دخولُ (مِن) عليها، وأنها من أفعل التفضيل، وأيضاً منعُ الصّرف فيها كما منع غيرها مما هو على زنة أفعل التفضيل.

(وزنُ صَيِّب) [1]

قال أبو البقاء: " وأصل (صيِّب): (صَيْوِب) على فَيْعِل، فأبدلت الواو ياء، وأدغمت الأولى فيها، ومثله: ميّت وهيّن.

وقال الكوفيون: أصله (صَوِيب) على فَعِيل[2]، وهو خطأ؛ لأنه لو كان كذلك لصحّت الواو كما صحت في طويل وعويل" [3]

- دراسةُ المسألة:

أوجز العكبريّ المسألة في إعرابه لـ (صَيّب)، حيث ذكرَ مذهبي الفريقين ووزن الكلمة لدى البصريين، ثم خطّأ مذهب الكوفيين، وعلّل لتخطئته.

وفي المسألة ذهب البصريون إلى أنّ (صيّب وسيّد وميّت) وأمثالهَا على وزن (فيْعِل)، حيث إنّ (صيّب) أصلها (صَيْوب)، فاجتمعتْ الواوُ والياء، وسُبقت إحداهما بالسكون، ثم قُلبت الواو ياء، وأدغمتا، وهذا الوزنُ على ظاهر اللفظ، وقد أُوقف هذا على المعتلّ عند البصريين، فلانظير له عندهم على غيرِ المعتلّ.

والمعتلّ عند البصريين له أبنيةٌ تخالف أبنية الصحيح كـ (فُعَلَة) في (قُضَاة) وكـ (فَيْعَلُولة) في (كيْنونة)، ومنها هذا البناء، فـ (فَيْعِل) مختصّ بالمعتل، ولا يوجد له بناءٌ صحيح.[4]

---

(١) انظر : المسألة في الكتاب ٣٦٥/٤، الأصول ٢٦٢/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٣٣/١، والحجة في القراءات السبع ص١٠٧، والخصائص ١٥٦/١، وسر صناعة الإعراب ٥٨٥/٢، ومشكل إعراب القرآن ص٤٩، ورسالة الملائكة ص١٧١، والإنصاف ص٦٣٩، وشرح الملوكي ص٤٦٤، والممتع ٤٩٨/٢، وشرح الشافية للخضر اليزدي ٨٧١/٢، والمساعد ٤٢/٤، وائتلاف النصرة ص٨٤، والتصريح ٧١٩/٢.

(٢) ضبط محقق التبيان كلمتي (صَوْيب وفَعْيل) على هذا الشكل، وهو خطأ؛ حيث لم يقل بهذا الوزن أحد من العلماء.

(٣) التبيان ٣٥/١، وهذه المسألة من مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: تذكرة النحاة ص ٧١٣.

(٤) انظر: الأصول ٢٦٢/٣ والإنصاف ص٦٤٠، وشرح الملوكي ص٤٦٤، وشرح الشافية للخضر اليزدي ٨٧٢/٢.

والبصريون هنا أخذوا مذهب الظاهر على غير عادتهم في كثيرٍ من المسائل حيثُ يلجؤون كثيرًا إلى التأويل والتقدير والقياس.

أمّا الكوفيون فقد اقتصر العُكبري على قولٍ واحد لهم، وهو أشهرها، ولهم فيها قولان:

الأول: أنّ أصلها على زنة (فَيْعَل) ثم نُقل إلى (فَيعِل)، وهذا مذهب الرؤاسي كما عند أبي العلاء المعري، ونسب ابنُ قتيبة هذا القول إلى الفرّاء، ونسبه غيره إلى البغداديين، والمراد بهم الكوفيون.(١)

وحجة من قال هذا هو بأن هذا الوزن له نظيرٌ من الصحيح، فمن أمثالها من الصحيح: (صَيْرَف، ضَيْغَم)، أما زنة (فَيْعِل) فلانظير له في الصحيح.

والقول الثاني، وهو أنها على (فَعِيل) وهو مذهبُ الفرّاء وهو مشهور عنه، حيث قُلبت الواوُ إلى مكان الياء، والياءُ إلى مكان الواو، ثم قُلبت الواوُ ياء، وأدغمتا، واحتجّوا لذلك بأنّ (فَعِيل) له نظير من الصحيح، وقاس الفراء هذا في الصّفة المشبهة، واحتجّ أيضاً بأنّ (فعيل) يجمع على

أفْعِلاء، نحو: هيّن، وأهْوِناء وبيّن وأبْيِناء، وهذا دليلٌ على أنّ أصلها: (هَوِين وصَوِيب وسَوِيد) لأنّ بعضَ جمعِ (أفْعِلاء) يجيء من (فَعِيل).(٢)

وقيل: إنهم قلبوا واو (صَويب وهَوِين وسَوِيد) ألفًا، فاجتمع ساكنان، فحُذفت الألف لسكونها وسكونِ مابعدها فأصبحت (صَيْب) ثم كرهوا أن يلتبس (فَعِيل بفَعْل) فزيدت ياءٌ على ياء.

وقد ردّ البصريون مذهب الفراء بأن قلبَ ياء (فَعِيل) إلى موضع ماقبلها، وماقبلها في موضع الياء، بأنه على غير قياس، ولانظيرَ له في الصحيح، فـ ياء (فَعِيل) لاتتقدّم على عينه في

(١) انظر: أدب الكاتب ص٥٩٩، ورسالة الملائكة ص١٧١ وشرح الملوكي ص٤٦٤.

(٢) انظر: الإنصاف ص٦٣٩، والممتع ٤٩٨/٢، والمساعد ٤٢/٤.

الصحيح، ولو كان أصلُه على (فَعِيل) لكان قد سُمع مجيئه على الأصل، ولو في موضعٍ واحد، ولكنه لم يُسمع.(١)

وردوا حجتهم على جمعه بـ (أهْوِنَاء وأجْوِدَاء) بأن هذا الجمع لم يقتصر على جمع (سيّد وهيّن وصيّب) بل جاء الجمعُ على غيرِ زنةِ هذه الألفاظ، وأيضاً فقد يُجمع الشيءُ على غير بابه، فقد جمعوا فاعلاً وفَعَالا على (فُعَلاء) حملاً على فَعِيل، فإذًا هو هنا محمول على غير بابه.

ورد البصريون أيضاً على مَنْ قال بأنّ وزنها (فَيْعَل) ثم قُلبت على (فَعِيل) بالكسر بأنه لو كان كذلك لما احتيج إلى تغييره بالكسر؛ فله نظائر، كما قالوا (عَيَّن، تَيَّحَان).(٢)

- الترجيحُ:

في هذه المسألة يترجح لي قول البصريين، حيث لم يكُ في قولهم تقدير ولا كثرةُ تغيير، وليس فيه إلا الإعلال الذي يجري على الأصول، والله أعلم.

(١) انظر: الإنصاف ص٦٤٣.

(٢) انظر: الإنصاف ص٦٤٤، وشرح الملوكي ص٤٦٥.

(تثنية المقصور الثلاثي) [1]

قال أبو البقاء: " ولامُ (الرّبا) واو؛ لأنه من رَبَا يربُو، وتثنيته رِبَوَان، ويُكتب بالألف.

وأجاز الكوفيون كتبَه وتثنيتَه بالياء، قالوا: لأجلِ الكسرة التي في أوّله، وهو خطأٌ عندنا " [2].

- دراسةُ المسألة:

بيّن العُكبري مذهبي الفريقين في تثنية المقصور الثلاثي، وذلك في إعرابه لكلمة (الرّبَا)، ثم بعدُ خطّأ مذهب الكوفيين.

والمقصورُ هو كلّ اسمٍ وقعت في آخره ألفٌ لازمة، نحو: رَحَى، وعَصَا، ورِبا، وهي لازمة له، حيث لم يُؤتَ بها لأجلِ الوقف، والمقصورُ ضدّ الممدود؛ لأنه محبوسٌ عن الحركات.[3]

ومذهبُ البصريين في تثنية المقصور الثلاثي إنما هو بردّ ألفه إلى أصلها إذا عُلم، فإن كان أصلُها واوا، فإنها تقلَبُ في التثنية واوا، وإن كان أصلُها ياءً، قُلبت ياءً، فالأول مثل: عَصَا، عَصَوان، ورِبَا رِبَوَان، والثاني مثل: فَتَى، فَتَيان، ودليل أصل الياء فيها هو إمالتها، وإن لم تُمَل فهي واو.[4]

وقد يكون للكلمة أصلان كـ (رحى) فإنه يجوز عند بعض البصريين فيها الوجهان، تقول: (رَحَيَان ورَحَوَان)، وقال بعضهم: إنّ الحكمَ في تثنية مثلِ هذا على الغالب الأكثر، فإن كان

---

(١) انظر : المسألة في الكتاب ٣٨٦/٣، والمقصور والممدود للفراء ص٥٧، والأصول ٤١٧/٢، وشرح السيرافي ١٣٦/٤، والبيان ١٨٠/١، ومشكل إعراب القرآن ص١٢٠، وشرح الرضي ٣٥٣/٣، وشرح التسهيل ٩١/١، وشرح ابن يعيش ١٩٦/٣، وشرح ابن عصفور ١٤١/١، والمحصول ١٧٩/١، وشرح الأشموني ٣٧٠/٣، والتصريح ٥٠٨/٢.

(٢) التبيان ٢٢٣/١.

(٣) انظر : شرح الرضي ٣٥٣/٣.

(٤) انظر : الأصول ٤١٨/٢.

الأكثر بالياء تُني بالياء.[١]

وقال ابنُ عصفور في (رِبَا وحِمَى) هاتان الكلمتان سُمعتا بالياء والواو، تقول: (حِمَوان ورِبَوان) و (حِمَيان ورِبَيان)، فكلاهما أصل.[٢]

أما الكوفيون فمذهبهم في تثنية المقصور، ينظرون إن كان الحرفُ الأولُ مفتوحا، فإنهم يردّونها إلى أصلها كالبصريين، وقال بعضهم: إن كان مفتوحًا عند الكوفيين فإنهم يثنونه بالواو،[٣] وإن كان الأولُ مضموماً أو مكسوراً قلبوا الألفَ ياء، من غير النظر إلى أصلها، ولو كان الأصلُ واواً.

وفي الرّسم أيضاً يكتبونها بالياء نحو: الضُّحَى والرُّشَى، وغيرها.[٤]

وقال بعضهم: إن كان الأولُ مضموما أو مكسورا قُلبت واوا، وليس ياء.[٥]

وقد قال الكوفيون رأيَهم هذا قياساً على بعض ماسُمع، حيث أجاز الكسائي في (رِضا وعُلا) أن تثنّى بالياء قياساً على قولِ العرب في (رِضَا) رِضَيَان، والبصريون عدّوا ذلك نادراً.[٦]

واحتجّ الكوفيون على ذلك لأجلِ المشاكلة في المكسور، حيث الياءُ تناسبُ حركة الحرف الأول، مثل: رِضَى، رِضَيَان، ولأجل طلبِ الخفة إن كان مضموماً، ولئلا تتثاقلَ الكلمة بالواو في الآخر، مع ضمّها في الأول، مثل: عُلا، عُلَيَان.[٧]

وردّ البصريون سماع الكوفيين في (رضا، رِضَيَان)، و (عُلا، عُلَيان)، وقياسهم على ذلك،

(١) انظر : شرح التسهيل ٩١/١، وشرح ابن يعيش ١٩٧/٣.
(٢) انظر : شرح ابن عصفور ١٤١/١.
(٣) انظر : البيان ١٨٠/١، ومشكل إعراب القرآن ص/١٢١.
(٤) انظر : شرح السيرافي ١٣٨/٤.
(٥) انظر : شرح ابن عصفور ١٤١/١.
(٦) انظر : شرح التسهيل ٩٢/١.
(٧) انظر : شرح الرضي ٣٥٥/٣.

بأن هذا قياسٌ على النادر والشاذّ، والشاذّ لايُقاسُ عليه.

وأيضاً فإنّ الكسائي – وهو رأسُ الكوفيين – قد سمع وحكى: (حِمَى، حِمَوَان) و (رِضَا، رِضَوان) فلمَ لايكون ماسمعتم قياسا.(١)

أما ما لم يُعلم أصلُه، أو كانت الألفُ أصلا فيه في حرفٍ أو شبهه، فالبصريون فيه على ثلاثةِ مذاهب:

الأول: أن تقلبَ إلى ياءٍ إن أُميلت، كـ (بَلَى ومتى)، وواواً إن لم تُمَل كـ (إلى وعلى)، وهذا مذهبُ سيبويه.

والثاني: أن تقلبَ ياءً إن أُميلت أو انقلبت في حال من الأحوال، كـ (بلى وعلى)، وواواً إن لم تُمَل أو لم تنقلب، وهو مذهبُ بعضِ البصريين.

والثالث: أن تقلبَ ياء في جميع أحوالها من غيرِ اعتبار إمالةٍ أو قلب، قال به ابن مالك.(٢)

– الترجيحُ:

قاس الكوفيون قولهَم في المسألة على سماعٍ نادر، والقياس على النادر الشاذّ لايصحّ، ولو أنهم أرادوا القياس على شيء لَقاسوه على ماسمعهُ الكسائي، حيثُ حكى في (حِمَى حِمَوَان) وفي (رِضا رِضَوَان)، ولو أنّ القياسَ على ذلك لايجوز؛ لندرته، والله أعلم.

(١) شرح السيرافي ١٣٨/٤، وشرح التسهيل ٩٢/١، وشرح ابن يعيش ١٩٩/٣.

(٢) الكتاب ٣٨٦/٣، وشرح الرضي ٣٥٥/٣، وشرح التسهيل ٩٢/١، وشرح ابن يعيش ١٩٨/٣، وشرح ابن عصفور ١٤١/١.

(المضَاعَفُ الرُّباعي) [1]

قال أبو البقاء: " قولُه تعالى:﴿ مُّذَبْذَبِينَ ﴾[2] هو منصوبٌ على الذمّ، وقيل: هو حالٌ من الضمير في (يذكرون).

والجمهورُ على فتحِ الذّال على ما لم يُسمّ فاعلُه، أي: أنّ نفاقَهم حملهم على التغلّب.

ويُقرأ بكسر الذّال الثانية، أي: متقلّبين.

وليست الذالُ الثانية بدلاً عند البصريين، بل ذبذبَ أصلٌ بنفسه.

وقال الكوفيون: الأصلُ ذبَبَ، فأُبدلَ من الباءِ الأولى ذالا " [3]

– دراسةُ المسألة:

قصَرَ العُكبري حديثه في المسألة بإشارةٍ يسيرة لمذهبي الفريقين، فلم يُطنب في عرض المسألة، أو يحتجّ للفريقين، وإن كان يُعذر له ذلك؛ لأن المقامَ مقام إعراب، وليس مقام عرضٍ لمسألة خلافية.

والمسألة هذه فيها أربعةُ أقوال تَنازع العلماء في صوابها، واحتجّ كل فريق لها بما يدفعُ به حجةَ المخالف، وهذه الأقوال سنعرضها إجمالاً.

لكن ينبغي أن يُقال أولا إنّ الكوفيين يرون أنّ منتهى الأصول في الكلام ثلاثة، أمّا

---

(١) انظر : المسألة في إصلاح المنطق ص٢٢١، والأضداد ص٢٣٦، وسر صناعة الإعراب ١/١٨٠، ورسالة الملائكة ص٢٧٨، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص١٠٩، وشرح الشافية للرضي ٢/٣٦٦، وشرح الشافية للاستراباذي ٢/٦٢٥، وشرح الشافية للخضر اليزدي ٢/٦٤٠، والارتشاف ١/٤٤، والمقاصد الشافية ٨/٣٤١، والمزهر ٢/٩، تداخل الأصول وأثره في بناء المعجم ١/١٠٨.

(٢) سورة النساء ، آية رقم ١٤٣ .

(٣) التبيان ١/٤٠٠.

البصريون فلايرون ذلك، ويرون أن الرباعي يمكن أن يكون أصلا بنفسه.

والمضاعفُ ينقسم إلى ضربين، الأول: ماله مضعّف بمعناه، أي ما يصحّ إسقاط ثالثِه مع سلامة المعنى، مثل: (كفْكَف، كبْكَب، زلزل) إذْ يصحّ إسقاطُ الثالث، فتقول: (كفّ، كبّ، زلّ).

والثاني: ما ليسَ له مضعّف بمعناه، مثل: (فلفل، قلقل)، فلا يصحّ إسقاط ثالثه.

فمذهبُ البصريين أن الرّباعي المضاعف مثل: (ذَبْذَبَ، زَلْزَلَ) على وزن (فَعْلَلَ)، وأنّ كل حروفها أصول، سواء صحّ إسقاط ثالثه أم لم يصحّ، وهذا هو المشهورُ عنهم، واختاره أبوحيان.(١)

وحكى ابنُ السّكيت قولًا للفراء يُوافق فيه مذهب البصريين في رأيه أنّ (فَعْلال) لم يأتِ بهذا الوزن من غير التضعيف إلا في كلمة واحدة، وهي (خزعال)، فأمّا التضعيف فيأتي منه كثير.(٢)

واحتجّ البصريونَ بأنّ أصالة اثنينِ من الكلمة متيقّن، فلابدّ من حرفٍ ثالث مكمِّل لأقلّ الأصول وأن نحكم بأصالته، فإن حُكم بأصالةِ الثالث كان المتبقي زائداً، وكيف يحكم بزيادته؟ والزيادة لابدّ لها من دليل، بلِ الدليلُ أن تجعل الأربعة أصلا كلها، فإن كان حرف منها زائداً، فأيها هو الزائد؟ أهو الأول أم الثاني أم الثالث أم الرابع؟ ولو وضعناه في أيّ منها، كان تركيبُ البناء غير موجود في العربية في جميعها، فإذاً لابد أن يُحكم بأصل الأربعة.(٣)

أمّا بقية الأقوال فالنسبةُ إليها مضطربة وعُزي لبعض البصريين أقوال غير ماقاله الجمهور في وزنه على (فَعْلَلَ)، ونُقل أيضاً عن الكوفيين فيها أكثرَ من مذهب، ولكنّ المتفق عندهم أنهم

(١) انظر : الارتشاف ٤٤/١.

(٢) انظر : إصلاح المنطق ص/ ٢٢١.

(٣) انظر : شرح الشافية للخضر اليزدي ٦٤٢/٢.

يرون أنها من ثلاثةِ أحرفٍ أصلية، والرابع زائد، واختلافهم إنما كان في وزنِ المضاعَف[١]

والكوفيون قد اختلف قولهم في أصل المضاعف وزنته إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب لأول: أنّ الرّبُاعي المضَاعف على وزن (فَعْفَل)، وهو رأي الفراء، كما قال الرضي، ونُسب هذا القولُ إلى الخليل، وتبعه بعض البصريين كالزّجاج وقطرب، وهو أحد قولي ابن كيسان، فهؤلاء يرونَ أنّ الفاء مكررة، والثالث هو الزائد، حيث إن أصل (ذبْذبَ، زلْزلَ، صَرْصَر) من (ذبَّ، زلَّ، صَرَّ).[٢]

الثاني: أنه على وزن (فعَّل)، سواءٌ صحّ إسقاط ثالثه أم لم يصحّ، وهو قولُ بعض الكوفيين، كابن السكيت وابن الأنباري،[٣] وهو المشهور عنهم، ونُسب إلى الفراء [٤] ونسبه ابنُ جني والشاطبيّ إلى الكوفيين عامة.[٥]

وقيل بأنّ الكوفيين يُفرقون بين ماصحّ إسقاطه وما لم يصحّ، فما صحّ إسقاطه، فهو على زنة (فعّل)، وما لم يصح، فهم تبع للبصريين في زنته على (فَعْلل).

وابنُ القطّاع وأبوحيان ذهبا إلى أنه قولُ سيبويه وأصحابه، وكتابُه يشهدُ بخلاف ذلك[٦]، والحروفُ عنده كلّها أصلية، وجعل ابنُ جني والشّاطبي هذا القول قول ابنِ السراج، وصححه الزُّبيدي، فـ (ذَبذَبَ، زَلْزل) عندهم أصلهما (ذبّبَ، زَلَلَ)، حيث أبدلوا الحرفَ الوَسَط من جنسِ الأوّل؛ وذلك أنهم استثقلوا الأمثالَ وتكرارها، فجعلوا الحرفَ الثاني من المثلِ من جنسِ الحرفِ الأول.[٧]

---

(١) انظر : شرح الشافية للخضر اليزدي ٦٤١/٢.

(٢) انظر : رسالة الملائكة ص٣٧٩، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص١١١، والارتشاف ٤٤/١.

(٣) انظر : إصلاح المنطق ص٢٢١، والأضداد ص٢٣٦.

(٤) انظر : معاني القرآن ١١٤/٣.

(٥) انظر : سر صناعة الإعراب ١٨٠/١، والمقاصد الشافية ٣٤٣/٨.

(٦) انظر : الكتاب ٢٩٤/٤.

(٧) انظر : الأضداد ص٢٣٦، وسر صناعة الإعراب ١٨٠/١، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص١١١، والارتشاف ٤٤/١.

ونسب العكبري هذا القول إلى الكوفيين، إلا أنه جعل المبدلَ عندهم هي الباءُ الأولى، بينما أصحابُ هذا القول جعلوه الحرفَ الوَسَط، أي المثل الثاني، ولا أردي كيف تُبدلُ الباءُ الأولى عنده ذالاً، حتى تكون (ذبّب): (ذَذْبَب)، فهي لم تكنْ على وزن (فَعّل) ولم يقلْ أيضاً بهذا أحدٌ من النحاة.

الثالث: أنه على وزن (فَعْفَع)، وأن الفاء والعين تكررتا، ونسبه أبو العَلاء المعري إلى بعضِ أهل اللّغة المتقدمين [1]، ونسبه ابن القطاع وأبوحيان إلى الفرّاء، ونسبتهما إليه غريبة؛ لأنّ الشّنتمري رده برواية عن الفراء في وزن (صَمْحَمح) حيث ذهب إلى أنه على (فعلّل)، وليس على (فَعَلْعَل)، ولو أنّه كان على (فعلعل) مكرّرَ العين واللام، لجاز أن يكون (صَرْصر) على (فَعْفع)، [2] ونسبا هذا القول أيضاً إلى الخليلِ من البصريين وممّن تبعه.[3]

وردّ البصريون مذهب الكوفيين في زنته على (فعَّل) وقولَهم بأنّ الحرف الوسط أُبدل من جنس الحرف الأول، حيث قالوا بأنّ الإبدال إنما يكون في ما تدانتْ مخارجه، فليس بين الزّاي واللام في (زلزل)، والثاء والحاء في (حثحث) تقاربُ في مخرجيهما، والذي جعل التوهم عند بعضهم أنّ كليهما من المضاعف، فـ (حثحث) من مضاعف الرباعي و (حثَّثَ) من مضاعف الثلاثي.[4]

– الترجيحُ:

يُمكن أن يُقال بعد هذا العرض إنّ النحاة أنفسَهم قد اختلفوا في المسألة، فبعضهم كان له قولان، كالفرّاء والخليل، وبعضهم عُزيَ له أكثرُ من قول مما قد فُهم من قوله، إلا أنّ أشهر قولين فيها . ولايَبعد الصّواب عن أحدهما . قولُ البصريين على زنة (فَعْلل) وقول جمهور الكوفيين على زنة (فعّل).

---

(١) انظر : رسالة الملائكة ص٢٧٨.

(٢) انظر : النكت ١١٦٤/٢.

(٣) انظر : أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص١١١، والارتشاف ص٤٥، والمزهر ٩/٢.

(٤) انظر : سر صناعة الإعراب ١٨٠/١.

والراجح أن يُقال إن كان قد صحّ في الكلام إسقاطُ ثالثه، مثل (كفكف، زلزل) فهو على (فعّل) وفي اللفظ زيادة، وإن لم يصحّ إسقاط ثالثه، مثل (قلقل، فلفل)، فهو رباعيّ الأصل على زنة (فعلل)، والله أعلم.

(أشْيَـاء) [1]

قال أبو البقاء: " اختلف النّاس في (أشياء)، هل هي جمعُ (شيء)، أم لا، على قولين:

فقال بعضهم: هي جمعُ (شيء)، مثل: بيتٍ وأبيات، وتُركَ صرفُه لكثرةِ الاستعمال، وهذا بعيدٌ جداً؛ لأنّ كثرة الاستعمال لاتُوجب منعَ الصّرف عند الجميع.

وقال آخرون: جُمع على (أشياء) شاذاً، كما قالوا: سَمْح وسُمَحاء، فجاءوا به على الشّذوذ ثم حُذفت الهمزة الأولى لاجتماع همزتين بينهما ألف، والألفُ تشبه الهمزة، فكأنها ثلاث ألفات، أو ثلاث همزات، فوزنُه الآن، أفعاء.

وقال الفرّاء: أصلُه: شيِّئ مثل هيِّن، ثم جُمع على أشْيِيَاء، وعُمَل به بعد تخفيف الواحد على ماذكرنا على مذهبِ أبي الحسن.

وقال الخليل وسيبويه: أصلها شَيئَاء، اسم الجنس، مثل حَلْفاء، وقَصْبَاء فقُدّمت الهمزةُ الأولى لما تقدّم، فوزنه الآن لفعاء " [2]

– دراسةُ المسألة:

استوفى العُكبري المسألة في كتابيه اللباب والتبيان، وعرضُ المسألة فيهما متشابه بعضهما من بعض، وقد يزيد في أحدهما حجةً أو مثلاً أو قياساً وينقصه في الآخر.

وقد أورد أربعة مذاهب في كتابيه إلا أنه لم ينسِب القول الأول في اللباب إلى الكسائي

---

(١) انظر: المسألة في الكتاب ٣/٣٨٠، ومعاني القرآن للفراء ١/٣٢١، والمقتضب ١/٣٠، والبيان ١/٣٠٦، ومعاني القرآن للزجاج ٢/٢١٢، والأصول ٣/٣٣٧، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٤٢، ومشكل إعراب القرآن ص٢٢٠، والمقتصد في شرح التكملة ١/٦٤٥، والإنصاف ص٦٥٤، وشرح الملوكي ص٣٧٦، والممتع ٢/٥١٣، وائتلاف النصرة ص٨٥.

(٢) اللباب ٢/٣٦٧، وذكر العكبري الخلاف في المسألة بين الفريقين في التبيان ١/٤٦٣، وهذه المسألة من مسائل التبيين، وليست في المطبوع، انظر: تذكرة النحاة ص ٧١٣.

وأبي حاتم السجستاني، ونسبه إلى بعض النحويين كما فعَل الفراء[1]، وقد ذكر حجة كلّ مذهب، وصحّح في التبيان قول الخليل وسيبويه، ولم يضعّف غيرهما إلا قولَ من قال إنه جمعُ شيء، وإنه مُنع صرفه لكثرة استعماله، فردّه في اللباب واستبعده، وقال عنه في التبيان هو قولٌ غلط، كما عليه كثير من النحاة.

وللبصريين في المسألة رأي واحد، وللكوفيين رأيان، وثَمَّ أقوالٌ خرجت عن مذهب الفريقين مشهورة وغير مشهورة، والأنباريّ قد سمّى رأي الفراء رأيًا للكوفيين، ولم يسمّ .كغيره . مذهب الكسائي، وعزاه لبعض النحويين.

والنحاة أفاضوا في هذه المسألة كثيراً وشرحوها، وبينوا عللها، وصححوا فيها وغلطوا، والعكبري منهم قد أدلى بدلوه فيها، غير أنه أنقص بعضاً من حجج بعض المذاهب.

وقد وافق جمهور البصريين قول الخليل وسيبويه إلا الأخفش والزيادي.[2]

واستدلّ أصحاب المذاهب بأدلةٍ ذكر بعضها العكبري، وأغفل بعضها، فممّا لم يذكره من حجة مذهب الخليل وسيبويه:

حيث احتجا على صحة مذهبهما، أنهم جمعوا (أشْياء) على (أشايا) على زنة فَعَالى، كما قالوا في صحراء: صَحَارى، كما قالوا فيه: أشاوى، وقد استدلّ المبرد بقول الأصمعي " إن أعرابياً سمع كلام خلف الأحمر، فقال: يا أحمر، إنّ عندك لأشاوى، فقلب الياء واواً، وأخرجه مخرج صحراء وصحارى" [3]

كما يجمع أيضا على (أشْيَاوات)،كما قالوا في جمع فعلاء فعلاوات، نحو: صحراء وصحروات.

(١) انظر : معاني الفراء ٣٢١/١.

(٢) انظر : معاني الزجاج ٢١٢/٢.

(٣) انظر : المقتضب ٣١/١، والأصول ٣٣٧/٣، والإنصاف ص٦٥٤.

واحتجوا أيضاً، بأن (أشياء) لم تُصرف في قول الله تعالى: ﴿ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾[1] ، فقد مُنعت (أشياء) من الصرف على هذا القول لألفِ التأنيث الممدودة.[2]

أما مذهب الكسائي . وقد وافقه أبوحاتم السجستاني . فاحتجّ على منع الصرف في (أشياء)، لمشابهتها الاسمَ الذي آخره همزة التأنيث، نحو: حمراء، وأشار إلى ذلك الفراء.[3]

والأخفش والفرّاء هما على مذهب واحد، إلا أنهما اختلفا في مفرد (أشياء)، فقال

الأخفش: هو جمع (شيْء) بالتخفيف، ويجمع فعْل على أفعِلاء.

والفراء جعله جمعَ (شَيّء) بالتشديد، مثل: شيّع، لين، ثم بعد حذفت الهمزة طلبا للتخفيف.

واحتج الأخفش بأنه كما جُمعَ فَعْلٌ على أفْعلاء، فإنهم يجمعونه على فُعَلاء، كسمْح وسُمَحاء، وفُعَلاء نظيرُ أفْعلاء، ودليلُ هذا أنك تقول: طبيبٌ وأطبّاء وحبيبٌ وأحباء، والأصل: طُبَبَاء وحُبَبَاء، كـ ظريفٍ وظُرَفاء، إلا أنهم نقلوه من فُعَلاء إلى أفعلاء؛ لاجتماعِ حرفين متحركين من جنسٍ واحد، فاستُثقل ذلك، فصار: أطْبِباء ثم نقلوا حركة الحرف الأول إلى الساكن قبله، فسكَن، فأدغموه في الحرف الذي بعده، فصار: أطبّاء.[4]

وهما مع الكسائي قد عضدوا رأيهم واحتجّوا بأن (أشياء) جمعٌ ليس بمفرد، والدليل عليه أنك تقول: ثلاثةُ أشياء، والثلاثة ومابعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع لا إلى المفرد.

واحتجوا بأنك تقول: (ثلاثة) في الجمع، ولو أنها كانت مفردة كـ (طرْفاء)، لما جاز،

(١) سورة المائدة ، آية رقم ، ١٠١ .

(٢) انظر : المقتضب ٣٠/١.

(٣) انظر : معاني الفراء ٣٢١/١، وشرح الملوكي ص٣٧٨.

(٤) انظر : المقتضب ٣٠/١، الأصول ٣٣٨/٣، والبيان ٣٠٧/١، والإنصاف ص٦٥٥.

ولوجب أن تقول: ثلاث أشياء، وهذا دليل على أنها جمع ليست بمفرد.[1]

وقد ردّ البصريون على الأخفش والفراء بأنه لو كان أصلُ (أشْياء) أفْعِلاء لامتنع أبداً جمعه على فَعَالى؛ لأنه ليس في كلام العرب أفْعِلاء يُجمع على فَعَالى، وردّ المازني عليهما بأنه لو كانت جمعاً لشيء، لما قيل في تصغيره (أُشَيَّاء)؛ بل يردّه إلى مفرده فيقول: شُيَيْئَات، لأنّ أفْعلاء لايجوز تصغيره على لفظه، بل لابدّ أن يرد إلى الواحد ثم يصغر ويجمع [2]

ورُدّ على الأخفش أيضاً بأن لو كان (شيْء) أصله (شيّء) لكان جاء في بعض الكلام، كما جاء في (سيْد، هيْن ميْت) حيث خفّفت من (سيّد، هيّن، ميّت)، فدلّ ذلك على أنها دعوى لادليل عليها، وأيضاً فإنّ فعْلاً لايُجمع على أفعلاء.

وردّ على الكسائي بأنه لو كانت (أشْياء) على زنة أفعال لوجب أن تُصرف، أما منعُ صرفها لمشابهتها همزة التأنيث، فهذا لو صحّ؛ لامتنع (أسماء، أبناء) عن الصرف.[3]

- الترجيحُ:

يظهر لي بعد المناقشة أنّ قولَ الخليل وسيبويه أقربُ إلى الصّواب والتحقيق، فليس ثمَّ تكلفٌ ظاهر فيه ولاحذف كما في مذهب غيرهما، وللأدلة والحجج التي ساقوها، والله أعلم.

---

(١) انظر : الإنصاف ص٦٥٦.

(٢) انظر : المقتضب ٣٠/١، والمنصف١٠٠/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٠٦/٢، والإنصاف ص٦٦٠.

(٣) انظر : معاني الفراء ٣٢١/١، ومعاني القرآن للزجاج ٢١٢/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣/٢، والإنصاف ص٦٦٠.

القسم الثاني:

مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين عند العكبري

(دراسة منهجية)

ويشتملُ على خمسة فصول :

. الفصل الأول : منهجه في عرض الخلاف النحوي .

. الفصل الثاني: مصادرُه .

. الفصل الثالث: موقفه من الأصول النحوية .

. الفصل الرابع: موقفه من الخلاف النحوي، ومذهبه النحوي .

. الفصل الخامس: التقويم .

الفصلُ الأوّل :

منهجُه في عرضِ الخلاف النحوي

* **ويشتملُ على أربعة مباحث:**

. **المبحث الأول:** منهجه في عرض الخلاف.

. **المبحث الثاني:** منهجه في التوثيق.

. **المبحث الثالث:** منهجه في عرض الأدلة.

. **المبحث الرابع:** منهجه في الترجيح.

المبحث الأول:

منهجه في عرض الخلاف

يعرِض العكبري في أول المسألة . في أكثر كتبه . رأيَ البصريين كأنه قاعدةٌ مسلمة وقول فصلٌ، ومابعده أقوال تحتملُ الرجحان والضعف، ثم يأتي بخلاف الفريق الثاني وغالباً ما يكون قول الكوفيين، وربما صدّر القول الثاني بعلماء الكوفيين كالكسائي أو الفراء [(١)]، وهو أقل من سابقه.

مثل ذلك قوله " (هو) و (هي) الاسمُ بكمالها، وقال الكوفيون: الهاءُ هي الاسمُ، وما بعدَها مزيدٌ للتَّكثير " [(٢)].

ومثل قوله أيضاً " اسمُ الإشارة غيرُ موصول، وقال الكوفيون: هو موصول " [(٣)].

فهذا هو الأصل عنده، حيث يبدأ بقول البصريين ولايسميهم، ثم يثنى بعده بقول الكوفيين .

وربما ذكر الأكثرية في الخلاف، فيقول: " فمذهب أكثر البصريين .. " [(٤)] وهذا قليل.

ثم يبدأ بعد ذلك بالتفصيل في رأيِ الفريقين فيأتي بحججِ البصريين أولاً، وذلك بأن يقول مثلاً: " وحجّة الأوّلين "، فإذا انتهى، عرضَ لحجج الكوفيين فيقول: " واحتج الآخرون " أو " وحجة الآخرين "ويسمّيهم " الأوّلين " و " الآخرين " هكذا؛ لأنه ربما وافق بعضُ البصريين الكوفيين في قولهم فلا يمكنه حينئذٍ أن يقول: " واحتج البصريون " أو " احتج الكوفيون " بالعموم، بل يقول " الأولين والآخرين " وذلك مثلُ قوله: " (أيُّهم) يكونُ بمعنى (الذي)، فإن

(١) انظر : مسألة (الآن، لم بني) من البحث ص٧٩ ، واللباب ٨٨/٢ .

(٢) انظر : مسألة (هو وهي، والاسم منه) من البحث ص ٣٦، واللباب ٤٨٨/١ .

(٣) انظر : مسألة (هل اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول) من البحث ص ٦٥، واللباب ١٢١/٢ .

(٤) اللباب ٢٢٧/١ .

وُصِلت بجملة كانت معربة اتفاقاً، كقولهم: (لأضربنَّ أيَّهم هو أفضل)، فإن وصلتها بمفرد كانت مبنية عند سيبويه وذهب بعضُ البصريين والكوفيون إلى أنها معربة " [(١)].

وربما قدم حجة الكوفيين على البصريين، وهذا نادر، كما في مسألة (لام الابتداء) [(٢)] .

ثم إذا عرضَ لرأي الفريقين أتى بعد ذلك غالبًا بجواب البصريين على حجة الكوفيين، ثم يُفصّل رأي الكوفيين ويردُّ عليهم ويضعّفه، أو قد لا يأتي بجواب الكوفيين وأدلتهم ويكتفي بأدلة البصريين فقط [(٣)].

وهذا المنهج يأتي به العكبري غالبا في أكثرِ مسائل الخلاف التي عرضها في اللباب، وهذا شبيه بمنهجه الذي سلكه في التبيين في عرضِ الخلاف فيه.

أما منهجه في شرح الإيضاح فيختلف بشيءٍ يسير عن اللباب فهو قد يعرض فيه المسألة الخلافية دون ترجيح أو إبداء رأي كما في الخلاف الذي ذكره في ألف المقصور المنوّن حين الوقف عليها، أهي لام الكلمة أم مبدلة من التنوين. [(٤)]

بيد أنّ الأغلب في منهجه هو عرض المسألة مع إبداء رأيه فيها وترجيحه لأيٍّ من الأقوال، كما في مسألة العامل في المعطوف[(٥)]، ومسألة نداء النكرة المقصودة[(٦)]، ومسألة شتان[(٧)]، وغيرها.

وكثيراً ما يعتمد أيضًا على رأي البصريين في صدر المسألة الخلافية كما لو أنه قول مُسَلّم عنده، ثم يعرض أقوال غيرهم، كما يفعل ذلك في التبيين واللباب.

---

(١) انظر : مسألة (بناء أيُّهم إذا حذف عائده) من البحث ص ٦٩، واللباب ١٢٣/٢ .

(٢) انظر: مسألة (لام الابتداء) من البحث ص ١٦٠،و اللباب ٣٧٩/١ .

(٣) انظر : مسألة (الاسم المرفوع بعد إن الشرطية) من البحث١١٠، واللباب ٥٧/٢ .

(٤) انظر : شرح الإيضاح ١١١٢/٢ .

(٥) انظر : مسألة (العامل في المعطوف) من البحث ص ١٨٦، وشرح الإيضاح ١٤٧٤/٢ .

(٦) انظر : مسألة (نداء النكرة المقصودة) من البحث ص٢١٩ ، وشرح الإيضاح ١١٢٨/٢ .

(٧) انظر : (مسألة شتان) من البحث ص ٢٢٦ : شرح الإيضاح ٧٨١/١ .

أما في كتابه المتبع فينحو نحو اللباب حينًا فيعرض رأي البصريين ثم يتبعه برأي الكوفيين وتضعيفه لهم كما في مسألة البدل في قوله تعالى:﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ (١) (٢).

ومسألة تصغير شيخ وعين (٣)، ومسألة " إياي وإياك " (٤)، ومسألة " هو وهي " (٥)، وغيرها.

وحينًا يعرض أقوال الفريقين بأن يسميهم فيقول: قال سيبويه وقال الكسائي وقال الفراء وقال يونس من غير أن يذكر البصريين والكوفيين، وذلك مثلا في مسألة " لكن " (٦)، ومسألة العطف على عاملين (٧)، والأول أكثر.

ويصنع في التبيان كما يصنع في اللباب في عرضه قول البصريين من غير أن يشير إليهم، ثم يعقبه بقول الكوفيين ويضعفه غالباً، كما صنع في مسألة "بلى" (٨) ومسألة "إن بمعنى ما"(٩)ومسألة "صيب" (١٠) وغيرها.

وأكثر منهج العكبري في التبيان هو عرضُ أقوال العلماء وأعاريبهم في آيات القرآن، فتارةً يذكر القول وقائله، وتاراتٍ كثيرة يذكر القول ويُغفل قائله، وهو السّمت الأبرز في التبيان، فطريقته العرضُ السريع للأعاريب والإيجاز فيها قدر الإمكان، ولأجل هذا نجده مُقلاً في عرض

(١) سورة البقرة ، آية رقم : ٢١٧ .
(٢) انظر : مسألة (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) من البحث ص ٢١٦، والمتبع ٤١٩/٢ .
(٣) انظر : مسألة (تصغير شيخ وعين) من البحث ص٣٠٦، والمتبع ٦٨٦/٢ .
(٤) انظر : مسألة (أصل إياي وإياك) من البحث ص٤٣، والمتبع ٤٦٠/٢.
(٥) انظر : مسألة (هو وهي، وما الاسم منه) من البحث ص٣٦ ، والمتبع ٤٥٨/٢ .
(٦) انظر : المتبع ٤٣٣/٢ .
(٧) انظر : المتبع ٤٤٤/٢ .
(٨) انظر : مسألة (بلى) من البحث ص ٢٠٠ ، والتبيان ٨٢/١ .
(٩) انظر : التبيان ١/ ١٢٤.
(١٠) انظر : مسألة (صيب) من البحث ص٣١٩، والتبيان ٣٥/١ .

الخلاف بين الفريقين بخلاف كتبه الأخرى اللباب وشرح الإيضاح والمتبع.

والعكبري في منهجه بذكر الخلاف يعتمدُ كثيرا على الإيجاز، فلايُفصّل كثيرًا بعرض أقوال العلماء بل يوجز في عبارته، ويثنّي سريعا بذكر حججهم، فيذكر مايحضُر له منها، ويكتفي بالشاهد والشاهدين والحجة والحجتين، ثم يرجّح ويضعف، وينهي المسألة .

ويبدو أنّ سبب ذلك وعلته هو أنّ العكبري إنما كان يُملي كتبَه إملاء، ولايرقُمها بنفسه كغيره من العلماء، لأنه كفيفُ البصر .كما هو معلوم .، وكتبه إنما هي من خطّ تلاميذه وكَتْبهم.

ثم إنه ليس للعكبري في عرضه للخلاف منهجٌ واضح في الإطناب والاختصار، فبعضُ المسائل نجدها قد ذُكرت قبله كثيرا، وبُسطت في أكثر كتب الخلاف للمتقدمين، إلا أنا قد نراه يُطيل في عرضها ويفصّل فيها، وبعض المسائل يُوجز في ذكرها، وربما أخلّ في شرحها وبسطها، مع أنك لاتكاد تجد غيرَه أشار إليها.

المبحث الثاني: منهجه في التوثيق

ممّا يميز العكبري عن غيره من النحاة أنه كثيرُ الاطلاع على آثارِ من سبقوه، كثير الإشارة إلى ذلك في ثنايا كتبه، ولذا كان له ذلك الأثر الكبير في إيراد أقوالهم وعَرْضه لاختياراتهم، فهو مكثرٌ جداً في نقوله عنهم، فلا تكاد تجد مسألة لم يورد فيها قولاً لأحدهم.

وإذا ذكر العكبري قولا فإنه ربما نسبه إلى صاحبه، فإذا لم يعرف صاحبه، بناه للمجهول كأن يقول : " وقيل .. "، وهذا كثير جدا، أو نسبه إلى طائفة من العلماء فيقول: " وذهب بعض البصريين "[1] أو " ومذهب المحققين .. " [2] أو " وذهب الجمهور إلى ... " [3]

أو يعرض الأوجه والأقوال دون النسبة إلى أصحابها اختصاراً أو لشهرة هذا القول أو هذا الوجه عند العلماء، وهذا ظاهر كثيراً في عرضه للمسائل، وأكثر ما يفعل ذلك في ابتداء المسائل والفصول، فيذكر قول البصريين من غير أن ينسبه إليهم، ثم يذكر مذهب الكوفيين ويسميهم.

ويعتمد العكبري كثيرا في تلخيص أقوال العلماء في كتبه، أو يأخذ معاني أقوالهم، ولا يأتيها بلفظها ونصّها؛ فهو يمليها على غيرِه إملاء؛ لأنه كفيف البصر.

ثم إنّ العكبري ـ وهذا ملاحظ في بعض كتبه ـ يهِمُ بعض الأحيان في نسبة بعض الأقوال إلى أصحابها أو بعض الأشعار إلى قائليها.

فمن وهمه مثلاً في مسألة " ألا ماءَ باردًا أشربُه "، في حكم رفع صفة اسم (لا)، حيثُ قال العكبري: " وقال أبو العباس: " موضعه على ماكان عليه قبل الهمزة، ورفع صفته جائز "[4].

---

(١) اللباب ١/٤٠٧ .

(٢) اللباب ١/٣١ .

(٣) اللباب ١/٢١٨ .

(٤) اللباب ١/٢٤٤ .

وبالرجوع إلى المقتضب نجد أنّ المبرّد لم يُشر إلى رفع الصفة وجوازها، بل أشار إلى تنوين الصفة من عدمها، حيث أجاز الوجهين [١] .

ومن وهم العكبري أيضاً في نسبة بعض الأقوال وهمه في مسألة أعرف المعارف، حيثُ أشار إلى أنّ أعرف المعارف عند الكوفيين هو العَلَم [٢] ، بينما أكثر النحاة والشرّاح أشاروا إلى أن اسم الإشارة عند الكوفيين هو أعرفها، وليس العلم [٣] .

والقول إنّ العلم أعرف المعارف هو قولُ أبي سعيد السيرافي، وهو مشهور عنه[٤] .

ومما أخطأ في نسبته العكبري، نسبته إلى المبرّد أن المنادى العلم باقٍ على علميته، والصوابُ أنّ هذا قول ابن السراج [٥] .

وأيضًا وهمه في نسبة جواز وصف (اللهمّ) في النداء للمازني، والصحيح أنه قول المبرد والزجاج. [٦]

وأيضًا فإنّ من المآخذ في توثيق العكبري نسبةَ قولٍ من الأقوال لعالِمٍ معيّن، وإغفاله لمن سبقه إلى هذا القول، أو اشتُهر عنه، مسألةَ حروفِ العلة، فقد نَسَب العكبري للمازني [٧] أنّ هذه الحروف ناشئة عن إشباع الحركات، والإعراب يقع على ماقبلها، فإن هذا القول يُنسب إلى الزجاج أيضاً، وأغفل العكبري نسبته له [٨] .

ومن ذلك أيضاً مسألة (دخلتُ البيت) هل تتعدى بـ (في) أو بنفسها، فقد نسب

---

(١) انظر : المقتضب ٣٨٣/٤ .

(٢) انظر : مسألة (أعرف المعارف) من البحث ص٣٢ ، واللباب ٤٩٤/١ .

(٣) انظر : الإنصاف ص٥٦٩، وشرح ابن عصفور ١٣٦/١، والارتشاف ٤٦٠/١، والهمع ١٩١/١ .

(٤) انظر : أسرار العربية ص٣٠٥، وشرح ابن يعيش ٣٤٩/٣ .

(٥) انظر : شرح الإيضاح ١١١٩/٢ .

(٦) انظر : شرح الإيضاح ١١٧٣/٢ .

(٧) انظر : اللباب ٩٢/١ .

(٨) انظر : الهمع ٣٨/١ .

العكبري [١] حكم تعديتها لنفسها إلى الجرمي، وأغفل رأي الأخفش. [٢]

ومن أخطائه في توثيقه أنه يحكي الإجماع في المسائل المختلف فيها، من ذلك قوله عن (عسى) : "هي فعلٌ باتفاق"[٣] ، وهذا خطأ؛ إذ إنّ القول بحرفيتها مشهور عن الكوفيين وبعض البصريين [٤] .

ومن ذلك قولُه عن (كان) : " لاخلافَ أنها تعملُ في المرفوع " [٥]، والصواب أن هناك خلافًا فيها، فبعضُ الكوفيين قالوا بأن الاسم الذي بعده باقٍ على رفعه قبل دخوله عليه، ولم يعمل فيها مباشرة. [٦]، وقد أشار العكبري في كتابه المتبع إلى الخلاف في ذلك [٧]، لكنه في شرح الإيضاح جزمَ بأنْ لاخلافَ في عملها في الاسم بعدها.

(١) انظر : اللباب ١/٢٧٣ .
(٢) انظر : الهمع ٣/١٦.
(٣) شرح الإيضاح ١/٤١٦ .
(٤) انظر : أسرار العربية ص١٢٦، والجنى الداني ص٤٣٤ .
(٥) شرح الإيضاح ١/٥٠٤ .
(٦) انظر : شرح ابن عصفور ١/٤١٨، والهمع ١/٦٢ .
(٧) انظر : المتبع ١/٢٦١ .

المبحث الثالث: منهجه في عرض الأدلة

اهتمّ العُكبري في كتبه بالدليل والشاهد، سواء كان ذلك دليلا سماعيًا أو قياسيا، وأكثر ما يأتي به العكبري في كتبه هي الأدلة القياسية العقلية، فيأتي بالأوجه الكثيرة والعلل الوافرة على صحة قول أو ضعف قول.

ففي الدليلِ السماعي عند العكبري كانت سمةُ منهجه فيه الإيجاز والاقتضاب، فنادرا ما يأتي بشاهدٍ قرآني أو شعري، وإذا أتى بشاهد، فلا يفسّر معناه أو يُوضح غريبه أو يحلّ غامضه أو يبين وجه استشهاده إلا نادرا.

وأكثر الأدلة التي يكثر ذكرها العكبري هي شواهد الشعر، ثم الآيات القرآنية، ثم أمثلة العرب .

وأكثر إيراده للأدلة السماعية إنما يذكرها في مسائل الخلاف، فيذكرها في مقدّمة احتجاجِ كلّ فريق أو عالم، ولايكادُ يزيدُ على شاهدٍ واحد .

وإذا أتى العكبري بآية قرآنية أو شاهدٍ شعري، فلا يزيدُ على واحدٍ أو اثنين غالبا، وأحيانا ما تكون هذه الشواهد اعتراضاتِ فريق جيء بها ليُردّ عليها، أو كان الشاهد شاذا أو مخالفًا قاعدة أو قياسا، فيذكره ليوجهه، ويخرج اعتراضه.

ويقدم العكبري أدلة البصريين أولا، ثم الكوفيين، تماما كتقدمته للمذهب في بدء المسألة، لكنه قد يقدم دليل الكوفيين أحيانا على البصريين [1] .

والشواهد غالبا ما ينسبها العكبري إلى قائليها، وأحيانا ما يهملها إذا جهل قائلها، فيقول مثلا : " قال الشاعر" أو " قال الراجز " .

أمّا الأدّلة القياسية والعقلية فكتابه اللباب محشوّ فيه حشواً كثيراً، فهو غايةٌ في فنّ التعليل

(١) انظر : مسألة (لام الابتداء) من البحث ص١٦٠ ، واللباب ٣٧٩/١ .

والدليل العقلي، ولاغرابة في أن يحفِل اللباب بذلك فقد خصّه العكبري دون غيره بذكر العلة والأقيسة، وهو غايته من تأليفه، لكنا نجد هذا النوع موجود في غير اللباب كشرح الإيضاح والمتبع والتبيان وإعراب الحديث، وإن كانت أقلّ من اللباب في ذلك، إلا أنّ هذه السمة ظاهرةٌ في جميع كتبه، فالعكبري يحبّ عرض الأوجه والخلاف والأقوال، وإذا ذكر العلة أو الدليل يوجز فيه ويقتضب اقتضابا.

المبحث الرابع: منهجه في الترجيح

عُنِيَ العُكبري في كتبه بالخلافات النحوية وذكره لأقوال العلماء في كل مسألة، فهو يورد المسألة ويعرِض رأيَ الفريقين فيها، أو رأي كلّ عالم، ثمّ يُرجّح لصحّة أي منها.

وللعُكبري طريقتان في ترجيحه:

الأولى: أن يعرض رأي الفريقين، فإذا انتهى، أجاب عن ضعفِ قولِ أحدهما، وردّه بأكثرَ من وجه غالبًا [(١)]، وردُّه لقولٍ إنما هو نصرة للقول الآخر، وغالباً ما يكون ترجيحه لقول البصريين.

وطريقة ترجحيه كطريقة ابتدائه للمسائل، فهو يعرض رأي البصريين كأنه قوله، فإذا رجح قال : والجواب ... ، أو : وجواب ذلك ... ، ولا ينسب الجواب عن الكوفيين للبصريين، بل كأن الجواب جوابه، أو يقول: وهذا ضعيف، أو هذا فاسد، أو ليس بشيء، ونحو ذلك.

وأحياناً يسميهم فيقول : " وأجاب البصريون عن ذلك ... " [(٢)].

وهذه الطريقة هي الغالب عليه في أكثر المسائل، وخاصة إذا كان الخلاف بين البصريين والكوفيين، حيث نصر فيها كلها المذهب البصري، والأمثلة على هذه كثيرة جداً.

الثانية: يعرض المسألة دون ترجيح أو إبداء رأي، وهذه الطريقة أقلُّ من الأولى، وتكاد تكون ربع المسائل .

وأكثر ما يفعل هذه الطريقة إذا كان الخلاف بين النحاة، وليس بين المدرستين، وأحسِب علةَ ذلك لأنه يكره الإطالة، فإذا عرض أقوالهم رأى أنّ المسألة قد نالها طول، فهو يعرض للقارئ ويُطلعه على أراءِ العلماء واختلافهم، ويعدل عن الترجيح، ثم ينتقل لمسألةٍ أخرى.

---

(١) انظر : مسألة (موضع الاسم الذي بعد عسى) في البحث ص ٩٢، واللباب ١٩٢/١ .

(٢) التبيان ١٠/١ .

ومن أمثلة هذه الطريقة: مسألة بناء (الآن) عند النحاة، ولمَ بُنيت؟ فقد ذكر رأي الفراء والزجاج وابن السراج والمبرد وأبي علي وآخرين، وعرض أقوالهم، ولم يرجح لأي منهم. (١)

وأيضا في مسألة ناصب المنادى، فقد حكى فيه قولين دون ترجيح، قول سيبويه وقول أبي علي الفارسي ومن تبعه. (٢)

وكذلك مسألة لحاق علامة الندبة الصفة، وعرضه لمذهب البصريين والكوفيين ويونس، دون ترجيح (٣).

(١) انظر : مسالة (الآنَ، لم بُني) من البحث ص٧٩ ، واللباب ٨٨/٢ .

(٢) انظر : شرح الإيضاح ١١١٣/٢ .

(٣) انظر : مسألة (لحاق علامة الندبة الصفة) من البحث ص ٢٢٣ ، واللباب ٣٤٣/١ .

الفصــلُ الثــاني :

مصـادِرُه

- ويشتمل على مبحثين :

. المبحث الأول: العلماء .

. المبحث الثاني: الكتب .

المبحث الأول: العلماء

بالنظر إلى تراث العكبري نجد أن العكبري نقل عن جمعٍ كبير جدا من العلماء، يصعب الإحاطة بهم، وبمواضع ذكره إياهم.

لكنا نستطيع القولَ بأنّ العُكبري قد نهج في مصادره وذكره لأقوال العلماء والنحاة وأرائهم في أكثر كتبه على طريقتين :

الأولى: أن يذكر رأي العالم في سياق كلّ مسألة دون أن ينسب قوله إليه، وهو كثير، فيقول مثلاً : " وقيل في هذه المسألة قولان "، ثم يذكرهما دون نسبة، أو يقول : " ومن النحويين من يقول كذا .. "، أو " قال بعضهم " أو " قال قوم " أو " قال آخرون " أو " والأكثرون على كذا .. " أو " قال بعض المحققين " ثم يذكر الأقوال ولا ينسبها، وأكثر ما يفعل هذا في كتابه التبيان، فنجده يذكر أعاريب العلماء لكلّ آية، ويسردها سردا، كأن يقول: وقيل .. وقيل .. ، ولا يذكر قائليها.

أما في غير التبيان، فتأتي دونه في نهجه لهاته الطريقة، فينسب كثيرا، ويترك كثيرا، ومثال ذلك في غير التبيان مسألة (كاد) حيث ذكر فيها أربعة أقوال، من غير أن ينسب أيا من هذه الأقوال لأحد [1] ، وأيضا في مسألة (هلمّ) ذكر فيها قولين، من غير أن ينسبهما لأحد [2] ، ومسألة (أكلوني البراغيث) [3]، وأيضًا في مسألة معنى الصرف [4].

وقد نرى العكبري يسمّي في بعض المواضع الأقوال أوجها، فيقول وفي المسألة وجهان، أو فيها ثلاثة أوجه، وليس يريد بها الاحتمالات، إنما أراد بها أقوال العلماء والنحاة .

ثم إننا نلحظ إغفاله للنسبة لآراء العلماء في الشواهد من قرآن وشعر ومثل، ويقلّ إغفاله

(١) انظر : اللباب ١/١٥٩ .
(٢) انظر : اللباب ٢/٨٩ .
(٣) انظر : المتبع ١/٢٤٥ .
(٤) انظر : شرح الإيضاح ١/١٠٤ .

لها في اختلافهم في أصول المسائل وأحكامها، فنراه هنا ينسبها.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ العُكبري كثيراً ما يأخذ المسائل بأن يذكر في مسألةٍ مّا أكثر من قول، فينسب بعض الأقوال فيها، ويترك نسبةَ بعضها، وهذا كثير.

الثانية: يذكر الأقوال مع نسبتها إلى أصحابها، وهو أكثر من أن يحصى.

وهذا إن دلّ فإنما يدل على سعة محفوظه، وإيلائه لأقوال العلماء والنحاة أهمية بالغة، وكثرة حفظه لمذاهبهم وأرائهم وكتبهم.

ومثالُ نسبته لأقوالهم، إيراده لمسألة حروفِ المدّ [١] ، ومسألة رافع الفعل المضارع [٢] .

ومسألة الندبة [٣]، وتخريج قوله (لاتأثيم فيها) [٤]، ومسألة بناء (أيُّهم) بالضم. [٥]

وهنا فإنّ العكبري يكتفي ـ غالباً ـ بذكر العالم الذي ينقلُ عنه، ولايحيل إلى مصدره أو كتابه الذي نقل عنه.

وقد يَهِمُ العكبري في نسبة قول فيعزوه إلى غير صاحبه، وقد أشرنا لذلك في منهجه في التوثيق.

(١) انظر : اللباب ١٠٣/١ .

(٢) انظر : اللباب ٢٥/٢ .

(٣) انظر مسألة (لحاق علامة الندبة الصفة) من البحث ص ٢٢٣ ، وشرح الإيضاح ١١٨٧/٢ .

(٤) انظر : شرح الإيضاح ١٢١٦/٢، والمتبع ٢٩٩/١ .

(٥) انظر : مسألة (بناء أيهم إذا حذف عائده) من البحث ص٦٩ ، والتبيان ٨٧٨/٢ .

المبحث الثاني: الكتب

كتابا اللباب والتبيان للعكبري فيهما شبَهٌ كبير في طريقة سردِ الأقوال وغزارة محفوظ أبي البقاء، وذلك لأنّ الأولَ بسط فيه العلل النحوية بأنواعها، والثاني بسط فيه أعاريب الآيات، وتخريجات النحاة واللغويين لكل كلمة وآية، ولذا قلّ فيهما خاصة ذكر العكبري لمؤلفات من سبقوه، ونسبة الأقوال إلى قائليها.

والأصل عند العكبري أنه لا يسمّي كتب النحاة في كتبه . وإن كان قد اطّلع عليها وقُرئت عليه وحفظها .، وإنما يكتفي بأقوالهم، فربّما نسبَ القولَ إلى صاحبه أو أغفله.

ففي اللباب اكتفى العكبري بذكر ثلاثة من كتب العلماء، سماها مقرونة بأسماء مؤلفيها، وهي : كتاب الشعر لأبي علي [١] ، وكتاب الجمل للزجاجي [٢] ، وشرح الجمل لابن بابشاذ[٣].

أما في شرحه للإيضاح فذكر ما ينيف على اثني عشر كتابا، حيث ذكر كتاب سيبويه في أكثر من موضع [٤]، والمفضليات [٥]، وحماسة أبي تمام [٦]، والأصول لابن السراج [٧]، الإغفال لأبي علي [٨]، والحلبيات له أيضاً [٩]، وكذلك كتاب الشعر [١٠]، والصحاح للجوهري [١]،

(١) انظر: اللباب ٣١١/١ .
(٢) انظر : اللباب ٣٨٦/١ .
(٣) انظر : اللباب ٤٦٠/١ .
(٤) انظر : شرح الإيضاح ٦٠/١، ٦٩٠/٢ .
(٥) انظر : شرح الإيضاح ١٠٠٥/٢ .
(٦) انظر : شرح الإيضاح ٤٢٦/١ .
(٧) انظر : شرح الإيضاح ١٧٥٣/٢ .
(٨) انظر : شرح الإيضاح ١٣٤/١ .
(٩) انظر : شرح الإيضاح ٤١٥/١ .
(١٠) انظر : شرح الإيضاح ١٣٧٨/٢ .
(١) انظر : شرح الإيضاح ٨٧٦/٢ .

وشرح الإيضاح للعبدي [١]، وشرح جمل عبدالقاهر [٢]، وشرح مقدمة الوزير ابن هبيرة [٣] .

وفي كتابه شرح اللمع نجده أحال على كتابين اثنين، وصرح باسمهما، وهما كتاب المعاني للزجاج [٤]، فقد جاء به معترضاً على معنى عنده، وكتاب أبي عبيدة المشهور بغريب المصنف حيث نقل كلمة غريبة منه [٥]

أما في كتاب التبيان فقد ذكر العكبري ثلاثة كتب، اثنان منها لأبي علي الفارسي، وواحد لابن جني، حيث ذكر كتاب الإيضاح لأبي علي [٦]، وكتاب الشعر له أيضًا [٧]، والمحتسب لابن جني [٨] .

(١) انظر : شرح الإيضاح ١٥٠٠/٢ .
(٢) انظر : شرح الإيضاح ٣٢/١ .
(٣) انظر : شرح الإيضاح ١٨٨/١ .
(٤) انظر : المتبع ٣٥٤/١ .
(٥) انظر : المتبع ٦٢٢/٢ .
(٦) انظر : التبيان ١٢٤٣/٢ .
(٧) انظر : التبيان ٨٠٤/٢ .
(٨) انظر : التبيان ٢٧٧/١ .

الفصلُ الثالث :

موقفُه من الأصولِ النحوية

- ويشتملُ على أربعة مباحث :

. المبحث الأول: السماع .

. المبحث الثاني: القياس .

. المبحث الثالث: الإجماع .

. المبحث الرابع: أدلة أخرى .

المبحث الأول : السماع

ذكرت كتب المعاجم تعريف السماع لغة بأنه : مصدرٌ لـ سمع يسمع سمعا وسماعا، فهو مصدر من مصادر " سمع "، ولم تذكر له معنى إلا أنه يُطلق على " ما التذّت به الأُذُن من غناء وغيره " [1] ، ولم تشرْ إلى غيره.

وقد عرّف العلماء السّماع اصطلاحاً بأنه: " الكلامُ العربي الفصيح، المنقول النقل الصّحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حد الكثرة " [2]، وهذا تعريف الأنباري، حيث عرّفه بالنقل.

وأما السيوطي فيعرفه بأنه : " ما ثبتَ في كلام من يُوثق بفصاحته، فشملَ كلامَ الله تعالى وكلام نبيه ﷺ وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر " [3]

وهذه أهمّ التعريفات التي قيلت في السماع.

والقارئ في تراثِ العُكبري يدرك تمام الإدراك عناية العكبري الوافرة بالشواهد النحوية وحرصَه عليها، وخاصةً في مسائل الخلاف، ويُخصّ في مسائل الخلاف المسائلُ التي بين البصريين والكوفيين، إذ كثيراً ما يَستشهد على حجة قول بشاهد، أو يأتي بالشاهد للاعتراض على قول، أو يأتي به لأجل تخريجه أو لتبيين شذوذه ومخالفته للقياس.

والعُكبري إنما يأتي بالشواهد لغرض، فليس من المستكثرين منها في أيّ مسألة ذكرها، بل يكتفي بشاهدٍ أو اثنين، ويركز كثيرا على أهمّ الشواهد في المسائل الخلافية، وخاصة المذكورة في كتب من سبقه، فليس من منهجه أن يُهمل شاهدًا له أثر في حكم من الأحكام في قضية خلافية .

(١) المخصص ١/٩٠، والقاموس المحيط ص ٧٣٠ .

(٢) لمع الأدلة ص٨١ .

(٣) الاقتراح ص٧٤ .

والشواهد في مؤلفات العكبري قد تنوّعت وتعددت مابين شواهدَ نثرية وشواهد شعرية، واشتملت الشواهد النثرية على القرآن وبعض الأحاديث والآثار والأمثال من كلام العرب .

وسأذكر كلّ نوع من هذه الأنواع بإجمال :

١- شواهد القرآن :

أكثرَ العُكبري في كتبه من الاستشهاد بالآياتِ القرآنية، وكانت هي الزاد الأوفر والنصيب الأكبر من شواهده كما هو الحال عند غيره من المصنفين النحاة.

وغالب منهجِه في إيراد الشواهد أن يكتفي بآية واحدة في المسألة الواحدة، وقد يزيد على آية أو آيتين إلاّ أن هذا في نهجه قليل .

ومثلُ زيادته على أكثر من آية في شواهده مسألةُ كلا وكلتا [(١)]، فقد ذكر فيها ستَّ آيات، ومسألة إضافة الشيء إلى نفسه [(٢)]، فقد ذكر أربع آيات، وغير ذلك .

وقد بلغتْ شواهد القرآن التي ذكرها العكبري في اللباب نحوًا من مائتين وخمس وثلاثين آية.

أما في شرحه الإيضاح فبلغت نحوًا من خمسين وأربعمائة آية.

وبلغت في شرح اللمع نحوا من ثلاثمائة آية.

وقد يذكر العكبري الآية في أكثر من موضع إذا لزم الأمر، وهذا عامٌّ في الشواهد، ولا تختص شواهد القرآن بذلك .

ولم يغفل العكبري قطّ ذكره للقراءات المتواترة [(٣)] والشاذّة، فمهمّة النحو وأساس أمره أن يُستدلّ بالقرآن . بصحيح قراءاته وشواذها . لصحّة قاعدة أو فسادها، وهذا ما عليه جميع النحاة من قديم أو حديث، فيستشهدون بالقرآن بقراءاته الصحيحة والشاذة إذا وافقت العربية

(١) انظر : مسألة (كلا وكلتا) من البحث ص ٢٤، واللباب ٣٩٨/١.

(٢) انظر : مسألة (إضافة الشيء إلى نفسه) من البحث ص١٧١، واللباب ٣٩١/١.

(٣) انظر : مسألة (البناء والإعراب للظرف إذا أضيف إلى الفعل المعرب) من البحث ص١٦٧، والتبيان ٤٧٧/١ .

ولو بوجهٍ، ووافقت الرّسم العثماني، واتّصل سندها بالنبي ﷺ، فكلام الله تعالى أفصحُ كلام وأبلغه، والاستشهاد بقراءاته المختلفة جائزٌ بالاتفاق كما ذكر ذلك ابن جني والسيوطي. (١)

وقد بلغت القراءاتُ المختلفة التي استشهد بها العكبري في اللّباب نحوًا من عشرين قراءة، منها ماهي سبعية ومنها ماهي عشرية ومنها ما هي شاذة، وعلى هذا النحو في أكثر كتبه.

أما في شرح الإيضاح فذكر نحوًا من إحدى وأربعين قراءة .

وفي شرح اللمع قد ذكر نحوًا من خمس وثلاثين قراءة.

ولم يخرج العكبري عمّا عليه نحاة البصرة من تأويل بعضِ القراءات الشاذة مما لا تتوافق مع القواعد التي قررها النحاة، فقد عُني بتوجيه كثيرٍ من القراءات التي ذكرها حتى الشاذة، ومن ذلك ردّه قراءة حمزة بن حبيب ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾(٢) بالجرّ (٣)، وغيرها.

وقد نرى بعضَ القراءات عند العكبري مكرّرة في أكثر من كتاب، كما هو الحال في قراءة بعضهم ﴿ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ ﴾(٤) حيث قُرئت بالتاء، وذكرها العكبري في كتابيه اللباب والمتبع (٥).

وكقراءة أبي جعفر المدني : ﴿ لِيَجْزِىَ قَوْمًۢا ﴾(٦) فقد ذكرها في اللباب والمتبع (٧)، وغيرها من القراءات.

---

(١) انظر : المحتسب ٣٢/١، والاقتراح ص٧٥ .

(٢) سورة النساء ، آية رقم : ١ .

(٣) انظر : المتبع ٣٠٧/١ .

(٤) سورة يوسف ، آية رقم : ١٠ .

(٥) انظر : اللباب ١٠٤/٢، والمتبع ٤٤٧/٢ .

(٦) سورة الجاثية ، رقم الآية : ١٤ .

(٧) انظر : اللباب ١٦٠/١، والمتبع ٢٥٥/١ .

٢- شواهد الحديث:

لم يُعن الأوائل من نحاة البلدين بالاحتجاج بالحديث لأسبابٍ كثيرة ذكرها مفصّلة كلٌّ من تناول هذه القضية، وما ورد أنهم احتجوا به قليل نادر ساقوا بعضَه مساقَ أقوال العرب، ولم يكن كثيراً ذا بال .

والعكبري، مع أنه ممن أولى الحديثَ عناية لا بأسَ بها، حيثُ كتب فيه كتابا مستقلا، في إعرابه وتخريج غرائبه، إلاّ أنه كغيره من النحاة لم يكنْ يكثر من الاستشهادِ بالحديثِ في كتبه، وهذا منهج عامٌّ عند أكثر النحاة.

وما يدلّ على أنه يستشهدُ بالحديث كما يستشهدُ بالقرآنِ والشعر من حيثُ أهميته وحجيتُه على صحةِ قاعدة أو فسادها، أنه أورد لفظة في الحديث تستعملها العرب في كلامها، وليست كلمة غريبة نادرة في حديثهم، ولا يُعرف سندها ولا في أيّ حديث، فدلّ ذلك أنّ كل لفظ جاء في الحديث فهو إنما هو عنده حجة، ويأخذ به.

وقد بلغتِ الأحاديث التي ذكرها العُكبري في كتابه اللباب عشرةَ أحاديث، ليس شيءٌ منها في كتابه إعراب الحديث.

وبلغت في شرح الإيضاح أحدَ عشر حديثا، أربع منها جاء في اللباب.

أما الأحاديث التي جاءت في المتبع فهي دون ذلك، فقد بلغتْ ستة أحاديث، اثنان منها جاءا في اللباب، وواحدٌ في شرح الإيضاح.

أمّا في التبيان فلم يذكر العُكبري شيئا من الحديث إلا حديثين اثنين لم يَنسبهما إلى النبي ﷺ كما في فعل ذلك في باقي كتبه، بل يقول : " وقيل ... " ثم يذكر لفظ الحديث. [1]

(١) انظر : التبيان ١/١٣٩، ٢/١٢٩٣ .

٣- شواهد الشعر:

موقف العكبري من الشّاهد الشعري وحكمه عنده كموقفِ غيرِه من سائرِ النّحاة، فلم يكنْ له فيه رأيٌ متميز عن غيره، فهو يرفضُ الشّاهد إذا لم يطّرد، بحجة الشذوذ[١] أو الضرورة[٢]، أو يتأوّله[٣] أو يطعن في روايته[٤]، وهو أيضاً يتمثل بالشعراء المحدثين الذين جاءوا بعد عصور الاحتجاج كأبي تمام والمتنبي وغيرهم، فيتمثل بأشعارهم استئناسا.

وقد أولى العُكبري الشواهد الشعرية عناية خاصة، فهي تأتي عنده في المنزلة الثانية بعد الشواهد القرآنية من حيث عددها، والعناية بتوجيهها.

فقد بلغت شواهد الشعر في كتابه اللباب نحوًا من مائة وتسعين شاهدًا غير ما كُرّر منها.

وبلغت في شرح الإيضاح نحوًا من ستة وثمانين وثلاثمائة شاهدا .

وفي كتاب المتبع بلغتِ الشواهد نحوا من مائة وخمسين شاهدا .

أما في التبيان فبلغت واحدا وستين شاهدا .

وربما نَسب العكبري بعض الشواهد، فيعزوها إلى قائليها، وربّما أغفل نسبة بعضها.

أما الشواهد التي لشعراءَ لايُحتجّ بهم فهي نادرة عنده.

ومن شديدِ عناية العكبري بالشواهد اهتمامه برواية بعض الأبيات، فتراه يوجهها بأنّ رواية لها أخرى صحيحة تختلفُ عن المشهورة وحينئذٍ لاشاهد فيها، أو أن هذه الرواية ضعيفة أو شاذة أو غير ثابتة [٥] .

---

(١) انظر : مسألة (حذف أحد مفعولي ظن اقتصارا أو اختصارا) من البحث ص١٠٦، واللباب ٢٥٣/١ .

(٢) انظر : مسألة (توكيد النكرات) من البحث ص١٨٣، واللباب ٣٩٥/١ .

(٣) انظر : مسألة (وقوع واو العطف زائدة) من البحث ص ١٩١، واللباب ٤١٩/١ .

(٤) انظر : مسألة (العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجر) من البحث ص٢١٠، واللباب ٤٣٢/١ .

(٥) انظر : مسألة (أن، هل تحذف وتعمل من غير بدل) من البحث ص ٢٦٨ ، واللباب ٣١/٢ .

٤- أمثال وأقوال العرب :

عُني العكبري بأقوال العرب وأمثالهم كما عُني بأشعارهم، وهذا سبيلُ جمهور النحاة إذْ يستشهدون بها على قواعدِ النحو كما استشهدوا بالقرآن والشعر، فالمثلُ عند العلماء قولٌ محكمُ البناء بليغُ العبارة شائع الاستعمال بين الناس، وأكثرُ الأمثال التي ذكرها العكبري قد ذكرها من قبله من النحاة.

وهو كغيره من النحاة كثير الاحتجاج بأمثال العرب وأقوالهم، وإن كان الاحتجاج بها أقلّ من الشعر؛ لأنّ رواية الأمثال أقلّ من رواية الشعر عند العرب، فالمثلُ لايعرف ولايؤخذ به إلا إذا سار وذاع، وسيرورة المثل وذيوعه قليل ليس كالشعر، ومتى ما ذاع القول وانتشر، فهو مَثَلٌ، بخلاف الشّعر.

وقد بلغتِ الأمثال والأقوال في اللباب سبعة وثلاثين مثلا وقولا.

أما في شرح الإيضاح فقد بلغت عشرة أمثال ومائة.

وقد بلغت في المتبع ثمانية عشر مثلا وقولا .

أمّا في كتابه التبيان فهي أقلّ كتبه ذكرا واحتجاجا بالمثل، حيث بلغتْ فيه نحوًا من خمسة أمثال.

المبحث الثاني : القياس

يُعدّ القياس الدليلَ الثاني من أدلة النحو الإجمالية، وهو دليلٌ عقلي مقابل السماع، الذي هو الدليلُ النقلي، وإنكار القياس في النحو لايتحقق؛ فالنحو كلّه قياس، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، (١) ويكفي القياس أهميةً أنه يُغني المتكلم عن سماعِ كلّ ما يقوله العرب .

والقياسُ لغة معناه: التقدير، وهو مصدرُ قايستُ الشيءَ بالشيء مقايسة وقياسا، ومنه المقياس أي المقدار. (٢)

أما اصطلاحًا، فيعرّفه بعض العلماء بأنه " حملُ غيرِ المنقول على المنقول في حكم علةٍ جامعة " (٣)، أو هو " حمل فرعٍ على أصلة بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع " (٤)، وعرّفه ابن الحاجب بأنه " مساواة فرع على أصل في علة حكمه " (٥) .

ثم إنّ القياسُ له أركان وأقسامٌ وعِلل ليس هنا موضع بسطها، والعُكبري من النحاة الذين عُنوا عناية كبيرة في القياسِ والعلل، حتى إنه ألّف فيها كتابا خاصا في ذكر علل النحو وهو اللباب، فقد أطال في ذكر العلل وفصّل فيها، فتعليل الأحكام النحوية غايةُ الكتاب والغرض منه، وأصولُ السماع في الكتاب أقلّ من أصول القياس فيه، وليس من المبالغة القولُ إنه حاول أن يُعلل لكلّ قاعدة نحوية حتى المسألة التي شذّت عن القاعدة حاول أن يلتمس لها علّة .

وقد يستعمل العكبري للحكم الواحد أكثر من علة بعضها له وبعضها حكاه قوم آخرون فيها، كمثل مسألة (قبل وبعد) (٦).

---

(١) انظر : لمع الأدلة ص٩٥ .
(٢) انظر : الصحاح ٩٦٨/٣، ولسان العرب ١٨٦/٦ .
(٣) الإغراب في جدل الإعراب ص٤٥ .
(٤) لمع الأدلة ص٩٣ .
(٥) الكافية ٣٤/٣ .
(٦) انظر : المتبع ١٥٣/١ .

وقد يشرح العلل في بعض المواضع كشرحه لعلة المشابهة [١] .

وأكثر العلل التي يذكرها العكبري في كتبه هي العلل الأوائل وهي العلل الموجبة.

وليس العكبري بأول من ذكر العلل، وألّف فيها، بل هي قديمة قدمَ النحو، فتتابع النحاة في ذكرها والتأليف فيها حتى انتهى الأمر إلى العُكبري، فاطّلع على ماقاله السابقون وما عللوا به فلمّ شتاته وجمع ماتفرّق منه وزاد إليه اجتهاده .

وكلُّ كتب العكبري قد حوت أصول القياس وعلله، فهو مولعٌ بهذا الأصل، وليس مسألة خلافية إلا وفيها ذكر القياس، فتراه يردُّ قولا ويجعله شاذا لأنه خالف القياس[٢]، ويقوّي قولا لأنه وافقه، وإذا تضارب أصلان سماعيان رجّح بالقياس أحدهما[٣]، وقد يردّ بعض الأقيسة؛ لأن السماع فيها قليل، والقليل لايقاس عليه [٤]، أو يردها لأنها بعيدة كمثلِ ردّه على مَن قال بأنّ النون في (صَنْعاني) بدلٌ من الهمزة؛ وهو قياس شَبَه؛ لأنّ الألف في (حمراء) تُشبه النون في (غضبان وسكران)، حيث اشتركا في منع الصرف، فحكم بأن هذا القياس بعيد؛ لأن النون لاتشبه الهمزة إطلاقا، ولم تبدل منها في موضع آخر [٥] .

ومن الأمثلة على أهمية القياس عند العكبري، قولُه في مسألة أواخر الأسماء الستة إنّ حروف العلة فيها هي حروف إعرابٍ عند سيبويه والإعرابُ مقدّر فيها، ثم عرض أقوال النحاة وأراءهم فيها، ثم قال في الأخير: " ومذهبُ سيبويه أقوى لخروجه على القياس وموافقته للأصول". [٦]

ومعرفته وحفظُه لمذاهب بعض النحاة في صحة قياس مسألةٍ ما أكثرُ من أن يحاط، فمثال

(١) انظر : المتبع ١/١٦٥ .
(٢) انظر : (مسألة حكم اللام إذا دخلت على خبر إنْ المخففة) من البحث ص ٩٨، والتبيان ١/١٢٤ .
(٣) انظر : (مسألة أيهم إذا حذف عائده) من البحث، واللباب ٢/١٣٢ .
(٤) انظر : (مسألة من، هل تكون لابتداء غاية الزمان) من البحث١٣٢ ، وشرح الإيضاح ٢/١٢٤٥ .
(٥) انظر : اللباب ٢/٣٣٢ .
(٦) اللباب ١/٩٤ .

ذلك ذكره أنّ بعض النحويين يُصحح قياس مسألة (ما أنتَ وزيدا) و (كنتَ أنتَ وزيدا)، وبعضَ النحويين ردّ القياس على هذا السماع وأبطله، واقتصر على المسموع منه [١] .

ومثل هذا تبيانه في مسألة ألفاظ الإغراء[٢] .

وتراه يردّ بعض قياسات الكوفيين، ويصحح قياس البصريين، ويعلل ذلك وهذا جليّ في مسألة أصل كلمة (أوّل) [٣] .

أو يخرّج لمسموع يردُّه القياس بوجهٍ يقبله القياس من جهةٍ أخرى، كما في مسألة (أكلوني البراغيث) [٤] .

وإذا تعارض قولان سُمعا عن العرب، فإنه يرجح أقيسهما [٥] .

(١) انظر : اللباب ١/٢٨٣ .

(٢) انظر : اللباب ١/٤٩٥ .

(٣) انظر : مسألة (وزن أول) من البحث ص التبيان ١/٥٦ .

(٤) شرح الإيضاح ١/١٨٦ .

(٥) انظر مسألة (بناء أيُّهم إذا حذف عائده) من البحث ص ٦٩، واللباب ٢/١٢٣ .

المبحث الثالث : الإجماع

لم تذكر كتب المعاجم لفظ الإجماع الذي يرادُ به اتفاق جماعةٍ على شيء، وإنما ذكرتْ معنى العزيمة على الشيء [1]، والاتفاق فيه معنى العزيمة، فإذا اتفق جماعةٌ على شيءٍ فإنهم عزموا وأجمعوا عليه .

والمراد بالإجماع اصطلاحا : " هو إجماعُ نحاة البلدين، البصرة والكوفة ". [2]

وقد ذكر ابنُ جني حجيّة الإجماع، فجعل الإجماع حُجةً إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص، وإلا فلا؛ لأنه لم يرد في قرآنٍ ولاسنة أنهم لا يجتمعون على خطأ [3] .

ثم إن العُكبري قليلاً ما نجده ينقلُ الإجماع عن النحاة، فهو مولعٌ بذكر الخلاف النحوي في جميع كتبه، ومولعٌ بذكر مذاهب النحاة في المسائل التي يعرضها، فإذا كان هذا شأنه فليس بغريب قلة ذكره لإجماع النحاة أو الفريقين البصريين والكوفيين.

وهو إذا أراد نقل إجماع النحاة في مسألةٍ ما سمّى النحاة بـ (الجميع)، فهو يريد به جميع النحاة، فيقول مثلاً : والجميع على أنّ ذلك كذا وكذا .. ، ولم يرد مرة أنه سمى اتفاق النحويين إجماعاً، بل ينعتهم بـ (الجميع).

ومن أمثلة حكايته للإجماع كمسألة نونِ المثنى، فقد حكى إجماعَ النحويين على أنّ النون ليست بحرفِ إعراب عند الجميع [4] .

وفي مسألة جوازِ تقديم خبر (ليس) على اسمها، ومنع تقديم خبر (مادام) عليها [5] .

---

(١) تهذيب اللغة ٢٥٣/١، ولسان العرب ٥٧/٨ .

(٢) الاقتراح ص١٤٦ .

(٣) انظر : الخصائص ١٨٩/١ .

(٤) انظر : اللباب ١٠٤/١ .

(٥) انظر : اللباب ١٦٥/١، ١٦٨ .

وفي مسألة عمل (لا) النصب، فقد حكى إجماع النحاة على النصب [١] .

وفي مسألة (مِن) الزائدة إذا جاءتْ بعد إيجاب، فقد حكى الإجماع بعدم جواز أن تكون (من) صفةً لمحذوف عند النحاة [٢] .

أو نراه يصفُ إجماع النحاة بالاتفاق، فيقول: واتفقوا على كذا وكذا ...، ويقصد به جميعَ النحاة، وذلك كمسألة العَدَم، فقد بيّن أنّ النحاة اتفقوا على أنه لا عامل يُستدلّ عليه بالعدم[٣] .

أو كمسألة التنازع، فالنحاة اتفقوا على جواز إعمال أيٍّ من العاملين في المتنازع فيه، واختلفوا في الأولى منهما بالعمل. [٤]

أو يُطلق عليهم بالنحويين هكذا، وذلك كمسألة الظرف، فقد بيّن أنّ الظرف عند النحويين ما حسُن فيه إظهارُ (في) وليست في لفظه [٥]، وغير ذلك من الأمثلة .

(١) انظر : اللباب ١/٢٢٧ .
(٢) انظر : التبيان ١/٤٩٢ .
(٣) انظر : اللباب ١/١٢٦ .
(٤) انظر : اللباب ١/١٥٣ .
(٥) انظر : اللباب ١/٢٧١ .

المبحث الرابع : أدلة أخرى

لم يكنِ العُكبري مقتصرا في كتبه على السّماع والقياس وذكرِ العلل فحسب، بل أشاع فيها كلّ دليلٍ من أدلّة النحو التي استدلّ بها النحاة في صحة قواعدهم وسلامة أحكامهم، وإن كان العكبري في كتابه اللّباب جاء بحظٍّ وافرٍ من ذكر هذه الأدلة عما سواه من كتبه، فقد حشاه من كلّ دليل منها، وليست كتبه الأخرى خلوا من هذه الأدلة غيرَ أنها أقلّ من اللباب.

وقد تحدّثنا من قبلُ عن اهتمام العُكبري بأدلّة السماع والقياس، وإعطاء كلّ مسألة وباب منها حظا كبيرا، إلاّ أنّ بعضًا من الأدلة التي عُني بها النحاة غير السماع والقياس لم يغفلها العكبري، فقد استدلّ بها وأكثر من ذكرها، فمن الأدلة :

١- استصحاب الحال :

وهو " إبقاءُ حال اللفظ على مايستحقّه في الأصل عند عدم دليل النقل على الأصل"[(١)].

وهو دليلٌ معتبر عند النحاة، والمسائل التي استدلّ بها النحاة فيه كثيرةٌ لاتحصى.

وهو دليلٌ يؤخذ به ما عُدمَ دليلٌ سماعي أو قياسي، فإذا تحصّل سماعٌ أو قياس يخرجه عن الأصل فلا اعتبار له حينئذ، ولا يجوز التمسّك به كما قال ذلك بعضهم. [(٢)]

ومن الأمثلة التي ذكرها العكبري في دليل استصحاب حال الأصل، مسألةُ حروف العلة، فقد استدل على أنها حروفُ إعراب وليستْ بإعراب لأنّ الأصل في كل معربٍ أن يكون له حرفُ إعراب، وأن يُعرب بالحركة لا بالحرف [(٣)] ، ومسألة بناء (أيّهم) إذا حذف عائده [(٤)]،

(١) الإغراب في جدل الإعراب ص٤٦ .

(٢) انظر : لمع الأدلة ص٤٢ .

(٣) انظر : اللباب ٩١/١ .

(٤) انظر : مسألة (بناء أيهم إذا حذف عائده) من البحث ص ٦٩ ، واللباب ١٣٢/١ .

ومسألة زيادة حرف الجر، فقد ذكر أنّ الأصل في حرف الجر ألا يُزاد [١] .

ومسألة بناء (كم) على السكون فقد ذكر أنّ السكون هو الأصلُ في الأسماء المبنية [٢].

ومسألة فعل الأمر وأنه مبني؛ لأنّ الأصل في الفعل البناء [٣] .

ومسألة مذهب الفراء في القول بتركيب (منذ)، ورُدّ بأن الأصل عدم التركيب [٤] .

ومسألة "أو" بمعنى الواو وبل، وردّ البصريون ذلك بأنّ الأصلَ استعمال كلِّ حرف فيما وُضع له لئلا يُفضي إلى اللبسِ، وإسقاطِ فائدة الوضع [٥] .

وفي مسألة (كلّ) إذا أفردت مع تنوين، فالتقدير عنده أن يُضاف لها ضمير، أو حرف جر مع ضمير، لأنّ الأصل في (كلّ) أن تستعمل مضافة [٦] .

وفي قوله تعالى : ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ ﴾[٧] في قراءة رفع (البرّ)، فقد قوّى هذه القراءة لأنّ الأصل أن يتقدم الفاعلُ على المفعول [٨] .

وقوله تعالى :﴿ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ ﴾[٩] فقد قُرئ بإضافة (ثلاثمائة) إلى (سنين)، ثم جعلها ضعيفةً في السماع؛ لأنّ (مائة) تضاف إلى المفرد، لكن الإضافة إلى الجمع هنا قد حُمل

(١) انظر : اللباب ٢٧٤/١ .
(٢) انظر : اللباب ٣١٥/١ .
(٣) انظر : اللباب ١٧/٢ .
(٤) انظر : مسألة (منذ، هل هي مفردة أم مركبة) من البحث ص ١٣٧، واللباب ٣٦٩/١ .
(٥) انظر : مسألة (أو، بمعنى الواو وبل) من البحث ص ١٩٦، واللباب ٤٢٤/١ .
(٦) انظر : التبيان ١٠٨/١ .
(٧) سورة البقرة : آية رقم ١٧٧ .
(٨) انظر : التبيان ١٤٣/١ .
(٩) سورة الكهف ، آية رقم ٢٥ .

على الأصل، وهو إضافة العدد إلى الجمع [١] .

وفي مسألة الفعل المنفي، فإنك إذا نفيت شيئًا، فلا يحتاج النفيُ منك إلى توكيد، فتقول: واللهِ ما فعلت، من غير أن تؤكد؛ لأنّ الأصلَ العدم، والوجود فرع عنه [٢] .

٢- الاستدلال بوجود العلة:

ومعناه : " أن يبيّن علة الحكم ، ويستدلّ بوجودها في موضع الخلاف ليوجد بها الحكم"[٣].

ومن أمثلة هذا الدليل مسألة وجوبِ اشتقاق الحال، فقد ذكر أنّ الحال لابدّ أن تكون مشتقة؛ لأنها صفة، وكلّ صفة مشتقة، فلمّا كانت الحال صفةً، وجب أن تكون مشتقة حينئذ[٤] .

وفي هذا الدليل بيانُ علة الحكم على وجوب اشتقاق الحال، وذلك لأنها صفة .

وأيضاً في مسألة بناء (هؤلاء)، فقد ذكر أنّ علة بنائها أنها تضمنت معنى حرف الإشارة، والإشارة معنى كالحرف تماما، فقد جيء بها لإفادة المعاني، فبُنيتْ حينئذ كما تبنى الحروف [٥] .

ومسألة مَن قال إنّ الألف في الاسم المقصور هو بدل التنوين، حيثُ علّل بأنّ التنوين في الاسم الصحيح قد أُبدل ألفاً لمكان الفتحة قبله، والعلة هذه موجودة في اسم المقصور المنون[٦].

---

(١) انظر : التبيان ٨٤٤/٢ .
(٢) انظر : شرح الإيضاح ١٣٤٣/٢ .
(٣) لمع الأدلة ص١٣٢ .
(٤) انظر : اللباب ٢٨٥/١ .
(٥) انظر : شرح الإيضاح ١٤٢/١ .
(٦) انظر : شرح الإيضاح ١٦٥/١ .

٣- الاستدلال بعدم العلة:

ومعناه : " أن يُبين العلة ، ثم يستدلّ بعدمها في موضع الخلاف ليعدم الحكم " [١] .

وهذا الدليل ضدّ لدليلِ بيان علة الحكم، وضدّه استدلال لعدم العلة في الحكم على مسألة .

ومن أمثلته عند العكبري مسألة الواو إذا وقعت بين ياءٍ مفتوحة وكسرة، فإن الواو تحذف كما في (وعد يعِد، وزن يزِن)، لكن إذا انفتح مابعد الواو، لم تسقط الواو لعدم علّة الحذف هنا [٢].

وأيضاً في مسألة دخول الضمّ والكسر على الأسماء المعتلّة كـ (ظبيٍ وغزوٍ)، فقد علّل العكبري لدخولهما على هذه الأسماء، لأنه لا ثقلَ فيهما إذا دخلتْ على هذه الأسماء، وإنما امتنع دخولهما على ما قبل يائه متحرك هو الثّقل، وقد فُقد الثقل هنا، ولا وجودَ له، فلذا دخلتا عليها، فعلةُ الثقل معدومة حينئذ [٣]

٤- الاستدلالُ بعدم الدليل:

وهذا يذكر للشيء الذي لا يخفى دليله، فيستدل لثبوته بعدم وجود الدليل على نفيه [٤].

وذلك كمسألة التعجب في لوني البياض والسواد، فقد أجاز الكوفيون التعجّب منهما لأنهما أصلُ الألوان، وضعّف البصريون ذلك، وعلّلوا تخصيص التعجّب من البياض والسواد عن غيره من الألوان لا دليلَ عليه [١] .

---

(١) لمع الأدلة ص١٣٢ .

(٢) انظر : اللباب ٣٥٦/١ .

(٣) انظر : شرح الإيضاح ١٥٩/١ .

(٤) انظر : لمع الأدلة ص١٤٢ .

(١) انظر : اللباب ٢٠١/١ .

ومسألة (إلاّ) للاستثناء فقد ذكر الكوفيون أنها مركبة من (إنّ) و (لا)، وقد أبطله العكبري لأنّ دعوى التركيب هنا خلاف الأصل، ولادليل على هذا التركيب [١] .

ومثله في مسألة تركيب (لن) من (لا) و (أنْ)، فقد ردّه العكبري ذلك لأن التركيب هنا لادليل عليه [٢]، ومسألة أصل الألف في اسم الإشارة (ذا) [٣] .

وأيضًا مسألة مَن قال بأن (مُنْذُ) أصلها (مِنْ ذو) الطائية، التي هي بمعنى (الذي) ثم غُيّرت إلى (منذ)، فإنّ هذا القول يلزمُ منه الحذف والتغيير، والحذف والتغيير هنا لا دليلَ عليه[٤] .

٥- الاستدلال بمخالفة الأصل:

وهذا الدليل ضدٌّ لدليل استصحاب حال الأصل، ويستدل به على كلّ قول ليس يعضده سماعٌ أو قياس، وكان خارجاً عن الأصل الذي وافق دليلا [٥] .

وذلك كمسألة زيادة الواو، فالبصريون منعوا دعوى زيادة الحروف، وذلك لأنها وُضعتْ للمعاني، فذكرُها دون معناها يُوجب اللبس، وهو يؤدّي إلى خلاف الأصول [٦] .

ومسائل التركيب في الحروف أيضا، قال النحاة عنها إنها خلافُ الأصل، والأصلُ عدم التركيب [١] .

وكذلك مسألة الحذف والتغيير في من قال بأن (منذ) أصلها (مِنْ ذو) الطائية، التي هي

---

(١) انظر : اللباب ٣٠٤/١ .

(٢) انظر : اللباب ٣٣/٢ .

(٣) انظر : (مسألة أصلية الألف في اسم الإشارة ذا) من البحث ص٥٨ ، والمتبع ٤٦٩/٢ .

(٤) انظر : (مسألة منذ، هل هي مفردة أم مركبة) من البحث ص١٣٧، واللباب ٣٦٩/١، وشرح الإيضاح ١٣٢٣/٢ .

(٥) انظر : لمع الأدلة ص١٣٢ .

(٦) انظر : مسألة (وقوع واو العطف زائدة) من البحث ص١٩١، واللباب ٤١٩/١ .

(١) انظر : اللباب ٢٠٦/١، ٣٣/٢ .

بمعنى (الذي) ثم غُيّرت إلى (منذ)، فإنّ هذا القول يلزم منه الحذف والتغيير وهما خلافُ الأصل، ولا دليل عليه أيضا [١] .

٦- الاستدلال بعدم النظير:

وهذا الدليل يستدل به على نفي وجود الشيء لعدم النظير له [٢] .

وهو كثيرٌ ذكرُه عند العكبري، وخاصة في مسائل الصرف وأوزان الألفاظ .

كمسألة النون في (جُنْدُب) فهي زائدة عند سيبويه، لأنها مشتقة من الجدْب، ولعدم النظير في زيادة نون لما أصله ثلاثي، وكان على هذا الوزن [٣] .

ولفظة (تَنْضُب) فالتاء فيها زائدة لعدم النظير؛ لأنه ليس في الكلام (فَعلُل) [٤] .

ومسألة أصل (الذي) واحتجاج الكوفيين بعدم النظير في حذف حرف من كلمة مكونة من أكثر من حرف [٥] .

ومسألة (ويْ)، ومذهب الكوفيين بأن معناها (اعلم) وهذا التقدير لانظير له [٦]

وكذلك مسألة المضاف إلى ياء المتكلم ك (غُلامي وداري) حيث إنّ بعضَ النحاة ذكر أنّ هذا النوع ليس بمعرب ولامبني، واعتُرض على هذا القول بأنّ المضاف إلى ياء المتكلم هنا، مبنيّ عند الأكثرين لخروجه عن نظائره [١] .

ومن مسائل عدم النظير مسألة مَن قرأ (الأَنجِيل) بفتح الهمز، فقد ردّها العكبري، لأنه

---

(١) انظر : (مسألة منذ، هل هي مفردة أم مركبة) من البحث ص١٣٧،واللباب ٣٦٩/١، وشرح الإيضاح ١٣٢٣/٢.

(٢) انظر : الخصائص ١٩٧/١ .

(٣) انظر : اللباب ٢٤٦/٢ .

(٤) انظر : اللباب ٢٦٩/٢ .

(٥) انظر : (مسألة أصل الذي) من البحث ص٦١، واللباب ١١٤/٢ .

(٦) انظر : مسألة (وي) من البحث ص ٢٣٠، والتبيان ١٠٢٧/٢ .

(١) انظر : شرح الإيضاح ١٧٥/١ .

لانظير لهذه اللفظة، فليسَ في الكلام (أَفْعِيل) [١] .

٧- الاستحسان:

وهذا الدليل قليلٌ عند العكبري، كما هو في القلّة عند علماء النحو، لأن فيه شيئا من التحكم وترك القياس، وقالوا في معناه : " هو ترك قياس الأصول لدليل " [٢]

ومن أدلة الاستحسان التي ذكرها العكبري مسألةُ إعرابِ الفعل المضارع، فقد ذكر العُكبري أنّ إعرابه استحسان؛ لأنّ الإعراب يفرُق بين المعاني المختلفة، وقد أُعرب الفعلُ لشبهه إعراب الأسماء [٣] .

ومسألة القلب في ألف (كِلْتا) ياءً في الجر والنصب، فالقلبُ عند العكبري هنا استحسان، وذلك ردّاً على الجرمي لأنه قال: إنّ الألف لو كانت للتأنيث لم تُقلب ياءً في الجرّ والنصب [٤].

وقد ذكر العكبري أنّ نصبَ (عمرو) في قولك: (قام زيدٌ وعَمْرًا كلمته) لأنهم استحسنوا النصبَ بفعل محذوف لمجاورة الجملة اسماً قد عَمِل فيه الفعل [٥] .

٨- الاستقراء :

وهو قليل أيضا، ويكثُر ذكره عند النحاة في الحديث على تقسيماتِ الأبواب والمسائل.

وذكر منه العكبري في مسألة انحصار الكلام في ثلاث، حيثُ ذكر أنّ الدليل على أنّ الكلام لايخرج عن اسمٍ وفعلٍ وحرف أنّ النحويين استقروا كلام العرب فلم يجدوا زيادةً على

---

(١) انظر : التبيان ٢٣٦/١ .
(٢) لمع الأدلة ص١٣٣ .
(٣) انظر : اللباب ٢١/٢ .
(٤) انظر : اللباب ٢٣٩/٢ .
(٥) انظر : التبيان ٤٢٣/١ .

هذه الثلاث، فلو قُدّر كلمة رابعة لكان لها معنى لايمكن العبارة عنه [١] .

وأيضاً في مسألة المعرب والمبني، حيث ذكر أنّ الأسماء والأفعال إما أن يكون أحدهما معرباً أو مبنياً، فالقسمة فيهما حاصرة، ولا ثالث لهما [٢] .

٩- الدليل الباقي:

مثل ذلك في إعرابه كلمة (أولئك) حيث ذكر أنّ الكافَ فيها حرف خطاب، وليست باسمٍ، إذ لو كانت اسما لكانت إمّا مرفوعة أو منصوبة، ولايصحّ شيء منها، وإما أن تكون مجرورةً بالإضافة و (أولاء) لاتصحّ إضافته لأنه مبهم، فبقي أن تكون الكاف حرفاً مجرداً للخطاب [٣].

وفي مسألة (كيف) أيضا فقد ذكر أنها ليست حرفا، بدليل إفادتها مع الاسم، والحرف مع الاسم لايفيد إلا في النداء، وليس فعلا لأن الفعل يليها بلافصل، فإذا بطل القسمان بقي أن تكون اسما [٤] .

(١) انظر : شرح الإيضاح ٣١/١ .
(٢) انظر : شرح الإيضاح ١٧٤/١ .
(٣) انظر : التبيان ٢٠/١ .
(٤) انظر : المتبع ١٣٢/١ .

الفصل الرابع :

موقفُه من الخلافِ النحوي، ومذهبه النحوي

* ويشتملُ على ثلاثة مباحث :

. **المبحث الأول**: موقفه من البصريين .

. **المبحث الثاني**: موقفه من الكوفيين .

. **المبحث الثالث**: مذهبه النحوي .

المبحث الأول : موقفُه من البصريين

كان العكبري ينزِع منزع البصريين في أقوالهم ومذاهبهم، إذْ إنه بصريُّ المذهب، وإذا أدركنا ذلك أدركنا موقفه منهم ورأيَه فيهم، فكان كثيرا ما يعظّم مذهبهم ويميل إلى قولهم ورأيهم في غالب الأحيان.

وقد ذكر العكبريُّ سيبويه نحوًا من ستٍّ وستين مرة في اللباب فقط، ونجدُه في بعضها يُعظّم قوله ويصحّحه، كأن يقول: وقول سيبويه أقوى، أو ورأي سيبويه أقيس هنا، أو يقرِنه بقول المحققين، أو يقرنه برأي الجمهور، ولا ريب في هذا؛ إذ إنّه شيخُ النحاة والبصريين ورأسهم، وإذا جاء سيبويه جاء الخليلُ معه، فمذهبهم وقولهم واحد في أكثر المسائل.

والعكبري كثيرا ما يحتجّ لمذهب البصريين ويقوي مذهبهم، بل ويجعله أولا في الذكر، وربما ذكر مذهبهم في أول المسألة ولاينسبه لهم، ثم يذكر رأي الكوفيين وما سواهم؛ وهذا يشير إلى أنّ مذهب البصريين منتشرٌ معروف لا يُحتاج معه إلى نسبة، وهو الحقّ الذي يُقاس عليه باقي المذاهب والأقوال، أما غيرُهم فلابدّ أن تنسب أقوالهم وتُعلم وتُشهر.

وهو في حكمه على الآراء نجدُه يفرّق بين قول المذهب وقول العالم، فنادرا ما يخطّئ مذهب البصريين أو يضعفه أو يردُّ عليه، بينما نجده كثيراً ما يردّ على بعض البصريين ويضعّف قولهم، وهذا لم يمنعه على بصريّته المعلومة من العدول عن مذهبهم في بعض المسائل، كما صار ذلك في تضعيفه لآراء الخليل في مسائل التركيب [١] والأخفش في بناء كسرة جمع المؤنث السالم[٢]، ومسألة نصب المستثنى [٣]، ومسألة زيادة ألف (صحراء) [٤] والمبرد في مسألة

(١) انظر : اللباب ١/٣٣، ٣٤ .
(٢) انظر : اللباب ١/١١٧ .
(٣) انظر : شرح الإيضاح ٢/٩٧٨ .
(٤) انظر : شرح الإيضاح ٢/١٥٦٣ .

(كائن) [١]، ونصب المستثنى[٢] .

وضعّف رأي أبي علي في عامل الخبر [٣]، ورأي الزجاج في أصل التعجب [٤]، والزجاجي في فاعل (ما) التي للتعجب [٥]، وضعف رأي ابن السراج في مسألة أعرف المعارف [٦]، ورأي السيرافي في مسألة نصب جملة (مذ يومان) [٧] .

أمّا تضعيفه لأقوال الأخفش فكثير، وهو أكثرُ البصريين تضعيفا له.

(١) انظر : التبيان ٢٩٨/١ .
(٢) انظر : شرح الإيضاح ٩٧٦/٢ .
(٣) انظر : اللباب ١٢٨/١ .
(٤) انظر : اللباب ٢٠٣/١ .
(٥) انظر : اللباب ٢٠٤/١ .
(٦) انظر : مسألة (أعرف المعارف) من البحث ص٣٢، واللباب ٤٩٤/١ .
(٧) انظر : مسألة (المرفوع بعد مذ ومنذ) من البحث ص ١٤٢، وشرح الإيضاح ١٣٢٥/٢ .

المبحث الثاني : موقفُه من الكوفيين

لا ريب أن العكبري شديدُ الرفض للمذهب الكوفي شديدُ الزراية عليهم، يدحضُ مذهبهم على نحوٍ ليّنٍ حينا، وعنيف في بعض الأحيان، حتى إنه اتهم الكوفيين في بعض المسائل بالرشوة، كما في المسألة الزنبورية في بعض كتبه [١].

ثم إنّ العكبري إذا جاء بمذهب الكوفيين فإنه قد ينعت مذهبهم بعد أن يذكره تامًا مرة بأنه باطل [٢] أو فاسد [٣] أو غلط [٤] أو خطأ [٥]، أو ليس بشيء [٦]، أو ضعيفٌ [٧] أو بعيدٌ [٨] أو شاذّ [٩]، أو قبيح[١٠] أو ليس فيه كبير تحقيق[١١]، وربما وصف مذهبهم مرةً بالضعف الشديد [١٢] ، وربما ردّ عليهم من وجوه، ورجّح قول غيرهم من غير أن يصفَ قول الكوفيين بشيءٍ من فساد أو خطأ، وهذا كثير [١٣] .

وقد يذكر حجج البصريين ويغفل حجج الكوفيين ولا يأتي بشيء منها [١٤] .

---

(١) انظر : اللباب ٤٩٨/١ .
(٢) انظر : اللباب ١٠٤/١ .
(٣) انظر : اللباب ١٧٥/١ .
(٤) انظر : شرح الإيضاح ٣٣٨/١ .
(٥) انظر : المتبع ٣٥/١ .
(٦) انظر : مسألة (أصل نحنُ) من البحث ص ٤٠، والمتبع ٤٥٦/٢، والتبيان ١٤/١ .
(٧) انظر : مسألة (أصل إياي وإياك) من البحث ص٤٣، واللباب ٢٠١/١ .
(٨) انظر : مسألة (الآن، لم بُني) من البحث ص ٧٩، والتبيان ١١٠٣/٢ .
(٩) انظر : (مسألة حذف أحد مفعولي ظن اقتصارا أو اختصارا) من البحث ص ١٠٦، واللباب ٢٥٣/١ .
(١٠) انظر : مسألة (تمييز عشرين وبابها وكم الاستفهامية) من البحث ٢٨٧، وشرح الإيضاح ١٠٨٣/٢ .
(١١) انظر : (مسألة وسط) من البحث ص١١٩، وشرح الإيضاح ٨٩٧/٢ .
(١٢) انظر : اللباب ٢٠٦/١ .
(١٣) انظر : اللباب ١٢٠/٢، والمتبع ١٤٩/١ .
(١٤) انظر مسألة (ضمير الفصل هل له محل أم لا) من البحث ص ٥٢ ، واللباب ٤٦٩/١ و ٦٧/٢ .

وقد يذكر رأي البصريين، ولا يسمّي الكوفيين، وذلك بأن يقول : وقال غيرهم [١].

وهذا يُحتمل أن يكون لايرى لهم حجّة أصلًا، أو يرى أنّ حجتهم ضعيفة لا تستحق أن تذكر في المسألة .

أو ربما عرض المذهب الكوفي دون أن يَعطي رأيه فيه بالقبول أو بالرفض، أو يردّ عليه، وهو كثير أيضا [٢] .

أما علماء الكوفة، فإذا أتى العكبري بأقوالهم مجردةً من غير مذهبهم، فربما صحّح مذهب بعضهم[٣]، لكن أكثر أقوالهم يرفضها.

وقد يذكر حجة البصريين، لكنه إذا جاء ذكر الكوفيين، قال : ومن الكوفيين من يعمله، وقد يكون رجلا واحدا [٤] .

ولم يذهب العكبري مذهب الكوفيين في كتبه إلا نادرا، لأجل أنّ نزعته واتجاهه بصريّ .

ولم يمنع العكبري ـ على بصريّته ـ من أن يوافق مذهب الكوفيين في بعض المسائل .

ولاغرابة في هذا؛ فهذا هو المنهج السائد في عصره، إذِ الغالب على نحاة ذلك العصر مذهب أهل البصرة مع الأخذ بما يرونه سديدا من أقوال الكوفيين وغيرهم .

وذلك مثلُ موافقته لهم في مسألة معنى اصطلاح الجرّ والخفض، حيث صحّح معنى الخفض الذي قال به الكوفيون، ولم يردّ قول البصريين فيها [٥] .

ومسألة إعمال المصدر عمل المصدر، فقد أجاز الإعمال كالكوفيين، والبصريون يمنعون

(١) انظر : مسألة "وزن عنتر " ص ٣١٢، واللباب ٢٦٧/٢ .
(٢) انظر : اللباب ١٧٧/١، والتبيان ٤٩١/١ .
(٣) انظر : مسألة (عمل اسم الفاعل الماضي) من البحث ص ١٧٥، واللباب ٤٣٧/١ .
(٤) اللباب ٤٣٧/١ .
(٥) انظر مسألة (اصطلاح الجر والخفض) من البحث ص ١٢٧، واللباب ٣٥٢/١ .

ذلك مطلقا [1] .

وفي مسألة نصب (حتى) الفعل بنفسها، فقد قال بقول الكوفيين بجواز نصبها الفعل بنفسها، والبصريون يرون الفعلَ منصوبا بـ (أنْ) مضمرة [2] .

(١) انظر : شرح الإيضاح ٢٨/١ .

(٢) انظر : مسألة (النصب بعد حتى) من البحث ص ٢٥٦ ، وشرح الإيضاح ١٢٩٦/٢ .

المبحث الثالث: مذهبه النحوي

لاشكّ أن العكبري بصريُّ المذهب، يقول بقولهم، ويحتجّ لهم، ويردّ أقوال غيرهم، وهذا أمر ظاهر ينصّ عليه بالعبارة ويدل عليه بالرأي والحجة، وهذا يتضح في أمور:

١- أنه ينعت البصريين بأصحابنا [١]، أو يذكر رأي الكوفيين، ثم يقول: وهذا عندنا خطأ [٢]، أو هذا عندنا غير جائز [٣]، أو ما أشبه ذلك، وهو يقصد بـ (أصحابنا، وعندنا) البصريين.

٢- أنّ مصطلحاته وتقسيماته بصرية، ولم يستعمل المصطلحات الكوفية إلا في أحيانٍ قليلةٍ جدا، كمصطلح النعت والنسق [٤] .

٣- ترجيحه للمذهب البصري، وتخطئته للمذهب الكوفي في أغلب المسائل، وجلّ الأبواب.

ومما يميّز العكبري أنه صاحب رأي لايردّد أقوال البصريين مكتفيا بها، بل تراه مرة يردّ على جمهور النحاة ويختار لنفسه قولاً غير قولهم [٥] .

ولا أدلّ على ذلك من أنه خالف قولا لسيبويه مشهوراً عنه، مع العلم أنّ العكبري نادرا ما يخالف سيبويه ويذهب عن قوله، وذلك كمسألة المفعول المطلق في قولهم (أبغضه كراهيةً) فقد جعله العكبري منصوبا بالفعل الذي قبله، أمّا مذهب سيبويه فهو منصوبٌ بفعل مقدر[٦].

ولا بدّ من القول بأنّ هناك من الباحثين من جعلَ العكبري ليس بصريّا، بل صنفه من النحاة البغداديين، ينحو نحوهم، وذلك لأنه على صلةٍ كبيرة بتراث أبي علي الفارسي وابن جني

(١) انظر : اللباب ٣١١/١ .
(٢) انظر : التبيان ٣٩٥/١ .
(٣) انظر مثلا : (مسألة حذف أحد مفعولي ظن اقتصارا واختصارا) من البحث ص١٠٦، واللباب ٢٥٣/١ .
(٤) التبيان ١٢٢٢/٢، واللباب ٤١٦/١ .
(٥) انظر : مسائل خلافية ص١١١ .
(٦) انظر : اللباب ٢٦٦/١ .

وشرح كتبهم، ولأجل أنه وافق طريقة البغداديين بالأخذ من مدرستي الكوفة والبصرة [1]، والحقّ عندي ابتداءً أنه ليس هناك مذهب بغدادي معلوم له رجالٌ وله أصول وقواعدُ وأقيسة، بل هي حِقبةٌ جاءت بعد عصر ازدهارٍ لمذهبي البصرة والكوفة عقِب القرن الثالث من علماءَ يدرسون المذهبين ويشرحونهما، ويأخذون الحقّ من هنا، والحقّ من هناك، ويقولون بالقول الأسدّ، ويطّرحون القول الذي لا يعضدُه سماع ولا قياس، وإن كان أكثر علماء تلك الحقبة ميالين إلى مذهب البصريين لأجل أنه أصحّ سماعاً وأقوى قياساً.

وهناك بعض الباحثين [2] من أبعد النّجعة قليلا، فنسب العكبري إلى مذهب الكوفيين، ولاشكّ أن هذا القول يُعوزه الدليل، ويفتقر إلى شاهدٍ صحيح، وصاحبُه لم يطلع على تراث العكبري اطلاعا ظاهرا، إذ كلُّ كتب أبي البقاء تشهد بأنه بصري صِرف، لا يقبلُ بغير المذهب البصري مذهبا.

(١) انظر : المدارس النحوية ص٢٧٩ .

(٢) انظر : نشأة النحو ص١٨٠ .

الفصلُ الخامس :

التقـويـم

- ويشتملُ على مبحثين :

. المبحث الأول: السّمات .

. المبحث الثاني: المآخــذ .

المبحث الأول: السمات

اتّسمت كتبُ العكبري بسماتٍ عدّة بوأته مكانة عالية في أنظار العلماء والنحاة في عصره وبعد عصره وقد نقل المتأخرون عنه كثيراً من كتبه، وأحالوا إلى كثيرٍ من أرائه وفوائده، وما نقلوا ذلك إلا لشيءٍ وجيهٍ سديد ذي بال.

ومن تلك السماتِ التي اتسمت بها آثار العكبري:

١- **حفظه لآراء العلماء،** ووفرةُ مصادره عنهم، ونقله لمذاهبهم وشواهدهم، وهذه السمة تعجُّ بها آثاره، وتضيق بها كتبه، وهي سمةٌ قلّ مَنْ يأخذ بها من النحاة، فقد حوتْ كتبه نقولاً كثيرة عن علماء فُقد تراثهم، ونصّ في بعض الأحيان على كتبهم، والذي يدلّ على اطلاعه لكتبِ العلماء، أنه أيضاً كان على اطلاع بيّن واسعٍ في باقي الفنون والعلوم، فله كتبٌ في الفقه والتفسير والحديث والفرائض والحساب وغيرها، حتى بلغت مصنفاته ستين كتابا [(١)] .

فهذه لاريب أنها سمةٌ تزود القارئ بما يشتهي من الآراء وتطلعه على مذاهب العلماء والمصنفين، وخاصةً ممن ليس كتاب، ويقلّ من يَنقل عنه، وهم كثير.

٢- **دقته الشديدة في عبارته النحوية :**

وخاصةً في التعريفات والحدود النحوية، فنجد العكبري أحيانا يأخذ على أبي علي مصنِّف الإيضاح في بعض المسائل، منها مسألة علةِ إعراب الأفعال المضارعة، حيث ذكر أبوعلي أنّ مضارعة الاسم للأفعال أوجب لها الإعراب الذي هو الرفعُ والنصب والجزم، وقد ردّ أبو البقاء بأن ذلك " تسامحٌ في العبارة وليس بالتحقيق .. " [(٢)] ثم بعدُ علّل لرده على أبي علي.

---

(١) انظر : طبقات النحاة واللغويين ص٣٢٩ .

(٢) شرح الإيضاح ١/١١١ .

وردّ على أبي عليّ أيضاً في حدّه للمبني، حيث حدّه أبوعلي بأنّ المبني " هو ألا يختلف الآخر باختلاف العامل "، واعترض أبو البقاء بأن هذا الحدّ يخص بعض المبنيات وليس كل مبنيّ. (١)

وردّ عليه في باب المجازاة أيضا، فقال أبوعلي " حرف الجزاء (إنْ) المكسورة الهمزة المخففة.."، فأخذ عليه العكبري قوله (المخففة)، ثم ذكر بأن لفظ (الخفيفة) أصلح منها، وعلّل لذلك. (٢)

وقد ردّ العكبري أيضا على ابن جني في بعض التعريفات والحدود، فابنُ جني مثلاً قد قال في باب الكلام : " الكلام ثلاثة أضرب "فردّ تعريفه بأن فيه تسامحاً، ثم قال " إذا كان الكلام عبارةً عن الجملة المفيدة لم يصحّ أن تجعله ثلاثة أضرب ... " (٣) .

٣- تفرُّدُه ببعض الآراء، وسبقه بها:

وتفرّد العكبري لبعض الآراء نادرٌ في كتبه، بقطع النظر عن صحة هذه الآراء أو ضعفها.

من ذلك قد ذكر في باب التحذير، عند قولهم (إيّاك والشرّ) تقدير النحاة لـ (الشرّ) بأنه منصوبٌ بفعل محذوف، والتقدير (واتقِ الشر، أو ابعدْ من الشرّ)، ثم ذكر رأيه بأنّ (الشرّ) إنما هو منصوب بفعل متعدٍّ لمفعولين، و (الشرّ) المفعول الثاني، أي (جنبْ نفسَك الشر) (٤)، ولا أعلم أحدًا من النحاة سبقه إلى هذا القول .

من ذلك أيضا رأيه بأنّ المحكي يُبنى كما لو سميتَه (يضربوا وضربن)، والمعلومُ أن الذي عليه النحاة أنّ حركة الإعراب ليست إعرابا ولا بناء. (٥)

(١) انظر : شرح الإيضاح ٦٩/١ .
(٢) انظر : شرح الإيضاح ١٦٨٩/٢ .
(٣) المتبع ١١٦/١ .
(٤) انظر : اللباب ٤٦٣/١ .
(٥) انظر : شرح الإيضاح ١٥٤٤/٢ .

٤- عنايته في آثاره النحوية ببعض العلوم الأخرى:

وهذه إن دلت فإنما تدلّ على موسوعيته وتفننه واطلاعه الجمّ على كثير من العلوم والمصنفات، فقد كان إمامًا في الفقه وله فيه مصنفاتٌ ظاهرة، ويظهر ذلك في بعض آثاره، فمن ذلك مثلاً في مسألة الاتساع والحذف التي ذكرها أبوعلي، حيث قال: " ومثلُ هذا في الاتساع والحذف قولهم في صريح الطلاق: (أنتِ واحدة)، وتقديره: أنت طلقةٌ واحدة " ثم عقب أبو البقاء على هذه المسألة، وذكر بأنّ أبا علي لا يريد بقوله (صريح الطلاق) ماقصد به الفقهاء؛ لأنّ صريح الطلاق لايفتقر عندهم إلى نيّة، وقولهم (أنتِ واحدة) لايقع به طلاقٌ إلا بنية [١] .

ومن اهتمامه بالحديث حيث خصّ كتابًا في إعرابه وحلّ غريبه، ولم يكتفِ بذلك، بل زاد بأن صار يذكرُ بعض الأحاديث في مصنفاته النحوية، ويحتجّ بها، وحكم على مسألة (إلى) التي لانتهاء الغاية، ومسألة أن الحدّ لا يدخل في المحدود ولا ينفيه [٢] .

وله اطّلاع واسع أيضا في علم العروض والقوافي، ودلّ عليه قوله: " الياء والواو بينهما تشابهٌ في المد والاعتلال، وكذلك حركاتهما الضمة والكسرة، بحيث يجوز وقوعهما في القصيدة الواحدة " [٣].

وذكر أيضا أنه إذا توالى اسمان في بيتين متتاليين أحدهما نكرة والآخر معرفة لم يُعدّ إيطاء[٤]، وإنما يعدّ كذلك إذا كان كلاهما نكرة أو كلامهما معرفة [٥] .

(١) انظر : شرح الإيضاح ٨٠٧/١ .
(٢) انظر : اللباب ٣٥٧/١ .
(٣) اللباب ٣٣٩/٢ .
(٤) الإيطاء من عيوب القافية، وهو أن تتكرر القافية في قصيدة واحدة مع اتفاق المعنى، فإن اختلف المعنى فليس بإيطاء. انظر: الإقناع ٨٢، ومختصر القوافي ص٣٢ .
(٥) انظر : اللباب ٢٠٧/١، ٤٩٠ .

٥- عنايتُه بوضع الحدود والمصطلحات النحوية:

لاريب أن العكبري معتنٍ كثيرا بوضع الحدود على أبواب النحو ومسائله، ويحفظ كثيرا من حدود العلماء لكثير من الأبواب، ولا أدلّ على ذلك من أنه اشترط لصحةِ الحدّ شروطاً ذكرها في مسألة علامات الاسم. (١)

ومن أدلة عنايته بها قوله في حدّ الحرف " هو ما دلّ على معنى في غيره فقط "(٢)، ثم ذكر بأن قولهم (مادلّ) أولى من قولهم (ماجاء) لأنّ الحدود النحوية دالةٌ على ذات المحدود بها، وقولهم (ماجاء) بيانُ العلة التي لأجلها جاء، وعلة الشيء غيره (٣) .

وأيضاً قوله: "وقد ذكرنا في أول الباب معنى الإعراب وحدَّه، ونحن نذكر في هذا الباب معنى البناء وحدّه ... " (٤) .

وغيرها، وهذا دليلٌ بيّن على اهتمامه بالحدّ وتعريفات الأبواب .

وهو . العكبري . مهتمٌّ أيضا بالمصطلح النحوي، فتجده يستعمل المصطلح الكوفي مع بصريّته كالنعتِ والنسق، وقد صحّح مصطلحاً للكوفيين وهو الخفض(٥)، سبق الإشارة إليه، وتناول بعض مصطلحات الكوفيين وفسّرها كمصطلح القطع الذي هو مقابل الحال عند البصريين (٦)، ومصطلح الخلاف الذي يقابل المنصوب بعد فاء السببية (٧).

---

(١) شرح الإيضاح ٣٢/١ .
(٢) اللباب ٥٠/١ .
(٣) انظر : اللباب ٥٠/١ .
(٤) انظر : اللباب ٧٤/٢ .
(٥) انظر : مسألة (اصطلاح الجر والخفض) من البحث ص ١٢٧، واللباب ٣٥٢/٢ .
(٦) انظر : اللباب ١٦٧/١، وشرح الإيضاح ٥٠٥/١ .
(٧) انظر : اللباب ٢٨٠/١، وشرح الإيضاح ١٦٥١/٢ .

المبحث الثاني: المآخذ

الذي يُنعم النظر في آثار العكبري ويقلّب فيه يجد أنّ المؤلف ـ رحمه الله ـ وقع في هفواتٍ بيّنة ومآخذ قد تكرّرت في كتبه.

ومن أبرز تلك المآخذ :

١- الوهم في نسبة الأقوال إلى أصحابها :

وقع العكبري في بعض الأوهام التي لا تخفى على المطلع على كتبه، وهي كثيرةٌ بالنسبة إلى غيره من النحاة والعلماء، وليست هذه الأوهام في كتابٍ واحد بل في جلّ كتبه، وهذا المأخذ من أعظم المآخذ التي يمكن أن يُؤخذ به على العكبري في آثاره، وهي ناتجة عن سببٍ غير خفيّ، وهو أنّه كان يُملي من حفظه؛ لأنه كان ضريرا، والرجلُ إذا أملى من حفظه، فغالبا ما يعرِضُ لحفظه الخطأ أو الخلط والاضطراب، وقد يكون المُمْلِي لا يُسمَع صوته أو عجلا في إملائه، أو يكون المملَى عليه ضعيفَ السمع، بخلاف من يُملي من كتاب، فإنّ هذه الأخطاء تكاد تنقطع، ويمكن أن تكون هذه الأوهام لأنّ العكبري بعد إملائه لا يَرجع إلى كتبه، فيصحّح بعضَ ما يقع فيها من خطأ وسهوٍ وخلط، بل يكون على إملائه الأول، كلّ هذا قد يكون سببا أوّليا في وقوع العكبري في هذه الأخطاء .

ومن بعض تلك الأوهامِ التي وقع بها العكبري في كتبه، نسبته إلى الجمهور بناءَ المضاف إلى ياء المتكلم في الأحوال الثلاثة [(١)]، والصحيح خلافُ ذلك، فالجمهور يرونه معربًا في جميعها، وقليلٌ من العلماء من يرى بناءه، ونُسب إلى ابن جني أنه ليس بمعربٍ ولا مبني [(٢)] .

وفي مسألة تصغير (اللّذون) جمع (الذي) تصغيره عند سيبويه (اللذيُّون) بضمّ الياء، وألف التصغير محذوفة كأنْ لم تكن، وقد نسب العكبري إلى المبرّد القول بتصغير (اللّذون) بـ (اللذيَّون)

(١) انظر : اللباب ٢/٩٥ .

(٢) انظر : شرح ابن يعيش ١/٣٤٩ .

بفتح الياء لتكونَ الفتحة دالةً على الألف المحذوفة كالمصطفَين والأعلَين. [١]

وبالرجوع إلى المقتضب نجدُ المبرد يذهب إلى قول سيبويه بضمّ الياء، وليس بفتحها، والقول المنسوب إليه هو قول الأخفش وقد رفضه صراحة في كتابه. [٢]

ومما أخطأ فيه العكبري نسبته إلى المبرّد أن المنادى العلم باقٍ على علميته، والصوابُ أنّ هذا قول ابن السراج. [٣]

وأيضاً وهمه في نسبة جواز وصف (اللهمّ) في النداء للمازني، والصحيح أنه قول المبرّد والزجاج. [٤]

وقد نسب إلى المبرّد أيضا القول بأنّ (حاشا) فعلٌ، والصّواب أنه يراها فعلا في موضع وحرفاً في موضع آخر، والعكبري ذكر المسألة بالإطلاق.

وأيضاً نسب إلى الأصمعي جواز قولهم (شتان مابين زيد وعمرو) [٥] ، والصحيح أن الأصمعي يمنعه ولا يجيزه. [٦]

٢- الوهم في نسبة بعض الأشعار إلى قائليها :

من ذلك نسبته قول الأخطل : [٧]

كأنه واضحُ الأقراب في لِقَحٍ أسمى بهنّ وعزته الأناصيلُ

(١) انظر : اللباب ١٧٥/٢ .
(٢) انظر : المقتضب ٢٩٠/٢ .
(٣) انظر : شرح الإيضاح ١١١٩/٢ .
(٤) انظر : شرح الإيضاح ١١٧٣/٢ .
(٥) انظر : اللباب ٤٥٧/١ .
(٦) انظر : مسألة (شتان) من البحث ص ٢٢٦ ، وشرح ابن يعيش ٢٣/٣ .
(٧) انظر : شرح الإيضاح ٧٥٠/١ .

حيث نسبه لذي الرمة، والصواب أنه للأخطل، وهو في ديوانه [١] .

ونسبته قول سحيم عبد بني الحسحاس : [٢]

فجال على وحشيّه، وتخالُه على ظهره سِبّا جديدا يمانيا

فقد نسبه إلى العبدي، والصوابُ أنه لسُحيم عبد بني الحسحاس، وهو في ديوانه [٣] .

٣- ترك نسبة قول مشهور إلى قائله :

ومن المآخذ على العكبري نسبةُ قولٍ من الأقوال لعالم معيّن، وإغفاله لمن سبقه إلى هذا القول، أو اشتُهر عنه .

فمن ذلك مسألة حروفِ العلة، فقد نَسَب العكبري للمازني [٤] أنّ هذه الحروف ناشئة عن إشباع الحركات، والإعراب يقع على ماقبلها، فإن هذا القول يُنسب إلى الزجاج أيضاً، وأغفل العكبري نسبته له [٥] .

ومن ذلك أيضًا مسألة (دخلتُ البيت) هل تتعدى بـ (في) أو بنفسها، فقد نسب العكبري [٦] .

حكم تعديتها لنفسها إلى الجرمي، وأغفل رأي الأخفش [٧] .

---

(١) ديوانه ص٥٨ .
(٢) انظر : شرح الإيضاح ٦٧٧/١ .
(٣) ديوانه ص٣٠ .
(٤) انظر : اللباب ٩٢/١ .
(٥) انظر : الهمع ٣٨/١ .
(٦) انظر : اللباب ٢٧٣/١ .
(٧) انظر : الهمع ٢٠٠/١ .

٤- ذكره مسائل لم يقلها أحدٌ من العلماء :

من ذلك نسبته إلى الكوفيين اصطلاحهم لنونِ الوقاية بـ (عماد)، وهذا ما لم يقله الكوفيون، ولم يذكره أحدٌ من العلماء عنهم [١] .

وأيضاً مسألة (حوّى) فقد ذكر العكبري أنّ المصدر فيها مذهبان، الأول: حِيْواء، والثاني: حِوّاء [٢]، وبالرجوع إلى المعاجم والقواميس نجد أنّ المذهب الأول (حِيْواء) لم يذكره أحدٌ من العلماء مصدراً عن (حوّى)، ولم تذكره المعاجم أيضًا التي فصّلت في مسألة (حوا).

٥- حكايته للإجماع في المسائل المختلف فيها:

كقوله عن (عسى) بأنها فعل باتفاق [٣]، وذلك غير صحيح، فإنّ هناك جملة من البصريين والكوفيين نُقل عنهم حرفيتها.

وقوله عن (كان) " لاخلاف أنها تعمل في المرفوع " [٤]، وهذا القول قولُ البصريين والفراء، وليس عن جميع النحويين، فبعض الكوفيين يذهب إلى أنه باقٍ على رفعه قبل دخولها .

٦- عدمُ إيفائه بوعده في ذكر بعض المسائل والأوجه :

وهذا غير قليل منه، وسببه ـ في رأيي ـ أن العكبري لا يكتبُ الكتاب بنفسه، وإنما يمليه ويكتبه غيره عنه، ولم يكن يراجع ما يكتب، أو يُعرض عليه لمراجعته.

فمن ذلك: ذكره لمسألة الدليل على فعلية (أفعل التعجب) من ثلاثة أوجه، ثم ذكر وجهين، ولم يذكر الثالث [٥] .

---

(١) انظر : اللباب ١/٤٨٣ .
(٢) انظر : اللباب ٢/٤٢٠ .
(٣) انظر : شرح الإيضاح ١/٤١٦ .
(٤) شرح الإيضاح ١/٥٠٤ .
(٥) انظر : اللباب ١/١٩٧ .

وكذلك مسألة الجزاء بـ (كيف) في قولهم (كيف تصنعُ أصنعُ)، وهذا المثال احتجّ به الكوفيون، ثم ذكر العكبري أنّ الجواب عن هذا المثال من وجهين، فذكر واحدا، وأغفل الآخر[1] .

ومن ذلك مسألة اختلاف النحاة في علة منع الجمع الذي لانظير له في الآحاد، ثم ذكر أنها على ثلاثة أقوال، ولم يذكر منها سوى قولين [2] .

ومسألة قولهم (مررتُ برجلٍ سواءٍ هو والعُدم)، ثم ذكر أنّ (سواء) تعمل في الضمير بلاخلاف، والجيّد ألا تعمل في الظاهر لما سنذكره في باب الصفة المشبهة باسم الفاعل [3] ، ثم لم نجد ذلك قد ذكره في موضعه .

(١) انظر : مسألة (الجزاء بكيف) من البحث ص ٢٨٣، واللباب ٦٣/٢ .

(٢) انظر : شرح الإيضاح ١٦٠٤/٢ .

(٣) انظر : شرح الإيضاح ٢٩٠/١ .

الخاتمة :

من أهمّ النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث :

١- عناية العُكبري عناية كبيرة في مسائل الخلاف عامة، ومسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين خاصة، وكتبُه تشهد بذلك .

٢- عدد المسائل الخلافية المدروسة سبع وسبعون مسألة، منها سبعون مسألة نحوية وسبع مسائلَ صرفية، وذلك في كتبه : (اللباب، والتبيان، والمتبع، وشرح الإيضاح، وإعراب الحديث النبوي) .

٣- عدد المسائل المدروسة مما ذكره أبوحيان في كتابه (تذكرة النحاة) أو السيوطي في كتابه (الأشباه والنظائر) نقلًا عن التبيين مما ليس في المطبوع ثمان وثلاثون مسألة، وهذا قريبًا من نصف المسائل المدروسة.

٤- كتابه اللباب هو أكثر كتبه ذكرًا لمسائل الخلاف بين الفريقين .

٥- دوران مسائل الخلاف في أكثر كتبه، فلا تكاد تجد مسألة خلافية إلا وقد ذكرها في أكثر من كتاب .

٦- كثرة تضعيف العكبري لمذهب الكوفيين، فقليلًا ما تجد قولًا لهم إلا ضعّفه أو أنكره أو ردّه أو أشذّه، فبصريته صِرفة، وهذا سمة ظاهرة في كتبه .

٧- لا يسمّي العكبري البصريين في ابتداء أكثر مسائل الخلاف والحجج، وذلك لأجل أنه بصري، أما الكوفيون فيسمّيهم.

٨- وقوع العكبري في أوهامٍ كثيرة في نسبة بعض الأقوال والمذاهب، وذلك لأنه يملي من حفظه.

٩- كثرة شواهد العكبري من القرآن والقراءات والحديث والشعر والأمثال، وهذا واضح في عامّة كتبه .

١٠- إكثاره من التعليل والقياس، وما كتابه اللباب إلا شاهد على ذلك، فهو مصدر ثَرٌّ للتعليل النحوي .

وأخيرًا، فهذه بعضُ النتائج التي ظهرت لي من خلال هذه الدراسة، وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به كاتبه وقارئه، وأن يجعله سببًا لرفعة الدرجة في الدنيا والآخرة، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربّ العالمين .

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

فهرس المراجع والمصادر

- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، لعبداللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق: الدكتور طارق الجنابي، علم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- **آراء ابن بري التصريفية**، جمعاً ودراسة، إعداد: الدكتور فراج بن ناصر الحمدي، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- **الإبدال**، لأبي الطيب عبدالواحد بن علي اللغوي الحلبي، حققه وشرحه ونشر حواشيه الأصلية وأكمل نواقصه: عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ط١، ١٣٧٩/١٩٦٠م.
- **الإبدال**، لأبي يوسف بن السكيت تقديم وتحقيق: الدكتور حسين محمد شرف، مراجعة: الأستاذ علي النجدي ناصف، مطبوعات مجمع اللغة العربية، القاهرة، (بدون ط)، ١٣٩٨هت/١٩٧٨م.
- **الإبدال والمعاقبة والنظائر**، للإمام أبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، حققه وقدم له وشرحه: عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، طبع بدار صادر، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر**، لابن القطاع الصقلي، تحقيق ودراسة: الدكتور أحمد محمد عبدالدايم، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٢، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
- **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**، المسمى: منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات، للعلامة أحمد بن محمد البنا، حققه وقدم له: الدكتور

شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- **أثر الأخفش في الكوفيين وتأثيرهم بهم**، للدكتور محمد بن عمار بن مسعود دريـن، مطبوعـات جامعـة الإمـام محمـد بـن سـعود الإسـلامية، الريـاض، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- **أخبـار مكـة ومـا جـاء فيهـا مـن الآثـار**، لأبي الوليـد محمـد بـن عبـدالله بـن أحمـد الأزرقـي، دراسـة وتحقيـق: الـدكتور عبـدالملك بـن عبـدالله بـن دهـيش، مكتبـة الأسدي، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- **أخبـار النحـويين البصـريين ومـراتبهم واخـذ بعضـهم عـن بعـض**، لأبي سـعيد الحسـن بـن عبـدالله السـيرافي، تحقيـق: الـدكتور محمـد إبـراهيم البنـا، دار الاعتصـام، القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- **أدب الكاتـب**، لأبي محمـد عبـدالله بـن مسـلم بـن قتيبـة، حققـه وعلـق حواشـيه ووضع فهارسه: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١. ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- **أدب الكاتب**، لأبي بكر محمد بن يحيى بن عبدالله الصولي، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١٤١٥،١هـ/١٩٩٤م.
- **الإدغام الكبير، للإمام أبي عمرو بن سعيد الداني**، تحقيق ودراسة، الدكتور عبدالرحمن حسن العارف، عالم الكتب، القاهرة ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- **ارتشـاف الضـرب مـن لسـان العـرب**، لأبي حيـان الأندلسـي، تحقيـق وشـرح ودراسـة: الـدكتور رجـب عثمـان محمـد، مراجعـة: الـدكتور رمضـان عبـدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- **الإرشـاد إلـى علـم الإعـراب**، للإمـام شمـس الـدين محمـد بـن أحمـد بعداللطيف القرشي الكيشي، تحقيق ودراسة: الدكتور عبدالله علي الحسيني البركاتي، والدكتور

محسن سالم العميري، منشورات معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.

- **الأزمنة والأمكنة**، لأبي على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، حيد آباد، الهند، (بدون ط)، ١٣٣٢هـ.
- **الأزهية في علم الحروف**، لعلي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، مطبوعات مج-مع اللغة العربية بدمشق، ط٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- **أساس البلاغة**، لأيي القاسم جار الله محمود بن أحمد الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري القرطبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.
- **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، لأبي الحسن علي بن محمد الجزري المشهور بابن الأثير- اعتنى بتصحيحه: عادل أحمد الرفاعي، دار إحياء لتراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- أسرار العربية، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، عنى بتحقيقه: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، (بدون ط، بدون ت).
- أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام، لمحمد بن حبيبي (ضمن نوادر المخطوطات).
- **الأسماء والأفعال والحروف (أبنية كتاب السيبويه)**، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: الدكتور أحمد راتب حموش، مطبوعات مجمع اللغة العربية

بدمشق، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

- **إشارة التعيين في تراجم النجاة واللغويين**، لعبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني، تحقيق: الدكتور عبدالمجيد دياب، مطبوعات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- **الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية**، لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق وتعليق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ /١٩٩٣م.
- **الأشباه والنظائر في النحو، للإمام جلال الدينالسيوطي**، تحقيق: الدكتور عبدالعال سالم مكرم/ مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م.
- **الاشتاق**، لأبي بكر محمد بنالحسن بن دريد، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، (بدون ت).
- **الإصابة في تمييز الصحابة**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشفاعي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ /١٩٩٢.
- **الإصباح في شرح الاقتراح**، للدكتور محمد فجال، دارالقلم، ردمشق، ط١١ ١٤٠٩هـ /١٩٨٩م.
- **إصلاح الخلل الواقع في جمل الزجاجي**، لعبدالله بن السيد البطليوسي، تحقيق وتعليق: الدكتور حمزة عبدالله النشرتي، دار المريخ، الرياض، ط١، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- **إصلاح المنطق**، لابن السكيت، شح وتحقيق: الأستاذ أحمد محمد شاكر، والأستاذ عبدالسلام محمد هارون،/ دار المعارف، القاهرة، ط٤، (بدون ت).

- **الأصمعيات**، لأبي سعيد عبدالملك بن قريب بن عبدالملك، تحقيق وشرح: أحمد حمد شاكر، وعبدالسلام محمد هارون، بيروت، ط٥، (بدون ت).
- **الأصول في النحو**، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي والبغدادي، تحقيق: الدكتور عبدالحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣،١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- **الأضداد**، لابن السكيت (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد).
- **الأضداد**، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق ودراسة: الدكتور محمد عبدالقادر أحمد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، (بدون ط)١٤١١هـ/١٩٩١م.
- **الأضداد**، لابن السكيت (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد).
- **الأضداد**، لأبي علي محمد بن المستنير (قطرب) عني بتحقيقه والتقدم له: الدكتور حنا حداد، دار العلوم، الرياض، ط١،١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
- **الأضداد**، لأبي محمد عبدالله بن محمد التوزي، دراسة وتحقيق: الأستاذ الدكتور محمد حسين آل ياسين، دار عمار. عماذ ط١، ١٤٣٠هـ /٢٠٠٩م.
- **الأضداد**، لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، (بدون ط)، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.
- **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**، لأبي عبدالله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه، عالم الكتب، بيروت، (بدون ط)، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.
- **إعراب الحديث النبوي**، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق: عبدالإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (بدون ط)، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
- **إعراب القراءات السبع وعللها**، لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه،

حققه وقده له: الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

- **إعراب القراءات الشواذ**، لأبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٧١هـ/١٩٩٦م.
- **إعراب القرآن**، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب ن، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- **الأعلام**، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٣، ١٩٩٧م.
- **الإعلام بوفيات الأعلام**، للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: مصطفى بن علي عوض، وربيع أبو بكر عبدالباقي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- **الأغاني**، لأبي الفرج الأصفهاني، مجموعة من الأساتذة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- **الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو**، لأبي البركات عبدالرحمن كمل الدين بن محمد الأنباري، قدم لهما وعني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني، دارا لفكر، دمشق، ط١، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.
- **الإغفال (وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج)**، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق وتعليق: الدكتور عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، (بدون ط) ١٤٢٤هـ /٢٠٠٣م.
- **الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح**، لأبي الحسين بن الطراوة السبئي المالقي، تقدم وتحقيق: الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، دار التراث، مكة

المكرمة، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

- **الأفعال**، لأبي عثمان سعيد بن محمد المعافري السرقسطي، تحقيق: الدكتور حسين محمد شرف، مؤسسة دار الشعب للصحافة والباعة والنشر، القاهرة، (بدون ط) ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- **إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق: الأستاذ هاشم طه شلال، مطبة المعارف، بغداد، (بدون ط بدون ت).
- **الاقتراح في علم أصول النحو**، للإمام جلال الدين محمد بن أبي بكر السيوطي، قدم له وضبطه وصححه: الدكتور أحمد سليم الحمصي، الدكتور أحمد محمد قاسم دار جروس برس، ط١، ١٩٨٨م.
- **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**، لأبي محمد عبدالله بن السيد البطليوسي، تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا، والدكتور حامد عبدالمجيد، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٢، ١٤٣١هـ /٢٠١٠م.
- **الإقليد شرح المفصل**، لتاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي، تحقيق ودراسة:الدكتور محمود أحمد على الدراويش، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٢٣هـ /٢٠٠٢م.
- **الإقناع في القراءات السبعة**، لبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الإنصاري ابن الباذش، حققه وقدم له: الدكتور عبدالمجيد قطامش، مطبوعات معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، ط٢، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- **إكمال الإعلام بتثليث الكلام**، لابن مالك الجياني، تحقيق: الدكتور سعد بن حماد الآمدي، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١،

١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

- **الإمالة في القراءات واللهجات**، للدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة، ط٢، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
- **أمالي الزجاجي**، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- **أمالي السهيلي**، لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله الأندلسي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، القاهرة، (بدون ط) ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.
- **أمالي ابن الشجري**، هبة الله بن علي بن حمزة الحسني العلوي، تحقيق ودراسة: الدكتور محمود الطناجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- **أمالي القالي**، لأبي علي بن إسماعيل القالي البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- **أمالي المرتضى** (غرر الفوائد ودرر القلائد)، للشريف المرتضى بن الحسينالعلوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت،ط١٤٢٥،١هـ/٢٠٠٤م.
- **أمالي المرزوقي**، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، تحقيق: الدكتور يحيى وأحمد الزين، مكتبة دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١٩٩٥،١م.
- **الإمتاع والمؤانسة**، لأبي حيان التوحيدي، صححه وضبطه وشرح غريبه: أحمد أمين وأحمد الزين، مكتبة دار الحياة،بيروت، (بدون ط، بدون ت).
- **أمثال العرب**، للمفضل بن محمد الضبي، قدم له وعلق عليه: الدكتور إحسان عباس، دار الراشد العربي، بيروت، ط١٤٠١،١هـ١٩٨١هـ.
- **أمية بن أبي الصلت** (حياته وشعره)، دراسة وتحقيق: بهجة عبدالغفور الحديث،

مطبوعات وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية، مطبعة العاني، بغداد (بدون ط)، ١٩٧٥م.

- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، للوزير أبي الحسن على بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الثقافة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- **الانتخاب في شرح أدب الكاتب**، لأبي جعفر أحمد بن داود بن يوسف بن هشام الجذامي، دراسة وتحقيق: الدكتورة سعدية بو خريط، والدكتورة أمينة بالعربي، ار حزم بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
- **الانتصار لسيبويه على المبرد**، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد بالتميمي، دراسة وتحقيق: الدكتور زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط١٤١٦،١هـ/١٩٩٦م.
- **الأنساب**، لأبي سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور التميم السمعاني، تحقيق: عبدالله عمر البارودي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- **أنساب الأشراف**، لأحمد بن يحيى المعروف بالبلاذري، تحقيق: الدمتور محمد حميد الله، دار المعارف،القاهرة، ط٣، ١٩٨٧م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف ببين النحويين البصريين والكوفيين**، لأبي البركات عبدالرحمن الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، للشيخ: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر، (بدون ط، بدون ت).
- **أوضح المسالك إلى ألفية بان مالك**، للإمام أبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف الأنصاري، ومعه كتاب: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محي الدين عبدالحميد، المكتبةا لعصرية، بيروت، (بدو ط، بدون ت).

- **إيضاح شواهد الإيضاح**، لأبي الحسن بن عبدالله القيسي، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
- **الإيضاح العضدي**، لأبي علي الفارسي، حققه وقدم له: الدكتور حسن شاذلي فرهودي، مطبعة دار التأليف، ط١٣٨٩،١هـ/١٩٦٩م.
- **الإيضاح في شرح المفصل**، للشيخ أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي، تحقيق وتقديم: الدكتور موسى بناي العليلي، منشورات وزارة الأوقاف بالجمهورية العراقية، (بدون ط، بدون ت).
- **الإيضاح في علل النحو**، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: الدكتور ماز المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٥، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- **البداية والنهاية**، لأبي الفداء ابن كثير، تحقيق: الدكتور أحمد عبدالوهاب فتيح، دار الحديث، القاهرة، ط٦، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- **البرصان والعرجان والعميان والحولان**، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- **البرهان في علوم القرآن**، لأبي عبدالله محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، (بدون ط)، ١٣٩١٤هـ.
- **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد الأشبيلي، تحقيق ودراسة: الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط١٤٠٧،١هـ/١٩٨٦م.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي،

تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٩هـ /١٩٧٩م.

- **بلاد العرب**، للحسن بن عبدالله الأصفهاني، تحقيق: الأستاذ حمد الجاسر، والدكتور صالح العلي، منشورات دار اليمامة، الرياض، (بدون ط، بدون ت).
- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، حققه: محمد المصري، منشورات مركز المخطوطات والتراث، ط١٤٠٧،١هـ/١٩٨٧م.
- **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث**، لأبي البركات بن الأنباري، حققه وقدم له وعلق عليه: الدكتور رمضان بن عبدالتواب، مطبعة دار الكتب الوثائق القومية، القاهرة، (ب\ون ط)/ ١٤٣٠هـ /٢٠٠٩م.
- **البيان في غريب إعراب القرآن**، لأبي البركات بن الانباري، تحقيق: الدكتور طه عبدالحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية للكتاب، ط١٤٠٠،١هـ/١٩٨٠م.
- **البيان والتبيين**، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق وشرح: الأستاذ عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (بدون ط)، ٢٠٠٣م.
- **تأويل مشكل القرآن**، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار الحديث، القاهرة، (بدون ط)، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- **تاج العروس من جواهر القاموس**، للسيد محمد مرتضى بن محمد الزبيدي، اعتني به ووضع حواشيه: الدكتور عبدالمنعم خليل إبراهيم والأستاذ كريم سيد محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م.
- **التاج المكلل من جواهر مآثر الآخر والأول**، لمحمد صديق حسن خان

القنوجي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١٤٢٨،١هـ/٢٠٠٧م.

- **تاريخ الأدب العربي**، كارل بروكلمان، (القسم الأول) نقله إلى العربية: الدكتور عبدالحليم النجار، الهيئة بالمصرية العامة للكتاب، مصر، (بدون ط)، ١٩٩٣م.
- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: الدكتور عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت،ط١٤٠٧،١هـ/١٩٨٧م.
- **تاريخ مدينة دمشق**، لأبي القاسم على بن الحسن بن هبة الله الشافعي المعروف بابن عساكر، دراسة وتحقيق: عمر بن غرامة العموري، دار الفكر، بيروت، ط١٤١٨،١هـ/١٩٩٧م.
- **تاريخ مدينة السلام**، (وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها)، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، حققه وضبط نصه: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- **البصرة والتذكرة**، لأبي محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق: الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين، منشورات مركز البحث العلمي بجاعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- **التبيان في إعراب القرآن**، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، لأبي البقاء العكبري، تحقيق ودراسة: الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١٤٢١،١هـ/٢٠٠٠م.

- **التتمة في التصريف**، لأبي عبدالله محمد بن أبي الوفاء الموصلي المعروف بابن القبيصي، تحقيق ودراسة: الدكتور محسن سالم العميري، مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي، ط١٤١٤،١هـ/١٩٩٣م.
- **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان**، لابن مكي الصقلي، تحقيق: الدكتور عبدالعزيز مطر، لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، (بدون ط)، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- **تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب**، للأعلم الشنتمري، حققه وعلق عليه: زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٤١٥،٢هـ/١٩٩٤م.
- تخريج **الأحاديث الضعاف من سنن الدراقطني**، لعبدالله بن يحيى بن أبي بكر الغساني، تحقيق: أشرف عبدالمقصود عبدالرحيم، دار عالم الكتب، الرياض، ط١، ١٤١١هـ.
- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، لجمال الدين أبي محمد عبدالله٨ بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق: الدكتور عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١٤٠٦،١هـ/١٩٨٦م.
- **تذكرة الحفاظ**، للإمام أبي عبدالله شمس الدين محمد الذهبي، تصحيح: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.(بدون ت).
- **التذكرة الحمدونية**، لمحمد بن الحسن بن محمد بن علي بن حمدون، تحقيق: إحسان عباس وبكر عباس، دار صادر، بيروت، ط١٩٩٦،١م.
- **التذكرة السعدية في الأشعار العربية**، لمحمد بن عبدالرحمن بن عبدالمجيد العبيدي،تحقيق: عبدالله الجبوري، منشورات المجمع العلمي العراقي، مطابع

النعمان، النجف، ط١٣٩١،١هـ/١٩٧٢م.

- **التذكرة الفخرية**، للصاحب بهاء الدين المنشي الإربلي، تحقيق: الدكتور نوري حمودي القيسي، والدكتور حاتم صالح الضامن، مطبوعات المجمع العلمي العراقي،، (بدون ط). ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، لأبي حيان الأندلسي، حققه: الأستاذ الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١٤٢٠،١هـ/٢٠٠٠م.
- **ترشيح العلل في شرح الجمل**، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، إعداد: عادل محسن سالم العميري، مطبوعات معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، ط١٤١٩،١هـ/١٩٩٨م.
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، لابن مالك، حققه وقده له: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، (بدون ط)، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
- **التصريح بمضمون التوضيح**، لخالد زين الدين بن عبدالله الأزهري، تحقيق: الدكتور عبدالفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط١٤١٣،١هـ/١٩٩٢م.
- **التعريفات**، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، حققه: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمري الدماميني، تحقيق: الدكتور محمد بن عبدالرحمن المفدي، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- **التعليقة على كتاب سيبويه**، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، تحقيق وتعليق: الدكتور عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة،

ط١٤١٠،١هـ/١٩٩٠م.

- **تفسير البحر المحيط**، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، وآخرين، دار الكتب العملية، بيروت، ط١٤١٣،١هـ/١٩٩٣م.
- **تفسير رسالة أدب الكتاب**، لأبي القاسم عبدالرحمن الزجاجي، حققه وعلق عليه: دكتور عبدالفتاح سليم، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- **تفسير الطبري** (المسمى: جامع البيان في تأويل القرآن) لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- **تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الابنية**، لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني، تحقيق ودراسة، الدكتور محسن العميري، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ط١، ١٣١٣هـ/١٩٩٣م.
- **تفسير القرآن العظيم**، للإمام عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، دار الحديث، القاهرة، ط٦، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- **التكملة**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، نشر جامعة الرياض، ط١، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- **التكملة**، لأبي على الفارسي، تحقيق دراسة: الدكتور كاظم بحر المرجاني، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- **التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري**، لأبي الفتح عثمان بن جني، حققه، وقدم له: أحمد ناجي القيسي، وخديجة الحديثي، وأحمد مطلوب، وراجعه: الدكتور مصطفى جواد، كطبعة العاني، بغداد،

ط١٣٨١،١هـ/١٩٦٢م.

- **التمثيل والمحاضرة**، لأبي منصور عبدالملك بن محمد الثعالبي، تحقيق: عبدالفتاح محمد الحلو،الدار العربية للكتاب، القاهرة، ط١٩٨٣،٢م.
- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق: الدكتور علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، ط١٤٢٨،١هـ/٢٠٠٧م.
- **التنبيه على أوهام أبي علي في أبماليه**، للإمام أبي عبيد عبدالله بن عبدالعزيز البكري، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- **التنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، لأبي الفتح عثمان ابن جني، حققه: الدكتور حسن محمود هنداوي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ط١٤٣٠،١هـ/٢٠٠٩م.
- **التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح**، تحقيق: عبدالحليم الطحاوي، نشر مجمع اللغة العربية، بالقاهرة، ط١، ١٩٨١هـ.
- **تهذيب الأسماء واللغات**، لأبي زكريا محي الدين بن شرف النووي، صححه وخرج أحاديثه: عادل مرشد، وعامر الغضبان، دار الرسالة العالمية، دمشق، ط١٤٣٠،١هـ/٢٠٠٩م.
- **تهذيب إصلاح المنطق**، للخطيب التبريزي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيبروت، ط١، ١٤٠٣هـ /١٩٨٣م.
- **تهذيب التهذيب**، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار الفكر، بيروت، ط١٤٠٤،١هـ/١٩٨٤م.
- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزني،

حققه وضبط نصه وعلق عليه: الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

- **تهذيب اللغة**، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- **توجيه اللمع**، للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: الدكتور فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، للمرادي المعروف بابن أم قاسم، شرح وتحقيق: الأستاذ الدكتور عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- **التوطئة**، لأبي علي الشلوبيني، دراسة وتحقيق: الدكتور يوسف أحمد المطوع، مطابع سجل العرب، القاهر، ط٢، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- **التيسير في القراءات السبع**، للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، عني بتصحيحه: أوتو يرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- **ثلاثة كتب في الأضداد**، نشرها: الدكتور أوغست هفنر، دارالكتب العلمية، بيروت، (بدون ط، بدوتت).
- **ثمار القلوي في المضاف والمنسوب**، لأبي منصور عبدالملك بن محمد الثعالبي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، (بدون ط)، ١٣٨٤هـ/١٩٦٥م.
- **الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)**، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، راجعه وضبطه وعلق عليه: الدكتور محمد إبراهيم الحفناوي، خرج أحاديثه: الدكتور محمود حامد عثمان، دار الحديث، القاهرة، (بدون ط)،

١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

- **جامع البيان في القراءات السبع**، للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، مجموعة رسائل علمية قامت بتدقيقها وتهيئتها للطباعة مجموعة بحوث الكتاب والسنة بجامعة الشارقة، مطبوعات جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- **الجامع الصحيح (سن الترمذي)**، لأبي عيسى محمد بن عيسى السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (بدون ط، بدون ت).
- **جمال القراء وكمال الإقراء**، لعلم الدين السخاوي، تحقيق: الدكتور على حسين البواب، مكتبة التراث، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
- **الجمل في النحو، المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي**، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- **الجمل في النحو**، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، حققه وقدم له: الدكتور على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- **جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام**، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، حققه وعلق عليه: محمد على الهاشمي، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٣٩٩هـ.
- **جمهرة الأمثال**، للأديب أبي هلال العسكري، حققه وعلق حواشيه ووضع فهارسه: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبدالمجيد قطامش، دار الجيل، بيروت، ط٢، (بدون ت).

- **جمهرة أنساب العرب**، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، تحقيق وتعليق: عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٦، ١٩٩٩م.
- **جمهرة اللغة**، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد حققه وقدم له: الدكتور رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- **الجنى الداني في حروف المعاني**، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب**، لعلاء الدين الإربلي، شرح وتحقيق: حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، (بدون ط)، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب**، ملتزم الطبع والنشر عبدالحميد أحمد حنفي مصر، (بدون ط، بدون ت).
- **حاشية الشهاب المسماة** (عناية القاضي وكفاية الراضي)، للقاضي شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي، على تفسير البيضاوي، ضبطه وخرج أحاديثه: الشيخ عبدالرازق المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- حاشية **على شرح بانت سعادة لابن هشام**، لعبدالقادر بن عمر البغدادي، تحقيق: نظيف محرم خواجه، جمعية المستشرقين الألمانية، بيروت، (بدون ط)، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- حاشية محمد الأمير على مغني اللبيب، مطبعة فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة (بدون ط، بدون ت).

- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، لعلي بن محمد بن حبيب الماوردي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبدالموجود دار الكتب العلمية، بيروت، ط١٤١٩،١هـ/١٩٩٩م.
- الحجة في القراءات السبع، للإمام ابن خالويه، تحقيق وشرح: الدكتور عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- حجة القراءات، للإمام أبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط٥، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- الجة للقراء السبعة، لأبي على الحسن بن عبدالغفار الفارسي، حققه: بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، راجعه ودققه: عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤-١٤١٩هـ/١٩٨٤-١٩٩٩م.
- الحديث النبوي في النحو العربي، للدكتور محمود فجال، أشواء السلف، الرياض، ط٢، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- حروف المعاني، صنفه: أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، حققه وقدم له: الدكتور على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- حروف الممدود والمقصور، لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- الحلل في شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطليوسي، دراسة وتحقيق: الدكتور مصطفى إمام، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٧٩م.
- الحلية فيما لكل من تصريف وبنية، ليوسف بن محمد بن عنترة، تحقيق: الدكتور مصطفى بن حكزة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون بالإسلامية، المغرب، ط١، ٢٠٠٥م.

- الحماسة، لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي، تحقيق: الدكتور عبدالله بن عبدالرحيم عسيلان، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- الحماسة البصرية، لصدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري، احقيق وشرح ودراسة: الدكتور عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- الحيوان، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٣٨٨هـ/١٩٦٩م.
- خزانة بالأدب ولب لباب لسان العرب، لعبدالقادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: الأستاذ عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، (بدون ط، بدون ت).
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للشيخ محمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، (بدون ط بدون ت).
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للإمام شهاب الدين أبي العباس بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق ودراسة: الشيخ على محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- درة الغواص في أوهام الخواص، لأبي محمد بن القاسم بن علي الحريري، دراسة وتحقيق: الدكتور الشريف عبدالله بن علي الحسيني، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٧هـ /١٩٩٦م.

- الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة، للإمام حمزة بن الحسن الأصبهاني، حققه وقدم له: عبدالمجيد قطاش، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ٢٠٠٧م.
- الدرر الكامنة في أعيام المائلة الثامنة، للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجرالعسقلاني، ضبطه وصححه: الشيخ عبدالوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ*١٩٩٧م.
- دروس التصريف، لمحمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (بدون ط) ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- دقائق التصريف، للقاسم بن محمد سعيد المؤدب، تحقيق: الدكتور أحمد ناجي القيسي، والدكتور حاتم الضامن، والدكتور حسن تورال، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، (بدون ط)، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- ديوان أحيحة بن الجلاح الأوسي الجاهلي، دراسة وجمع وتحقيق: الدكتور حسن محمد باجودة، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، (بدون ط) ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- ديون الأخطل، (شعر الأخطل) بصنعة السكري)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الأصمعي، حلب، (بدون ط)، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد الحسن السكري، تحقيق: محمد حسين آل ياسين دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.
- ديوان الأسود بن يعفر، صنعة: نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والأعلام في الجمهورية العراقية، ط١، (بدون ت).
- ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)، شرح وتعليق: الدكتور محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، (بدون ط)، ١٩٥٠م.
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح: الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر،

بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، عني بتحقيقه: الدكتور عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، دمشق ط٢، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- ديوان تأبط شرا وأخباره، جمع وتحقيق وشرح: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة،ط٢٠٠٦،٤م.
- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: الدكتور سيد حنفي حسنين، مراجعة: حسن كامل الصيرفي، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ط١، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
- ديوان حميد بن ثور الهلال، صنعة: الاستاذ عبدالعزيز الميمني، دارا لكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- ديوان دريد بن الصمة، تحقيق: الدكتور عمر عبدالرسول، دار المعارف، القاهرة، (بدون ط)، ١٩٨٥م.
- ديوان دعبل بن علي الخزاعي، جمعه وحققه: الدكتور محمد يوسف نجم، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٦٢م.
- ديوان ذي الإصبع العدواني (حرثان بن محرث)، جمعه وحقق: عبدالوهاب محمد علي، ومحمد نايف الدليمي، ساعدت وزارة الإعلام العرقية على نشره، الموصل، (بدون ط)، ١٩٧٣م.
- ديوان ذي الرمة بشرح الخطيب التبريزي، كتب مقدمته وهوامشه وفهارسه، مجيد طراد، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- ديوان ذي الرمة غيلان بن عقبة العدوي، بشرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم

الباهلي صاحب الأصمعي، رواية الإمام أبي العباس ثعلب، حققه وقدم له: الدكتور عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

- ديوان الراعيالنميري، جمعه وحققه: راينهرت فايبرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، (بدون ط)، ١٤٠١هـ/١٩٨٠م.
- ديوان رؤبة بن العجاج، اعتني بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، (ضمن مجموع أشعار العرب)، دار ابن قتيبة، الكويت (بدون ط، بدون ت).
- ديوان سلامة بن جندل، صنعة محمد بن الحسن الأحول، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- ديوان شعر حاتم بن عبدالله الطائي وأخباره، صنعة: يحيى بن مدركك الطائي، رواية هشام بن محمد الكلبي، دراسة وتحقيق: الدكتور عادل سليمان جمال، مطبعة المدني، القاهرة، ط١،١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- ديوان شعر الحادرة، إملاء أبي عبدالله محمد بن العباس اليزيدي عن الأصمعي، حققه وعلق عليه: الدكتور ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، ط٢،١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- ديوان شعر المثقب العبدي، عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه: حسن كامل الصيرفي، منشورات معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ط٢، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف،القاهرة، (بدون ط)، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.
- ديوان الشنفري، (ضمن الطرائف الأدبية).

- ديوان طرفة بن العبد، بشرح الاعلم الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (بدون ط)، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- ديوان عباس بن مرداس، جمع وتحقيق:الدكتور يحيى الجبوري، نشر مديرية الثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، بغداد، (بدون ط)، ١٩٦٨م.
- ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق: الدكتور حسين نصار، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٣٧٧هـ/١٣٥٧م.
- ديوان العجاج،رواية عبدالملك بن قريب الأصمعي وشرحه، عنى بتحقيقه: الدكتور عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، (بدون ط)، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- ديوان العجاج، رواية عبدالملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق: الدكتور عبدالحفيظ السطلي، توزيع مكتبة أطلس، دمشق، ط١، ١٩٧١م.
- ديوان عدي بن زيد العبادي، حققه وجمعه: محمد جبار المعيبد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد ببغداد، (بدون ط)، ١٩٦٥م.
- ديوان علقمة بن عبدة الفحل، تحقيق: لطفي الصقال ودرية الخطيب، راجعه: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الكتاب العربي، حلب، ط١، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
- ديوان القتال الكلابي، حققه وقدم له: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، (بدون ط)، ١٣٨١هـ/١٩٦١م.
- ديوان القطامي، تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي، والدكتور أحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، (دون ط)، ١٣٧٩هـ/١٩٦٠م.
- ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه: الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة،بيروت، ط١٣٩١،١هـ/١٩٧١م.

- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، حققه وقدم له: الدكتور إحسان عباس، نشر وزارة الإرشاد والأنباء بالكويت، ط١، ١٩٦٢م.
- ديوان أمرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعراف، القاهرة، ط٥، (بدون ط).
- ديوان المفضليات، مع شرح وافر لأبي محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، تحقيق: كارلوس يعقوب لايل، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، (بدون ط)، ١٩٢٠م.
- ديوان ابن مقبل، عني بتحقيقه: الدكتور عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، (بدون ط)، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- ديوان النابغة الذبياني، صنعة ابن السكيت، تحقيق: الدكتور شكري فيصل، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرف، القاهرة، ط٣، ١٩٩٠م.
- ديوان أبي النجم العجلي (الفضل بن قدامة)، جمعة وشرحه وحققه،: الدكتور محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (بدون ط)، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
- ديوان يزيد بن مفرغ الحميري، جمعه وحققه: الدكتور عبد القدوس ابو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٤٠٢،٢/١٩٨٢.
- ذيل التاريخ بغداد، لأبي عبد الله محمد بن محمود المعروف بابن النجار البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت (بدون ط، بدون تاريخ).
- ذيل على طبقات الحنابلة، للحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، حققه وقدمه

له وعلق عليه: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.

- رسالة الصاهل والشاحج، لأبي العلا المعري، تحقيق: الدكتور عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤.
- وصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١٤٠٥،١هـ/١٩٨٥.
- الرعاية لتجويد القفراءة وتحقيق لفظ التلاوة، للإمام أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: الدكتور أحمد حسن فرحات، دار عمار، الأردن، ط١٤٠٤،٢هـ/١٩٨٤.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد القاسم الأنباري، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، اعتنى به، عز الدين البدوي النجار، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ،١٩٩٢م.
- زاهر لآدب وثمر الألباب، لأبي غسحاق إبراهيم بن علي الحصري القيرواني، ضبطه وشرحه وعلق عليه: الأستاذ الدكتور يوسف علي طويل دار الكتب العلمية، بيروت، ط١٤١٧،١هـ /١٩٩٧م.
- الزهرة، لأبي بكر محمد بن داود الأصبهاني، حققه وقدم له وعلق عليه: الدكتور إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن ط١٤٠٦،٢هـ/١٩٨٥م.
- السبعة في القراءات، لابن ماجد، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة،ط١٩٨٠،٢م.
- سرح العيون في شرح الرسالة ابن زيدون، لجمال الدين نباتة المصري تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، بدون ط، ١٤١٩/١٩٨٨.

- سر صناعة الإراب، لأبي الفتح العثماني بن جني وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣/١٩٩٣م.
- سفر السعادة وسفير الإفادة، للإمام علم الدين أبي الحسين علي بن محمد السخاوي، حققه وعلق عليه: الدكتور محمد أحمد الدالي، وقدم له: الدكتور شاكر الفحام، دار صادر، بيروت،(بدون ط)، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة واثرها السيئ في الأمة، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١٤٠٨،١-١٤٢٥هـ.
- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، للوزير أبي عبيد البكري، نسخة وصححه ونفتحه وحقق ما فيه/: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت،(بدون ط، بدون ت)
- سنن الدارقطني، لعلي بن عمر أبو الحسن الدارقطني،تحقيق: السيد عبدالله هاشم يماني المدني، دار المعرفة، بيروت (بدون ط)، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م.
- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني الأزدي، تحقيق: محمد محي الدين عبد المجيد، دار الفكر، بيروت، (بدون ط، بدون ت)
- السنن الكبرى، للإمام أبي بكر أحمد الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢٠٠٣،١٤٢٤،٣م.
- سنن ابن ماجة، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزيوني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، (بدون ط، بدون ت).
- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهني، أشرف على تحقيقه وخرج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٤٢٢،١١هـ/٢٠٠١م.

- شذا العرف في فن الصرف، للاستاذ الشيخ احمد بن أحمد الحملاوي، شرحه وحققه: الدكتور ناجي عبد العال حجازي، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي الدمشقي، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، دار بن كثير، دار دمشق، ط١٤٠٦،١هـ/١٩٨٦م.
- شرح لابن سبيويه، لأبي محمد سعيد بن المبارك بن علي بن الدهان النحوي، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الرياض،ط ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد سعيد بن المبارك بن علي بن الدهان النحوي، تحقيق: الدكتور حسن الشاذلي فردهود، دار العلوم، الرياض ،ط١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي، تحقيق: الدكتور ياسين محمد السواس، دار المتحدة، دمشق،ط١، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، حققه: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١٤٠٧،٢هـ/١٩٨٨م.
- شرح اختيارات المفضل، للخطيب التبريزي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- شرح الأشعار الستة الجاهلية، للوزير أبي بكر عاصم بن ايوب البطليوسي، تحقيق: ناصيف سليمان عواد، ولطفي التومي، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت،

ط١، ٢٠٠٨م.

- شرح أشعار الهذليين، لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، حققه: عبد الستار أحمد فراج، راجعه: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة، (بدون ط، بدون ت).
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك،حققه وشرح شواهده: الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد عبدالحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، (بدون ط، بدون ت).
- شرح ألفية ابن مالك، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين، والمعروف بابن الناظم، حققه وضبطه وشروح شواهده: الدكتور، عبد الحميد دار الجيل، بيروت، (بدون ط، بدون ت).
- شرح التصريف، لعمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق: الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١٤١٩،١هـ / ١٩٩٩م.
- شرح التعريف بضروري التصريف، لابن إياز، تحقيق وشرح ودراسة: الدكتور هادي نهر، والدكتور هلال ناجي المحامي، دار الفكر، الأردن، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن محمد علي بن خروف الإشبيلي، تحقيق ودراسة: الدكتورة سلوى محمد عرب، مطبوعات معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، ط١، ١٤١٩هـ.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، (بدون ط، بدون ت).
- شرح الحدود النحوية، لجمال الدين ين عبد الله بن أحمد الفاكهي، دار دراسة

وتحقيق: الدكتور بن صالح حسين العايد، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ط١، ١٤١٩هـ.

- شرح حماسة أبي تمام، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم النتمري، تحقيق، وتعليق: الدكتور على المفضل حمودان، مطبوعات مركز جمعة الماجد بدبي، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- شرح ديوان الحماسة، لأبي زكريا يحي بن علي التبريزي، عالم الكتب، بيروت، (بدون ط، بدون ت).
- شرح ديوان الحماسة، لأبي علي أحمد بن الحسن المرزوقي، نشره: احمد أمين، وعبد السلام هارون، دار الجبل، بيروت، ط١ ١٤١١،١هـ/١٩٩١م.
- شرح ديوان حماسة أبي تمام، المسوب لأبي العلاء المعري، دراسة وتحقيق: الدكتور حسين محمد نقشة، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي، لمحمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ط١، ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.
- شرح ديوان الفروق، عني بجمعه والتعليق عليه: عبد الله البصاوي، مطبعة الصاوي، (بدون ط)، ١٣٥٤هـ / ١٩٣٦م.
- شرح الرضي على الكفاية، صححه وعلق عليه: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، مطابع الشروق، بيروت، بدون ط، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- شرح شواهد الإيضاح، لعبد الله بن بري، تقديم وتحقيق: الدكتور عيد مصطفى درويش، مطوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (بدون ط، بدون ت) .
- شرح شافيه ابن الحاجب للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق الأستاذ: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار

الكتب العلمية، بيروت، (بدون ط)، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

- **شرح الشواهد الإيضاح**،لعبد الله الله بن بري، تقديم وتحقيق: الدكتور عيد مصطفى درويش، مطبوعات مجمع اللغة العربي، القاهرة، (بدون ط) ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- **شرح شواهد شرح الشافية** لعبد القادر البغدادي، مطبوع مع شرح الشافعية للرضي).
- **شرح الشواهد المغني**، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، أشرف على تصحيحه: أحمد ظافر كوجان، دار مكتبة الحياة، بدون ط، بدون ت).
- **شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك**، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، بدون ط، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.
- **شرح علي ألفية ابن مالك**، ومعه كتاب منحةالجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، (بدون ط، بدون ن).
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد الدين عبد الحميد،دار الفكر، بيروت (بدون ط)، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، لجمال الدين محمد، مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري،مطبعة بغداد، (بدون ط)، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.
- **شرح العيون كتابة سيبويه**، لبي نصر هارون بن موسى بن صالح القرطبي، دارسة وتحقيق: الدكتور عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤.

- **شرح الفصيح**، المنسوب إلى أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق ودراسة: الدكتور إبراهيم بن عبد الله الغامدي، مطبوعات معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، ط١، ١٤١٧هـ.
- **شرح القصائد التسع المشهورات**، صبغة أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: أحمد خطاب، دار الرحية للطباعة، بغداد (بدون ط)، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- **شرح القصائد السبع الطول الجاهليات**، لأبي بكر محمد بن لقاسم الأنباري، تحقيق وتعليق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف: (بدون ط)، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.
- **شرح القصائد العشر**، صنعه الخطيب التبريزي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الأصمعي، حلب، ط٢، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.
- **شرح قطر الندى وبل ويل الصدى**، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، ومعه كتاب سبيل الهدي بتحقيق شرح قطر الندى، لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار الأقصى، القاهرة، (بدون ط، بدون ت).
- **شرح الكفاية الشافية**، لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: الدكتور عبد المنعم هريدي، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- **شرح كتاب سيبويه**، لأبي الحسن الرماني (قسم الصرف)، تحقيق: الدكتور المتولى رمضان أحمد الدميري، مطبعة التضامن، مصر، بدون ط، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- **شرح كتاب سيبويه**، لأبي سعيد السيرافي (الجزء الثاني)، حققه وعلق عليه: الدكتور رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، ط١،

١٩٩٠م.

- **شرح كتاب سيبويه**، لأبي سعيد السيرافي (الجزء الخامس)، تحقيق: الدكتور محمد عوني عبد الرؤوف، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- **شرح اللمع**، للأصبهاني، أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي، وتحقيق ودراسة: الدكتور إبراهيم بن محمد أبو عباة، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤١١هـ /١٩٩٠م.
- **شرح اللمع**، لابن برهان العكبري، حققه: الدكتور فائز فارس، السلسة التراثية، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- **شرح اللمع**، للقاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- **شرح لامية الأفعال**، نظم المتن: الإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الجياني الأندلسي، وشرحه ابنه: بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله، حققه: الأستاذ هلال ناجي،عالم الكتب، بيروت ط١، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- **شرح المعلقات السبع**، للإمام لأبي عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني، دار الكتب العلمية، بيروت، (بدون ط، بدون ت).
- **شرح المفصل**، لموفق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت، بدون ط، بدون ت).
- **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير**، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٠م.

- **شرح المملوكي في التصريف**، لابن يعيش، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط١، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.
- **شرح النظم الأوجز** في ما يهمز ولا يهمز، لمحمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: الدكتور علي حسين البواب، دار العلوم، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م.
- **شرح نهج البلاغة** لعز الدين أبي حامد عبد الحميد بن هبة الله مدائني الشهير بابن أبي الحديد، تحقيق: محمد الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، بغداد، ط١٤٢٦،١هـ/٢٠٠٥م.
- **شعر أرطاة بن سهية المري**، جمعه وحققه وشرحه: الدكتور شريف علاونه، نشر يدعم من جامعة البتراء، الأردن،ط١، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
- **شعر الأغلب العجلي**، (شعراء أمويون / الجزء الرابع)، جمع وتحقيق: الدكتور نوري حمودي القيسى، عالم الكتب،مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- شعر عبد الرحمن بن حسان، جمعه وحققه: مكي العاني، بغداد، ط١، ١٣٩١/١٩٧١م.
- شعر عبدة بن الطيب، جمع: الدكتور يحيي الجبورى، دار التربية، (بدون ط)، ١٣٩١ / ١٩٧١م.
- **شعر عمران بن حطان**، (ضمن ديوان الخوارج: شعرهم، خطبهم، رسائلهم)، جمعه وحققه: الدكتور نايف محمود معروف دار المسيرة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- شعر **عمرو بن أحمد الباهلي**، جمعه وحققه: الدكتور حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (بدون ط، بدون ت).

- **شعر الكميت بن الأسدي**، جمع وتقديم: الدكتور داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد، (بدون ط)، ١٩٦٩م.
- **شعر متمم بن نويرة**، (ضمن كتاب: مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي)، جمع ابتسام مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد، (بدون ط)، ١٩٦٨م.
- **شعر النابغة الجعدي**، جمع وتحقيق: عبدالعزيز رباح، المكتب الإسلامي، دمشق، ط١، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م
- **شعر هدبه بن الخشرم العذري**، جمعه وحققه: الدكتور يحيي الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، (بدون ط)، ١٩٧٦م.
- **شعر يذيد بن الحكم الثقفي**، (شعراء أمويون / الجزء الثالث)، جمع وتحقيق: الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، (بدون ط)، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- **الشعر والشعراء، لابن قتيبة**، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٦٦م.
- **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، دراسة وتحقيق: الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م.
- **الصاحبي**، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي، القاهرة، (بدون ط، بدون ت).
- **الصحاح** (تاج اللغة وصحاح العربية)، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣،١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- **صحيح الأخبار عما في البلاد العرب من الآثار**، للشيخ محمد بن عبد الله بن

بليهد، دار عبد العزيز آل حسين، الرياض، ط٣، ١٤١٨هـ.

- **صحيح البخاري**، لمحمد إسماعيل البخاري، تحقيق: الدكتور مصطفي ديب البغا، درا ابن كثير، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤-١٩٩٣م.
- **صحيح مسلم بشرح النووي**، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧/١٩٨٧م.
- **الصفوة الصفية في شح الدرة الألفية**، لتي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي، تحقيق الأستاذ الدكتور محسن بن سالم العميري، منشورات معهد البحوث العلمية بجامعة أو القرى، ط١، ١٤١٥هـ.
- **الصمة بن عبد الله القشيري حياته وشعره**، جمعه وحققه وشرحه: الدكتور خالد عبد الرؤوف الجبر، دار المناهج، الأردن، ط١، ٢٠٠٣م.
- **الصناعتين**: الكتابة والشعر، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق: علي محمد البحاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، (بدون ط)، ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م.
- **ضرائر الشعر**، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، درا الأندلس بيروت، ط١، ١٩٨٠م.
- **ضرورة الشعر**، لبي سعيد السيرافي، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، دار النهضةالعربية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- **طبقات الشافعية**، لأبي بكر بن أحمد محمد ابن قاضي شهبة الدمشقي، اعتنى

بتصحيحهوعلق عليه: الدكتور الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

- **طبقات فحول الشعراء**، لمحمد بن سلام الجمحي، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، (بدون ط، بدون ت).
- **طبقات المفسرين**، لشمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.
- **طبقات النحويين واللغويين**، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق: محمد ابو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٤م.
- **الطرائف الأدبية**، جمع وتصحيح: عبد العزيز الميمني، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، (بدون ط)، ١٩٣٧م.
- **ظاهرة القلب المكاني في العربية**، عللها وأدلها وتفسيراتها وأنواعها، للدكتور: عبد الفتاح الحموز،مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- **العبر في خبر من غبر**، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: صلاح الدين وآخرين، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.
- **العروض**، للأخفش، تحقيق: الدكتور أحمد عبد الدايم، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١٩٨٤،١م.
- **العقد الفريد**، للفقيه أحمد بن محمد عبد ربه الأندلسي، تحقيق: الدكتور عبد المجيد الترجيني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٣م.
- **العبكري سيرته ومصنفاته**، للدكتور يحيي مير علم، دار ابن العماد، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
- **علل النحو**، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق ودراسة: الدكتور محمود

جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد،، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

- **أبو علي الفارسي** (حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية وآثاره في القراءات والنحو)، للدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المطبوعات الحديثة، جدة، ط٣، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- **عمدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالألف والياء**، لبي البركات ابن الأنباري، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، (ضمن كتاب: دراسات عربية وإسلامية مهداة إلى أديب العربية أبي فهر محمود محمد شاكر)، مكتبة الخانجي، القاهرة، بدون ط، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م.
- **عمدة القارئ شرح صحيح البخاري**، للإمام بد الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني، إشراف ومراجعة: صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، (بدون ط)، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.
- **عنقود الزواهر في صرف**، لعلا الدين علي محمد القوشجي، دراسة وتحقيق: الدكتور احمد عفيفي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- **العين**، لبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، الجمهورية العراقية، (بدون ط)، ١٩٨٠م.
- **عيون الأخبار**، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تصدير: الدكتور عبد الناصر حسن محمد، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٣، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م.
- **غاية النهاية في طبقات القراء**، لشمس الدين لأبي الخير محمد بن محمد بن

الجزري، عنى بنشره: ج. برجستراسر،دار الكتب العربية، بيروت، ط٣، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

- **الغرر المثلثة والدرر المبثثة**، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق ودراسة: الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض، ط٢، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- **غريب الحديث**، لأبي سليمان أحمد بن محمد الخطابي، تحقيق: عبدالكريم إبراهيم العزباوي، خرج أحاديثه: عبدالقيوم عبد رب النبي، مطبوعتا مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- **غريب الحديث**، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق، تحقيق: الدكتور حسين محمد محمد شرف، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م- ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- **غريب الحديث**، لابن قتيبة عبدالله بن مسبلم، تحقيق: الدكتور عبدالله الجبوري، دار الغرب الإسلامي، تونس،ط٢، ٢٠١٠م.
- **الغريب المصنف**، لأبي عبيد القاسم بن سلام، حققه وقدم له: الدكتور رمضان عبدالتواب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (بدون ط،بدون ت).
- **الفائق في غريب الحديث**، لمحمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: محمد علي البجاوي، ومحمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط٢، (بدون ت).
- **فتح القدير** (الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير)، للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني، اعتنى به وراجع أصوله: يوسف الغوش، دارالمعرفة، بيروت، ط١٤١٥،١هـ/١٩٩٥م.
- **الفرائض وشرح آبيات الوصية**، لأبي القاسم عبدالله بن عبدالرحمن السهيلي،

تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٠٥هـ.

- **الفَسّر** (شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي)، صنعة: أبي الفتح عثمان بن جني النحوي، حققه وقدم له: الدكتور رضا رجب، دار الينابيع، دمشق، ط١، ٢٠٠٤م.
- **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**، تصنيف: صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق: الدكتور حسن موسى الشاعر، دار البشير عمان، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- **فضائل الصحابة**، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١٤٥،١هـ.
- **فعلت وأفعلت**، لأبي إسحاق الزجاج، حققه وقدم له: الدكتور رمضان عبدالتواب، والدكتور صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة (بدون ط)، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- **الفهرست**، لأبي الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق المعروف بابن النديم، ضبطه وشرحه وعلق عليه: الدكتور يوسف على طويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- **فوات الوفيات**، لمحمد بن شاكر بن أحمد الكتبي، تحقيق: علي محمد عوض الله، وعادل احمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- **القاموس المحيط**، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- **قسد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل**، لمحمد الأمين بن فضل الله المحبي، تحقيق وشرح: الدكتور عثمان محمد الصني، مكتبة التوبة، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- **قواعد الأحكام في مصالح الأنام**، للإمام سلطان العلماء أبي محمد عز الدين عبدالعزيز بن عبدالسلام السلمي، مؤسسة الريان، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- **القوافي**، تصنيف: القاضي أبي يعلى عبدالباقي عبدالله، تحقيق: الدكتور محمد عوني عبدالرءوف، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٢، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٢م.
- **الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح**، لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي، تحقيق ودراسة: الدكتور فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- **الكافي في العروض والقوافي**، للخطيب التبريزي، الحسائي حس عبدالله، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- **الكامل**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، حققه وعلق عليه: الدكتور محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- **الكتاب**،لسيبويه أبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تحقيق: الأستاذ عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، (بدون ت).
- **كتاب الإدغام من شرح كتاب سيبويه**، لأبي سعيد السيرافي، حققه وعلق عليه: الدكتور سيف بن عبدالرحمن العريفي، مطبوعات مركز الملك فيصل، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

- **كتاب الشاء**، لأبي سيعيد الأصمعي، تحقيق: الدكتور صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: الدكتور محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: محمد عبدالسلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، للعلامة مصطفى بن عبدالله الرومي والمعروف بحاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت (بدون ط)، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: الدكتور محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات**، صنعة: جامع العلوم أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي، حققه وعلق عليه: الدكتور محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (بدون ط بدون ت).
- **الكفاية في علم الرواية**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط١، (بدون ت).
- **الكليات** (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، لأبي البقاء أيوب بن موسى

الحسيني الكفوي، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه: الدكتور عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط١٤١٣،٢هـ/١٩٩٣م.

- **كنى الشعراء ومن غلبت كنيته على لقبه**، لمحمد بن حبيب (ضمن نوادر المخطوطات).
- **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**، لعلاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، دارا لكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- **الكنز في القراءات العشر**، لعبدالله بن المؤمن بن الوجيه الواسطي، تحقيق: هناء الحمصي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- **اللامات**، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، طبع بدار صادر، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- **لباب تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح**، لأبي جعفر أحمد بن يوسف الفهري اللبلي، تحقيق: الدكتور مصطفى عبدالحفيظ سالم، دراسة: الدكتور عبدالكريم علي عوفي، مطبوعات معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠٠١م.
- **اللباب في تهذيب الأنساب**، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري، دار صادرن بيروت، (بدون ط)، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- **اللباب في علل البناء والإعراب**، لأبي البقاء عبدالله العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، والدكتور عبدالإله نبهان، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة

والتراث بدبي، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

- **لسان العرب**، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ١٩٩٤م.
- **لسان الميزان**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تحقيق: دارة المعارف النظامية بالهند، نشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط٣، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- **اللهجات في الكتاب لسيبويه** (أصواتاً وبنية)، لصالحة راشد غنيم آل غنيم، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- **ليس في كلام العرب، للحسين بن احمد بن خالويه**، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، مكة المكرمة، ط٢، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، لأبي عبدالله محمد عفر القزاز القيرواني، تحقيق وتقديم: المنجي الكعبي، الدار التونسية للنشر، (بدون ط)، ١٩٧١م.
- ما **يعل عليه في المضاف والمضاف إليه**، لمحمد الأمين المحبي، تحقيق: الدكتور محمد حسين عبدالعزيز مراجعة: الدكتور حسن الشافعي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- **ما ينصرف وما لا ينصرف**، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- **المؤتلف والمختلف**، لأبي القاسم الحسن بن بشر بن يحيى الآمدي، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، (بدون ط)، ١٣٨١هـ/١٩٦١م.
- **المبدع في التصريف**، لأبي حيان النحوي الأندلسي، تحقيق وشرح وتعليق:

الدكتور عبدالحميد السيد طالب ، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

- **المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة**، لأبي الفتح عثمان بن جني، قرأه وشرحه وعلقه عليه: مروان العطية، وشيخ الراشد، دار الهجرة، دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- **المبهج في القراءات السبع**، لبسط الخياط البغدادي عبدالله بن علي، تحقيق: سيد كسوري حسن، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- **المتبع في شرح اللمع**، لأبي البقاء العبري، دراسة وتحقيق: الدكتور عبدالحميد حمد محمد الزاوي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط١، ١٩٩٤م.
- **المثلث**، لابن السيد البطليوسي، تحقيق ودراسة : الدكتور صلاح مهدي الفرطوسي، دار الرشد للنشر، العرقا، (بدون ط)، ١٩٨٢م.
- **مجاز القرآن**، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي، عارضه بأصوله وعلقه عليه: الدكتور محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، (بدون ط، بدون ت).
- **مجالس ثعلب**، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٥، (بدون ت).
- مجالس العلماء، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- **مجمع الأمثال**، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني، تحقيق: محمد محي الجدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (بدون ط)، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- **مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط**، تحتوي المجموعة على: متن الشافية وشرحها للعلامة الجاربردي، وحاشية الجاربردي لابن جماعة، عالم

الكتب، بيروت، (بدون ط، بدون ت).

- **محاولات في النقد والدراسات الأدبية**، للدكتور إحسان عباس، دار الغرب، الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- **المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها**، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: على النجدي ناصف، والدكتور عبدالحليم النجار، والدكتور عبدالفتاح سلبي، مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط١، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لأبي محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- **المحكم والمحيط الأعظم**، لعلي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: الدكتور عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ٢٠٠٠م.
- المحيط في اللغة، لكافي الكفاة الصاحب إسماعيل بن عباد، تحقيق: الشيخ محمد حسي آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- **مخارج الحروف وصفاتها**، للإمام أبي الأصبغ السماتي الإشبيلي المعروف بابن الطحان، تحقيق: الدكتور محمد يعقوب تركستاني، ط٢، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
- **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، لابن خالويه، عالم الكتب، بيروت، (بدون ط، بدون ت).
- **المختصر المحتاج إليه من تاريخ الحافظ**، أبي عبدالله بن سعيد بن محمد ابن الدبيثي، انتقاء: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، عني بتحقيقه والتعليق عليه: الدكتور مصطفى جواد، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، (بدون ط)،

١٣٧١هـ/١٩٥١م.

- **المخصص**، لأبي الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (بدون ط، بدون ت).
- **المذاكرة في ألقاب الشعراء**، لأبي المجد أسعد بن إبراهيم الشيباني الإربلي المعروف بمجد الدين النشابي الكاتب، تحقيق: شاكر العاشور، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٨٨م.
- **المذكر والمؤنث**، لأبي بكر محمد بن القاسم الأباري، تحقيق: الدكتور طارق عبد عون الجنابي، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٧٨م.
- **المذكر والمؤنث**، لابن التستري الكاتب، حققه وقد له: الدكتور أحمد عبدالمجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- **المذكر والمؤنث**، لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- **المذكر والمؤنث**، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، حققه وقدم له: الدكتور رمضان عبدالتواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط١، ١٩٧٥م.
- **المذكر والمؤنث**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: الدكتور رمضان عبدالتواب، والدكتور صلاح الدين الهادي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- **المذكر والمؤنث**، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق وتقديم: الدكتور طارق نجم عبدالله دار البيان العربي، جدة، ط١، ١٤٠٥هـ١٩٨٥م.
- **المرتجل**، لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب، تحقيق

ودراسة: علي حيدر، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (بدون ط)، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

- **مرآة الجنان وعبرة اليقظان**، لأبي محمد عبدالله بن أسعد بن علي البافعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، (بدون ط)، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، للعلامة عبدالرحمن جلال الدين السيوطي، شرحه وضبطه وصححه: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، (بدون ط، بدون ت).
- **المسائل البصريات**، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة: الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد ، القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- **المسائل الحلبيات**، لأبي علي الفارسي، تقديم وتحقيق: الدكتور حسن هندي، دار القلم، دمشق،ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٧٨م.
- **المسائل الشيرازيات**، لأبي علي الفارسي، حققه الأستاذ الدكتور حسن بن محمود هنداوي، كنوز أشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- **المسائل العسكرية**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: الدكتور على جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- **المسائل العضدية**، لأبي على الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: الدكتور على جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**، لأبي علي الفارسي، دراسة وتحيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، (بدون ط بون ت).
- **المسائل المنثورة**، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: مصطفى

الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (بدون ط بدون ت).

- **المساعد على تسهيل الفوائد**، للإمام بهاء الدين ابن عقيل، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد كامل بركات، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- **المستفاد من ذيل تاريخ بغداد**، انتقاء: أحمد الحسيني المعروف بابن المياطي، حققه وعلق عليه: الدكتور قيصر أبو فرح، دار الكتاب العربي، بيروت، (بدون ط) ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
- **المستصقى في أمثال العرب**، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، طبع بإعانة وزارة المعارف للتحقيقات العلمية والامور الثقافية للحكومة العاليةب الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد غبدالمعيد خان، ط١، بمطبعة مجلس دائرة المعرف العثمانية،بحيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٨١هـ /١٩٦٢م.
- **مسند الإمام أحمد بن حنيل**، حققه وخرج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م- ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- **مشكل إعراب القرآن**، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٤، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- **المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم**، تحقيق: ياسين محمد السواس، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- **المصباح لما اعتم من شواهد الإيضاح**، لأبي الحجاج يوسف بن يسعون، تحقيق ودراسة: الدكتور محمد بن حمود الدعجاجي، مطبوعات الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

- **المصباح المنير**، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي، طبعة جديدة اعتنى بها: الأستاذ يوسف الشيخ محمد ، المكتبة العصرية، بيروت، (بدون ط)، ١٤٢٨هـ /٢٠٠٧م.
- المصنف، للحافظ أبي بكر عبدالرازق بن همام الصنعاني، عني بتحقيق نصوصه وتخريج أحاديثه: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، منشورات المجلس العلمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- **المصون في الأدب**، لأبي أحمد الحسن بن عبدالله العسكري، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- **معاني القراءات** ، للإمام أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، حققه وعلق عليه: الشيخ أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- **معاني القرآن** ، للأخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي، دراسة وتحقيق: الدكتور عبدالأمير محمد أمين الورد، عالم الكتبن بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- **معاني القرآن**، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، حقق الجزء الأول: أحمد يوسف نجاني، ومحمد على النجار، وحقق الجزء الثاني: محمد على النجار، وحقق الجزء الثالث: عبدالفتاح شلبي، دار السرور، (بدون ط، بدون ت).
- **معاني القرآن الكريم** ، للإمام أبي جعفر النحاس ، تحقيق : الشيخ محمد علي الصابوني، منشورات معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى ، ط١،١٤٠٨هـ /١٩٨٨م.
- **معاني القرآن وإعرابه**، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، شرح وتحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتاب، بيروت، ط١،

١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

- **المعاني الكبير في أبيات المعاني** ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبه الدينوري، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١٤٠٥،١هـ/١٩٨٤م.
- **معاهد التنصيص على شواهد التنصيص** ، للشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي، حققه وعلق عليه ووضع فهارسه: محمد محي الدين عبد الحميد ، عالم الكتب ، بيروت، (بدون ط) ، ١٣٦٧هـ / ١٩٤٧م .
- **معجم الأدباء** (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) ، لياقوت الحموي الرومي، تحقيق: الدكتور إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ط١، ١٩٩٣م.
- **المعجم الأوسط**، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق : طارق عوض الله محمد، وعبد المحسن إبراهيم الحسيني ، دار الحرمين ، القاهرة، (بدون ط) ، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- **معجم البلدان** ، للإمام شهاب الدين ياقوت الدين ياقوت الحموي، دار بيروت، بيروت ، (بدون ط) ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- **معجم الشعراء** ، لبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة عيسى البابي، القاهرة (بدون ط) ، ١٣٧٩هـ / ١٩٦٠م .
- **المعجم الكبير**، للحافظ أبي القاسم سليمان احمد الطبراني ، حققه وخرج أحاديثه: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة ، (بدون ط ، بون ت) .
- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع** ، لأبي عبيد عبد الله عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي ، حققه وضبطه: مصطفى السقا، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .
- **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم** ، وضعه : محمد فؤاد عبد الباقي، دار

لمعرفة ، بيروت ، ط٢، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

- **المعرب من الكلام العجمي على حروف المعجم** ، لأبي المنصور الجواليقي، بتحقيق وشرح : الستاذ أحمد محمد شاكر ، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ، ط١٣٦١،١هـ .
- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار** ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهني ، تحقيق : بشار عواد معروف ، وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي عباس ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- **المعمرون والوصايا**، لأبي حاتم السجستاني ، تحقيق : عبد المنعم عامر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، بدون ط ، ١٩٦١م.
- **المغرب في ترتيب المعرب**، لأبي الفتح ناصر الدين المطرزي، حققه: محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار ، مكتبة اسامة بن زيد، حلب، ط١، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- **المغني في تصريف الأفعال** ، للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث ، القاهرة ، ط١٤١٦،١هـ/١٩٩٦م.
- **المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل** ، لبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامه المقدسي، درا الفكر ، بيروت ، ط١، ١٤٠٥هـ .
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، لأبي عبد الله جمال الدين بن هاشم النصاري ، تحقيق : الدكتور مازن المبارك ، ومحمد على حمد الله ، ومراجعة / سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بيروت ، ط٥، ١٩٧٩.
- **المفراخ في شرح مراح الأرواح في تصريف** ، لحسن باشا بن علاء الدين السود، تحقيق ودراسة: الدكتور شريف عبد الكريم النجار ، دار عمار، الأردن ، ط١، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
- **المفصل في علوم العربية**، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار الجيل ،

بيروت، (بدون ط ، بدون ت) .

- **المفضليات، للمفضل بن محمد بن يعلى الضبى** ، تحقيق وتعليق : أحمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة، ط١٠، ١٩٩٢م.
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية** ، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، حققه مجموعة من أساتذة النحو والصرف بجامعة أم القرى ، مطبوعات معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى ، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية** ، لمحمود بن احمد العيني ، مطبوع على حاشية خزانة ، المطبعة الأميرية ، بولاق ،ط١،(بدون ت) .
- **مقايس اللغ**ة ، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٢٠ / ١٩٩٩م .
- **مقايس المقصور والممدود** ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، تحقيق: الدكتور حسن محمود هنداوي، دار اشبليا ، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .
- **المقتصد في شرح الإيضاح**، لعبد القاهر الجرحاني ، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية ، بدون ط ، ١٩٨٢م .
- **المقتصد في شرح التكملة، لعبد القاهر الجرجاني** ، تحقيق : الدكتور أحمد بن عبد الله إبراهيم الدويش ، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- **المقتضب ، لبي العباس محمد بن يزيد المبرد** ، تحقيق : الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة ، مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ، ط١، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- **المقتضب من كلام العرب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين**، لبي

الفتح عثمان بن جني، تحقيق : الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

- **المقرب لعلي** ، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ، تحقيق : احمد عبد الستار الجوادي، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
- **المقصور والممدود**، لأبي زكريا يحيى الفراء أخرجه أول مرة: عبد العزيز الميمني ، عارضة بنسخة جديدة وغزاد في حواشيه: عبد الإله نبهان ، ومحمد خير البقاعي ، دار قتيبة، دمشق ، (بدون ط) ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- **المقصور والممدود**، لأبي علي القالي، إسماعيل بن القاسم، تحقيق ودراسة : الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.
- **المقصور والمدود** ، لبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد ، تحقيق : الدكتور إبراهيم محمد عبد الله ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، (بدون ط، بدون ت) .
- **الممتع في التصريف** ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة، دار المعرفة ، بيروت ، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- **المنتخب في محاس أشعار العرب**، المنسوب للثعالبي ، صنعه مؤلف قدم مجهول ، تحقيق وشرح ودراسة : الدكتور عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
- **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم** ، لبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، دار صادر ، بيروت ، ط١، ١٣٥٨هـ .
- **من نسب غلى أمه من الشعراء**، لمحمد بن حبيب (ضمن نوادر المخطوطات) .
- **المنصف**، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي

عثمان المازني ، تحقيق: الأستاذيين : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ، ط١، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م.

- **المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد** ، لأبي اليمن عبد الرحمن بن محمد العليمي، تحقيق: محمود الأرناؤوط وآخرين ، دار صادر ، بيروت ، ط١، ١٩٩٧م.
- **منهج الكوفيين في الصرف** ، للدكتور مؤمن بن صبري غنام ، مكتبة الرشد الرياض، ط١٤٢٦،١هـ/٢٠٠٥م.
- **الموشح** (مآخذ العلماء على الشعراء) ، للمرزباني، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، القاهرة ، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م.
- **نتائج الفكر النحوي** ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض للنشر، الرياض، ط٢، ١٤٠٤هـ /١٩٨٤م.
- **النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب** ، للإمام المهدي صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد جمعة حسن نبعة ، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية ، صنعاء ، ط١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** ، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، نشر وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة ، ١٩٢٩م-١٩٥٦م.
- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ، لأبي البركات عبد الرحمن محمد الأنباري، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة، (بدون ط) ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة** ، للشيخ محمد الطنطاوي، تعليق : الدكتور عبد العظيم الشناوي، والدكتور محمد عبد الرحمن الكردي، ط٢، ١٣٨٩هـ /

١٩٦٩م.

- **النشر في القراءات العشر** ، للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (بدون ط، بدون ت)
- **نظام الغريب في اللغة**، لعيسى بن إبراهيم بن عبد الله الربعي الحميري، تحقيق: محمد بن علي الأكوع الحوالي ، دار المأمون للتراث، دمشق ، ط١، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- **نظم الفرائد وحصر الشرائد** ، لمهذب الدين مهلب بن حسن بن بركات بن علي المهلبي ، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- **النقائض بين جرير والفرزدق** ، لبي عبيد معمر بن المثني التيمي، وقف على طبعها وتصريحها : محمد إسماعيل عبد الله الصاوي، مطبعة الصاوي، القاهرة ، بدون ط ، ١٣٥٣هـ / ١٩٣٥م.
- **نقعة الصديان فيما جاء على الفعلان**، للصاغاني، تحقيق: الدكتور على حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان**، لأبي حيان النحوي الأندلسي الغرناطي، تحقيق ودراسة الدكتور عبدالحسين الفتلي، مؤسسة بيروت، ط١، ١٤٠٥/١٩٨٥م.
- **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلام الشنتمري، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ١٩٨٧م.
- **نكتب الهميان في نكت العميان**، لصلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي، وقف على طبعه: الاستاذ: أحمد زكي ب، المطبعة الجمالية بمصر، ط١، ١٣٢٩هـ/١٩١١م.

- **نمط صعب ونمط مخيف**، لأبي فهر محمود شاكر، مطبعة المدني، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- **نهاية الأرب في فنون الأدب**، لشهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب النويري، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٣٥م.
- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، لأبي العباس أحمد بن علي بن أحمد القلقشندي، دار الكتب العلمية، بيروت، (بدون ت) .
- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك، بن محمد الجزري ابن الأثير، تحقيق: محمود محمد الطناحي، طاهر أحمد الزاوري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (بدون ط ، بدون ت).
- **النوادر**، لأبي مسحل الأعرابي عبدالوهاب بن حريش، عني بتحقيقه: الدكتور عزة حسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١، ١٣٨٠هـ/١٩٦١م.
- **النوادر في اللغة**، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة: الدكتور محمد عبدالقادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- **نوادر المخطوطات**، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري، نشره الأب لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، (بدون ط)، ١٩١٠م.
- **همع الهوامع** في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق وشرح: الأستاذ عبدالسلام هارون، والدكتور عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة،بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- **الوافي بالوفيات**، لصلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي، تحقيق واعناء: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

- **الوجيز في علم التصريف**، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن الانباري، تحقيق: الدكتور على حسين البواب، دار العلوم، الرياض، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- **وفيات الاعيان وأنباء أبناء الزمان**، لأبي العباس أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق: الدكتور إحيان عباس، دار الثقافة ، بيروت، (بدون ط، بدون ت) .
- **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر**، لأبي منصور عبدالملك بن إسماعيل الثعالبي، تحقيق: الأستاذ محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ/١٩٧٣م
- **أقسام الأخبار لأبي علي الفارسي**، تحقيق: الدكتور على جابر المنصوري، مجلة المورد، المجلد السابع، العدد الثالث، سنة ١٩٧٨م.
- **تحقيق نسبة شرح شواهد الإيضاح المنسوب لابن بري**، للدكتور رفيع غازي السلمي، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، حمادي الأولى، سنة ١٤٣٣هـ.
- **جهود الأقدمين في خدمة كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي**، للدكتور يحيى مير علم، مجلة مجمع اللغة العربية، بدمشق، المجلد الحادي والسبعون، الجزء الثالث، صفر سنة ١٤١٧هـ.
- **الحدود في النحو**، لعلي بن عيسى الرماني، تحقيق: بتول قاسم ناصر، مجلة المورد، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول، سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- **مسائل نحو مفردة**، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: الدكتور ياسين محمد السواس، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد السادس والعشرين، الجزء الثاني، سنة ١٩٨٢م.